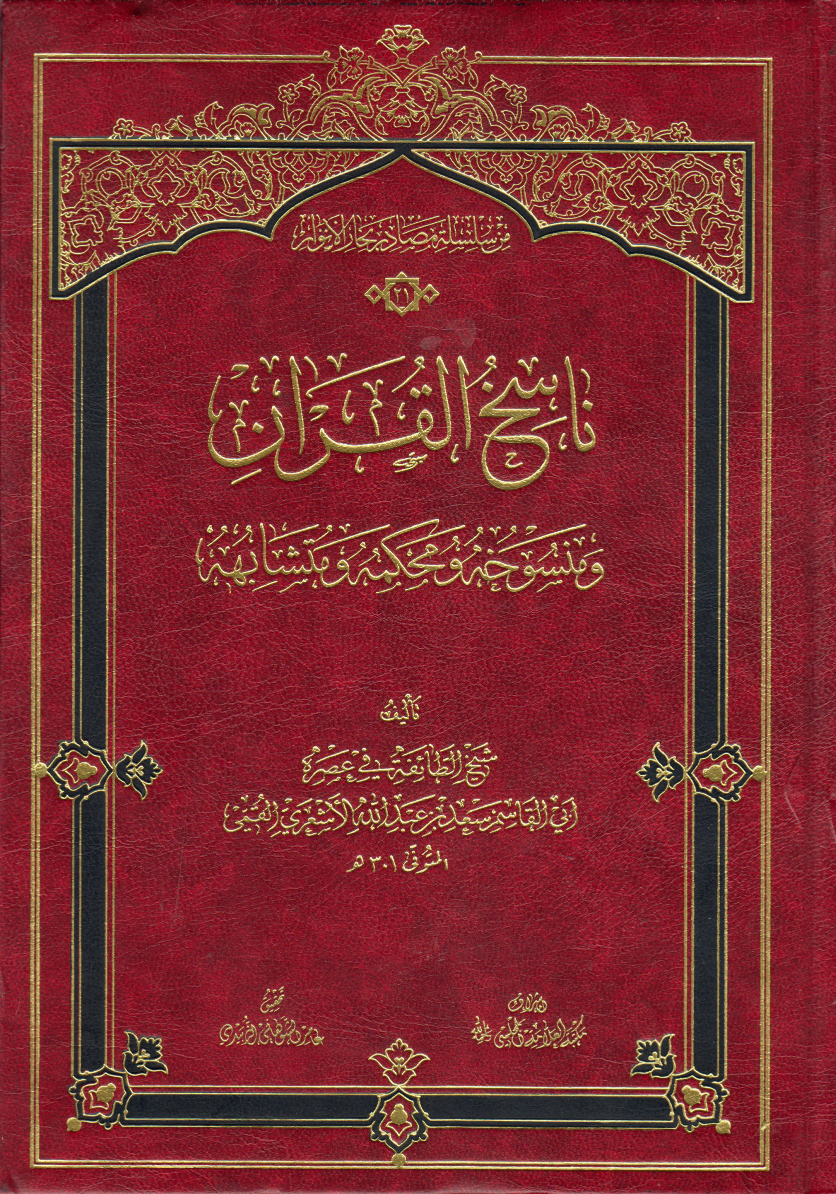
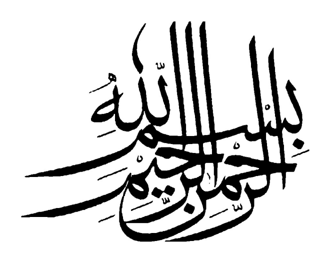


من سلسلة مصادر بحار الأنوار
(٢١)
ناسخ القرآن
ومنسوخه ومحكمه ومتشابهه
تأليف
شيخ الطائفة في عصره
أبي القاسم سعد بن عبد الله الأشعري القمي
المتوفى ٣٠١ هـ
تحقيق
إشراف
مكتبة العلامة المجلسي رحمه الله


بسم الله الرحمن الرحيم


يا علي يا فاطمة

من سلسلة مصادر بحار الأنوار

٢١



ومنسوخه ومحكمه ومتشابهه

تأليف

شيخ الطائفة في عصره

أبي القاسم سعد بن عبد الله الأشعري القمي

المتوفى ٣٠١ هـ



تحقيق

حامد الشوطني الزبيدي

ناسخ القرآن ومنسوخه ومحكمه ومتشابهه

أبوالقاسم سعد بن عبدالله الأشعري القمّي (٣٠١ هـ)

تحقيق: عامر الشوهاني الزبيدي

إشراف: لجنة التحقيق في مكتبة العلّامة المجلسي

منشورات: مكتبة العلّامة المجلسي

الطبعة الأُولى ١٤٣٢ هـ ـ طبع في ٢٠٠٠ نسخة

المطبعة: عمران

ردمك: ٨ـ٦ـ٩٥٦٦٣ـ٩٦٤ـ٩٧٨ : ISBN

العنوان: قم ـ شارع فاطمي (دورشهر) ـ زقاق ١٨، فرع ٦، رقم ٤٨

هاتف: ٧٧٤٦٦١١ ـ فكس: ٧٨٣٦٥٨٧ (٩٨٢٥١)

info@almajlesilib.com www.almajlesilib.com



مراكز التوزيع:

١) قم، شارع المعلم، ساحة روح الله، رقم ٦٥، دليل ما، الهاتف ٧٧٣٣٤١٣ ـ ٧٧٤٤٩٨٨ (٩٨٢٥١)

٢) طهران، شارع إنقلاب، شارع فخررازي، رقم ٦١، دليل ما، الهاتف ٦٦٤٦٤١٤١ (٩٨٢١)

٣) مشهد، شارع الشهداء، حديقة النادري، زقاق خوراكيان، بناية گنجينه كتاب، دليل ما، الهاتف ٥ ـ ٢٢٣٧١١٣ (٩٨٥١١)

٤) إصفهان، شارع چهارباغ پايين، مقابل تربيت بدني، مكتبة حكمت، الهاتف ٢٢٤٠٦٠٨ (٩٨٣١١)

٥) النجف الأشرف، شارع الرسول ـ مكتبة الهلال، الهاتف ٧٨٠٤٢٠٧٣٨٤ (٩٦٤)

٦) النجف الأشرف، سوق الحويش، مقابل جامع الهندي، مكتبة الإمام باقر العلوم عليه السلام، الهاتف ٧٨٠١٥٥٣٢٨٩ (٩٦٤)

٧) كربلاء المقدسة، شارع قبلة الإمام الحسين عليه السلام، فرع مقابل ابن فهد الحلّي، دار الناشر الحسيني، الهاتف ٧٧٠٦٠٠١١٨٥ (٩٦٤) ـ ٧٨٠٧٨٥١٩٨٥ (٩٦٤)

٨) الكويت، عبدالعزيز حسن (ابومحمّد)، الهاتف ٩٩٥٥٧٨١٣ (٩٦٥)

٩) البحرين، جد حفص، مجمع الهاشمي، مداد للثقافة والإعلام، الهاتف: ١٧٣٨٣٤٢ ـ ١٧٣٨٢٨٤٣ (٩٧٣)

سرشناسه	:اشعري، سعد بن عبدالله، ـ ٣٠١ ق.
عنوان و نام پديدآور	: ناسخ القرآن ومنسوخه ومحكمه ومتشابهه / تأليف أبوالقاسم سعد بن عبدالله الأشعري القميّ؛ إشراف: لجنة التحقيق في مكتبة العلّامة المجلسي؛ تحقيق: عامر الشوهاني الزبيدي
مشخصات نشر	:قم: مكتبة العلّامة المجلسي، ١٤٣٢ ق. = ١٣٨٩.
مشخصات ظاهرى	:٤٥٦ ص.: ـ (من سلسلة مصادر بحارالانوار).
شابک	: 978 - 964 - 95663 - 6 - 8
وضعيت‌فهرست‌نويسى	:فيپا
يادداشت	: كتابنامه: ص [٣٧١] ـ ٣٩٦؛ همچنين به صورت زيرنويس.
موضوع	:قرآن ـ ناسخ و منسوخ ـ ـ قرآن ـ مشتبابهات و محكمات ـ ـ قرآن ـ علوم قرآنى.
شناسه افزوده	:الف. شوهانى، عامر، محقق. ب. مكتبة العلامة المجلسي
رده بندى كنگره	: ١٣٨٩ ٢ ن ٥ الف / ٢ / BP ٨٥
رده بندى ديويى	: ٢٩٧ / ١٥٥
شماره كتابشناسى ملى	: ٢٩٧١٥٥

كلمة المكتبة

بسم الله الرّحمن الرّحيم
الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة على محمّد وآله الطيبين الطاهرين،
واللعنة على أعدائهم أجمعين من الآن إلى قيام يوم الدين.

وبعد..

فإنّ مكتبتنا مكتبة العلّامة المجلسي حيث وفّقها الله سبحانه وتعالى إلى خدمة العلم والتراث، وأصدرت كوكبة لامعة من أُمّهات الكتب والمصادر، ما زالت تواصل المسير بخطى حثيثة لإحياء مصادر بحار الأنوار.

وها نحن اليوم نقدّم للقرّاء وطلّاب العلم «الكتاب الحادي و العشرين» من هذه السلسلة الذهبيّة، الموصولة بالنبيّ وأهل بيت العصمة والطهارة عليهم السلام، ألا وهو كتاب «ناسخ القرآن ومنسوخه ومحكمه ومتشابهه» لشيخ هذه الطائفة الثقة الجليل أبي القاسم سعد بن عبد الله بن أبي خلف الاشعري القمّي المتوفّى (٣٠١هـ).

وهذا الكتاب واحد من أقدم مصادر التراث الشيعي، يمتدّ تاريخه إلى جذور القرن الثالث، وهو من أغنى الكتب في علوم القرآن المجيد، وهو يوقفك على مدى اهتمام شيعة أهل البيت بعلوم القرآن المجيد المأخوذة عن عِدْلِهِ وهم العترة الطاهرة.

ولطالما نسب هذا الكتاب إلى شخصيات علميّة متعدّدة، وتُنُوقل عنوانه بأشكال مختلفة، وها نحن قد بحثنا هذه النِّسَب المختلفة، وبيّنّا وجه الصواب فيها أحسن بيان، وعزونا هذا السفر النفيس إلى منبعه الثرّ، وقدّمناه محقّقاً مُرَوَّقاً بأحسن شكل للمكتبة الإسلاميّة، مزداناً بمقدّمة وافية غنيّة حول المؤلِّف والمؤلَّف.

ولا يسعنا هنا إلّا أن نتقدّم بالشكر الجزيل، ووافر الامتنان، إلى كلّ من مَدَّ يد العون في سبيل إحياء هذا الأثر الخالد، نخصّ بالذكر منهم سماحة آية الله العلّامة المحقّق المدقّق السيّد محمّد علي الروضاتي الإصفهاني ـ منّ الله عليه بروضات العافية في الدنيا والآخرة ـ حيث تفضّل علينا مشكوراً بيدٍ سخيّة، فقدّم لنا النسخة التي كانت بحوزته من هذا الكتاب، فلله درّه وعليه أجره.

ومحقّق هذا الكتاب وباذل الجهد الكبير فيه، الأُستاذ القدير عامر الشوهاني الزبيدي ـ عَمَّر الله دنياه وأُخراه بمثل هذه الآثار الخالدة والمآثر الباقية ـ.

وكذلك كلّ ساهمني من ساهم في إنجاز الكتاب خصوصاً العلّامة الأديب والحجّة المحقّق الشيخ قيس بهجت العطار، والأخ الأُستاذ الفاضل أحمد على مجيد الحلّي نسأل الله لهما التوفيق.

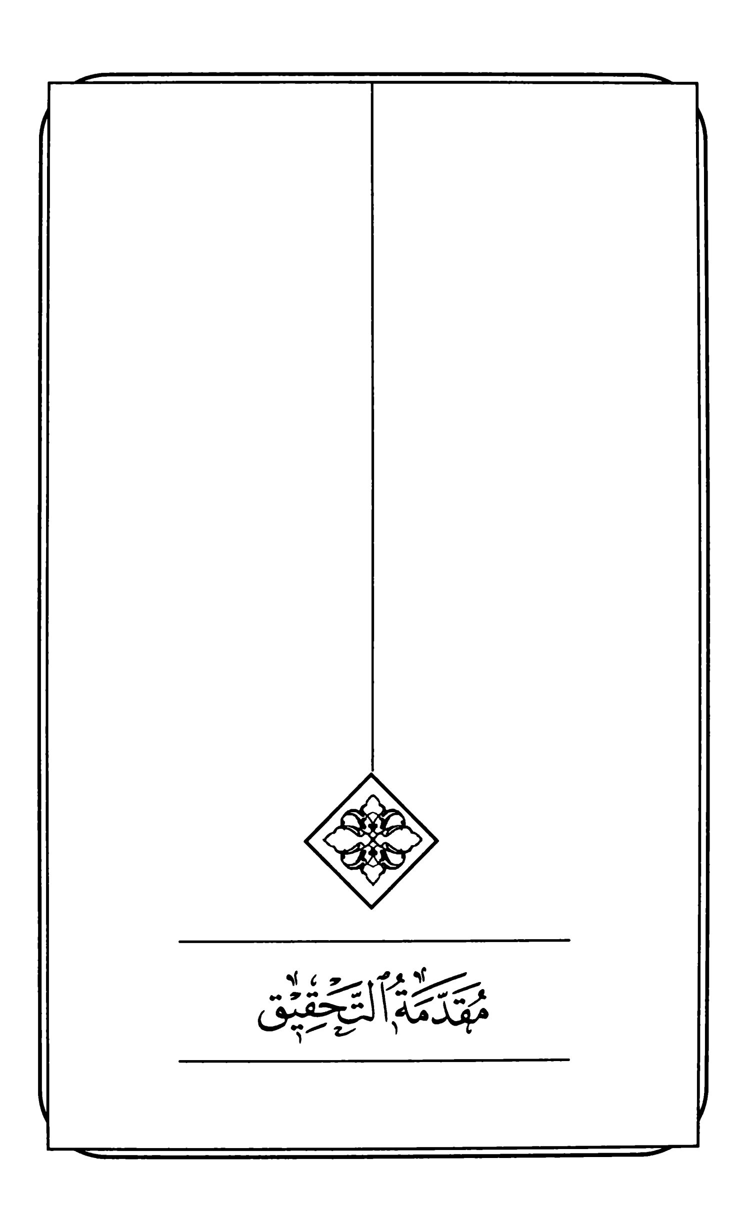
ختاماً نسأل الله العلي القدير أن يوفّقنا وجميع العاملين في هذا المجال، والسالكين الصراط المستقيم، وأن يتقبّل منّا هذا القليل..

السيّد حسن الموسوي البروجردي ـ عفي عنه ـ

صفر الخير سنة ١٤٣٢ هجريّة

مكتبة العلّامة المجلسي ﷺ

قم المقدّسة



مُقَدِّمَةُ التَّحْقِيق

تمهيد

بســم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحـمد لله ربّ العالمين، حـمداً لا ينقـطع أبدا، ولا يحصـي له الخلائق عددا، الذي أعطى كلّ شيء خلْقَه ثمّ هدى، وأرسل حججه الظاهرة لخلقِه أنبياءً ورسلا، والصلاة والسلام على خير خـلقه وأشـرف بـريّته، الخـمسة أصـحاب الكسـا، والتسعة المعصومين الأئمّة الخُلفا، المصطفى محمّـد وآله الميامين النجبا.. وعلى صحبه الكرام، ممّن آمن به وثبت، ووفا له بما عاهد وعقد.

والحمد والمنّة له جلّ وعلا أنْ عرّفنا كتابه المـجيد، كـلامه تـبارك وتـعالى، وحبله المتين، الكتاب المكنون، الذي لا يمسّه إلّا المطهّرون، تـنزيل مـن ربّ العالمين، معجزة خاتم الأنبياء والمرسلين ﷺ، الجامع لعـلوم ومـعارف الكـون والإنسان، وشرائع الدين، للأوّلين والآخرين، قانون الحياة الطـيّبة، للـمسلمين العاملين، ولغـيرهم مـمّن لم يـعرفوا الديـن، ولم يـؤمنوا حـتّى بـبارئ الكـون والخلائق أجمعين..

الذي أنزله على أشرف الخلْق، وأوّل المسلمين العابدين، صفوة ما خلَق على الأرضين، من أوّل خلْقِه وعلى مرّ الدهور والسنين، وإلى يوم الدين.

أمّا بعـد:

فالقرآن الكريم هو نور وهداية للبشر، نور يجلي الظلمات، ظلمات الجحود والجهل، وهداية للإنسانيّة إلى معارف التوحيد وعلوم العبادة، هذه العلوم والمعارف التي تحتاجها البشرية لسلوك الطريق السليم إلى تحقيق الكمالات الدنيويّة العليا، للفوز برضا الخالق جلّ وعلا، ونيل السعادة الأُخرويّة، وهذه العلوم الجمّة جاءت في القرآن الكريم مجملة غير مفصّلة، وأوكل الله تبارك وتعالى بيانها وتعليمها الناس إلى رسوله الأمين ﷺ..

قال تعالى: ﴿ **وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ** ﴾[1].

وقال تعالى: ﴿ **هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلاَلٍ مُبِينٍ** ﴾[2].

والقرآن الكريم أخبرنا أنّ الباري جلّ وعلا تكفّل بحفظ كتابه المجيد وصيانته عن تحريف المحرّفين والمبطلين والعابثين، ودسائس الطامعين، ليكون نوراً وهدىً لمن يتّبعه، ما دامت العوالم، وما دامت حياة الإنسان على وجه الأرض، وإلى يوم الحشر والحساب.

وكان من أجلى تجلّيات هذا الحفظ والصيانة ما قام به الرسول الأعظم صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، من جهود جبّارة، مع المخلصين من أصحابه وأتباعه، في تطبيق أوامره عملاً، وتعليم آياته وأحكامه، ونشره في بقاع الأرض، وبذل

---

(١) سورة النحل (١٦): ٤٤.

(٢) سورة الجمعة (٦٢): ٢.

الغالي والنفيس في هذا السبيل، حتّى ضرب الإسلام بجرانه في الأرض..

فكان رسولنا الأكرم ﷺ أوّل معلّم للمسلمين آيات الله تعالى، مبيّناً لهم مراده الحقيقي منها، وما كان فيها من أحكام شرعية وتشريعات ومناسك تكليفيّة مفروضة عليهم؛ ليؤدّوها كاملة طبق ما أمر به الله عزّ وجلّ، ومفسّراً لهم ما قد يكون مبهماً عليهم، أو يخطئوا في فهم معناه على خلاف المراد الحقيقي، بلّغ ذلك في قوله وفي فعله وفي تقريره ﷺ.

ومنه ﷺ تعلّم المسلمون كيف يقفون على ما لم يدركوه من المعاني الخفيّة وراء ظواهر الآيات، ومنه ﷺ حملوا علوم التفسير.

وأوّلهم وأميرهم: وصيّه وخليفته من بعده بأمر الله جلّ وعلا، حامل لوائه في الدنيا والآخرة، يعسوب الدين، أمير المؤمنين، الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وهو القائل: «ولقد كنتُ أتبعه اتّباع الفصيل أثر أُمّه، يرفع لي في كلّ يوم من أخلاقه علماً، ويأمرني بالاقتداء به»[١].

وعنه عليه السلام أخذ شيعته[٢] علوم التفسير؛ فهم أوّل مَن خاض غمار هذا الفنّ؛ اقتفاءً لأثر سيّدهم ومولاهم الإمام أمير المؤمنين عليه السلام؛ إذ هو أوّل مَن جمع القرآن ـ على ترتيب نزوله ـ بعد وفاة الرسول الأكرم ﷺ بوصيّةٍ منه، وأثبت في حواشيه كثيراً من التنزيل والتأويل[٣].. ممّا تكون الحاجّة ماسّة إليه في فهم النصّ

---

(١) الخطبة القاصعة، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٣: ١٩٧.

(٢) كما أخذوا مدّة قرنين من الزمان عن أئمّة أهل البيت الطاهرين المعصومين عليهم السلام؛ إذ هم أوصياء النبيّ ﷺ وخلفاؤه من بعده.

(٣) ورد عن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال ـ بعدما جاء إلى القوم بمصحفه الذي ألّفه عقب رحلة النبي الأكرم ﷺ، ورفضوه ـ: «ولقد جئتهم بالكتاب مشتملاً على التنزيل والتأويل» (انظر: الاحتجاج ١: ٣٨٣، تفسير الصافي ١: ٤٧).

وهذا الخبر ورد مختصراً في: بصائر الدرجات: ٢١٣ ب ٦/٣، الكافي ٢: ٦٣٣/٢٣.

القرآني، وهو القائل: «ما نزلت آية إلّا وأنا علمت في مَن نزلت وأين نزلت وعلى مَن نزلت»[١]..

وأبرزهم: عبدالله بن عبّاس (ت ٦٨ هـ) حبر الأُمّة وترجمان القرآن؛ تلميذ الإمام وعنه أَخَذ التفسير، وسعيد بن جبير (الذي قتله الحجّاج صبراً سنة ٩٥ هـ)، ومحمّد بن السائب الكلبي (ت ١٤٦ هـ)، وهو من أصحاب الإمامين: الباقر والصادق عليهما السلام، وأبان بن تغلب بن رباح (١٤١ هـ) من أصحاب الإمامين عليهما السلام كذلك، وأبو الجارود (ت ١٥٠ هـ)، وأبو حمزة الثمالي (ت ١٥٠ هـ)، والسُدّي الكبير (ت ١٢٧ هـ)، وهو من أصحاب الإمامين السجّاد والباقر عليهما السلام..

وعن هؤلاء الأصحاب وأمثالهم من الرواة الثقات وصل إلينا كثيرٌ من الأحاديث والروايات والأخبار التي تشتمل على تفسير، أو تأويل، أو بيان، أو تصحيح فهم خاطئ، لكثير من الآيات القرآنية الكريمة، رواها المحدِّثون الأوائل، جيلاً بعد جيل، تدفعهم الغيرة على الدين، والحرص على أداء الرسالة.. هذه الروايات هي المعروفة بـ: روايات التفسير بالمأثور، والتي استقصاها بعضهم، وجمع ما أمكنه منها وبوّبها في كتب مستقلّة، مختصّةٍ بتفسير القرآن، صارت أساساً لمنهجٍ مهمٍّ من مناهج التفسير المعروفة اليوم، وهو: «منهج التفسير الروائي».

ومصنّف كتابنا هذا واحد من أُولئك المحدِّثين الأوائل، من أكابر العلماء، وهو شيخٌ من شيوخ الطائفة الحقّة، أتباع مدرسة أهل البيت عليهم السلام، وهو وجه من وجوهها، وفقيه من فقهائها، روى الحديث عن جمع كبير من الشيوخ، وروى عنه كبار علماء الطائفة، وصنّف كتباً في علوم الفقه والحديث والرجال والتفسير

---

(١) انظر: تفسير فرات الكوفي: ١٨٨، تفسير العيّاشي ١: ١٧ وعنه بحار الأنوار ٩٢: ٩٧، الأمالي للشيخ الصدوق: ٣٥٠/٤٢٣، كنز العمّال ١٣: ١٢٨/٣٦٤٠٤.

وقد ورد نحوه في بصائر الدرجات: ١٥٣ب ٤/٩ و ١٥٩ب ١/١١، و ٢١٨ب ٤/٨ من كتاب النوادر.

والدعاء، كما سيمرّ في ترجمته.

والكتاب ـ بمعظمه ـ يشتمل على ما روي عن الإمام جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام، عن جدّه الإمام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، في ما يُعرف بـ: «أنواع علوم القرآن»؛ إذ يذكر الإمام أمير المؤمنين مجموعة كبيرة منها، عدّت بأكثر من ستّين نوعاً، بذِكر آيات من الذكر الحكيم، أمثلةً لكلّ نوع، فمنها: الناسخ والمنسوخ، والمحكم والمتشابه، والعامّ والخاصّ، وأسباب النزول، والتنزيل، والتأويل، كما يشتمل على بيان بعض العقائد، والاستدلال عليها بالآيات الكريمة والأدلّة العقلية، مثل: الإمامة، ووجوب تنصيب الإمام من الله تبارك وتعالى، ووجوب عصمة الإمام، وغيرها من المواضيع.

و«علوم القرآن» هي: العلوم التي يجب على من يروم تفسير آيات القرآن الكريم، والوقوف على المراد الحقيقي لله عزّ وجلّ منها، أن يكون على معرفة تامّة بها، وأن تكون له إحاطة كاملة بجميع أنواعها؛ ليكون بيانه وتفسيره مقبولاً لدى جمهور المسلمين.

والكتابُ، هو الأثر القيّم الثالث من بين آثار المصنّف العديدة، المذكورة له، الذي يرى النور ويخرج إلى الملأ العلمي لأوّل مرّة، بعد «فرق الشيعة» الذي صدر محقّقاً سابقاً.

وقد انتظمت مقدّمة تحقيق الكتاب في ثلاثة فصول: ترجمة المؤلّف، الكتاب ومحتواه، ثمّ وصف النسخ المعتمدة في التحقيق، وخطوات العمل.

وإنّه لمن دواعي سروري واعتزازي أن يكون باكورة أعمالي: إنجاز تحقيق هذا الأثر القيّم، ولا يسعني في الختام إلّا أن أُكرّر شكري وتقديري لكلّ من أعانني في إنجاز هذا العمل، سائلاً المولى عزّ وجلّ لهم العون وتسديد الخطى لتقديم ما ينفع أُمّة المسلمين، فكراً وعملاً، مبتهلاً إليه تعالى أن يوفّقني لما يحبّ ويرضى،

ولإنجاز وتقديم أعمال أُخرى، نسأله تعالى حُسن العاقبة، وأن لا يرينا أعمالنا حسرات.. آمين.. والحمد والشكر أوّلاً وآخراً لله ربّ العالمين.

نصّ قديم في علوم القرآن
دراسة وتحليل [1]

بقلم

السيّد حسن الموسوي البروجردي

(١) طبع هذا المقال من هذه المقدّمة من قبل في مجلّة تراثنا العدد ١٠٣ بالاسم المذكور أعلاه.

بسم الله الرحمن والرحيم

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على محمّد وآله الطاهرين

واللعن على اعدائهم إلى يوم الدين.

هناك نصّ في علوم القرآن هو في الأساس رواية واحدة منسوبة إلى أمير المؤمنين، الإمام عليّ بن أبي طالب صلوات الله وسلامه عليه في معارف القرآن، وقد رواه جمع من المحدّثين والمفسّرين من علماء الإماميّة المتقدّمين والمتأخّرين، مبثوثاً ومفرّقاً على أبواب في مصنّفاتهم.

والعلوم والمعارف القرآنيّة التي تضمّنها هذا النصّ ـ على سعتها وكثرة مضامينها من أوّل الكتاب إلى آخره ـ هي نصٌّ واحد.

تنبع أهمّيته من أنّ متنه يعدّ من أقدم ما صُنِّف ـ في الإسلام ـ في موضوعه ووصل إلينا.

وأشار إلى ذلك العلّامة الخبير السيّد حسن الصدر (ت ١٣٥٤ هـ)، في كتاب «تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام» ـ في باب تقدّم الشيعة في تصنيف علوم القرآن ـ إذ قال ما نصّه: «وهو [أي: هذا النصّ] في كتاب نرويه عنه [أي: عن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام] من عدّة طرق، موجود بأيدينا إلى اليوم... وهو الأصل لكلّ مَن

كتب في أنواع علوم القرآن، ومِن هنا تقدّمت الشيعة في كلّ علوم القرآن على غيرهم، وفازوا بذلك فوزاً عظيماً، من طريق أئمّتهم أهل البيت عليهم السلام »[١].

أَضِفْ إلى ذلك أنّ تعدّد نسخ النصّ[٢] يؤكّد أهمّيته وتداوله بين الأعلام، فمن الملاحظ أَنَّ النسخ الواصلة إلينا من النصّ بعضها بخطوط أو توقيعات أعلام المحدّثين والفقهاء وذلك يشير إلى ضخامة عدد الأيدي المتناولة له، وإلى شيوعه وذيوعه في الحواضر والحوزات العلميّة التي تناقلته.

---

(١) تأسيس الشيعة: ٣١٨.

(٢) من أجل اتّحاد نصّي كتاب سعد بن عبد الله وكتاب «تفسير النعماني» جملةً وتفصيلاً، عَدَدْنا النَّصَّ المرويَّ في نُسختي رواية سعد الأشعري متّحداً مع النصّ المروي عن ابن زينب النعماني، وإليك فهرساً ببعض نسخ نصّ النعماني وهي قُرابة خمسين نسخة، نذكر لكَ نماذِجَ منها:

- نسخة استنسخها عبد الرشيد بن نور الدين الشوشتري (أُستاذ السيّد نعمة الله الجزائري)، في القرن الحادي عشر، وهي موجودة في مركز الإحياء كما في فهرسها ١: ٢٨٨/ ١٩٨.
- نسخة استنسخها المحدِّث الشهير محمّد بن الحسن الحرّ العاملي، في ذي القعدة سنة ١٠٦٣ هـ، وهي موجودة في مكتبة المهدوي في طهران كما في نشريه نسخه‌هاى خطى ٢: ١٢٣.
- نسخة استنسخها العلّامة محمّد ابن الفيض الكاشاني المعروف بعلم الهدى، في سنة ١٠٧١ هـ، وهي موجودة في مكتبة الوطنيّة في تبريز كما في فهرسها ٢: ٧٣٣.
- نسخة استنسخها عبد اللطيف الهاشمي العباسي الجزائري (من أعلام القرن ١٢)، في ١٠ رجب سنة ١٠٨٤ هـ، وهي موجودة في مركز الإحياء كما في فهرسها ٣: ١٤٠١/ ٣٠٠١.
- نسخة استنسخها العلّامة محمّد طاهر بن محمّد صالح الحسيني المازندراني، في ١ شعبان سنة ١٢٥٣ هـ، وهي موجودة في مكتبة جامعة طهران كما في فهرسها ١٠: ١٨٥١/ ٢٩٥٦.
- نسخة استنسخها العلّامة عزيز الله بن إسماعيل الخرقاني (من أعلام القرن ١٣)، في ١٥ شعبان سنة ١٢٦٣ هـ، وهي موجودة في مكتبة السيّد المرعشي كما في فهرسها ٦: ٦٥/ ٢٠٥٦.
- نسخة استنسخها العلّامة محمّد باقر بن محمّد جعفر البهاري الهمداني، في ١٤ جمادى الأُولى سنة ١٣٠٣ هـ، وهي موجودة في مكتبة السيّد المرعشي في قم كما في فهرسها ٣١: ٢٦٠/ ١٢٣٦٦.
- نسخة استنسخها العلّامة عبد الحسين المحلاتي (من أعلام القرن ١٤)، في ٢١ شوّال سنة ١٣١٦ هـ، وهي موجودة في مكتبة السيّد الگلپايگاني في قم كما في فهرسها ٤: ١٩٩٨/ ٣٦٦٧.

كما يعدّ هذا النصّ مصداقاً حيّاً لمسألة «رواية الحديث بالمعنى»؛ فإنّ ما ورد في النصّ برواية الثلاثة [١] يعدّ معنىً واحداً بألفاظ مختلفة، كما سيمرّ عليك في فقرات مقالتنا هذه.

محتوى النصّ:

النصّ يشتمل على عدّة مباحث تتضمّن مواضيع مختلفة متعدّدة، تمثّل بمجموعها ما يندرج تحت عنوان: علوم القرآن، محورها آيات الذكر الحكيم؛ فهو يذكر لكلّ نوع من هذه العلوم ما يكون دليلاً عليه من آيات القرآن الكريم.

كما اشتمل على هذه المطالب:

آيات من الترغيب، والترهيب، والجدل، والقصص، والمَثَل.

الناسخ والمنسوخ، والمحكم والمتشابه، والخاصّ والعامّ، والتنزيل والتأويل.

ثمّ الاحتجاجات في القرآن الكريم، على: الملحدين، وعَبَدة الأوثان، والثنوية، والزنادقة.. وما شابه ذلك من مواضيع عقائديّة.

رواة النصّ:

النصّ المروي ـ الموجود منه في الجملة ـ نسب إلى عدّة من أعاظم مشايخ الشيعة؛ وذلك لروايتهم له، ونحن في دراستنا هذه نبيّن نسبة الكتاب وعدمها إلى كلّ من هؤلاء العدّة، فدونكها:

وصلت إلينا أسماء خمسة من أولئك المشايخ قد نسبت إليهم روايته؛ هذا مع اختلافهم في بعض ألفاظه وترتيبه، وهم كلّ من:

---

(١) ملحوظة: إذا قلنا في مقالتنا هذه «النصوص الثلاثة» مرادنا: نصّ الأشعري، والقمّي، والنعماني، للكتاب، وإذا قلنا «برواية الثلاثة» أي: الأشعري والقمّي والنعماني للنصّ؛ فلاحظ.

١) شيخ الطائفة أبي القاسم سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري القمّي (ت ٢٩٩ أو ٣٠٠ أو ٣٠١ هـ).

٢) الشيخ الثقة الجليل، علي بن إبراهيم بن هاشم القمي صاحب التفسير المشهور (المتوفّى حدود ٣٠٧ هـ).

٣) الشيخ الحافظ، العلّامة أبي العبّاس أحمد بن محمّد بن سعيد الكوفي السبيعي الشهير بابن عقدة (ت ٣٣٣ هـ).

٤) الشيخ الثقة الأجلّ أبي عبد الله محمّد بن إبراهيم النعماني المعروف بابن زينب أو الكاتب النعماني (المتوفّى حدود ٣٦٠ هـ).

٥) السيّد الشريف، المرتضى، علم الهدى، علي بن الحسين الموسوي البغدادي (ت ٤٣٦ هـ)[١].

وستأتي إليك مصادر قولنا هذا تباعاً.

أمّا الأوّل « رواية سعد الأشعري »:

ذكر النجاشي (ت ٤٥٠ هـ) في فهرسته عند تعداده لكتب سعد الأشعري كتاباً له اسمه: « ناسخ القرآن ومنسوخه ومحكمه ومتشابهه »[٢].

وتبعه في ذلك إسماعيل باشا البغدادي في « هدية العارفين »[٣].

والسيّد محسن الأمين في « أعيان الشيعة »[٤].

---

(١) انظر: تأسيس الشيعة: ٣٣٤، أعيان الشيعة ١ ق ١: ٣٢١، الذريعة ٢٤: ٨ و٤: ٢٧٦، تدوين السُنّة الشريفة: ١٣٧.

(٢) الفهرست للنجاشي: ١٧٧/ ٤٦٧.

(٣) إيضاح المكنون ٢: ٦١٥، هدية العارفين ١: ٣٨٤.

(٤) أعيان الشيعة ٧: ٢٢٥.

والشيخ الطهراني في «الذريعة»[١].

ويظهر من كتاب بحار الأنوار أنّه وصلت نسخة من هذا الكتاب في القرن الحادي عشر إلى العلّامة المجلسي (ت ١١١٠ هـ) فنقل من أوّله سطوراً في موسوعته الحديثيّة بحار الأنوار ـ مع التصريح بذلك ـ كما نقل عنه في أكثر من موضع، فقال عنه أوّلاً ـ بعد أن نقل رواية النعماني بكاملها المشهورة بالمحكم والمتشابه ـ ما نصّه:

«وجدت رسالة قديمة مفتتحها هكذا: حدّثنا جعفر بن محمّد بن قولويه القمّي ﵀، قال: حدّثني سعد الأشعري القمّي أبو القاسم ﵀، وهو مصنّفه: الحمد لله ذي النعماء والآلاء...»[٢].

وثانياً ـ عندما أورد بابين كاملين من هذا الكتاب ـ ما نصّه:

«ووجدت في رسالة قديمة سنده هكذا: جعفر بن محمّد بن قولويه، عن سعد الأشعري القمّي أبي القاسم ﵀، وهو مصنّفه: روى مشايخنا، عن أصحابنا، عن أبي عبد الله ﵇، قال: قال أمير المؤمنين ﵇..»[٣].

وثالثاً ـ في فصل مصادر كتابه ـ ما نصّه:

«وكتاب ناسخ القران ومنسوخه ومحكمه ومتشابهه للشيخ الثقة الجليل القدر سعد بن عبد الله الأشعري رواه عنه جعفر بن محمّد ابن قولويه..»[٤].

---

(١) الذريعة ٢٤: ٨/٤٦.

(٢) بحار الأنوار ٩٣: ٩٧.

(٣) بحار الأنوار ٩٢: ٦٠/٤٧.

(٤) بحار الأنوار ١: ١٥.

ورابعاً ـ في فصل توثيق مصادره ـ ما نصّه:

« وكتابا التفسير (أي تفسير سعد وتفسير النعماني) راوياهما معتبران مشهوران ومضامينهما متوافقتان موافقتان لسائر الأخبار، وأخذ منهما علي بن إبراهيم وغيره من العلماء الأخيار، وعدّ النجاشي من كتب سعد بن عبد الله كتاب ناسخ القرآن ومنسوخه ومحكمه ومتشابهه، وذكر أسانيد صحيحةً إلى كتبه » [١].

وعثرت أنا على نسختين مخطوطتين برواية سعد هذا [٢]؛ مبتدأهما وتمامهما موافقٌ لما في البحار، إذ جاء في أوّلهما:

« حدّثنا جعفر بن محمّد بن قولويه الحمّال [٣] القمّي، قال: حدّثنا سعد الأشعري القمّي أبو القاسم رحمه الله، وهو مصنّفه: الحمد لله ذي النعماء والآلاء ... ».

ولا يخفى أنّ الهاء في « مصنّفه » تعود إلى كتاب سعد الأشعري القمّي؛ إذ الضمير يعود إلى الأقرب، مضافاً إلى أنّه لم يذكر في مصنّفات ابن قولويه كتاب بهذا الموضوع، كما أنّه ليس من المعقول أن يروي ابنُ قولويه كتابه الذي ألّفه بنفسه عن شخص آخر!! وهذا ممّا لا غبار عليه.

---

(١) بحار الأنوار ١: ٣٢.

(٢) الأُولى موجودة في مكتبة العلّامة المحقّق السيّد محمّد علي الروضاتي الإصفهاني ـ حفظه الله من كلّ سوء ـ عليها خطّ العلّامة المجلسي، وقد تفضّل بها علينا مشكوراً. والثانية: موجودة في مكتبة آية الله العلّامة السيّد شهاب الدين المرعشي النجفي ﷺ، وهي بخطّ العلّامة محمّد باقر البهاري الهمداني، وقد حصلنا على مصوّرتها عن طريق زميلنا الحجّة الشيخ أبو الفضل حافظيان البابلي ـ بلغه الله ما يتمنّاه ـ.

(٣) قوله: (الحمّال) ورد في نسخة مكتبة السيّد الروضاتي فقط والصواب أنّه « الجمّال » بالجيم المعجمة كما سيأتي بيان ذلك.

وهناك سؤال، هو: هل العنوان المذكور في فهرست النجاشي هو عين كتابنا هذا أم لا؟

والجواب: أنّ هذا العنوان قريب جدّاً من العناوين المنسوبة لشقيق كتابنا هذا احتواءً والمنسوب إلى الكاتب النعماني أو الشريف المرتضى، المطبوع باسم: «المحكم والمتشابه» [١] و«الآيات الناسخة والمنسوخة» [٢]، وكذا المعروف بعناوين أُخر شبيهة بهذين العنوانين كـ: «محكم القرآن ومتشابهه» [٣] «التنزيل والتأويل» «أصناف آيات القرآن وأنواعها وتفسير بعض آياتها برواية النعماني» [٤].. وغيرها من التعابير المشابهة.

وذلك أنَّه لمّا كان ديدن أصحابنا القدماء حين التدوين والكتابة عدم تسمية مؤلّفاتهم بعنوان خاصّ، عرفت هذه المدوّنات عندهم بالكتاب أو النسخة أو الأصل، وكذلك كتابنا هذا إذ هو من هذا القبيل؛ حيث لم يكن له عنوان خاصّ، فأدرج أصحاب الفهارس والمخطوطات اسم هذا الكتاب حين ذكرهم له بعناوين تتناسب مع ما يحتويه.

فإذا لاحظت عنوان «ناسخ القرآن ومنسوخه ومحكمه ومتشابهه» ـ والذي ذكره النجاشي ـ تجدُهُ يُنْبِئُ عن محتوى كتابنا هذا كما في العناوين الموجودة لشقيقه المذكور آنفاً، ولكنّ أكثر هذه العناوين نظرت لبعض المواضع المهمّة الخاصّة بهذا الكتاب حيث إنّ فيه فنوناً جمّة من علوم القرآن كالناسخ والمنسوخ

---

(١) طبع بهذا العنوان في سنة ١٣١٢ هـ على الحجر بخطّ محمّد تقي، وأخيراً محقّقاً في مشهد المقدّسة في مجمع البحوث الإسلاميّة.

(٢) كذا على نسخة من الكتاب في مكتبة السيّد المرعشي، وطبع محقّقاً بهذا العنوان في بيروت مؤسّسة البلاغ ودار سلوني في سنة ١٤٢١ هـ.

(٣) كذا على نسخة الشيخ الحرّ العاملي من تفسير النعماني.

(٤) كذا عنونه العلّامة المجلسي في بحاره.

والمحكم والمتشابه والتأويل والتنزيل..

فعنوان النجاشي المذكور هو كالعناوين المذكورة لكتاب النعماني، حيث يخبرنا عن الجانبين المهمّين الرئيسيّين لكتاب سعد وهما «الناسخ والمنسوخ» و«المحكم والمتشابه».

فإذا سلّمنا ذلك ظهر لنا أنّ أقدم العناوين الموجودة للكتاب هو العنوان الموجود عند النجاشي (المتوفّى ٤٥٠ هـ) وقد نَسَبَهُ إلى سعد الأشعري.

ومن خلال ما سمّاه النجاشي وما ذكره المجلسي في النصوص التي مرّت عليك آنفاً، ظهر أنّ هذا الكتاب الذي وصل إلينا ـ والذي بين يديك ـ هو من تأليفات سعد الأشعري، لا سيّما إذا ما عرفنا أنّ موضوع الكتاب يوافق اسم الكتاب ـ ناسخ القرآن ـ المذكور لسعدنا الأشعري.

وعلى هذا فإنّ جميع العناوين المختلفة المذكورة لهذا الكتاب في مصنّفات العلماء هي أسماءٌ متعدّده لكتابنا هذا؛ وإليك مسمّياته التي ذكروها:

١ ـ «بيان أنواع القرآن»[١].

٢ ـ «تفسير سعد بن عبد الله»[٢].

٣ ـ «رسالة سعد بن عبد الله في أنواع آيات القرآن»[٣].

٤ ـ «ما رواه سعد بن عبد الله في رسالته في أنواع آيات القرآن»[٤].

---

(١) بحار الأنوار ٦٨: ٣٨٧.

(٢) بحار الأنوار ٨٤: ٧١ وعنه مستدرك الوسائل للمحدّث النوري ٣: ٣٢٩٥/١٧٣ وتفسير آلاء الرحمن للبلاغي ١: ٦٧.

(٣) بحار الأنوار ٥٣: ١١٧ و ٩٢: ٤٠ في أوّل الباب السابع من كتاب القرآن؛ قائلاً: «وفيه: رسالة سعد بن عبد الله الأشعري القمّي في أنواع آيات القرآن أيضاً».

(٤) الإيقاظ من الهجعة بالبرهان على الرجعة للحرّ العاملي: ٢٧٨..

إشكاليّة على طريق رواية كتاب سعد الأشعري

تقرير الإشكال:

سلف ذِكْرُنا لطريق رواية الكتاب، وأنَّ جعفر ابن قولويه رواه عن سعد الأشعري؛ مع العلم بأنّ جعفراً لم يرو عن سعد كما نَصَّ عليه النجاشي؛ حيث قال في ترجمة سعد:

«قال الحسين بن عبيد الله ـ رحمه الله ـ: جئت بالمنتخبات (من كتب سعد) إلى أبي القاسم ابن قولويه ـ رحمه الله ـ أقرأها عليه فقلت: حدّثك سعد؟ فقال: لا، بل حدّثني أبي وأخي عنه وأنا لم أسمع من سعد إلّا حديثين»[١].

وقال مرّة أُخرى في ترجمة جعفر:

«روى عن أبيه وأخيه عن سعد وقال: ما سمعت من سعد إلّا أربعة أحاديث»[٢].

وكذلك الروايات الموجودة لابن قولويه عن سعد في كتب الأصحاب هي كلّها بروايته عن أبيه أو أخيه عن سعد[٣].

هذا؛ وليس المهمّ هنا اختلاف العبارتين للنجاشي في رواية ابن قولويه عن سعد (حديثين أو أربعة أحاديث)[٤] فإنّ المهمّ في هذا المقام أصل روايته عن

---

(١) رجال النجاشي: ١٧٨/ ٤٦٧.

(٢) رجال النجاشي: ١٢٣/ ٣١٨.

(٣) الاستبصار ١: ١٢/ ١٩ و١٩/ ٤١ و٢٠/ ٤٤ و٢٧/ ٧١ و٣٠/ ٧٨ و٣١/ ٨٣ و٥١/ ١٤٦ و٦٠/ ١٧٨ و٧٩/ ٢٤٥ و٨٥/ ٢٦٩ و٩٠/ ٢٨٨ و١٥٠/ ٥١٧ و١٨٥/ ٦٤٨ و٢٠٧/ ٧٢٧ و٢٢٨/ ٨١٠ و٢٣٨/ ٨٥١ و٢٣٩/ ٨٥٣ و٢٤١/ ٨٦٠ و٢٤٣/ ٨٦٥ و٢٧٣/ ٩٩٠ و٢٨٩/ ١٠٥٨ و٣٢٢/ ١٢٠٤ و٣٤١/ ١٢٨٤ و٣٨٠/ ١٤٣٨ و٣٨٠/ ١٤٤١ و٣٩٢/ ١٤٩٧... هذه الموارد الموجودة في الجزء الأوّل من كتاب الاستبصار فقط وهناك المئات من المواضع في الأجزاء الأُخر منه ومن كتاب تهذيب الأحكام.. وغيره من المصادر.

(٤) وحريّ بالذكر أنّه قد يعدّ حديث واحد فيه قطعتين بعنوان حديث، حديثين وبهذا نقدر نجمع بين نصّي النجاشي.

سعد وإشكاليّة أنّ نسختَينا من الكتاب هما برواية ابن قولويه عن سعد بلا واسطة كما مرّ آنفاً.

وقبل أن أبدأ ببيان الجواب ألفت نظر القارئين الألباء إلى نقطة في غاية الأهمّية لمعرفة جوابنا بالدقّة، وهي: لا يخفى أنّ التراث المخطوط ـ عامّةً في جميع علومه وفنونه ـ قد التصقت به في الماضي على يد ناقليه وناسخيه تصحيفات وشوائب كثيرة جدّاً خصوصاً في كتب الأحاديث المسندة في رجاله وأسانيده؛ أهمّها في ذلك:

- السقط؛ وذلك كسقط اسم راوٍ أو أكثر من السند بيد النسّاخ.
- الزيادة؛ وذلك كإضافة اسم راو في السند أو أكثر بيد الناقل.
- التصحيف؛ وذلك كتصعيف اسم راو في السند لعدم علم الناقل به.
- التداخل في رجال السند؛ وذلك لاندماج اسم في السند باسم آخر وتوحيدهما تحت اسم واحد، ومعظم ذلك يقع من تغيير (عن) إلى (بن).

وحري بالذكر أنّ هذه المشاكل وغيرها في نصوص التراث قد وردت عند تدوينها وتصنيفها إلى سنة الألف من الهجرة، ثمّ زادت زيادة ملحوظة خلال القرون الأربعة الأخيرة عند نسخ التراث وتنظيمه على نحو آخر، وقد انتشرت ـ وللأسف ـ رقعة هذه الأغلاط وآثارها السيّئة على يد كثير من الباحثين والمحقّقين.

ولا تزال هذه السقطات والتصحيفات تُنْقَلُ على علّاتها في كتب المتأخّرين، وبعض المعاصرين لم يتوجّهوا إليها وسكتوا عن بيان شوائبها لعدم إلمامهم بها، فتسامحوا في مراجعة النصوص وملاحظتها بدون تحقيق كاف فيما كانوا ينقلون ويأخذون من مواد الكتب والمراجع التي تحتوي على نصوص كانت في الأصل والمنشأ صحيحة، ولكن أخلّ ناقلوها أثناء نقلها عن مصادرها السالمة وبأسماء رواتها المحفوظة، فزادوا منافرةً وبعداً عن الواقع فأسّسوا عليها نتائج بعيدة عن الحقيقة.

الجواب عن الإشكالية

نقول في الجواب عن الإشكاليّة في سند كتابنا هذا:

ورد اسم الراوي (جعفر ابن قولويه) في نسخة الروضاتي بهذا الشكل: « جعفر بن محمّد بن قولويه الحمّال القمّي ».

وجاءت في هذا الاسم واللقب نكتة غريبة جدّاً لم ترد في أيٍّ كتاب من الكتب الرجاليّة والفهارسيّة ولا في أسانيد الروايات وهي تلقيب جعفر هذا بـ: « الحمّال ».

فتلقيبه بـ: « الحمّال » منحصرة بهذا الإسناد وما وجدناه في موضع من الكتب الرجاليّة والفهارسيّة وطرق الأسانيد، ولكنّنا بعد الفحص الكثير وجدنا لقب « الجمّال » بالجيم في موضع من رجال الكشّي وموضع من رجال الطوسي فقط؛ وذلك أنّ الكشّي وعنه الطوسي ـ ظاهراً ـ لقّبا والدَ جعفرٍ بـ: « الجمّال » لا جعفراً نفسه، فإنّ الكشّي في أحدِ أسانيد كتابه والطوسي عند ذكر محمّد بن قولويه الوالد أوردا لقب « الجمّال » له، فليس لقب « الحمّال » ـ المصحّف عن « الجمّال » ـ لجعفر زائداً، بل هو لقبٌ لوالده يقيناً.

فعلمنا من هذا الطريق أنّه أصاب إسناد كتابنا هذا تصحيف أو سقط خفيّ جدّاً [1]، وبعد ذلك يتصوّر أنّ أصل الإسناد في النسخة الأصليّة كان على هاتين الصورتين:

الأولى: « حدّثنا جعفر عن محمّد بن قولويه الجمّال القمّي »، بتصحيف « عن » بـ: « بن ».

الثانية: « حدثنا جعفر بن محمّد عن محمّد بن قولويه الجمّال القمّي »، بسقط أحد من « بن محمّد » الأوّل أو « محمّد عن »؛ لتكرّر محمّد ومشابهة « عن » لـ: « بن »،

---

(١) ومن العجيب أنّ بعض المعاصرين يضيفون مثل هذه الأغلاط التي وقعت قديماً في أسماء الرواة إلى ترجمتهم من دون أن يعلموا شيئاً عن حقائقها، وأدّى ذلك إلى نشوء أسماء جديدة.

فالناسخ صحّف «عن» بـ: «بن»، فظنّ أنّ في هذا الإسناد تكراراً فحذف أحد المكرّرين.

وعلى هذا الأساس يروي جعفر ابن قولويه عن والده محمّد فترتفع الإشكاليّة حينئذٍ.

هذا؛ وربّ قائل يقول أنّ هذا الحديث الواحد ـ المروي عن أمير المؤمنين عليه السلام بسند واحد كلّه في كتابنا هذا ـ هو من الأحاديث الاثنين أو الأربعة التي سمعها جعفر ابن قولويه عن سعد بالمباشرة فيصحّ النقل عنه حينئذ.

والجواب عنه: أنّ سعداً أضاف في هذا الكتاب أحاديث كثيرة من قبله عن طريق مشايخه تنوف على ثلاثين.

وأمّا الثاني «رواية علي بن إبراهيم القمّي»:

فقد وردت قطعة مختصرة من هذا النصّ بطوله في مقدّمة التفسير المنسوب إلى القمّي (ت حدود ٣٠٧ هـ)، كما وقد كرّر النقل عنها في طيّات هذا التفسير [١].

وكذا قابلنا ما ورد في هذه القطعة من فقرات ـ فقرة فقرة ـ بما ورد في رواية الأشعري والنعماني للنصّ فوجدنا الموافقة بين الثلاث في المعنى، وهو يُنْبئُ عن وحدة منبعها ومصدرها.

---

(١) قد صرّح بهذا التكرار المشار إليه في آخر اختصاره للكتاب في مقدّمة تفسيره ١: ٢٧ بما نصّه: «ومثله كثير ونحن نذكر ذلك كلّه في مواضعه إن شاء الله تعالى، وإنّما ذكرنا من الأبواب التي اختصرناها من الكتاب، آية واحدة ليستدلّ بها على غيرها».

أقول: لاحظ المواضع المكرّرة في متن التفسير في ١: ٧ و٢: ٣٢٩، وكذا ١: ٧ و٤٦ و١٠٠ و٢: ٢٩٢، وكذا ١: ٨ و٢: ١٢٧، وكذا ١: ١١ و٢: ٨٠ و٤٢١، وكذا ١: ١٦ و٢: ٣٤.. وللمزيد لاحظ الاستخراجات في هوامش هذا الكتاب.

ملحوظة: الرقم الذي قبل الواو هو ما موجود في المقدّمة وما بعده في متن التفسير.

إنّ التفسير المنسوب إلى علي بن إبراهيم يشتمل على مقدّمة فيها خطبة وقطعة من نصّنا هذا، ثمّ يشرع في تفسير السُوَر ذاكراً إسناداً يبتدئُ بأحد تلامذة علي بن إبراهيم ـ وهو أبو الفضل العبّاس بن محمّد بن القاسم العلوي ـ وهذه القطعة من كتابنا هذا وردت في مقدّمة تفسير القمّي قبل أن يُذكر هذا الإسناد المشهور للكتاب إلى علي بن إبراهيم [١].

ومن المعلوم أنّ هذا التفسير الموجود ليس من مؤلّفات علي بن إبراهيم القمّي وإنّما هو جمع من عدّة تفاسير؛ مثل: تفسير علي بن إبراهيم وتفسير أبي الجارود وتفسير الأشعري وتفسير البطائني.. وغيرها، نعم أكثره من تفسير القمّي.

واختلف في جامع التفسير المشتهر بتفسير القمّي، هل هو أبو الحسن علي ابن حاتم بن أبي حاتم القزويني أو أبو الفضل العبّاس بن محمّد بن القاسم العلوي [٢].

فلذا يرد هنا سؤال: هل مقدّمة كتاب التفسير المشتملة على قطعة من كتابنا هذا هي لجامعه ـ أيّا كان ـ أو هي لعلي بن إبراهيم القمّي نفسه؟

وجوابه: يؤيّد القول بعدم صحّة نسبتها إلى علي بن إبراهيم ما رأيناه من عدم وجود عبارة: «قال أبو الحسن علي بن إبراهيم بن هاشم [٣] القمّي» الواردة بعد الخطبة [٤] ـ في بداية النصّ المبحوث عنه الذي يبتدئ في مقدّمة تفسير القمّي بقوله: «فالقرآن منه ناسخ ومنه منسوخ» ـ في كثير من نسخ التفسير المخطوطة،

---

(١) والإسناد هو: حدّثني أبوالفضل العبّاس بن محمّد بن القاسم بن حمزة بن موسى بن جعفر عليه السلام، قال: حدّثنا أبو الحسن علي بن إبراهيم... (تفسير القمّي ١: ٢٧).

(٢) لاحظ: الذريعة ٤: ٣٠٢/ ١٣١٦.

(٣) كذا في النسخ التي رجعنا إليها، وفي الطبعة الجزائريّة: (الهاشمي).

(٤) ورد في أوّل التفسير المشتهر بتفسير القمّي خطبة الكتاب ثمّ العبارة المشار إليها أعلاه ثمّ قطعة من كتابنا هذا؛ فلاحظ.

مضافاً إلى ورود قطعة نصّنا هذا قبل الإسناد المشهور إلى علي بن إبراهيم بعد خطبة الكتاب في مقدّمة التفسير كما أشرنا إليه في الهامش.

لكنّ ما يؤيّد القول بصحّة نسبة هذه القطعة إلى القمّي وجود عبارة: «قال أبو الحسن علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي» في أوّل بعض المخطوطات مضافاً إلى اشتمال القطعة على بعض الروايات المرويّة عن طريق علي بن إبراهيم في طيّات نصّنا هذا والموجود في أوّل التفسير [1].

هذا؛ ومن المحتمل قويّاً أنّ ما جاء في مقدّمة التفسير من قطعة كتابنا هذا مأخوذ من كتاب آخر لعلي بن إبراهيم وهو كتاب «الناسخ والمنسوخ» الذي ذكره النجاشي والطوسي في ذيل تأليفات القمّي [2].

ويؤيّده ابتداؤها بعبارة: «فالقرآن منه ناسخ ومنه منسوخ» بعد قوله: «قال أبو الحسن علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي»، فاسم كتابه «الناسخ والمنسوخ» مأخوذ من ابتداء هذا الكلام المقطوع من نصّنا هذا.

فالظاهر أنّ جامع التفسير اختصر أو نقل كتاب «الناسخ والمنسوخ» لعلي بن إبراهيم وجعله كمقدّمة لتفسيره ثمّ شرع في نقل رواياته من تفسيره مع إضافة روايات من تفاسير أُخر.

وما هذا وذاك إلّا بسبب تعدّد أسماء هذا النصّ فمرّة سمّي بـ: «ناسخ القرآن ومنسوخه ومحكمه ومتشابهه» ونسب إلى الأشعري وقد فصّلنا الحديث عنه، ومرّة سمّي بـ: «المحكم والمتشابه» و«الآيات الناسخة والمنسوخة» ونُسِبا للنعماني والسيّد المرتضى وسيأتي الحديث عنهما.

ومع هذا وذاك لا تَقِلُّ قيمة هذه القطعة المنقولة من نصّنا هذا في مقدّمة هذا

---

(١) تفسير القمّي ١: ٢٠ و٢١ و٢٤ و٢٥ في موضعين منها.

(٢) الفهرست للنجاشي: ٢٦٠/ ٦٨٠، الفهرست للطوسي: ٢٦٦/ ٣٨٠.

التفسير، إذ يدلّ على أهمّيّتها في تراثنا الغالي سابقتها القديمة وتداولها في مصنّفات أصحابنا الأقدمين.

وأمّا الثالث «رواية ابن عقدة الكوفي»:

وهو طريق رواية النصّ عن الحافظ أبي العبّاس أحمد بن محمّد بن سعيد ابن عقدة الكوفي الهَمْداني (ت ٣٣٣ هـ)، وهذا الطريق ذكره السيّد الأمين ﷺ (ت ١٣٧١ هـ) في «أعيان الشيعة» عند ذكر هذا الكتاب في مؤلّفات أمير المؤمنين ﷺ، فقال:

«لنا عدّة طرق إلى ابن عقدة راوي هذا الكتاب بسنده إلى الإمام جعفر الصادق الذي أسنده إلى أمير المؤمنين ﷺ، نذكر منها هنا طريقاً واحداً لاتّصال السند به، فإنّا نروي إجازة عن شيخنا وأُستاذنا الفقيه المدقّق الزاهد العابد الشيخ محمّد طه ابن الشيخ مهدي نجف النجفي ﷺ(ت ١٣٢٣ هـ)، عن شيخه الفقيه الزاهد العابد الملّا علي ابن ميرزا خليل الطبيب الطهراني النجفي (ت ١٢٩٧ هـ)، عن شيخه الإمام الفقيه العلّامة الشيخ محمّد حسن النجفي ـ صاحب جواهر الكلام ـ (ت ١٢٦٦ هـ)، عن شيخه الفقيه المتبحّر العلّامة السيّد محمّد الجواد بن محمّد العاملي النجفي ـ صاحب مفتاح الكرامة ـ (ت ١٢٢٦ هـ)، عن شيخه الإمام العلّامة السيّد محمّد مهدي الطباطبائي النجفي المعروف ببحرالعلوم (ت ١٢١٢ هـ)، عن شيخه المحقّق الوحيد محمّد باقر بن محمّد أكمل البهبهاني الحائري (ت ١٢٠٥)، عن أبيه محمّد أكمل (ت بعد ١١٣٠ هـ) [1]، عن

---

(١) اشتهرت في كثير من الإجازات رواية محمّد أكمل هذا عن العلّامة المجلسي، بينما الموجود ←

العلاّمة المجلسي (ت ١١١٠ هـ) ، عن أبيه (ت ١٠٧٠ هـ) .
وعن بحر العلوم ، عن المولى محمّد باقر الهزارجريبي (ت ١٢٤٥ هـ) ، عن شيخه محمّد بن محمّد زمان(ق ١٢) ، عن الأمير محمّد حسين بن الأمير محمّد صالح (ق ١٢) ، عن العلّامة محمّد باقر المجلسي الثاني ، عن والده المولى محمّد تقي المجلسي الأوّل ، عن الشيخ بهاء الدين محمّد العاملي المعروف بالبهائي (ت ١٠٣٠ هـ) ، عن والده الشيخ حسين بن عبد الصمد الحارثي الهمداني العاملي (ت ٩٨٤ هـ) ، عن شيخه الشيخ زين الدين بن علي العاملي الجبعي المعروف بالشهيد الثاني (المستشهد ٩٦٥ هـ) ، عن شيخه الفاضل نور الدين علي بن عبد العالي الميسي (ت ٩٣٨ هـ) ، عن الشيخ شمس الدين محمّد بن داود الشهير بابن المؤذّن العاملي الجزيني (ت ٨٨٤ هـ) ، عن الشيخ ضياء الدين علي ابن الشيخ الجليل السعيد الشهيد شمس الملّة والدين محمّد بن مكّي العاملي الجزّيني (ت ٨٥٦ هـ) ، عن والده المذكور (المستشهد ٧٨٦ هـ) ، عن الشيخ فخر الدين أبي طالب محمّد ابن الشيخ جمال الدين أبي منصور الحسن ابن المطهّر الحلّي (ت ٧٧١ هـ) ، عن والده المعروف بالعلّامة الحلّي (ت ٧٢٦ هـ) ، عن شيخه الإمام الجليل المحقّق

⬅ في إجازة ولده المحقّق البهبهاني للسيّد بحر العلوم أنّه يصرّح بذكر ثلاثة من مشايخ والده ؛ وهم : الميرزا محمّد الشيرواني ، والشيخ جعفر القاضي ، ومحمّد شفيع الأسترآبادي ، ثمّ يقول : « بل ـ على ما أظنّ ـ عن المحقّق جمال الملّة والدين الخوانساري أيضاً ، وخالي العلّامة المجلسي أيضاً » ، ويعقّبها بقوله : « ورأيت إجازاتهم له ـ رحمهم الله تعالى ـ بطرقهم المعروفة » .
ولا شكّ أنّ هذه العبارة الأخيرة منصرفة إلى المشايخ الثلاثة الأُول ؛ لأنّها لا تلائم عبارة : « بل على ما أظنّ » المستفادة للشيخين في العبارة الثانية (نبّهني إلى هذه الفائدة العلّامة السيّد محمّد علي الروضاتي ـ أدام الله ظلّه ـ ، وانظر للتفصيل : كتابه الممتع « نخستين دو گفتار » : ٦٣ ـ ٧٢) .

نجم الدين أبي القاسم جعفر بن الحسن بن سعيد المعروف بـالمحقّق الحلّي (ت ٦٧٦ هـ)، عن السيّد شمس الدين فخّار بن معد الموسوي (ت ٦٣٠ هـ)، عن الشيخ أبي الفضل شاذان بن جبريل القمّي (حيّاً ٥٨٤ هـ)، عن الشيخ أبي جعفر محمّد بن أبي القاسم العماد الطبري (حدود ٥٥٤ هـ)، عن الشيخ أبي علي الحسن ابن شيخ الطائفة أبي جعفر محمّد بن الحسن الطوسي (بعد ٥١٥ هـ)، عن أبيه (ت ٤٦٠ هـ)، عن أبي الحسن أحمد بن محمّد بن موسى ابن الصلت الأهوازي (ق ٥)، عن أبي العبّاس أحمد بن محمّد بن سعيد المعروف بابن عقدة بجميع رواياته وكتبه، قال: حدّثنا أحمد بن يوسف بن يعقوب الجعفي، عن إسماعيل بن مهران، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة [البطائني]، عن أبيه، عن إسماعيل بن جابر، قال: سمعت أباعبد الله جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام يقول ... » [1].

ثمّ أورد السيّد الأمين نُبذاً من النصّ الموجود من هذا الكتاب والمنقول في التفسير المنسوب إلى النعماني.

هذا؛ وهناك عدّة ملاحظات على هذا القول فدونكها:

الأُولى: إنّ هذا الطريق المبتدئ من السيّد الأمين والمنتهي إلى الشيخ الطوسي، يعدّ من أشهر طرق مشايخ الإجازات إلى رواية مؤلّفات جميع أصحابنا القدامى، وليس طريقاً يختصّ به هذا النصّ.

الثانية: إنّ طريق ابن عقدة عن أحمد بن يوسف الجعفي إلى رواية هذا الكتاب هناك، هو نفس الطريق الموجود في التفسير المنسوب إلى النعماني كما سيأتي.

الثالثة: إنّ الراوي الأخير عن ابن عقدة في طريق السيّد الأمين يختلف عمّا جاء

---

(١) أعيان الشيعة ١: ٩١.

في طريق تفسير النعماني؛ فإنّ الراوي عن ابن عقدة عند السيّد الأمين هو أبو الحسن أحمد بن محمّد بن موسى بن الصَّلت الأهوازي الذي يروي الشيخ الطوسي بواسطته عن ابن عقدة[1] مع أنّ المشهور رواية النعماني عن ابن عقدة، فكأنّ ابن الصلت والنعماني كلاهما رويا عن ابن عقدة هذا الكتاب.

الرابعة: إنّ خلاصة النصّ المروي عند السيّد الأمين هو عين النصّ الذي رواه النعماني.

هذا؛ والظاهر أنّ السيّد الأمين لفّق بين الأسانيد وطرق الإجازات؛ فحين ذكر الطريق إلى رواية هذا الكتاب جعل الطريق المشهور العالي إلى رواية كتب ابن عقدة عن الشيخ الطوسي، طريقاً إلى رواية هذا النصّ، وإلّا فليس له أصل في المصادر التراثيّة الموجودة عندنا.

وأمّا الرابع «رواية الكاتب النعماني»:

فقد اشتهرت نسخة من تحرير هذا النصّ في عصر العلّامة المجلسي ﵀ (ت ١١١٠ هـ) ونقله هو في أوّل المجلّد التسعين -الطبعة الحروفيّة- من كتابه بحار الأنوار قائلاً:

«باب ما ورد عن أمير المؤمنين صلوات الله عليه في أصناف آيات القرآن وأنواعها وتفسير بعض آياتها؛ برواية النعماني، وهي رسالة مفردة كثيرة الفوائد نذكرها من فاتحتها إلى خاتمتها».

وورد في أوائل هذه النسخة بعد خطبة -ما يقارب الصفحتين- تضمّنت الحثّ

---

(١) قال الشيخ الطوسي عند ذكر ابن عقدة في فهرسته: ٦٩/ ٨٦: «أخبرنا بجميع رواياته وكتبه أبو الحسن أحمد بن محمّد بن موسى الأهوازي -وكان معه خطّ أبي العبّاس بالإجازة وشرح رواياته وكتبه-، عن أبي العبّاس أحمد بن محمّد بن سعيد».

على اتّباع أهل بيت الوحي ﷺ ما نصّه:

« قال أبو عبد الله محمّد بن إبراهيم بن جعفر النعماني ـ رضي الله عنه ـ في كتابه في تفسير القرآن: حدّثنا محمّد بن أحمد بن سعيد ابن عقدة، قال: حدّثنا أحمد بن يوسف بن يعقوب الجعفي، عن إسماعيل ابن مهران، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة، عن أبيه، عن إسماعيل ابن جابر، قال: سمعت أبا عبد الله جعفر بن محمّد الصادق ﷺ يقول ... »

وقد رأينا أنَّ نصّ كتابنا هذا هو قطعة مأخوذة من تفسير النعماني على ما في النسخة.

وهذا الطريق مشهور ومكرّر في أسانيد كتاب « الغيبة » [1] للنعماني نفسه، فاشتهرت نسبة النصّ الموجود والمروي من كتابنا هذا إلى النعماني.

هذا؛ مضافاً إلى ما ذكره محمّد ابن شهر آشوب المازندراني (ت ٥٨٨ هـ) في معالم العلماء في « باب من عُرف بكنيته »:

« أبو عبد الله محمّد بن إبراهيم؛ له: تفسير القرآن لأهل البيت ﷺ » [2].

ومن الواضح أنّ هذه العبارة لم ترد فيها كلمة « النعماني »، فظنّ جماعة [3] من عبارة ابن شهر آشوب ومقدّمة النسخة المشهورة برواية النعماني أنّ تفسير القرآن المذكور في المعالم هو هذه الرواية وأنَّ مؤلّفه هو النعماني المشهور تلميذ الكليني.

---

(١) كتاب الغيبة: ٤٢/ ٣، ٥٩/ ٢، ٦٢/ ٦ و٧، ٢٠٠/ ١، ٢٠٥/ ١١، ٢٠٧/ ١٦، ٢١٢/ ٦، ٢٣٩/ ٢١، ٢٤٧/ ٣٥، ٢٤٨/ ٣٧، ٢٥٩/ ٦، ٢٦٢/ ١٣، ٢٦٥/ ١٤، ٢٧٠/ ٢٢، ٢٧١/ ٢٤، ٢٧٢/ ٢٧، ٢٧٥/ ٣٧، ٢٧٧/ ٤٠، ٣٣٢/ ٢، ٣٣٥/ ١٠.

(٢) معالم العلماء: ١٦٨/ ٩٠٤، وعنه في أعيان الشيعة ٩: ٦٠ والذريعة ٤: ٢٦٢/ ١٢٢٦.

(٣) انظر: الأعيان ٩: ٦٠، كتابخانه ابن طاوس لاتان كلبرگ: ٥٤١.

ولكنّ الصحيح أنّ هذه العبارة المذكورة في معالم العلماء ليست للنعماني المشهور، لأنّ ابن شهر آشوب ذكر النعماني المشهور في باب الأسماء من كتابه بما نصّه:

« محمّد بن إبراهيم، أبو عبد الله النعماني؛ من كتبه: كتاب الغيبة » (١).

فلا وجه لإعادة ذكره في باب من عُرف بكنيته، ويؤيّده أنّ النعماني ليس معروفاً بهذه الكنية ـ أبو عبد الله ـ وإنّما عرف بابن زينب، فقد ذكر النجاشي في فهرسته: «أبو عبد الله الكاتب النعماني المعروف بابن زينب».

والاحتمال القوي أنّ ابن شهر آشوب وجد كتاباً مكتوباً عليه: «تفسير القرآن لأهل البيت عليهم السلام، تأليف: أبي عبد الله محمّد بن إبراهيم» فلم يعرف مولّف الكتاب وذكره كما وجده في كتابه في باب الكنى، وهذا من ظرائف عمل المفهرسين من القدامى كالشيخ الطوسي في فهرسته.

هذا؛ ولا نريد إنكار وجود تفسير للنعماني لعدم ذكر النجاشي له كتاباً في التفسير (٢)، حتّى يقال: إنّ النجاشي ليس بصدد استقصاء الكتب والروايات، بل نقول: إنّ إثبات كتاب التفسير للنعماني بمثل عبارة المعالم غير صحيح، ولو فرض ثبوت تفسير له بمثل عبارة المعالم، فانطباقه على ما وجده العلّامة المجلسي خطأ آخر؛ إذ من المعلوم أنّ الوجادة من أضعف طرق الرواية عند جميع المحدّثين، مضافاً إلى أنّ عبارة المجلسي في أوّل هذه النسخة التي نقلها في بحاره لا تدلّ على أكثر من أنّ النسخة رواية للنعماني ـ بالمعنى المصطلح للرواية في أوّل النسخ ـ لا أنّها من تأليفه. والمجلسيُّ وإن نقل هذه النسخة ورأى أنّ ما فيها من رواية النعماني عن ابن عقدة إلّا أنّه لم يفهم أكثر من كون

---

(١) معالم العلماء: ١٣٤/ ٩٠٤، وعنه في أعيان الشيعة ٩: ٦٠.

(٢) الرجال للنجاشي: ٣٨٣/ ١٠٤٣.

النعماني راوياً لهذه النسخة لا مؤلّفاً لها، وقد صرّح بهذه النكتة حيث قال في عنوان الباب: «برواية النعماني»، والصحيح في التحقيق بعد هذا أنّ هذا النصّ هو من رواياته لا من تآليفه.

والدليل الآخر على عدم صحّة تطبيق عبارة ابن شهر آشوب على كتابنا هذا ما قاله سماحة سيّدنا الأُستاذ العلّامة المحقّق آية الله السيّد أحمد المددي ـ دام بقاؤه ـ حيث قال: إنّ هذا الاسم والكنية المذكورين في كتاب معالم العلماء وإن كانا مطابقين لاسم وكنية النعماني، لكنّنا لم نطمئن ـ فضلاً عن الجزم ـ على أنّ المراد هو النعماني المعروف، لا سيّما أنّ الكتاب الموجود فيه تقسيم أبحاث الآيات القرآنيّة وكلّه رواية واحدة عن أمير المؤمنين عليه السلام، وليس هو تفسيراً بالمعنى المتعارف[1].

هذا مع أنّنا لا نشكّ في عدم صحّة نسبة تأليف هذا الكتاب إلى النعماني؛ لما مرّ في تحقيق نسبته مرّة إلى علي بن إبراهيم، ومرّة إلى سعد بن عبد الله (الذي توفّي سنة ٣٠١ هـ) وهما قبل النعماني، بل هذا النصّ له أصل أقدم منهم كما سنثبته إن شاء الله تعالى.

ويحتمل أن يكون مؤلّف النسخة المنسوبة إلى النعماني رجلاً آخر غير النعماني لا نعرفه، ويظهر ذلك للمتتبّع الخبير بعد قراءة مقدّمتها، إذ أنّه نقل في أوائل كتابه هذا ـ بعد الخطبة التي كانت في فضل القرآن والحثّ على الرجوع إلى أهل البيت عليهم السلام لتفسير القرآن ـ حديثاً واحداً بمقدار أربعة أسطر عن كتاب التفسير للنعماني، ونصُّ ما نقل:

«قال أبو عبد الله محمّد بن إبراهيم بن جعفر النعماني ـ رضي الله عنه ـ في كتابه في تفسير القرآن: حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد

---

(١) مجلّة كيهان انديشه، الرقم: ٢٨، ص ١١٦.

ابن عقدة، قال: حدّثنا أحمد بن يوسف بن يعقوب الجعفي، عن إسماعيل ابن مهران، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة، عن أبيه، عن إسماعيل بن جابر، قال: سمعت أبا عبد الله جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام يقول: إنّ الله تبارك وتعالى بعث محمّداً صلى الله عليه وآله فختم به الأنبياء فلا نبيّ بعده، وأنزل عليه كتاباً فختم به الكتب فلا كتاب بعده، أحلّ فيه حلالاً وحرّم فيه حراماً، فحلاله حلال إلى يوم القيامة وحرامه حرام إلى يوم القيامة، فيه شرعكم، وخبر من قبلكم وبعدكم» [١].

والحديث هذا ورد باختلاف طفيف عن إسماعيل بن مهران عن الصادق جعفر بن محمّد عليه السلام [٢] في كتاب «كشف الغمّة» للأربلي (ت ٦٩٢ هـ) [٣]، ومن المحتمل أنّ الطريق المذكور في الكتاب المنسوب إلى النعماني يختصُّ بهذا الحديث فقط، وأورده ناقل نصّنا هذا من تفسير النعماني.

ترجمة رجال السند في تفسير النعماني

ولأهمّية الإسناد للكتب وخصوصاً القديمة منها رأيت من الحري بنا شرح رجال سند نصّنا هذا ـ التفسير المنسوب إلى الشيخ النعماني ـ ومن المعلوم أنّ البحث عن رجاله يحتاج إلى مقام مستقلّ واسع يقصر عنه هذا المجال، ونحن نذكر هنا مقتطفات من أحوالهم على ترتيب سلسلة السند المذكور آنفاً، فنقول [٤]:

---

(١) المحكم والمتشابه / طبعة مجمع البحوث الإسلاميّة: ٥٥، بحار الأنوار ٩٣: ٣.

(٢) لم يذكر الإربليُّ عليَّ بن أبي حمزة البطائني وابنه الحسن وإسماعيل بن جابر في هذا السند؛ فلاحظ

(٣) كشف الغمّة ٢: ١٩٧.

(٤) ستأتي ترجمة الشيخ النعماني في باب تراجم رواة النصّ.

١ ـ أبو عبد الله محمّد بن إبراهيم النعماني[1]:

هو محمّد بن إبراهيم بن جعفر، أبو عبدالله، الكاتب، النعماني، البغدادي، المعروف بـ: «ابن زينب»[2]، شيخ من أصحابنا، عظيم القدر، شريف المنزلة، صحيح العقيدة، كثير الحديث.. قدم بغداد وخرج إلى الشام ومات بها.. له كتب.

ولادته: لم نقف على تاريخ محدّد لولادته، لكنّ بعض المتأخّرين قال في ترجمته: «قيل: إنّ مولده كان عام ٢٨١ هـ»[3]، ولم يتّضح لنا مصدر قوله.

بعض مشايخه: ثقة الإسلام أبو جعفر محمّد بن يعقوب الكليني (ت ٣٢٩هـ)، وأبو العبّاس أحمد بن محمّد بن سعيد الكوفي، المعروف بـ:«ابن عقدة» (ت ٣٣٣ هـ)، وأبو علي أحمد بن محمّد بن عمّار الكوفي (ت ٣٤٦ هـ)، أبو علي محمّد بن سهل الكاتب الإسكافي (ت ٣٣٦ هـ)، أبو القاسم موسى ابن محمّد الأشعري القمّي المؤدّب، ساكن شيراز، ابن بنت سعد بن عبدالله، وأبو الحسن علي بن الحسين بن موسى ابن بابويه القمّي (٣٢٩ هـ) والد

---

(١) إن شئت المزيد فانظر ترجمته في المصادر التالية: رجال النجاشي: ١٠٤٣/٣٨٣، معالم العلماء: ٧٨٣/١٥٣، إيضاح الاشتباه: ٦٧٠/٢٨٩، أمل الآمل ٢: ٦٩١/٢٣٢، قاموس الرجال ٦٢٧٧/١٠/٩، معجم رجال الحديث ١٥: ٩٩٦٣/٢٣١.
وانظر: الذريعة ٤: ١٣٤٢/٣١٨ و ١٠: ٤٠٩/١٨٣ و١٦: ٣٩٨/٧٩ و ٣٦٦/١٤٧؛ عند ذكر كتبه.
وللوقوف على المزيد من تفاصيل ترجمته، وعدد شيوخه وتلامذته، انظر: خاتمة مستدرك الوسائل ٣: ٢٦٥ ـ ٢٧٢ و٤٤٨ ـ ٤٤٩، ومقال العلّامة السيّد محمّد جواد الشبيري الزنجاني باسم: «النعماني ومصادر الغيبة» المطبوع في مجلّة انتظار.

(٢) كذا ورد في رجال النجاشي وكثير من كتب التراجم إلّا أنّ الطوسي ذكره في كتاب الغيبة: ١٢٧/ ٩٠ بعنوان: «ابن أبي زينب»، وتبعه على ذلك الشيخ الحرّ في الأمل والنوري في المستدرك وخاتمته.

(٣) البدر الزاهر: ٥/٣٣.

الشيخ الصدوق، وأبو جعفر محمّد بن عبدالله بن جعفر بن الحسين الحميري القمّي.

تلاميذه: أبو الحسين محمّد بن علي الشجاعي، أبو المرجا (أبو الرجا) محمّد بن علي (عبدالله) بن أبي طالب البلدي، من مشايخ الكراجكي (ت ٤٤٩هـ)[١]، أبو غالب أحمد بن محمّد بن محمّد بن سليمان بن الحسن بن الجهم بن بكير بن أعين الشيباني الكوفي البغدادي (ت ٣٦٨ هـ)[٢]، أبو الحسن علي بن محمّد بن يوسف الحرّاني (كان حيّاً سنة ٤٠٠ هـ)[٣]، الشريف أبو عبدالله محمّد بن عبيد الله بن الحسين بن طاهر الحسيني (الحسني)[٤].

مؤلّفاته: «التسلّي»، «الدلائل»، «الردّ على الإسماعيلية»، «كتاب الفرائض»، «كتاب الغَيبة»[٥]، كتاب تفسير القرآن، وهو المعروف بـ: «تفسير النعماني»، وقد تحدّثنا عنه سابقاً.

وفاته: قال النجاشي عنه: «مات بالشام»، ولم يحدّد تاريخ وفاته ولا محلّ دفنه، لكن إسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩ هـ) قال: «تفسير النعماني: لأبي عبدالله... الشيعي، المتوفّى سنة ٣٦٠ هـ ستّين وثلاثمائة»[٦].

أقول: آخر ما علم عنه أَنَّهُ روى كتابه «الغيبة» في سنة ٣٤٢ هـ لأبي الحسين الشجاعي، فهو كان حيّاً إلى هذه السنة.

---

(١) الاستنصار: ١٠، كنز الفوائد: ١٦٤.

(٢) رسالة أبي غالب الزراري: ١٧٩، نوابغ الرواة في رابعة المئات: ٥٣ و ٢٣٠.

(٣) بحار الأنوار ٩٤: ٨٣ و ١٨٢، مهج الدعوات: ٢٣٣.

(٤) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر ٤٢: ٣٤٠.

(٥) رأيت على نسخة عتيقة منه ـ المقروءة في سنة ٧٢٠ هـ ـ في المكتبة الرضويّة أنّ اسم الكتاب «مَلْءُ العيبة في طول الغيبة»، وعندي صورتها.

(٦) إيضاح المكنون ١: ٣١٠.

٢ ـ أحمد بن محمد بن سعيد ابن عقدة:

هو أحمد بن محمّد بن سعيد بن عبد الرحمان بن زياد بن عبيد الله بن زياد بن عجلان، أبو عبد الله، السبيعي الهَمْداني، المعروف بابن عقدة الحافظ؛ ولد في سنة ٢٤٩ هـ ومات سنة ٣٣٣ هـ.

فقد وثّقه الرجاليون رغم كونه زيديّاً جاروديّاً.

قال النعمانيّ (ق ٤): «وهذا الرجل ممّن لا يطعن عليه في الثقة ولا في العلم بالحديث والرجال الناقلين له»[١].

وذكره النجاشي (ت ٤٥٠ هـ) فقال عنه بعد ذكر نسبه ومذهبه والثناء عليه: «وذكره أصحابنا لاختلاطه بهم ومداخلته إيّاهم وعظم محلّه وثقته وأمانته»[٢].

وقال عنه الطوسي (ت ٤٦٠ هـ): «وأمره في الثقة والجلالة وعظيم الحفظ أشهر من أن يذكر؛ وكان زيديّاً جاروديّاً، وعلى ذلك مات، وإنّما ذكرناه في جملة أصحابنا لكثرة رواياته عنهم، وخلطته بهم، وتصنيفه لهم»[٣].

وأكثر النقل عنه النعماني في كتابه الغيبة[٤]، والمحتمل قويّاً أنّه كان في بغداد، وذلك أنّ ابن عقدة سافر إليها ثلاث مرّات[٥]، وحدّث ـ إملاءً ـ في ثالثتها في

---

(١) كتاب الغيبة للنعماني: ٢٥/ مقدّمة المؤلّف.

(٢) الفهرست للنجاشي: ٩٤/ ٢٣٣.

(٣) الفهرست للطوسي: ٦٨/ ٨٦.

(٤) الغيبة: ٣٢ و٣٤ و٤١/ ١ و٤٢/ ٣ـ ٤ و٥٩/ ١ ـ ٢ و٦٢/ ٦ و٧٢/ ٦ و٧٤/ ٨ و٩٧/ ٢٩ و١٠٠/ ٣٠ و١٠٩/ ٣٩ و١١٠/ ٤٠ و١١١/ ١ـ ٢ و١١٢/ ٤ و١١٣/ ٥ـ ٧ و١٢٦/ ٢ و١٢٨/ ٤ـ ٦ و١٣٤/ ١٩ و١٣٦/ ٢ و١٤٤/ ٣ و١٤٨/ ٤ و١٦٠/ ١ و١٦٦/ ٣ و١٧٥/ ١ ـ ٣ و١٧٦/ ٥ و١٧٧/ ٧ و١٧٩/ ١٠ و١٨٢/ ٢٠ و١٨٣/ ٢١ و١٨٤/ ٢٣ـ ٢٥ و١٨٧/ ٣٠..إلخ.

(٥) تاريخ بغداد ٥: ١٨، نقلاً من تلميذه ابن الجعابيّ.

جامع الرصافة، ومسجد براثا سنة ٣٣٠ هـ[١]، فلعلّ النعماني أخذ منه في هذا التاريخ أو ما يقرب منه.

٣ ـ أحمد بن يوسف بن يعقوب الجُعْفي:

وقع في إسناد كثير من الطرق والروايات، كطرق النعماني والمفيد والنجاشي والطوسي .. وغيرهم[٢]، وهو من رواة كتب الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني بنفس الطريق الموجود في تفسير النعماني كما في فهرست النجاشي. وروى عنه ابن عقدة في شوّال سنة ٢٧١ هـ[٣].

---

(١) الأمالي للطوسي: ٢٦٩/ ٥٠١، المجلس العاشر، تاريخ بغداد ٥: ١٥.
وقد قَرَأَ أبو الحسين محمّد بن علي الشجاعي كتاب «الغيبة» على أُستاذه النعماني بمشهد العتيقة في بغداد، وقال أحد المحقّقين: أنّ مشهد العتيقة هو المسجد المعروف الآن في زماننا هذا بمسجد براثا.

(٢) لاحظ: مقاتل الطالبين: ٢٥١، الغيبة للنعماني: ٥٩/ ٢ و٢٠٠/ ١ و٢٠٥/ ١١ و٢٠٧/ ١٦ و٢١٢/ ٦ و٢٢٩/ ٢١ و٢٤٧/ ٣٥ و٢٥٩/ ٦ و٢٦٢/ ١٣ و٢٧٠/ ٢٢ و٢٧١/ ٢٤ و٢٧٥/ ٣٧ و٣٢٢/ ٢ و٣٣٥/ ١٠، الأمالي للشيخ المفيد: ٣٤/ ٩ و٤٢/ ٩، الأمالي للطوسي: ١٤٥/ ٥٢ و١٥٣/ ٣ و٢٠٢/ ٤٧ و٢٧٣/ ٥٦، تخريج الأحاديث والآثار للزيعلي ٢: ٢٤١، الفهرست للنجاشي: ٤ و١١ و٢٨ و٣٧ و١٢٥ و١٢٧ و١٧١ و٢٢٣ و٢٥٢ و٢٨١ و٣٥٦ و٤١٧، الفهرست للطوسي: ٨٩ رجال ابن الغضائري: ١٢٤/ ٥٧.

(٣) كما رأى ابن الغضائري خطّ ابن عقدة وتاريخ روايته عنه «عن أصله وكتابه» في رجاله: ١٢٤/ ٥٧ وعنه في فهرست النجاشي: ١١/ ٧، ذيل ترجمة أبان بن تغلب.
وورد في ترجمة جميل بن دراج من فهرست النجاشي: ١٢٧/ ٣٢٨ تاريخ روايته عنه في «رجب سنة تسع ومائتين»، والحال أنّ ابن عقدة ولد عام ٢٤٩هـ، فكيف يمكن روايته في سنة ٢٠٩هـ؟!
وأجيب عنه بجوابين:
الأوّل: لعلّ كلمة «وستين» سقطت من بين «وستون» بين «تسع» «ومائتين» فيكون ٢٦٩ هـ، كما مرّ أنّ ابن عقدة روى عن المترجم: في سنة ٢٧١هـ.
الثاني: لعلّ التاريخ المذكور (أي ٢٠٩هـ) هو تاريخ تأليف أصله وكتابه لا تاريخ الرواية.
الثالث: ويمكن أن تكون «تسع» مصحّفة عن «تسعين»، فيكون تاريخ القراءة «سنة تسعين ومائتين» إن كان أحمد بن يوسف حيّاً في هذا التاريخ.

وذكروه ـ في هذه الطرق ـ بعناوين مختلفة، منها:

أ) أحمد بن يوسف [١].

ب) أحمد بن يوسف الجعفي [٢].

ج) أحمد بن يوسف بن يعقوب [٣].

د) أحمد بن يوسف بن يعقوب، أبو الحسين (أبو الحسن)، الجعفي [٤].

هـ) أحمد بن يوسف بن يعقوب بن حمزة بن زياد الجعفي القصباني، يعرف بابن الجلّا، كما ذكره النجاشي في ترجمة الحسن بن عليّ بن أبي حمزة، ـ الآتي ذكره ـ [٥].

و) أحمد بن يوسف بن حمزة بن زياد الجعفي، جاء في رجال النجاشي في طريقه إلى عليّ بن أسباط من كتابه في التفسير [٦].

هذا؛ وقد ذكر الشيخ الطوسي في أصحاب الرضا عليه السلام: «أحمد بن يوسف، مولى بني تيم الله، كوفيّ، كان منزله بالبصرة، ومات ببغداد، ثقة» [٧].

وكذا ذكر في الفهرست: «أحمد بن يوسف، له روايات» [٨]، وأيضاً ابن شهر

---

(١) الأمالي للمفيد: ٣٤/ ٩ و٤٢/ ٩، المزار للمفيد: ١٨٥، تهذيب الأحكام ٦: ٧٩/ ١٥٦ وعنه في وسائل الشيعة ١٤: ٣٣٠/ ٢٠، المزار لابن المشهدي: ٣٩/ ١٦.

(٢) الأمالي للطوسي: ١٤٥/ ٥٢ و١٥٣/ ٣، فهرست النجاشي: ٤ و١٢٥/ ٣٢٠ و١٢٧/ ٣٢٨، الفهرست للطوسي: ٨٩/ ١١٩.

(٣) الفهرست للنجاشي: ٤٧/ ٩٥ و٣٠٣/ ٨٢٦ و٤١٤/ ١١٠٣ و٤٤٩/ ١٢١٢.

(٤) كتاب الغيبة للنعماني: ٢٠٧/ ١٦، ٢٤٧/ ٣٥ و٢٥٩/ ٦، ٣٣٢/ ٢ و٣٣٥/ ١٠، الأمالي: ٢٠٢/ ٤٧، الفهرست للنجاشي: ٢٨ و٤٧/ ٩٥ و١٧١/ ٤٥٠ و٢٢٣/ ٥٨٥ و٣٥٦/ ٩٥٢ و٤١٧/ ١١١٥، تاريخ بغداد ٢: ٩٥.

(٥) الفهرست للنجاشي: ٣٧/٧٣، معجم رجال الحديث ٣: ١٠٢٧/١٦٢، مستدركات علم رجال الحديث ١: ١٨٨٢/٥١٦.

(٦) الفهرست للنجاشي: ٢٥٢.

(٧) الرجال للطوسي: ٣٦٧/ ١١، خلاصة الأقوال: ٦٢/ ٣، الرجال لابن داود: ٤٦/ ١٤٦.

(٨) الفهرست: ٨٦/ ١١٥.

آشوب في معالم العلماء[١].

واستظهر السيّد الخوئيّ ﵀ اتّحادهما مع المترجمَ[٢]، وأجاب عن بعض الإشكالات المطروحة حوله، ويؤيّده أنّ المترجم روى عن عدّة من أصحاب الرضا ﵇ ـكما سيجيء ـ علماً أنّ المترجم كوفيّ بتصريح الخطيب البغدادي[٣] فتصحّ حينئذ نسبته إلى الكوفة واتّحادهما.

وعلى كلّ حال.. فالرجل يروي عن عدّة من الوجوه والثقات، منهم: الحسن ابن عليّ بن زياد الوشاء، ويعقوب بن يزيد بن حمّاد الأنباريّ، وإسماعيل بن مهران بن أبي نصر الآتي ذكره، وعليّ بن أسباط بن سالم بيّاع الزُّطّيّ وكلّهم من أصحاب الرضا ﵇، ومحمّد بن إسماعيل بن ميمون الزعفرانيّ، وبكر بن جناح الكوفيّ، وعبّاس بن يزيد الخرزيّ[٤].

.. وغيرهم من أعلام ووجوه الطائفة، وقلّ أن يروي عن رجلٍ مجهولٍ عندنا فضلاً عن الضعيف، وورد في ترجمة بعض هؤلاء أنّه لا يروي عنهم إلّا الثقات، وفي هذا وذاك إشعار بوثاقته وتديّنه في الحديث، كما صرّح به الوحيد البهبهانيّ في التعليقة[٥].

٤ ـ أبو يعقوب إسماعيل بن مهران بن أبي نصر زيد السكوني الكوفي[٦]:

وثّقه الشيخ الطوسي والنجاشي، وقالا: «ثقة، معتمد عليه، روى عن جماعة

---

(١) معالم العلماء: ٢٢/ ١٠٥.

(٢) معجم رجال الحديث ٣: ١٦٣/ ١٠٢٩.

(٣) تاريخ بغداد ٢: ٩٥.

(٤) الفهرست للنجاشي: ١٢٥ و١٢٧ و١٧١ و٢٢٣ و٢٥٢ و٢٨١ و٢٥٦ و٤٤٩ و٤١٧.

(٥) تعليقة الوحيد على منهج المقال: ٨٢.

(٦) اختيار معرفة الرجال للكشي ٢: ٨٥٤/ ١١٠٢، الفهرست للنجاشي: ٢٦/ ٤٩، رجال الطوسي: ⇐

من أصحابنا عن أبي عبدالله عليه السلام ..».

وهو من أصحاب الرضا عليه السلام ولقيه.

وله كتب كثيرة منها: «كتاب الملاحم» «كتاب ثواب القرآن» «كتاب خطب أمير المؤمنين» «كتاب النوادر» «كتاب العلل» «أصل» «كتاب الإهليلجة» «كتاب صفة المؤمن والفاجر».. وللشيخ والنجاشي طرق إلى كتبه.

ووثّقه العيّاشي حيث قال الكشّي: «إسماعيل بن مهران؛ حدّثني محمّد بن مسعود، قال: سألت عليّ بن الحسن (ابن فضّال) عن إسماعيل بن مهران، قال: رمي بالغلوّ، قال محمّد بن مسعود: ويكذبون عليه، وكان تقيّاً، ثقة، خيّراً، فاضلاً..»[١].

ولا بدّ من أن نعرف أنّ ابن الغضائري قال فيه: «ليس حديثه بالنقي، فيضطرب تارة ويصلح أُخرى، ويروي عن الضعفاء كثيراً، ويجوز أن يخرج شاهداً»[٢].

وقد أجابوا عنه أنّه ثَبَتَ في محلّه أنّ تضعيفات ابن الغضائري كانت مبنيّةً على معرفة متون الأخبار فهي اجتهادية استنباطية واستنباطي وليس بحجّة، وقول ابن الغضائري هذا دليل بيّن على ذلك[٣].

وأخيراً قال السيّد الخوئي: «لا ينبغي الريب في وثاقة الرجل..»[٤]، وأجاب

← ٣٦٨/ ١٤، الفهرست للطوسي: ٢٧/ ٣٢ و٣٤/ ٤١، الرجال للبرقي: ٥٥، معالم العلماء: ١٠/ ٤٣، رجال ابن داود: ٥٩/ ١٩٥، خلاصة الأقوال ٨: ٦، إيضاح الاشتباه: ٨٩/ ٢٦، التحرير الطاوسي: ١٩/٣٥، نقد الرجال ١: ٢٣٣/ ٨٠، مجمع الرجال ١: ٢٢٥، جامع الرواة ١: ١٠٣، الوجيزة: ١٤٦، تنقيح المقال ١: ١٤٥/ ٩١٧، أعيان الشيعة ٣: ٤٣٥، معجم رجال الحديث ٤: ١٠٥/ ١٤٤٦.

(١) اختيار معرفة الرجال ٢: ٨٥٤/ ١١٠٢، خلاصة الأقوال: ٦/٥٥، التحرير الطاوسي: ٣٥/ ١٩.

(٢) الرجال لابن الغضائري: ٣٨، الرجال لابن داود: ٤٢٨، خلاصة الأقوال: ٦/٨.

(٣) انظر مقال النعماني ومصادر الغيبة (٦) للعلّامة السيّد محمّد جواد الشبيري المطبوع في مجلّة انتظار.

(٤) معجم رجال الحديث ٤: ١٠٧/ ١٤٤٦.

عن بعض الأسئلة والإثارات حوله؛ فراجعه في محلّه.

٥ ـ أبو محمّد الحسن بن علي بن أبي حمزة سالم البطائني الكوفي:

٦ ـ أبوه علي بن أبي حمزة البطائني الكوفي[1]:

ثبت في محلّه أنّ العمل بأخبار الفطحيّة والواقفيّة .. وغيرهما من الفرق يتوقّف على ثلاثة شروط: الوثاقة في النقل، عمل الأصحاب بخبرهم، وعدم الظفر على رواية عن الثقة الإمامي على خلاف ما رووه.

فالتحقيق في المقام يفضي إلى الكلام في أمرين:

الف) في عقيدتهما.

ب) في بيان التعامل مع روايتهما؛ ويبتني هذا البحث على ثلاثة شروط أيضاً وهي المتقدّمة آنفاً.

والمشهور أنّهما واقفيان إلى آخر عمرهما، بل الأب كان أصل الوقف كما صرّحت به الروايات.

كان علي بن أبي حمزة من وكلاء الإمام أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام، وحينما سجن الإمام عليه السلام أعطى الناسُ أموالَهم إلى علي بن أبي حمزة .. وغيره من وكلائه عليه السلام، فاجتمع الكثير من المال عندهم، وكان ذلك سبب وقفهم وجحودهم

---

(١) اختيار معرفة الرجال ٢: ٧٠٥/ ٧٥٤ و٧٦٠ و٧٤٢/ ٨٣٢ و٧٤٢/ ٨٣٣، الفهرست للنجاشي: ٣٦/ ٧٣ و٢٤٩/ ٦٥٦، الرجال للطوسي: ٢٤٥/ ٣١١ و٣٣٩/ ١٠، الرجال لابن الغضائري: ٦/٥١ و٨٣/ ٣٢، الفهرست للطوسي: ١٢٩/ ١٧٨ و٢٨٣/ ٤١٩، معالم العلماء: ٧١/ ٢٠٠ و١٠٢/ ٤٥٨، خلاصة الأقوال: ١٨١/ ٢٩ و٣٣٤/ ٧، الرجال لابن داود: ٢١٢ و٢٣٨ و٢٨٦ و٢٨٧، التحرير الطاوسي: ١٢٩/ ٩٦ و٢٣٠ و٣٥٣، نقد الرجال ٢: ٣٦/ ٨٩ و٣: ٢٢٠/ ١٠، مجمع الرجال ٢: ١٢١ و٤: ١٥٣، جامع الرواة ١: ٢٠٨ و٥٤٨، بهجة الآمال ٣: ١٤٦، تنقيح المقال ١: ٢٩٠/ ٢٦١٩ و٢: ٢٦٠/ ٨١١١، معجم رجال الحديث ٥: ١٤/ ٢٩٢٨ و١١: ٢١٤/ ٧٨٣٢ و٧٨٣٣.

موته ﷺ، فأنكروا إمامة علي بن موسى الرضا ﷺ بعد أبيه ﷺ لذلك [١]. وتبعه على الوقف ولده الحسن بن علي.

وهناك أحاديث أُخرى قيل بدلالتها على رجوع الأب عن القول بالوقف [٢].

هذا؛ وأمّا وثاقة البطائنيَّين وعدمها، فقد اختلف فيها، وقد استدلّ كُلٌّ على رأيه بأُمور:

فأمّا المضعِّفون لهما فقد استدلّوا على تضعيفهما بروايات صريحة في ذلك، فضلاً عن أقوال الرجاليّين القادحة لهما [٣]؛ فمنها:

قال محمّد بن مسعود العيّاشي (ق ٣): سألت علي بن الحسن بن فضّال عن الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني، فقال: «كذّاب ملعون، رويت عنه أحاديث كثيرة، وكتبت عنه تفسير القرآن كلّه من أوّله إلى آخره، إلّا أنّي لا أستحلّ أن أروي عنه حديثاً واحداً» [٤].

وقال ابن الغضائري (ق ٥) في ولده الحسن: «مولى الأنصار، أبو محمّد، واقف ابن واقف، ضعيف في نفسه، وأبوه أوثق منه» [٥].

وذكر والده بما نصّه: «علي بن أبي حمزة ـ لعنه الله ـ أصل الوقف، وأشدّ الخلق عداوة للوليّ من بعد أبي إبراهيم» [٦].

---

(١) الغيبة: ٤٣ و٤٦، رجال الكشي ٢: ٧٠٥ و٧٤٢ و٧٦٣.

(٢) الغيبة: ٩٦/ ٢٨، عيون أخبار الرضا ﷺ ١: ٥٦/ ٢٨، كمال الدين ١: ٢٤/ ٤ و٢٥٨/ ٣، رجال الكشي ٢: ٧٠٦ و٧٤٢/ ٨٢٨ وص ٧٧٨، تهذيب الأحكام ٨: ٢٣٧.

(٣) رجال الكشي: ٤٠٤/ ٧٥٩ و٤٥٩/ ٨٧١ و٤٦٧/ ٨٨٨، علل الشرائع: ١: ٢٣٥، عيون أخبار الرضا ﷺ، الغيبة للطوسي: ٣٧، مجمع الرجال ٤: ١٥٧، خلاصة الأقوال: ٩٦ و٢٣١.

(٤) رجال الكشي ٢: ٨٢٧/ ١٠٤٢، الفهرست للنجاشي: ٣٦، خلاصة الأقوال: ٣٣٤/ ٧، التحرير الطاوسي: ١٢٩/ ٩٦.

(٥) رجال ابن الغضائري: ٥١/ ٦، خلاصة الأقوال: ٣٣٤، مجمع الرجال ٢: ١٢٢.

(٦) الرجال لابن الغضائري: ٨٣/ ٣٢، خلاصة الأقوال: ٣٦٣، مجمع الرجال ٤: ١٥٧.

وأمّا الموثّقون لهما فقد استدلّوا على وثاقتهما بأدلّة [١]، تزيل الشبه عن تلك الروايات والأقوال الواردة في قدحهما؛ منها [٢]:

كثرة رواية الثقات الأجلّاء عنهما:

فقد روى عن الأب رجال من وجوه الطائفة، كـ: المشايخ الثلاثة: صفوان بن يحيى، وابن أبي عمير، والبزنطي [٣]، وأصحاب الإجماع كـ: الحسن بن محبوب،

---

(١) منها: ما ذكره شيخ الطائفة الطوسي في عدّة الأُصول: «ولأجل ذلك [أي الوثاقة وعدم وجود المعارض] عملت الطائفة بأخبار الفطحيّة ... وأخبار الواقفة، مثل: سماعة بن مهران وعلي بن أبي حمزة» (عدّة الأُصول ١: ٣٨١).

ويؤيّده كلام المجلسي الأوّل والمحقّق الوحيد وعدّة من الأعلام: «أنّ الطعون باعتبار مذهبه الفاسد، ولهذا روى عنه مشايخنا لوثاقته في النقل» (روضة المتّقين ١٤: ٩٤، خاتمة المستدرك ٤: ٢٤٤، تعليقة على منهج المقال للوحيد: ١٢٦، أعيان الشيعة ٥: ١٩٦).

وادّعى المحقّق الحلّي -في المعتبر- إجماع الأصحاب على العمل برواية البطائني الأب أيضاً، فقال بعد نقل حديثين عن عليّ بن أبي حمزة وعن عمّار الساباطي: «فإنّ الأصحاب قد عملوا برواية هؤلاء كما عملوا هناك [خبر الثقة والقرينة]، ولو قيل: ردّوا رواية كلّ واحد في بعض المواضع، قلنا ... كما ردّوا رواية الثقة في بعض المواضع متعلّلين بأنّه خبر واحد، وإلّا فاعتبِر كتب الأصحاب، فإنّك تراها مملوءة من رواية علي المذكور وعمّار» (المعتبر في شرح المختصر: ٢٣/ الطبعة الحجريّة و ١: ٩٤/ الطبعة الحروفيّة).

(٢) منهم المحدّث النوري في خاتمة مستدرك الوسائل ٢٢: ٢٦٨ ـ ٢٧١.

(٣) أمّا رواية صفوان عنه فلاحظ: الكافي ١: ١٠٤/ ١ و ٤: ٣١٥/ ٣، التوحيد: ٩٨/ ٤، ثواب الأعمال: ٢١٢، الاستبصار ٢: ١٦٣/ ٩، تهذيب الأحكام ٥: ٥٣/ ٩ ـ ١٠..

ورواية ابن أبي عمير عنه فانظر: المحاسن ٢: ٤٣٣/ ٢٦٢، بصائر الدرجات: ٥٥/ ٣، الكافي ٣: ٢٥٥/ ٢٠ و ٥٥٠/ ٤ و ٤: ٢٥٣/ ٣ ـ ٥ و ٢٥٩/ ٦..، الأمالي للصدوق: ٤٠٦/ ٣ و ٤٠٧/ ٥ و ٧٢٥/ ٤، الخصال: ١٩/ ٦٨ و ٤٠٤/ ١١٥، كمال الدين: ٥٢١/ ٥٠، من لايحضره الفقيه ٤: ١٥٩/ ٥٣٦١ و ٢١٤/ ٥٥٠١، تهذيب الأحكام ٦: ٢٠٦/ ٣ و ٣١٦/ ٨٢ و ٧: ٣٦٦/ ٤٨..

ورواية البزنطي عنه فقارن: الخصال: ١٤٨/ ١٧٦، من لايحضره الفقيه ٢: ٣٥٤/ ٢٦٧٦ و ٣٦٦/ ٢٧٢٩ و ٤: ٤٨٨.

وعبد الله بن المغيرة، وحمّاد بن عيسى، وعثمان بن عيسى [(١)].

وروى عن الابن أمثال: البزنطي المذكور الذي لا يروي إلّا عن ثقة، وإسماعيل ابن مهران السكوني المذكور سابقاً في إسناد هذا الكتاب، وأبي عبد الله محمّد بن العبّاس بن عيسى، وأبي الحسن أحمد بن ميثم، وإبراهيم بن هاشم القمي، ومحمّد بن عبد الجبّار القمّي وهو ابن أبي الصهبان، والحسين بن يزيد النوفلي [(٢)].

---

(١) أما رواية الحسن بن محبوب عنه فانظر: الكافي ٢: ٣٣٤/ ٢٢، كمال الدين: ٢٢٩/ ٢٦، من لايحضره الفقيه ٣: ٤٥٥/ ٤٥٧٤ و٤: ١٤٢/ ٥٣١٢، تهذيب الأحكام ١: ٤٢٨/٦ و١٠: ٩/ ٢٣، الغيبة للنعماني: ٢٣٩/ ٢٠، دلائل الإمامة: ٢٦٧/ ٣٤، الإرشاد للمفيد ٢: ٣٧٨، رجال الكشي ٢: ٤٥٨/ ٣٥٦.

ورواية عبدالله بن المغيرة عنه فلاحظ: الاستبصار ١: ٣٧٤/ ١٤٢١، تهذيب الأحكام ٢: ١٨٨/ ٤٧.

ورواية حمّاد بن عيسى عنه فانظر: الكافي ٧: ٢٠٣/ ٢، الاستبصار ٢: ٢٢٨/ ١ و٤: ٤٥/ ٢، تهذيب الأحكام ٥: ١٢٧/ ٩١ و٨: ٣١٣/ ٣٨ و٣١٤/ ٤٣ و١٠: ٥٨/ ٥.

وأمّا رواية عثمان بن عيسى عنه فانظر: المحاسن ١: ٢٢٩/ ١٦٣، الكافي ١: ٣١/ ٦ و٢: ٥٢٨/ ٢٠ و٣: ٢٣١/ ٦ و٤: ١٧/ ٢.

(٢) أمّا رواية البزنطي عنه ـ مع تسليم ثبوتها ـ فلاحظ: تهذيب الأحكام ٨: ٢٦٢/ ١٦ وفيه نظر.

وأمّا رواية إسماعيل بن مهران عنه فانظر: المحاسن ١: ٩٥/ ٥٤، الكافي ٢: ٤٩٢/ ٦ و٦٢٠/ ٣ و٦٢٢/ ١٠، الأمالي للصدوق: ١١٥/ ٨، ثواب الأعمال: ١٠٤ و١٠٥ و١٠٧ و١١٧، من لايحضره الفقيه ٤: ٥١٨، الغيبة: ٢١٢/ ٦ و٢٤٨/ ٣٧ و٢٥٩/ ٦ و٣٣٢/ ٢، الفهرست للطوسي: ٤١٤، تهذيب الأحكام ٣: ١٠٠/ ٣٣.

وأمّا رواية محمّد بن العبّاس عنه فلاحظ: الغيبة للنعماني: ٢١٨/ ١٨ و٣٣٧/ ٥، تفسير الفرات: ٥٣٤/ ٣.

وأمّا رواية أحمد بن ميثم عنه فقارن: تهذيب الأحكام ٦: ٣٤/ ١٢، فرحة الغري: ٩٣/ ٣٩، تفسير القمّي ٢: ٣٦٠ و٣٧٠، الفهرست للطوسي: ١٢٩/ ١٧٨ و١٣١/ ١٨٥.

وأمّا رواية إبراهيم بن هاشم عنه فانظر: الكافي ٦: ٤٠٦/ ٢.

وأمّا رواية محمّد بن عبد الجبّار فانظر: الأمالي للصدوق: ٤٧٣/ ٦٣٥ و٤٨٨/ ٦٦٢ و٦٤٦/ ٨٧٦ و٦٥٠/ ٨٨٤، الأمالي للصدوق: ٤٣٢/ ٩٦٧.

وأمّا رواية الحسين بن يزيد النوفلي عنه فانظر: الكافي ١: ١١٢/ ١ و١٣٧/ ٢ و٢: ٥/ ٧ و٤: ١٩٠/ ١ و٦: ٥١٤/ ٣ و٤: ١٧٩/ ٥٤٠٦.

وأجاب عنها المضعّفون، وللتفصيل راجع مقال العلّامة السيّد محمّد جواد الشبيري الزنجاني في النعماني ومصادر كتاب الغيبة في مجلّة إنتظار.

وعلى أيّ حال؛ هما في نفسهما ضعيفان، لكنّ روايتهما تعتبر بالقرائن والشواهد، وقد روى هذا الكتاب عنهما إسماعيل بن مهران السكوني الذي لا ريب في وثاقته، فيحتمل أنّه أخذ هذا الكتاب عن تفسير الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني -الذي ذكره النجاشي في ترجمته- برواية الابن الحسن أو والده علي بن أبي حمزة برواية الكشّي -للاختلاف فيما بين الكتابين- أو أنّه كتاب آخر كما سيأتي إليك قريباً.

٧ - إسماعيل بن جابر (١):

هو الجعفي أو الخثعمي الكوفي.

عدّه الشيخ في رجاله من أصحاب الباقر والصادق والكاظم عليهم السلام (٢)، والنجاشي في أصحاب أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام (٣).

وقع بهذا العنوان في أسانيد روايات كثيرة (٤).

وذكره الشيخ والنجاشي -في فهرستيهما- وذكرا أنّ له كتاباً ونقلا إسنادهما

---

(١) الرجال للطوسي: ١٠٥ و١٤٧ و٣٤٣، الفهرست للنجاشي: ٢٣/ ٧١، الفهرست للطوسي: ٣٧/ ٤٩، معالم العلماء: ٤٦/ ٤٢، الرجال لابن داود: ٥٠/ ١٧٩، خلاصة الأقوال: ٥٤/ ٢، رجال الكشي ٢: ٤٥٠، التحرير الطاوسي: ١٦/٣٠، الوجيز: ٢٧، مجمع الرجال ١: ٢٠٧، هداية المحدّثين: ١٩، أعيان الشيعة ٣: ٣١٤، رجال البرقي ١٢ و١٨، جامع الرواة ١: ٩٣، بهجة الآمال ٢: ٢٥٨، رجال الشيخ الأنصاري: ٢١ و٤٣٧، معجم رجال الحديث ٤: ٣١/ ١٣١٠، مستدرك علم رجال الحديث ١: ٦٢٥، طرائف المقال ١: ٤٠٧ و٢: ٩، منتهى المقال ٢: ٤٩، نقد الرجال ١: ٢١٢.

(٢) الرجال للطوسي: ١٨/١٠٥ و٩٣/١٤٨ و١٣/٣٤٣.

(٣) الفهرست للنجاشي: ٣٢/ ٧١.

(٤) انظر: معجم رجال الحديث ٤: ٣٧.

إليه وإلى كتابه [١].

ثمّ إنّ الشيخ قال في الرجال: «له أُصول» [٢]. كما ذكر ابن شهر آشوب في معالم العلماء قائلاً: «له كتاب وله أصل» [٣].

ووثّقه الشيخ في الرجال وابن داود والعلّامة الحلّي والمجلسي في الوجيزة.

فقال عنه الشيخ: «ثقة ممدوح».

وقال العلّامة بعد توثيقه بمثل قول الشيخ: «وحديثه اعتمد عليه» [٤].

وللشيخ إليه طريقان: أحدهما صحيح والآخر ضعيف، وللصدوق طريق إلى أصله وكتابه، والطريق صحيح [٥].

هذا؛ وهناك خلط في الأسانيد والرجال والفهارس بين إسماعيل بن جابر وإسماعيل بن عبد الرحمن الجعفي، وليس هنا موضع بحثه.

أمّا الخامس «نقل السيّد المرتضى للنصّ»:

ونسب إلى الشريف المرتضى باسم: «المحكم والمتشابه» بسبب نقله إيّاه [٦].

---

(١) رجال النجاشي: ٣٢/ ٧١، الفهرست للطوسي: ٣٧/ ٤٩.

(٢) رجال الطوسي: ١٢٤/ ١٨.

(٣) معالم العلماء: ٤٦/ ٤٢.

(٤) خلاصة الأقوال: ٥٤/ ٢.

(٥) معجم رجال الحديث ٤: ٣٧.

(٦) وقد طبع في سنة ١٣١٢ هـ على الحجر بخطّ محمّد تقي، وأخيراً على الحروف في مشهد المقدّسة في مجمع البحوث الإسلاميّة، وكذا ضمن كتاب «جامع الأخبار والآثار عن النبيّ والأئمّة الأطهار ﷺ»، تأليف: السيّد محمّد باقر الموحّد الأبطحي الأصفهاني، وتحقيق ونشر: مؤسّسة الإمام المهدي ﷺ في قم المقدّسة، في سنة ١٤١٤ هـ (القسم الأوّل من الكتاب: كتاب القرآن، الجزء ٣: في خصائص القرآن). وطبع أيضاً في بيروت مؤسّسة البلاغ ودار سلوني في ←

وقد خلص المؤلّفون على أنّ الرسالة من تصنيف الشريف المرتضى، وأنّها تفسير النعماني بكامله أو قطعة منه، وأنّ السيّد المرتضى قد انتخب منه أو نقله بكامله، ذكر ذلك أجلّة المحدّثين مثل: الحرّ العاملي والعلّامة المجلسي والمحدّث البحراني والشيخ آقا بزرگ الطهراني.

وبالجملة: أوّل من نقل عنه ونسبه إلى السيّد المرتضى ـ على ما وصل إلينا ـ هو المحدّث محمّد بن الحسن الحرّ العاملي (ت ١١٠٤ هـ) [١] فإنّه أورد نصوصاً منه في كتابيه: وسائل الشيعة والفصول المهمّة في أُصول الأئمّة، وورد ذكره في الوسائل كثيراً بهذه العبارة: «علي بن الحسين المرتضى في رسالة المحكم والمتشابه نقلاً من تفسير النعماني» [٢].

كما ذكره بهذه النسبة معاصره العلّامة المجلسي في مقدّمة البحار [٣]، لكنّه لم يذكره في متن البحار إلّا بعنوان: «تفسير النعماني» [٤]. وعند نقل الرسالة بكاملها اقتصر على قوله: «برواية النعماني» [٥].

ولايخفى أنّه جاءت هذه النسبة في كتاب الإجازات من البحار [٦] ضمن إجازة

⬅ سنة ١٤٢١ هـ باسم «الآيات الناسخة والمنسوخة». كما وردت نسبته إلى السيّد المرتضى في العديد من فهارس المخطوطات.

(١) هذا بناءً على ما هو المنقول من الكتب، وهناك نسخ مخطوطة من الكتاب كتبت عليها هذه النسبة.

(٢) انظر: ١: ٢٧/ ٣٥ و١٠٧/ ٢٦٣ و٣٠٠/ ٧٨٩ و٣٩٩/ ١٠٤٢ و٤٨٣/ ١٢٨١، وتوجد أكثر من أربعين موضعاً مثل هذا في باقي أجزاء الوسائل، لاحظ أيضاً: أمل الآمل ٢: ١٨٤ وعنه في رياض العلماء ٤: ٤٧، الفصول المهمّة في أُصول الأئمّة ١: ٣٦ ٣٤٥.

(٣) بحار الأنوار ١: ١٠.

(٤) انظر: بحار الأنوار ٥: ٢٠٨/ ٤٨ و٦: ٢٤٥/ ٧٦ و٧: ٤٣/ ٢٢.

(٥) بحار الأنوار ٩٣: ١.

(٦) بحار الأنوار ١١٠: ١١٤.

الشيخ الحرّ العاملي لتلميذه الفاضل المشهدي، ويحتمل قوياً أنّ العلّامة المجلسي أخذ ما نسبه في المقدّمة من كلام الحرّ العاملي هذا.

ثمّ اقتفى أَثَرَ الحرِّ العامليِّ صاحبِ الوسائلِ في هذه النسبة مَنْ جاء بعده من الفقهاء؛ مثل: الشيخ يوسف البحراني في الحدائق الناضرة ولؤلؤة البحرين، والسيّد علي الطباطبائي في رياض المسائل، والمحقّق القمّي في غنائم الأيّام، والفاضل النراقي في مستند الشيعة، والشيخ محمّد حسن النجفي في جواهر الكلام (١).. وغيرهم.

والظاهر أنّ هذه النسبة وردت في كلمات هؤلاء الفقهاء من كتاب الوسائل الذي كان محور نقل الروايات الفقهيّة؛ فهم أخذوا كلام صاحب الوسائل وأرسلوه إرسال المسلّمات ولم يحقّقوا الأمر.

ونحن لم نجد شاهداً معتبراً لهذه النسبة، كما أنّ المتتبّع الخبير يرى أنّ كيفية تأليف هذه الرسالة تختلف عن سياق تأليفات السيّد المرتضى الذي يمشي في تأليفاته بشكل إبداعي ومستقلّ ويروي فحوى الأخبار في كتبه.

وقفة بين تفسير النعماني والمحكم والمتشابه:

هناك نكتة في البحث عن هذا النصّ الموجود وحجمه، ويقال: إنّ هذا النصّ كان تفسيراً كبيراً ألّفه النعماني فاختصره السيّد المرتضى وقدّم له كما اختصره القمّي في مقدّمة تفسيره.

قال الحرّ العاملي (١١٠٤ هـ) في أمل الآمل عند ترجمته للنعماني: «ومن

---

(١) انظر: الحدائق الناضرة ٦: ٢٩٩ و١٢: ٣٧١ و١٣: ٥٩ و٢٢: ٤٩٦ و٢٥: ٦٣٣، وعن الوسائل في ٢: ٢٧٠ و٢٣: ١٣، لؤلؤة البحرين: ٣٢٢، رياض المسائل ٨: ٤٢، غنائم الأيّام ٢: ٣٧٩ و٤: ٣٥٩، مستند الشيعة ١: ٢٤٧ و١٠: ٨٤، جواهر الكلام ٣٠: ٣٣ و٣٣: ٩٨.

مؤلّفاته تفسير القرآن، رأيت قطعة منه»[١].

وقال في الفائدة الثانية من خاتمة وسائل الشيعة: «واعلم أنّ سيّدنا الأجلّ المرتضى في رسالة المحكم والمتشابه نقل أحاديث من تفسير النعماني وهذا إسناده...»[٢]. ولا يخفى ما في كلامه من تساهل.

والأعجب من هذا قولهم: «ولعلّ مراده من القطعة هي الروايات المبسوطة التي دوّنت مفردة مع خطبة مختصرة وتسمّى بـ: المحكم والمتشابه... وتنسب إلى السيّد المرتضى»[٣].

أقول: ولم أعرف مصدر قولهم هذا من أنّ هذا النصّ كان في مقدّمة تفسير النعماني، ولا يوجد دليل على أنّ للنعماني تفسيراً حتّى جاء هذا النصّ في مقدّمة تفسيره كما مرّ.

نعم، لمّا كان الحرّ العاملي رأى قطعة من تفسير النعماني ـ بحسب قوله ـ فإنّه لم ير أصل التفسير، والآن نأتي على ذكر أنّ هذه القطعة التي رآها هل احتوت على نصّنا هذا وحده؟ أم احتوت على غيره أيضاً؟ ولمّا تتبّعنا باستقصاء وجدنا تمام نصّنا هذا مبثوثاً في وسائله ولم ينقل شيئاً آخر غير هذا النصّ من تلك القطعة، ممّا يدلّ على أنّ هذه القطعة احتوت على النصّ بتمامه لا على غيره.

ولهذا قال المحدّث النوري في هذا المقام في خاتمة المستدرك: «تفسير... النعماني... وقف عليه صاحب الوسائل فأخرج ما فيه من الأحكام، ولم أجد في الأصل زائداً منه، ولذا قلّ رجوعنا إليه»[٤].

---

(١) أمل الآمل ٢: ٢٣٣/ ٦٩١.

(٢) خاتمة وسائل الشيعة ٣٠: ١٤٤، وانظر أيضاً: ص ١٥٥/ ٢٣ و١٦٣.

(٣) الذريعة ٤: ٣١٨/ ١٣٤٢.

(٤) خاتمة المستدرك ١: ٣٤٧.

أَضِفْ إلى ذلك أنَّ عندي صورة من مخطوطةٍ كتبت عن نسخة الشيخ الحرّ العاملي، وهي مطابقة لما هو موجود.

وأخيراً: إن كان للنعماني تفسير بهذا الوصف حتّى جاء هذا النصّ ـعلى كبره ـ في مقدّمته، فهذا يعني أنّ هذا التفسير كبير ضخم، وهو على هذه الصفة من الأهمّيّة بمكان لا يَسُوغُ لمثل النجاشي والمفهرسين الآخرين أن يهملوه، مع أنَّك ترى أنّ النجاشي ذكر رسائل النعماني ولم يذكر تفسيراً له.

النصّ ونسبته إلى أمير المؤمنين عليه السلام:

هناك تشابه واضح بين نصّ كتاب الأشعري ومقدّمة تفسير القمّي، وتفسير النعماني ـمتناً ولفظاًـ بحيث يظهر منه أنّ لهذه النصوص الثلاثة أصلاً واحداً.

كما نُسِبَ نصّ تفسير النعماني إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ـدون الأشعريّ والقمّي ـ من قبل بعض المفهرسين المتأخّرين للكتب والمخطوطات [١]، وتظهر لك هذه النسبة من مطالعتك للتفسير المنسوب إلى النعماني، بينما لا تظهر لك في مطالعتك لكتابي الأشعري والقمّي؛ وإليك بعض الاختلافات فيما بين الثلاثة؛ وهو ما يوحي بما بيّنّاه، فدونكها [٢]:

● النعماني: «ولقد سأل أميرَ المؤمنين عليه السلام شيعتُه عن مثل هذا فقال: إنّ الله تعالى أنزل القرآن على سبعة...» [٣].

---

(١) مرّ بعض مصادره في أوّل كلامنا؛ فلاحظ.

(٢) لمّا كان النصّ مختصراً في مقدّمة تفسير القمّي فقد خلا من بعض العبارات الموجودة في نصّ النعماني والأشعري، ولذا لم نذكر النقل عنه أحياناً؛ فلاحظ.

(٣) تفسير النعماني: ٥٧.

الأشعري: «قال أمير المؤمنين عليه السلام: أُنزل القرآن على سبعة ...»[١].

● النعماني: «فلمّا سألوه[٢] عن الناسخ والمنسوخ قال صلوات الله عليه ...»[٣].

الأشعري: «وأمّا الناسخ والمنسوخ فلعللٍ مختلفة منها: إنّ الله جلّ وعزّ بعث رسول صلى الله عليه وآله ...»[٤].

القمّي: «فأمّا الناسخ والمنسوخ؛ فإنّ عدّة النساء كانت في الجاهليّة...»[٥].

● النعماني: «ثمّ سألوه صلوات الله عليه عن تفسير المحكم من كتاب الله عزّ وجلّ فقال ...»[٦].

وأُخرى: «ثمّ سألوه عليه السلام عن المتشابه من القرآن فقال عليه السلام ...»[٧].

والأشعري: «فأمّا المحكم والمتشابه فهو ما حكى الله عزّ وجلّ في قوله: هو الذي أنزل عليك الكتاب ...»[٨].

وأُخرى: «فأمّا المحكم: فهو ما قد ذكرناه (أي الأشعري نفسه) في باب ما تأويله في تنزيله»[٩].

وأُخرى: «وأمّا المتشابه: فهو الذي يجيء الحرف منه متّفق اللفظ مختلف المعنى ...»[١٠].

---

(١) ناسخ القرآن: ١٤٧.

(٢) أي أمير المؤمنين عليه السلام.

(٣) المصدر: ٦٠.

(٤) ناسخ القرآن: ١٩٥.

(٥) تفسير القمّي ١: ٦.

(٦) تفسير النعماني: ٦٩.

(٧) المصدر: ٧٠.

(٨) ناسخ القرآن: ٢٠٧.

(٩) المصدر: ٢١١.

(١٠) المصدر: ٢١٢.

القمّي: «وأمّا المحكم فمثل قوله تعالى: يا أيّها الذين آمنوا...»[١].

وأُخرى: «وأمّا المتشابه فما ذكرنا ممّا لفظه واحد ومعناه مختلف...»[٢].

ومن الملاحظ في هذا العبارات أنّ النعماني والقمّي أفردا المحكم والمتشابه بينما الأشعري جمعهما.

● النعماني: «وسئل صلوات الله عليه عن أوّل ما أنزل الله عزّ وجلّ من القرآن، فقال: أوّل ما أنزل الله عزّ وجلّ من القرآن بمكّة سورة: ﴿ **ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ** ﴾[٣] وأوّل ما أنزل بالمدينة سورة البقرة»[٤].

الأشعري: «أجمع المسلمون على أنّ أوّل ما نزل من القرآن: ﴿ **اقرأ باسم ربّك** ﴾، وأوّل ما نزل بالمدينة: سورة البقرة»[٥].

● النعماني: «ولمّا أردتُ[٦] قتل الخوارج بعد أن أرسلتُ إليهم ابن عبّاس لإقامة الحجّة عليهم قلتُ يا معشر الخوارج أُنشدكم الله ...»[٧].

الأشعري: «وقد روي في الحديث أنّ أمير المؤمنين صلوات الله عليه وآله قال للخوارج حيث فارقوه وحكّموه: نشدتكم بالله يا معشر الخوارج ...»[٨].

● النعماني: «وأوصاني رسول الله ﷺ فقال: يا علي، إن وجدت فئة تقاتل بهم فاطلب حقّك وإلّا فالزم بيتك، فإنّي قد أخذت لك العهد»[٩].

---

(١) تفسير القمّي ١: ٧.

(٢) تفسير القمّي ١: ٧.

(٣) سورة العلق: ١.

(٤) تفسير النعماني: ٧٣.

(٥) ناسخ القرآن: ٢٠٥.

(٦) القائل أمير المؤمنين ؑ.

(٧) تفسير النعماني: ٧٣.

(٨) ناسخ القرآن: ٢١٥.

(٩) تفسير النعماني: ٧٣.

الأشعري: لم ترد العبارة فيه أصلاً.

• النعماني: «ثمّ سألوه صلوات الله عليه عن لفظ الوحي في كتاب الله تعالى، فقال: منه وحي النبوّة، ومنه وحي الإلهام، ومنه وحي الإشارة»(١).

الأشعري: «ومثله من المتشابه: الوحي؛ فإنّه على وجوه، فمنه وحي الرسالة، ومنه وحي النبوّة، ومنه وحي الإلهام، ومنه وحي الإشارة»(٢).

• النعماني: «وسألوه صلوات الله عليه عن متشابه الخلق؛ فقال: هو على ثلاثة أوجه ورابع. فمنه: خلقُ الاختراع قوله سبحانه ﴿ **خَلَقَ السَّماواتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ** ﴾، وأمّا خلقُ الاستحالة فقوله تعالى»(٣).

الأشعري: «ومنه: الخلق؛ وهو على وجوه، فوجهٌ منه: خلقُ اختراعٍ، ووجه منه: خلقُ استحالةٍ، ووجه منه: خلقُ تقديرٍ. فأمّا الاختراعُ: فقول الله تبارك وتعالى: ﴿ **خَلَقَ السَّماواتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ** ﴾»(٤).

• النعماني: «وذلك أنّ رسول الله ﷺ كان يكثر من مخاطبتي بأبي تراب»(٥).

الأشعري: «وذلك أنّ رسول الله كنّى أمير المؤمنين صلوات الله عليهما بأبي تراب»(٦).

.. وغيرها من العبارات الواردة في الكتب الثلاثة، والملاحِظُ لهذه العبارات يجد أنّ فيها شيئاً من الاتّحاد وشيئاً من الاختلاف، فالنعماني والأشعري اتّحدا في ذكر أمير المؤمنين عليه السلام في أوّل نصّيهما، بينما اختلفا في عبارات أوائل أبواب

---

(١) تفسير النعماني: ٧٥.

(٢) ناسخ القرآن: ٢١٩.

(٣) تفسير النعماني: ٧٦.

(٤) ناسخ القرآن: ٢٢٠.

(٥) تفسير النعماني: ٩١.

(٦) ناسخ القرآن: ٢٤٤.

الكتاب، فالنعماني ينسب الكلام إلى أمير المؤمنين عليه السلام والأشعري لم ينسبه إليه عليه السلام.

هذا..

وهناك اختلاف بين كتابي الأشعري والنعماني وبين مقدّمة تفسير القمّي، وهو أنّه جاء اسم أمير المؤمنين عليه السلام في أوّل كتابيهما ولذا نسب النصّ إلى أمير المؤمنين عليه السلام، بينما لم يرد ذكره عليه السلام في مقدّمة تفسير القمّي ولم ينسب إليه وابتدأ بقوله: «قال أبو الحسن علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي: فالقرآن منه ناسخ ومنه منسوخ ومنه محكم ومنه متشابه...»[١].

ويظهر من سياق جمل النصوص الثلاثة ـ واحدة الأصل كما أشرنا إليه ـ أنّ تمامها ليس من أحاديث الأئمّة المعصومين عليهم السلام، بل هي أشبه بتأليفٍ لأحد العلماء.

ولم نأتِ بشيء يغيب عن المتتبّع الخبير فإنّ الاصطلاحات العلميّة الموجودة في الكتب الثلاثة متأخّرة عنه عليه السلام؛ مثل: الرأي والقياس والاستحسان والاجتهاد.. وغير ذلك من الاصطلاحات[٢].

كما يظهر في طي الكتب الثلاثة ـ للمتتبّع المتمرّس بأسلوب أحاديثهم صلوات الله عليهم ـ بعض التعابير الصادرة عن المؤلّفين دون الأئمّة المعصومين عليهم السلام؛ ومثال ذلك:

وقد اعترض على ذلك بأن قيل...

والردّ عليهم هو...

---

(١) تفسير القمّي ١: ٥.

(٢) مجلّة كيهان أنديشه، الرقم: ٢٨، الصفحة: ١١٤.

قال المعترض...

قيل له...

اللهمّ إلّا أن يدّعي مدّع أنّ الإمامة... [١]

روي في عمر بن الخطّاب...

هذا مع ما تقدّم من قول أبي بكر... [٢]

وقوله: ممّا لو شرح لطال به الكتاب [٣].

ثمّ إنَّ ما ورد في هذه النصوص ـ العائدة لأصل واحد ـ من ردود على آراء وأفكار، ظاهرها أنّها كانت تطرح آنذاك في المجتمع الإسلامي في عصر المؤلّف ـ أيّاً كان ـ، ومؤلّفها أراد أن يُجيب عنها وقتئذ، ومن المعلوم أنّ الآراء المطروحة فيها لم تكن في زمن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، بل هي نصوص تعود للقرن الهجري الثاني الذي تطوّر فيه علم الكلام، وترجمت الفلسفة فيه من اليونانيّة إلى العربيّة، واختلفت الآراء والمذاهب؛ وإليك العبارات التي توضح لك ذلك، وقد انتخبناها خلال مطالعتنا للنصوص:

- زيادة ونقصان الإيمان والكفر والشرك [٤].
- الردّ على من أنكر خلق الجنّة والنار [٥].
- الردّ على من أنكر البداء [٦].

---

(١) تفسير النعماني: ١٠٩ ـ ١١٠.

(٢) المصدر: ١١٤.

(٣) المصدر: ١٤٣.

(٤) النعماني: ١١٨، ناسخ القرآن: ٣٢٣.

(٥) النعماني: ١٦٤، القمّي ١: ٦ و٢١.

(٦) تفسير النعماني: ١٦٥.

- الردّ على من أنكر الثواب والعقاب في الدنيا وبعد الموت قبل القيامة [١].
- الردّ على من أنكر فضل النبيّ ﷺ على جميع الخلق [٢].
- الردّ على من أنكر المعراج [٣].
- الردّ على المجبّرة وهم الذين زعموا أنّ الأفعال إنّما هي منسوبة إلى العباد مجازاً لا حقيقةً، وإنّما حقيقتها لله لا للعباد، وتأوّلوا في ذلك آيات من كتاب الله لم يعرفوا معناها... وخالفهم فرقة أُخرى في قولهم، فقالوا: إنّ الأفعال نحن نخلقها عند فعلنا لها، وليس لله فيها صنع ولا مشيّة ولا إرادة ويكون ما يشاء إبليس ولا يكون ما لا يشاء فضادّوا المجبّرة في قولهم وادّعوا أنّهم خلّاقون مع الله [٤].

ونختم كلامنا في هذا المجال بعبارة وردت فيها ألفاظ فلسفيّة استوردت في القرن الهجري الثاني، وهي:

«أمّا الاحتجاج على من أنكر الحدوث مع ما تقدّم فهو أنّا رأينا هذا العالم المتحرّك متناهية أزمانة وأعيانه وحركاته وأكوانه وجميع ما فيه، ووجدنا ما غاب عنّا من ذلك يلحقه النهاية، ووجدنا العقل يتعلّق بما لا نهاية، ولو لا نهاية وذلك لم يجد العقل دليلاً يفرق ما بينهما، ولم يكن لنا بدّ من إثبات ما لا نهاية له معلوماً معقولاً أبديّاً سرمديّاً، ليس بمعلوم أنّه مقصور القوى ولا مقدور ولا متجزّي ولا منقسم، فوجب عند ذلك أن يكون ما لا يتناهى مثل ما يتناهى؛ وإذ قد ثبت لنا ذلك فقد ثبت في عقولنا أنّ ما لا يتناهى هو القديم الأزلي، وإذا ثبت شيء قديم

---

(١) تفسير القمّي ١: ١٩، تفسير النعماني: ١٦٦.

(٢) تفسير النعماني: ١٧١.

(٣) تفسير القمّي ١: ٥ و٢٠، تفسير النعماني: ١٦٧.

(٤) تفسير القمّي ١: ٥ و٢٢، تفسير النعماني: ١٦٨ ـ ١٦٩.

وشيء محدث، فقد استغنى القديم البارئُ للأشياء عن المحدث الذي أنشأه وبرأَهُ وأحدثه وصحّ عندنا بالحجّة العقليّة أنّه المحدث للأشياء».

ومن الفروق المهمّة في النصوص الثلاثة هي: أنّ النعماني -ظاهراً- روى أصل هذا الكتاب بدون أن يتصرّف فيه أو يرتّبه على الأبواب أو يزيد عليه شيئاً، بينما فَعَل ذلك سعد الأشعري فهو رتّبه وبوّبه وزاد عليه بعض الأشياء، ولم يختصره النعماني ولا الأشعري كما في مقدّمة تفسير القمّي؛ إذ قال في عدّة موارد بعد ذكر نماذج من الآيات: «ومثله كثير نذكره في مواضعه إن شاء الله»[1].

وفي آخر مقدّمته قال: «وإنّما ذكرنا من الأبواب التي اختصرناها من الكتاب، آية واحدة ليستدلّ بها على غيرها»[2].

فالنتيجة:

يظهر للقارئ الكريم أنّ هذا النصّ ليس لأمير المؤمنين عليه السلام، وذلك للأُمور التالية:

أوّلاً: بعض آراء النصّ متأخّرة عن عصر أمير المؤمنين عليه السلام.

ثانياً: بعض عبارات النصّ هي من استخدامات مؤلّفي الكتب المتأخّرين عن أمير المؤمنين عليه السلام.

ثالثاً: عدم وجود تصريح في مقدّمة تفسير القمّي بأنّ النصّ عن أمير المؤمنين عليه السلام.

رابعاً: لم يصرّح الأشعري في مطاوي نصّه -ومُبْتَدَأ أبوابه- بأنّ مرويات

---

(١) تفسير القمّي ١: ٧ و٩ و١٠ و١١ و١٢ و١٣ و١٥..

(٢) تفسير القمّي ١: ٢٧.

التفسير هي عن أمير المؤمنين عليه السلام في أوّل كتابه.

بقي هنا شيء:

وهو أنّ نصّ الأشعري ابتدأ برواية صغيرة عن أمير المؤمنين عليه السلام -كما مرّ-، ثمّ شرع مؤلّفه في تفصيل الرواية وتطبيقها على آيات القرآن، ممّا يوهم المطالع أنّ تمامه له عليه السلام هذا مع متانة النصّ الذي جاء بعد الرواية، وهو كما جاء في نصّ النعماني إلّا أنّ الأخير احتوى على جملة من كلمة: «قال عليه السلام» في مفتتح مطاوي كتابه أو «فقال عليه السلام» ممّا يجعلنا نشكّك في أنّ كلمة: «قال» وكلمة: «فقال» هي لمؤلّف النصّ -أيّاً كان- فزاد عليها أحد النسّاخ كلمة: «عليه السلام» وهي كلمة التعظيم ظنّاً منه أنّ تمام الحديث له صلوات الله عليه، هذا مع أنّ مفتتح حديث النصّ له عليه السلام كما ذكرناه.

ومن الملاحظ أنّ عبارة «قال عليه السلام» الواردة في نصّ النعماني وقعت في الربع الأوّل منه دون تمامه، ويظهر من ذلك التشابه في بقيّة النصّ -بعد الربع الأوّل منه- في النصوص الثلاثة -النعماني والأشعري والقمّي-.

والرواية هي:

● الأشعري: قال أمير المؤمنين عليه السلام: «أنزل القرآن على سبعة أحرف كلّها شاف كاف؛ أمر، وزجر، وترغيب، وترهيب، وجدل، وقصص، ومثل».

النعماني: «إنّ الله تبارك وتعالى أنزل القرآن على سبعة أقسام كلّ قسم منها شاف كاف؛ وهي أمر وزجر وترغيب وترهيب وجدل ومثل وقصص»[1].

والرواية هذه موجودة في جملة من المصادر[2].

---

(١) تفسير النعماني: ٥٧.

(٢) تفسير الطبري ١: ٤٩، التبيان ١: ٧، مجمع البيان ١: ٣٩، كلّها عن أبي قلابة عن النبيّ صلى الله عليه وآله.

إذاً هذا النصّ لمَن:

سمعنا من أُستاذنا العلّامة آية الله السيّد أحمد المددي القائيني دام ظلّه ـ في دروسه الرجاليّة ـ احتمالاً حول هذا الكتاب مفاده: أن يكون هذا النصّ برواية الثلاثة ـ الأشعري والقمّي والنعماني ـ أُخِذ من كتاب «فضائل القرآن» للحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني المذكور في سند النعماني للنصّ، إذ قال النجاشي (ت ٤٥٠ هـ) عن البطائني ما نصّه:

«له كتاب فضائل القرآن، أخبرناه أحمد بن يوسف بن يعقوب بن حمزة بن زياد الجُعْفِي القَصَباني يعرف بابن الجَلّا (الحَلّا) بِعَرْزَم، قال: حدّثنا إسماعيل بن مهران بن محمّد بن أبي نصر، عن الحسن به»[1].

والطريق المذكور في قول النجاشي هذا هو عين طريق رواية النعماني لنصّنا هذا. وإليك طريق النعماني في تفسيره مرّة أُخرى لتقارن بينهما وتقف على توافقهما:

«قال أبو عبد الله محمّد بن إبراهيم بن جعفر النعماني ـ رضي الله عنه ـ في كتابه في تفسير القرآن: حدّثنا محمّد بن أحمد بن سعيد ابن عقدة، قال: حدّثنا أحمد بن يوسف بن يعقوب الجعفي، عن إسماعيل بن مهران، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة، عن أبيه، عن إسماعيل بن جابر، قال: سمعت أبا عبد الله جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام يقول ...»

قال الموسوي ـ عوفي عنه ـ: لا يخفى أنّ هذا الإسناد موجود في كثير من طرق الروايات، كطرق النعماني والمفيد والنجاشي والطوسي .. وغيرهم[2].

---

(١) فهرست النجاشي: ٣٧/ ٧٣.

(٢) لاحظ: مقاتل الطالبين: ٢٥١، الغيبة للنعماني: ٢/٥٩ و ١/٢٠٠ و ١١/٢٠٥ و ١٦/٢٠٧ و ٦/٢١٢ ←

ولا ريب أنّ هذا الإسناد طريق لرواية كتب البطائني عند النعماني؛ إذ أنّه روى بعض أخباره في كتابه الغيبة عن «كتاب القائم الصغير» أو «كتاب الغيبة» أو «كتاب الرجعة» وجميعها للحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني وبعين الطريق الموجود في فهرست النجاشي وتفسير النعماني، فالأسماء المذكورة فيه إلى الحسن بن علي البطائني تعدّ من مشايخ الإجازة[1].

لكنْ يبقى أنَّ كتاب «فضائل القرآن» لا يتطابق اسمه مع موضوع ما في هذه النصوص الباقية من الكتاب برواية الثلاثة، نعم لو كان ـ مثلاً ـ اسم الكتاب «فضائل القرآن وأصناف آياته وأنواعها» كما جاء في عبارة المجلسي في بحار الأنوار عند نقله عن تفسير النعماني، لَانطبق على هذه النصوص، لكنْ يُحتمل أنْ يكون النجاشي ذكر في ترجمة البطائني جزءاً من اسم الكتاب لا تمامه.

ولا يخفى أنّه قد نسب ابنُ فضّال إلى البطائني كتاباً في التفسير؛ قال العيّاشي: سألت علي بن الحسن بن فضّال عن الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني؟ فقال: كذّاب ملعون، روّيت عنه أحاديث كثيرة وكتبت عنه تفسير القرآن كلّه من أوّله إلى آخره إلّا أنّي لا أستحلّ أن أروي عنه حديثاً واحداً[2].

ولا يبعد أن تكون هذه النصوص الثلاثة مأخوذة من تفسير البطائني مع

⬅ و٢٢٩/ ٢١ و٢٤٧/ ٣٥ و٢٥٩/ ٦ و٢٦٢/ ١٣ و٢٧٠/ ٢٢ و٢٧١/ ٢٤ و٢٧٥/ ٣٧ و٣٢٢/ ٢ و٣٣٥/ ١٠، الأمالي للشيخ المفيد: ٣٤/ ٩ و٤٢/ ٩، الأمالي للطوسي: ١٤٥/ ٥٢ و١٥٣/ ٣ و٢٠٢/ ٤٧ و٢٧٣/ ٥٦، تخريج الأحاديث والآثار للزيعلي ٢: ٢٤١، الفهرست للنجاشي: ٤ و١١ و٢٨ و٣٧ و١٢٥ و١٢٧ و١٧١ و٢٢٣ و٢٥٢ و٢٨١ و٣٥٦ و٤١٧، الفهرست للطوسي: ٨٩ رجال ابن الغضائري: ١٢٤/ ٥٧.

(١) هذا؛ وإن ثبت هذا الاحتمال فقد اشتُهر عند بعضهم استغناء مشايخ الإجازة عن التوثيق؛ لأنّ المراد من السند مجرّد اتّصال السند إلى صاحب الكتاب أو الأصل لا تحصيل العلم لنسبته إلى مصنّفه ـ كما يقال ـ وله بحث ليس هنا محلّه.

(٢) رجال الكشّي: ٥٥٢/ ١٠٤٢.

انتخاب وتبويب، وكان اشتهاره بالكذب والسوء واهتمام أصحابنا بالاجتناب عن البطائني -رأس الواقفة- مُوجِباً لرواية الكتاب من غير تصريح باسم مؤلّفه.

نهاية المطاف:

وعلى كلّ حال، فإنّ ممّا لا ريب فيه أنّ هذا النصّ -مع ما فيه- يبتني على روايات أهل البيت عليهم السلام، وكثيرٌ من مضامينها موجود في المصادر القديمة المعتبرة -مسنداً أو مرسلاً- فيحتمل قويّاً أنّ عدّة من الروايات كانت تحت يد بعض الأصحاب القدماء كلّها في فضائل القرآن وأنواع آيات القرآن.. وغيرها من معارف أهل البيت عليهم السلام حول القرآن، وقد أخذها بعض المؤلّفين من أصحابنا ورتّبها وبوّبها وأخرجها ونقل معناها ومضمونها وصار كمصنَّف من مصنّفات علوم القرآن عن طريق أهل البيت عليهم السلام [1].

قال العلّامة المجلسي في مقدّمة البحار في فصل توثيق مصادره: «وكتابا التفسير [أي للأشعري والنعماني] راوياهما معتبران مشهوران ومضامينهما متوافقان موافقتان لسائر الأخبار، وأخذ منهما علي بن إبراهيم وغيره من العلماء الأخيار» [2].

ومراده رحمه الله من توافق مضامين الكتابين مع سائر الأخبار: هو توافقهما في الجملة وإلّا فإنّ الناظر في فقرات الكتابين يجد فيهما أحاديث منفرّدة كثيرة.

نعم، أحاديث هذين الكتابين -وإن كانا غير معتبرين لإرسالهما وانفراد بعض مضامينهما- يمكن أن تُعَدَّ من المؤيّدات والشواهد لسائر الأحاديث وإن كانتا غير معتبرتين في حدّ نفسهما، وكأنّنا نقدر أن نستفيد منها بعنوان مقدّمة لحصول الاطمئنان بمضامين الأخبار.

---

(١) مجلّة كيهان أنديشه، الرقم: ٢٨، الصفحة ١٢٢.

(٢) بحار الأنوار ١: ٣٢.

قال الموسوي: كتبت هذه الدراسة منذ سنوات عديدة وتركتها ثمّ هيّأتها لهذا الأثر النفيس مضيفاً إليها بعض الفوائد والعوائد، والمرجو من الباحثين الفضلاء أن يحملوا ما قد يقع من خطأ أو زلل على القصور لا التقصير.

وقد تمّ تحريرها مرّة ثانية في يوم الغدير الأغرّ سنة ١٤٣١ هـ.

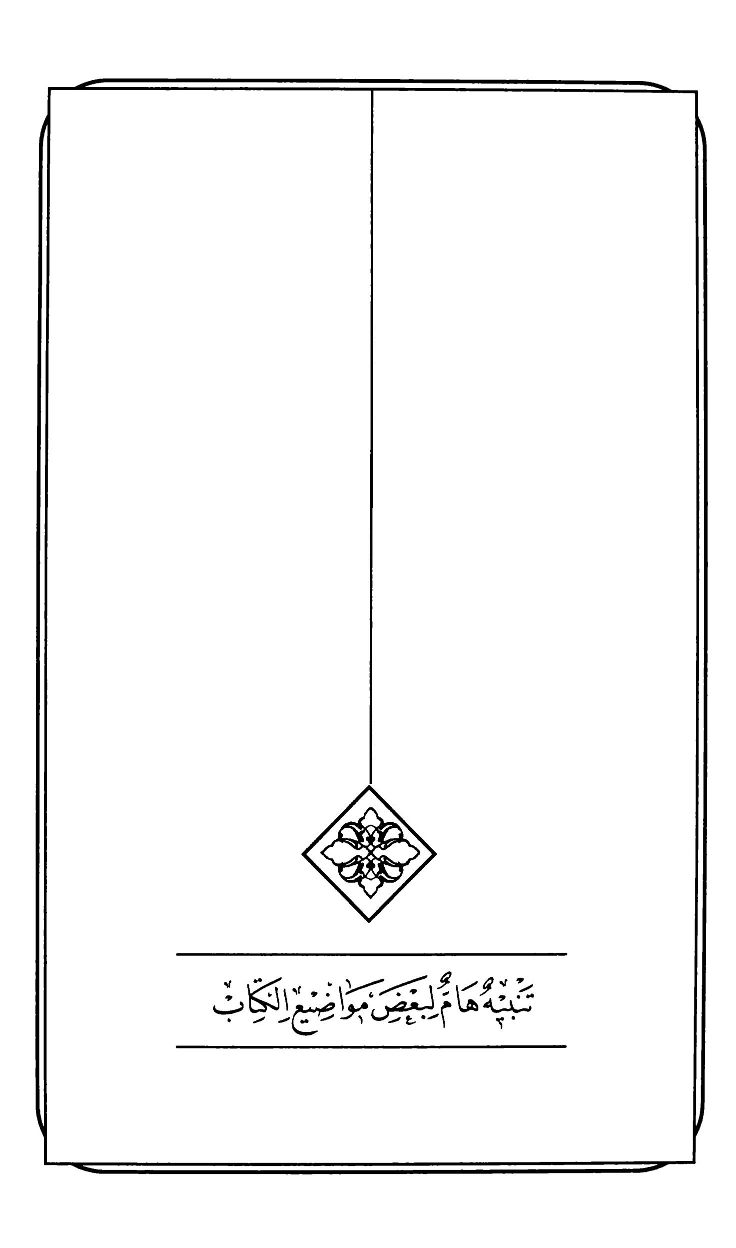
والحمد لله أوّلاً وآخراً..

الأقلّ

السيّد حسن الموسوي البروجردي

في مكتبة العلّامة المجلسي ﷺ

قم المقدّسة



تنبيه هام لبعض مواضيع الكتاب

من أهمّ المواضيع التي اشتمل عليها الكتاب موضوعان، هما:

الأوّل: حديث «نزول القرآن على سبعة أحرف»، الذي ذكره المصنّف في أوّل الكتاب.

الثاني: موضوع «تحريف القرآن»، الذي أفرد له باباً كاملاً..

وكلاهما من المواضيع التي تحتاج إلى بحث وآستقصاء موسّع وتتبّع دقيق، وقد تناولهما كثير من العلماء والباحثين، وصدرت فيهما كتب عديدة، ومن الواجب أن نتعرّض لهما؛ خدمة لهذا الأثر الجليل، وهو ما سنتناوله بشكل موجز ومختصر.

الأوّل: حديث «الأحرف السبعة»[1]:

موضوع «نزول القرآن على سبعة أحرف» وآرتباطه بمسألة اختلاف القراءات كان موضع عناية شديدة من قبَل المسلمين، وهو من المواضيع التي كثر فيها

---

(١) استفدنا كثيراً للموضوع من كتاب: «نزول قرآن ورؤياى هفت حرف» (نزول القرآن ونظريات السبعة أحرف)، الصادر باللغة الفارسية، من تأليف: الدكتور السيّد رضا مؤدّب، من منشورات «دفتر تبليغات اسلامى» (مكتب الإعلام الإسلامي) في قم سنة ١٣٧٨ هـ. ش ـ ١٤١٩ هـ.

الكلام والبحث والتحقيق، منذ القرون الأُولى من تاريخ المسلمين..

أمّا الخاصّة فقد حسموا أمرهم فيه؛ اعتماداً على ما ورد عن الأئمّة الطاهرين المعصومين عليهم السلام من عترة الرسول الأكرم ﷺ في هذا الموضوع.. وأمّا العامّة فقد رووه في صحاحهم ومسانيدهم، وخصّصوا له أبواباً فيها، وآدّعوا تواتره، لكنّهم حاروا فيه وآضطربوا، وأوّلوا وفسّروا، وأثبتوا معانيَ عديدة لهذه الأحرف السبعة..

*** أمّا العامّة:**

فقد قال السيوطي: «ورد حديث: (نزل القرآن على سبعة أحرف) من رواية جمع من الصحابة: ... فهؤلاء واحد وعشرون صحابياً، وقد نصّ أبو عبيد على تواتره»، ثمّ قال: «اختلف في معنى هذا الحديث على نحو أربعين قولاً»..

ثمّ قال ـ بعد أن ذكر ستّة عشر قولاً منها فقط في عدّة صفحات ـ: «وقال ابن حجر: ذكر القرطبي عن ابن حبّان أنّه: بلغ الاختلاف في الأحرف السبعة إلى خمسة وثلاثين قولاً، ولم يذكر القرطبي منها سوى خمسة، ولم أقف على كلام ابن حبّان في هذا بعد تتبّعي مظانّه»..

ثمّ يورد هذه الأقوال ـ تأكيداً لكلام القرطبي ـ نقلاً عن ابن النقيب في مقدّمة تفسيره[1].

وقال أبو عبيد القاسم بن سلّام الهروي (ت ٢٢٤ هـ): «سبعة أحرف؛ يعني: سبع لغات من لغات العرب، وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه، هذا لم يُسمع به قطّ، ولكن يقول: هذه اللغات السبع متفرّقة في القرآن؛ فبعضه نزل بلغة قريش، وبعضه بلغة هذيل، وبعضه بلغة هوازن، وبعضه بلغة أهل اليمن، وكذلك سائر اللغات؛ ومعانيها مع هذا كلّه واحد... إنّما هو كقول

(١) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ١: ١٢٩ ـ ١٣٦.. (وانظر: تفسير الطبري ١: ٢٤ مقدّمة التفسير).

أحدكم: هلمّ وتعال وأقبِل... ـ ثمّ نقل قول ابن سيرين: ـ في قراءة ابن مسعود (إن كانت إلّا زقية واحدة) وفي قراءتنا: ﴿ **إن كانت إلّا صيحة واحدة** ﴾ والمعنى فيهما واحد. وعلى هذا سائر اللغات»[١].

وقال السيوطي في التاسع من الأقوال التي ذكرها: «المراد: سبعة أوجه من المعاني المتّفقة بألفاظ مختلفة، نحو: أقبِل وتعال وهلمّ وعجّل وأسرِع، وإلى هذا ذهب سفيان بن عيينة، وابن جرير، وابن وهب، وخلائق، ونسبه ابن عبد البرّ لأكثر العلماء؛ ويدلّ له: ما أخرجه أحمد والطبراني من حديث أبي بكرة...».

ثمّ قال في القول العاشر: «المراد: سبع لغات، وإلى هذا ذهب أبو عبيد وثعلب والزهري وآخرون، واختاره ابن عطية، وصحّحه البيهقي في الشعب؛ وتعقّب بأنّ: لغات العرب أكثر من سبعة، وأُجيب بأنّ المراد: أفصحها».

وهذا المعنى هو المشهور، المتداول بينهم، المقبول عندهم؛ فهم يجوّزون قراءة حروف وكلمات القرآن بأكثر من وجه؛ اعتماداً على حديث «نزول القرآن على سبعة أحرف».

*** وأمّا الخاصّة:**

فلم يرد حديث «نزول القرآن على سبعة أحرف» في المجاميع الحديثية الأربعة، بل أورده الشيخ الصدوق في كتابه «الخصال»، الذي قال في مقدّمته: «يشتمل على الأعداد والخصال المحمودة والمذمومة»، في باب السبعة.

ونصّ الحديث: «حدّثنا محمّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد ـ رضي الله عنه ـ قال: حدّثنا محمّد بن الحسن الصفّار، عن العبّاس بن معروف، عن محمّد بن يحيى الصيرفي، عن حمّاد بن عثمان، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنّ الأحاديث

---

(١) غريب الحديث لابن سلام ٣: ١٥٩ ـ ١٦٠، حرف.

تختلف عنكم ؟ قال: فقال: إنّ القرآن نزل على سبعة أحرف، وأدنى ما للإمام أن يفتي على سبعة وجوه، ثمّ قال: ﴿ **هذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ** ﴾[١]»[٢].

وقد أورده بهدف إيراد ما وصل إليه من الروايات المتضمّنة للفظ «سبعة»، حتّى لو لم يكن بنظره صحيحاً؛ فهو يروي رواية صحيحة عن الإمام الصادق عليه السلام: «قال الإمام الصادق عليه السلام: القرآن واحد، نزل من عند واحد على واحد، وإنّما الاختلاف من جهة الرواة»[٣].

والحديث أورده ثقة الإسلام الكليني أيضاً عن الإمام الباقر عليه السلام، ونصّه: «الحسين بن محمّد، عن معلّى بن محمّد، عن الوشّاء، عن جميل بن درّاج، عن محمّد بن مسلم، عن زُرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: إنّ القرآن واحد، نزل من عند واحد، ولكنّ الاختلاف يجيء من قبل الرواة».

وأورد عن الإمام الصادق عليه السلام: «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عُمير، عن عمر ابن أُذينة، عن الفُضيل بن يسار، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: إنّ الناس يقولون: إنّ القرآن نزل على سبعة أحرف، فقال: كذبوا أعداء الله، ولكنّه نزل على حرف واحد من عند الواحد»[٤].

ومضمون الرواية الأخيرة ينفي بوضوح نزول القرآن على سبعة أحرف، لكن الظاهر أنّ المقصود بالسؤال من الأحرف هو المعنى الذي يذهب إليه العامّة، وهو: نزول القرآن بسبع لغات من لغات العرب، وتجويزهم قراءة القرآن بأي لفظ من ألفاظ هذه اللغات؛ وهو المقصود من النفي والتكذيب في حديث الإمام عليه السلام؛

---

(١) سورة ص (٣٨): ٣٩.

(٢) الخصال: ٤٣/٣٥٨؛ وكذلك حديث ٤٤ من باب السبعة؛ الذي أورد فيه ١١٦ حديثاً.

(٣) الاعتقادات للشيخ الصدوق: ٨٦ باب ٣٣: «الاعتقاد في مبلَغ القرآن».

(٤) الكافي ٢: ١٢/٦٣٠ و ١٣ باب النوادر من كتاب فضل القرآن.

لوجود عبارة: «إنّ الناس يقولون»، والمقصود بهم: العامّة، الّذين يخالفون مذهب أهل البيت عليهم السلام في الفقه والاعتقادات[١].

كما إنّ مضمون الحديث يؤكّد على أنّ: للقرآن نصّاً لفظيّاً واحداً، وهو على حرف واحد لغةً وألفاظاً، وأنّ اختلاف القراءات ليس له ارتباط بنزول القرآن ـ على سبع لغات ـ ولا بالنبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله، بل هو ـ حسب تعبير الإمام عليه السلام ـ من جهة الرواة والقرّاء.

لكنّ الرواية ليست نافية للمعاني والمعارف الممكن استحصالها من آيات القرآن؛ إذ وردت أحاديث في أنّ «لكتاب الله ظاهراً وباطناً»، وأنّ «للقرآن بطناً وللبطن بطن»، وأنّ «ما من القرآن آية إلّا ولها ظهر وبطن»[٢].

فإذا كان قد ورد عن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام والإمام الباقر عليه السلام: أنّ القرآن نزل أربعة أرباع[٣]، وثلاثة أثلاث[٤].. وكان من معاني الحرف: الجهة، أو الوجه[٥].

---

(١) انظر: «نزول قرآن ورؤياى هفت حرف»: ٢١٥ ـ ٢٢٠؛ فقد أحصى الدكتور السيّد رضا مؤدّب ورود هذه العبارة في روايات الكتب الأربعة وبحار الأنوار، بما يقرب من ٢٠ مرة، وأورد ١٠ أحاديث منها، دلّت على ذلك المعنى.

(٢) انظر: المحاسن ١: ٢٧٠ و ٢: ٣٠٠، بصائر الدرجات الكبرى للصفّار: ٢١٦ و ٢٢٣، الكافي ٤: ٥٤٩، معاني الأخبار: ٣٤٠، من لا يحضره الفقيه ٢: ٣٠٣٦/٤٨٦، تفسير العياشي ١: ١٢، بحار الأنوار ٩٢: ٨٤ و ٩٠ و ٩١ و ٩٨.

(٣) تاريخ اليعقوبي ٢: ١٣٦، الكافي ٢: ٣/٦٢٧ و ٤/٦٢٨ في باب النوادر من كتاب فضل القرآن، تفسير فرات: ١/٤٦ و ٢ و ٣ و ٣٣٦/٢٤٩، تفسير العيّاشي ١: ١/٩.

(٤) الكافي ٢: ٢/٦٢٧، تفسير فرات: ١٦٦/١٣٩، تفسير العيّاشي ١: ٧/١٠.

(٥) حرف كلّ شيء: حدّه، كالسيف وغيره؛ ومنه: الحرف، وهو الوجه؛ تقول: هو من أمره على حرف واحد، أي: طريقة واحدة، قال الله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللهَ عَلَى حَرْفٍ﴾، سورة الحجّ (٢٢): ١١، أي: على وجه واحد.. وهو أن يعبده على السرّاء دون الضرّاء.

فلا يبدو أنّ هناك مانعاً من قبول رواية «الخصال»، بالنظر إلى أنّ المراد من الأحرف السبعة: وجوه المعاني والمعارف التي تتضمّنها آيات القرآن الكريم. وليس ما فهمه العامّة وطبّقوه خطأً على وجوه اللغات والألفاظ.

ويؤيّده: ما أردفه الإمام عليه السلام عقب ذِكر «سبعة أحرف» مباشرة، وهو: «وأدنى ما للإمام أن يفتي على سبعة وجوه»؛ إذ الظاهر أنّه توضيح وبيان لمراده من السبعة أحرف.

وقد ورد أيضاً عن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: نزول القرآن على سبعة أقسام؛ كما في رواية النعماني.

رأي الشيخ الطوسي والشيخ الطبرسي:

وقد استعرض الشيخ الطوسي الأقوال في المسألة، وذكر المختار منها..

قال: «واعلموا أن العُرف من مذهب أصحابنا، والشائع من أخبارهم ورواياتهم: أنّ القرآن نزل بحرف واحد، على نبيّ واحد، غير إنّهم أجمعوا على جواز القراءة بما يتداوله القرّاء، وأنّ الإنسان مُخيّر بأيّ قراءة شاء قرأ، وكرهوا تجويد (تجريد) قراءة بعينها، بل أجازوا القراءة بالمجاز الذي يجوز بين القرّاء، ولم يبلغوا بذلك حدّ التحريم والحظر.

وروى المخالفون لنا عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: (نزل القرآن على سبعة أحرف

⊃ معجم مقاييس اللغة ٢: ٤٢، الصحاح ٤: ١٣٤٢، وفي: التبيان ٧: ٢٩٦: «وقيل: على حرف: الطريقة، لا يدخل فيها على تمكين»، وفي: تفسير السمعاني ٣: ٤٢٤: «على حرف: على جهة».
ونقل الزركشي والسيوطي ذلك عن ابن سعدان النحوي؛ البرهان في علوم القرآن ١: ٢١٣، الإتقان ١: ١٣٠.. وهو: أبو جعفر محمّد بن سعدان النحوي الضرير المقرئ، له كتاب مصنّف في النحو، وكتاب كبير في القراءات، كان ثقة، وكان نحوياً، مات سنة ٢٣١ هـ؛ الأنساب للسمعاني ٤: ١٦ «الضرير»، تاريخ بغداد ٢: ٨٧٧/٣٧٠.

كلّها شافٍ كافٍ)، وفي بعضها: (على سبعة أبواب)، وكثرت في ذلك رواياتهم. لا معنى للتشاغل بإيرادها.

وآختلفوا في تأويل الخبر؛ فاختار قوم أنّ معناه:

[١] على سبعة معان: أمر، ونهي، ووعد، ووعيد، وجدل، وقصص، وأمثال.

[٢] وروى ابن مسعود، عن النبيّ ﷺ، أنّه قال: (نزل القرآن على سبعة أحرف: زجر، وأمر، وحلال، وحرام، ومحكم، ومتشابه، وأمثال).

[٣] وروى أبو قلامة (قلابة)، عن النبيّ ﷺ، أنّه قال: (نزل القرآن على سبعة أحرف: أمر، وزجر، وترغيب، وترهيب، وجدل، وقصص، وأمثال).

[٤] وقال آخرون: (نزل القرآن على سبعة أحرف)، أي: سبع لغات مختلفة، ممّا لا يغيّر حكماً في تحليل وتحريم، ومثل: هلمّ.. ويقال: من لغات مختلفة، ومعانيها مؤتلفة. وكانوا مخيّرين في أوّل الإسلام في أن يقرأوا بما شاءوا منها. ثمّ أجمعوا على أحدها، فصار ما أجمعوا عليه مانعاً ممّا أعرضوا عنه.

[٥] وقال آخرون: (نزل على سبع لغات من اللغات الفصيحة؛ لأنّ القبائل بعضها أفصح من بعض)، وهو الذي اختاره الطبري.

[٦] وقال بعضهم: (هي على سبعة أوجه من اللغات، متفرّقة في القرآن؛ لأنّه لا يوجد حرف قرئ على سبعة أوجه).

[٧] وقال بعضهم: (وجه الاختلاف في القراءات: سبعة:...)».

ثمّ قال: «وهذا الخبر عندنا، وإن كان خبراً واحداً لا يجب العمل به، فالوجه الأخير أصلح الوجوه على ما روي عنهم عليهم السلام من جواز القراءة بما اختلف القرّاء فيه.

وأمّا القول الأوّل فهو على ما تضمّنته؛ لأن تأويل القرآن لا يخرج عن أحد الأقسام السبعة: إمّا أمر، أو نهي، أو وعد، أو وعيد، أو خبر، أو قصص، أو مثل..

وهو الذي ذكره أصحابنا في أقسام تفسير القرآن»[١].

والشيخ الطبرسي وافق الشيخ الطوسي في ما اختاره؛ قال: «الظاهر من مذهب الإمامية: أنّهم أجمعوا على جواز القراءة بما تداوله القرّاء بينهم من القراءات، إلّا أنّهم اختاروا القراءة بما جاز بين القرّاء، وكرهوا تجريد قراءة مفردة.

والشائع في أخبارهم: أنّ القرآن نزل بحرف واحد، وما روته العامّة عن النبيّ ﷺ أنّه قال: (نزل القرآن على سبعة أحرف، كلّها شاف كاف)، اختلف في تأويله؛ فأجرى قوم لفظ الأحرف على ظاهره، ثمّ حملوه على وجهين:

* **أحدهما**: إنّ المراد: سبع لغات ممّا لا يغيّر حكماً في تحليل، ولا تحريم؛ مثل: هلمّ، وأقبِل، وتعال. وكانوا مخيّرين في مبتدأ الإسلام في أن يقرأوا بما شاءوا منها، ثمّ أجمعوا على أحدها، وإجماعهم حجّة؛ فصار ما أجمعوا عليه مانعاً ممّا أعرضوا عنه.

* **والآخر**: إنّ المراد: سبعة أوجه من القراءات.. وذُكر أنّ الاختلاف في القراءة على سبعة أوجه:...».

ثمّ قال: « وقال الشيخ السعيد أبو جعفر الطوسي قدّس الله روحه: هذا الوجه أصلح؛ لِما روي عنهم عليهم السلام من جواز القراءة بما اختلف القرّاء فيه.

وحمل جماعة من العلماء الأحرف على المعاني والأحكام التي ينتظمها القرآن دون الألفاظ، واختلفت أقوالهم فيها؛ فمنهم مَن قال: إنّها: وعد، ووعيد، وأمر، ونهي، وجدل، وقصص، ومثل.

وروي عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ، أنّه قال: نزل القرآن على سبعة أحرف: زجر، وأمر، وحلال، وحرام، ومحكم، ومتشابه، وأمثال.

وروى أبو قلابة، عن النبي ﷺ، أنّه قال: نزل القرآن على سبعة أحرف: أمر،

---

(١) التبيان ١: ٧ـ٨ و ٩.

وزجر، وترغيب، وترهيب، وجدل، وقصص، ومثل.

وقال بعضهم: ناسخ ومنسوخ، ومحكم ومتشابه، ومجمل ومفصّل، وتأويل لا يعلمه إلّا الله عزّ وجلّ»[1].

الثاني: موضوع «تحريف القرآن»[2]:

بادئ ذي بدء لا بُدّ من التنبيه على أنّ القائل ـ أو القول ـ بتحريف القرآن، من أيّ فرقة كان، يستهدف في الحقيقة انتقاص أقدس المقدّسات، ومحور الإيمان والعقائد لأكثر من مليار مسلم في مشارق الأرض ومغاربها، وهو يسعى ـ على فرض وجوده ـ من حيث يدري، أو من حيث لا يدري، إلى زعزعة هذا المحور الأساس في حياة المسلمين، وبالتالي التشكيك، ثمّ التبديل، في جميع عقائدهم.

وهذا ـ أيضاً ـ يعطي انطباعاً بأنّ من يقف وراء هذا الموضوع، ومحرّكه الأساس ـ فكراً وعملاً ـ هم عناصر معادية للإسلام والمسلمين، وأيدٍ لم تفلح في جعل عقائد المسلمين محرّفةً، كعقائد اليهود والنصارى.

والمعروف بين المسلمين عدم وقوع التحريف في القرآن، وأنّ الموجود بأيدينا هو جميع القرآن المنزل على النبي الأعظم ﷺ.

فمن الآيات الكريمة الدالّة على عدم تحريف القرآن، وأنّ الله تبارك وتعالى قد تعهّد بحفظه وصيانته:

---

(١) مجمع البيان ١: ٣٨ ـ ٣٩.

(٢) استفدنا كثيراً في هذا الموضوع من كتابَي العلّامة السيّد علي الحسيني الميلاني: «التحقيق في نفي التحريف»، الصادر من قبل دار القرآن الكريم في قم، سنة ١٤١٠ هـ، و«عدم تحريف القرآن»، الصادر من قبل مركز الأبحاث العقائدية في قم، سنة ١٤٢١ هـ، ضمن سلسلة «الندوات العقائدية»، برقم ١.

١ ـ ﴿ إنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾[١].

٢ ـ ﴿ إنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ في آيَاتِنَا لا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا أَفَمَن يُلْقَىفِي النَّارِ خَيْرٌ أم مَن يَأْتِي آمِناً يَوْمَ الْقِيَامَةِ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ * إنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لاَ يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾[٢].

٣ ـ ﴿ لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ * إنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ * فَإذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ * ثُمَّ إنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴾[٣].

أمّا الروايات، فقد ورد منها في كتب المسلمين ـ جميعاً ـ ما يوحي أو يصرّح بوقوع التحريف في القرآن، ولكن كلّ ما ورد من روايات بهذا المعنى يجب البحث فيها سنداً ودلالةً وغرضاً!

ولا بُدّ ـ هنا ـ من التذكير بما قرّره علماؤنا بشأن الرواية والاعتقاد بمضمونها؛ فقد قالوا: «إنّ رواية الخبر مطلقاً أعمّ من قبوله والاعتقاد بمضمونه؛ فقد عنى محدِّثو الشيعة منذ القرون الأُولى بجمع الروايات الواصلة إليهم عن الأئمّة عليهم السلام، وتبويبها وتنظيمها؛ صوناً لها من الضياع والنسيان وما شابه ذلك[٤]، ولا سيّما في القرن الثالث ـ عصر المصنّف ـ وما قبله.

ولذا قال الشيخ الصدوق (ت ٣٨١ هـ) في مقدّمة كتاب من لا يحضره الفقيه:

---

(١) سورة الحجر (١٥): ٩.

(٢) سورة فصّلت (٤١): ٤٠ ـ ٤٢.

(٣) سورة القيامة (٧٥): ١٦ ـ ١٩.

(٤) منهم ـ مثلاً ـ: الشيخ الصدوق؛ في ما رواه في كتاب «الخصال»، وقوله في كتاب «الاعتقادات».
ومنهم المحدِّث المصنّف ـ رحمه الله تعالى ـ في ما أورده في باب: «تحريف القرآن»؛ فإنّه أورد رواياته لشيوعها بين المحدِّثين في زمانه، وأنّها اعتُمدت في أغلب الأحيان لبيان وقوع التحريف في معاني بعض الآيات من خلال بيان وتأويل أو تفسير الآية وبيان المراد الحقيقي منها.

«ولم أقصد فيه قصد المصنِّفين في إيراد جميع ما رووه بل قصدت إلى إيراد ما أُفتي به وأحكم بصحّته وأعتقد فيه أنّه حجّة فيما بيني وبين ربّي »[١].

كما قد تجد في روايات الواحد منهم ما يعارض ما رواه الآخر، بل تجد ذلك في أخبار الكتابَين، بل الكتاب الواحد للمؤلّف الواحد، وترى المحدّث يروي في كتابه الحديثي خبراً ينصّ على عدم قبول مضمونه في كتابه الاعتقادي..

لذلك، فالرواية أعمّ من القبول والتصديق بالمضمون؛ فلا يجوز نسبة مطلب إلى راوٍ أو محدِّث بمجرّد روايته أو نقله لخبر يدلّ على ذاك المطلب، إلّا إذا نصّ على الاعتقاد به، أو أورده في كتاب التزم بصحّة أخباره، أو ذكره في كتاب صنّفه في بيان اعتقاداته».

والشيعة لا تعدّ الأحاديث المنقولة في أفضل وأتقن الكتب الروائية صحيحةً دون بحث وتمحيص لأسانيدها ومضامينها، ولم تكن الآلاف منها ممّا ورد في الكتب الأربعة صحيحة عندهم إلّا بعد تعرّضها لنقد علماء الرجال وأئمّة الجرح والتعديل.

لذا «فكلّ خبر اجتمعت فيه شرائط الصحّة، وتوفّرت فيه مقتضيات القبول أُخذ به، وكلّ خبر لم يكن بتلك المثابة رُدّ أيّاً كان مُخرجه وراويه والكتاب الذي أُخرج فيه».

وإنّ «المحقّقين من الإمامية يبنون على أنّ وجود أيّ حديث في أيّ كتاب من كتب الشيعة لا يبرّر بمجرّده الأخذ به والاعتقاد بصحّة مدلوله؛ إذ ليس عندهم كتاب التزم فيه مؤلّفه بالصحّة أبداً، بحيث يستغني بذلك الباحثُ عن النظر في أسانيد أحاديثه، والفحص عن رجاله، وما قيل فيهم من الجرح والتعديل»[٢].

---

(١) كتاب من لا يحضره الفقيه ١: ٢ ـ ٣.

(٢) التحقيق في نفي التحريف للسيّد الميلاني: ٨٥ و ٩٠ الفصل الخامس: الرواة لأحاديث التحريف من الشيعة.

هذا، والشيعة الإمامية تعتقد بعدم تحريف القرآن، وتعتقد أنّ الكتاب الموجود بين أيدينا هو جميع ما أنزله الله عزّ وجلّ على نبيّنا الأكرم ﷺ، دون أيّ زيادة أو نقصان، وهو المتسالم عليه عندهم، وقد صرّح بذلك جميع أعلام الطائفة[١].

أمّا روايات التحريف ـ كالتي وردت في هذا الكتاب ـ التي احتجّ بها المخالفون للإمامية بوقوع التحريف بمعنى النقص والتغيير في اللفظ وفي ترتيب الآيات، وتمسّكوا بها دليلاً على اتّهامهم، فعلماؤنا بيّنوا فساد هذا الاحتجاج، وفنّدوا هذا الاتّهام، وردّوا هذا القول، بعدّة وجوه[٢]:

١ ـ التمسّك بهذه الأخبار على أنّها: حجّة شرعية؛ إذ هي ليست حجّة عقلية يقينية[٣]، وهو ما يستلزم «الدور»؛ إذ تتوقّف الحجّة الشرعية على صحّة النبوّة، والنبوّة تتوقّف على سلامة القرآن من التحريف.

٢ ـ التمسّك بها على أنّها: أسناد ومصادر تاريخية، وفيها: أنّها لا تشتمل على حديث متواتر، ولا محفوف بقرائن قطعية، بل هي آحاد متفرّقة، منها صحاح، ومنها ضعاف في أسنادها، ومنها قاصرة في دلالتها.

والقصور في الدلالة يتبيّن من: أنّ كثيراً منها يُعدّ من روايات التفسير، ومن الروايات المشيرة إلى سبب النزول، ومن الأخبار الواردة في جري القرآن وآنطباقه، وممّا أُتْبِع فيه بشيء من الذكر والدعاء فتوهّم أنّه من سقط القرآن.

وكثير منها يشتمل على اختلاف في لفظ الآية، وهذا الاختلاف قد يكون قرينة

---

(١) انظر: البيان في تفسير القرآن للسيّد الخوئي: ٢٠١. التحقيق في التحريف: ١٠ ـ ٢٧ و ٩٠ ـ ١٣٧؛ وقد أثبت فيه قائمة طويلة من أسماء علماء وأعلام الطائفة وأقوالهم في الموضوع.

(٢) الوارد هنا هو من كلام العلّامة السيّد الطباطبائي في تفسيره «الميزان»، بتلخيص وتصرّف.

(٣) لأنّ آحادها يفيد الظنّ، وكثرتها تزيد قوّة الظنّ، ولا يتحصّل منها القطع؛ لأنّ القطع مغاير للظنّ، ولا يتركّب من عدّة ظنون.

على أنّ المراد هو التفسير بالمعنى، وقد يكون من التعارض والتنافي بين الروايات؛ القاضي بسقوطها.

٣ ـ الصحيح من هذه الأخبار، في سنده، التامّ في دلالته ـ على ندرته ـ غير مأمون فيه من الوضع والدسّ وتسرّب الإسرائيليات؛ ولا حجّة في خبر لا يؤمَن فيه الدسّ والوضع.

٤ ـ هذه الأخبار تذكر من الآيات والسور ما لا يشبه النظم القرآني[1].

وبيّن علماؤنا أيضاً أنّ روايات التحريف، بلحاظ وجودها في كتب الخاصّة، على قسمين:

* غير المعتبَرة سنداً.

* والواردة عن رجال ثقات وبأسانيد لا مجال للخدش فيها؛ وهذه تكون على قسمين أيضاً:

● ما يمكن حمله وتأويله على بعض الوجوه، بحيث يرتفع التنافي بينها وبين الروايات والأدلّة الأُخرى القائمة على عدم التحريف.

● وما لا يمكن حمله وتوجيهه[2]..

وعلى عدّة أقسام، بلحاظ وجودها في كتب العامّة أيضاً:

١ ـ كثير منها قابلة للحمل على اختلاف القراءات، واختلاف القراءات ـ على فرض قبوله ـ شيء موجود لا إنكار فيه.

٢ ـ منها ما يمكن حمله على أنّه ما نزل عن الله عزّ وجلّ ونزل بواسطة

---

(١) انظر: الميزان ١٢: ١١٢ ـ ١١٣.

(٢) انظر: التحقيق في نفي التحريف: ٥٣ ـ ٥٤ الفصل الثالث: أحاديث التحريف في كتب الشيعة؛ وقد أورد فيه السيّد الميلاني ـ حفظه الله تعالى ـ عدّة أحاديث منها، وبحث في جواب كلّ منها، أو ما جاء فيه من تأويل.

جبرئيل ﷺ لكن لا بعنوان القرآن، والمعروف بـ: «الأحاديث القدسية»..

وقد قال الشيخ المفيد: «لا يُنكر أنّ تأتي القراءة على وجهين منزلين؛ أحدهما: ما تضمّنه المصحف، والثاني: ما جاء به الخبر»[1].

٣ ـ منها التي يمكن حملها على الجري والتطبيق، لا التفسير.

٤ ـ منها القابلة للحمل على الدعاء؛ فبعض هذه الروايات تتضمّن ألفاظاً توهم أنّها من القرآن، والحال أنّ النبيّ الأكرم ﷺ كان يدعو بها.

٥ ـ ومنها ما لا يمكن حمله على أحد الوجوه المذكورة، ولا على غيرها من الوجوه، فيجب البحث في أسانيدها.

٦ ـ ما يصحّ حمله على نسخ التلاوة، على فرض القبول به، والبناء على صحّته.

وقد تقرّر عندنا أن لا كتاب صحيح من أوّله إلى آخره سوى القرآن، وأنّ كلّ رواية خالفت القرآن الكريم فإنّها تطرح، وكلّ خبر خالف الكتاب فإنّه يطرح إن لم يمكن تأويله.

وفي رواياتنا توجد روايات شاذّة، قليلة جدّاً، لا يمكن حملها على بعض المحامل، لكنّ هذه الروايات أعرض عنها الأصحاب[2].

والروايات الواردة في هذا الكتاب هي من هذا القبيل؛ فبعضها يُحمل على أنّه بيان لاختلاف القراءة، وبعضها يُحمل على أنّه من باب الجري والتطبيق لمصاديق الآية، وبعضها يُحمل على أنّه تفسير أو تأويل للآية، وبيان المراد الحقيقي منها... وقد ألمحنا إلى ذلك في محلّه.

والخلاصة: أنّ ما ورد في كتب المسلمين من روايات تشتمل على ما يفيد التحريف في القرآن، لا يجوز الأخذ بظاهرها، بل يجب تأويلها وحملها

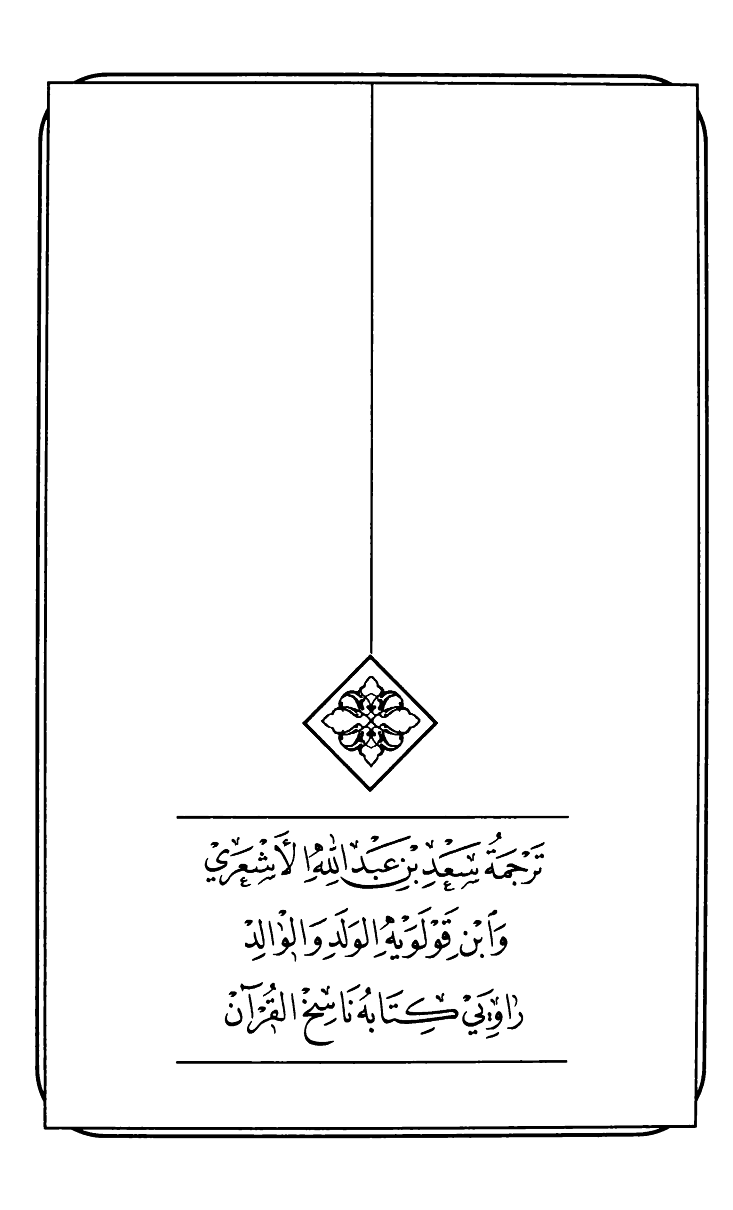
---

(١) المسائل السروية: ٨٤.(وانظر: الاعتقادات للشيخ الصدوق: ٨٦؛ فقد أورد أمثلة عديدة لذلك).

(٢) انظر: عدم تحريف القرآن للسيّد الميلاني: ٢٧ ـ ٢٨.

على وجه من الوجوه التي لا تتعارض ولا تتنافى مع عدم تحريف القرآن العظيم، كتابهم المقدّس والمعجزة الخالدة لرسولهم الأكرم ﷺ، ومقنّن حياتهم على وجه البسيطة، الذي تتّفق أقوالهم جميعاً عليه، المسلّم به عندهم جميعاً.

وإذا لم يكن ذلك ممكناً فيجب أن لا يُعتدّ بمثل هذه الروايات، ولا يقام لمَن يحتجَ بها منهم وزن ولا قدر؛ ليكونوا صفّاً واحداً تجاه أعدائهم، ولا يمكّنوهم الفرصة للنيل من عقائدهم ومقدّساتهم.



تَرْجَمَةُ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الأَشْعَرِي
وَابْنِ قُولَوَيْهِ الوَلَدِ وَالوَالِدِ
رَاوِيَيْ كِتَابِهِ نَاسِخُ القُرْآن

ولأهمّية الإسناد للكتب وخصوصاً القديمة منها رأيت من الحري بنا شرح رجال كتابنا هذا ـ ناسخ القرآن ومنسوخه ومحكمه ومتشابهه ـ، ونحن نذكر هنا مقتطفاً من حالهم على ترتيب سلسلة السند المذكور آنفاً، فنقول:

١ ـ جعفر ابن قولويه «الولد» (١):

أبو القاسم جعفر بن محمّد بن جعفر بن موسى بن قُولويه (٢).

قال النجاشي: «وكان أبو القاسم من ثقات أصحابنا وأجلّائهم في الحديث والفقه... وعليه قرأ شيخنا أبو عبدالله [المفيد] الفقه، ومنه حمل. وكلّ ما

---

(١) انظر ترجمته في المصادر التالية: رجال النجاشي: ٣١٨/١٢٣، فهرست الطوسي: ١٤١/٩١، رجال الطوسي: ٦٠٣٨/٤١٨، إيضاح الاشتباه للعلّامة الحلّي: ١٣٣/ ١٣٦، خلاصة الأقوال: ٨٨، رجال ابن داود: ٣٢٦/٦٥، معجم رجال الحديث ٥: ٦١/ ٢٢٣٢ و ٢٢٦٣/٧٦ و ٢٢٨٦/٨٦ و ٢٢٩٦/٩٢ و ٤٠٧.

(٢) ضبطه العلّامة الحلّي في إيضاح الاشتباه: ١٣٣/ ١٣٦ هكذا: «بضمّ القاف، وإسكان الواو الأوّل، وضمّ اللام، والواو بعدها». وبما أنّه مشابه لـ«عَمْرَوَيْه» و«سِيبَوَيْه» فيلزم أن تكون لامه مفتوحة؛ لأنّ «ويه» جُعلت بمنزلة الصوت، وجُعل ما قبلها اسماً واحداً. (انظر: الصحاح ٦: ٢٢٥٨، لسان العرب ١٣: ٥٦٣ ويه، ولسان العرب ٤: ٦٠٩ عمر).

يوصَف به الناس من جميلٍ وثقةٍ وفقهٍ فهو فوقه».

بعض مشايخ جعفر: روى عن سعد المصنّف.. وعن أبيه محمّد بن جعفر ابن قولويه، وعن أخيه علي بن محمّد بن جعفر، عن سعد.. وعن غيرهما، مثل: علي بن الحسين بن بابويه (والد الشيخ الصدوق)، ومحمّد بن الحسن بن أحمد ابن الوليد القمّي (أُستاذ الشيخ الصدوق)، عن سعد أيضاً[1].

وعدّ السيّد الخوئي؛ ممّن روى عنهم ـ غير مَن ذكر ـ: «الحسين ابن محمّد ابن عامر، ومحمّد بن الحسن، ومحمّد بن علي بن مهزيار، ومحمّد بن الحسين الجوهري، ومحمّد بن همام بن سهيل، ومحمّد بن يعقوب».

تلاميذه: أبرز تلاميذه والرواة عنه هو الشيخ المفيد محمّد بن محمّد بن النعمان (٤١٣ هـ).

قال الشيخ الطوسي في «الفهرست»: «أخبرنا برواياته وفهرست كتبه جماعة من أصحابنا، منهم: الشيخ أبو عبدالله محمّد بن محمّد بن النعمان المفيد، والحسين بن عبيد الله، وأحمد ابن عبدون، وغيرهم، عن جعفر بن محمّد بن قولويه القمّي»..

وأضاف إليهم في «رجاله»: ابن عزور.

مؤلّفاته: عدّ النجاشي له ٢٣ كتاباً؛ قال: «له كتب حسان: كتاب مداواة الجسد، كتاب الصلاة، كتاب الجمعة والجماعة، كتاب قيام الليل، كتاب الرضاع، كتاب الصداق، كتاب الأضاحي، كتاب الصرف، كتاب الوطء بمِلْك اليمين، كتاب بيان حلّ الحيوان من محرّمه، كتاب قسمة الزكاة، كتاب العَدد، كتاب العَدد في شهر رمضان، كتاب الردّ على ابن داود في عدد شهر رمضان، كتاب الزيارات، كتاب الحجّ، كتاب يوم وليلة، كتاب القضاء وآداب الحكام، كتاب الشهادات، كتاب العقيقة،

---

(١) انظر: تهذيب المقال في تنقيح كتاب رجال النجاشي ٤: ٥٢٨.

كتاب تاريخ الشهور والحوادث فيها، كتاب النوادر، كتاب النساء ولم يتمّه».

ثمّ قال: «قرأت أكثر هذه الكتب على شيخنا أبي عبد الله ـ رحمه الله ـ، وعلى الحسين بن عبيد الله ـ رحمه الله ـ».

وقال الشيخ الطوسي في «الفهرست»: «يكنّى أبا القاسم، ثقة..

له تصانيف كثيرة على عدد أبواب الفقه»، وعدّ ٩ كتب، «منها: كتاب مداواة الجسد لحياة الأبد، كتاب الفطرة... وله كتاب جامع الزيارات وما روي في ذلك من الفضل عن الأئمّة ﷺ، وغير ذلك، وهي كثيرة، وله فهرست ما رواه من الكتب والأُصول».

وعدّه في «رجاله»: «ممّن لم يروِ عنهم عليهم السلام»، وقال: «صاحب مصنّفات، قد ذكرنا بعض كتبه في «الفهرست»، روى عنه التلعكبري».

وفاته: قال الشيخ الطوسي في «رجاله»: «مات سنة ثمان وستّين وثلاثمائة».

وقال العلّامة الحلّي في «الخلاصة»: «توفّي ـ رحمه الله ـ سنة ٣٦٩».

وقال ابن داود في «رجاله»: «مات سنة ٣٦٨؛ ذكره الشيخ [الطوسي] في كتاب الرجال، وبعض أصحابنا[1] قال: مات سنة ٣٦٩؛ والأظهر الأوّل».

وقال السيّد الخوئي: «إنّ جعفر بن محمّد مات سنة ٣٦٨».

٢ ـ محمّد ابن قولويه «الوالد»:

هو محمّد بن جعفر بن موسى بن مسرور (ابن قولويه) كان يلقّب بمملة كما في ترجمة ابنه علي[2]، أو مسلمة كما في ترجمة جعفر[3]،

---

(١) ويقصِد به: العلّامة الحلّي؛ فهو يعبّر عنه في كتابه بـ: «بعض أصحابنا»؛ لأنّه كان معاصراً له.

(٢) فهرست النجاشي: ٢٦٢/ ٦٨٥.

(٣) الفهرست للنجاشي: ١٢٣/ ٣١٨.

قال النجاشي عنه: «من خيار أصحاب سعد».

وقال الطوسي في باب من لم يرو عنهم ﷺ: «محمّد بن قولويه الجمّال، والد أبي القاسم جعفر بن محمّد، يروي عن سعد بن عبد الله وغيره»[1].

روى عنه كثيراً ابنه جعفر في كتابه كامل الزيارات وقد التزم في كتابه هذا أن لا يروي إلّا عن الثقات، وكذا أكثر الرواية عنه الكشّي في اختيار معرفة الرجال.

وبالجملة لا ريب في وثاقة الرجل واعتماد الأعلام عليه.

٣ ـ سعد بن عبد الله الأشعري

اسمه ونسبه[2]:

هو أبو القاسم سعد بن عبد الله بن أبي خلف[3] الأشعري القمّي، شيخ طائفة الإماميّة، وفقيهها، ووجهها، جليل القدر، واسع الأخبار، كثير التصانيف.

ذكره بهذا الاسم معظم مَن ترجم له، إلّا أنّ إسماعيل باشا البغدادي (١٣٣٩ هـ)

---

(١) الرجال للطوسي: ٤٣٩/ ٦٢٧٢.

(٢) له ترجمة في: فهرست أسماء مصنّفي الشيعة ـ المعروف بـ: رجال النجاشي ـ: ١٧٧/ ٤٦٧، رجال الشيخ الطوسي: ٣٩٩/ ٥٨٥٢ و ٤٢٧/ ٦١٤١، الفهرست للشيخ الطوسي: ١٣٥/ ٣١٦، معالم العلماء: ٨٩/ ٣٥٨، خلاصة الأقوال (رجال العلّامة الحلّي): ١٥٦/ ٣، رجال ابن داود: ١٠٢/ ٦٨١ و ٢٤٧/ ٢٠٨، حاوي الأقوال ١: ٤٠٩/ ٢٩٨، نقد الرجال ٢: ٣١٠/ ٢٢١٥، جامع الرواة ١: ٣٥٥، الوجيزة (رجال المجلسي): ٢١٨/ ٨٠٩، تنقيح المقال ٢: ١٦ ـ ٢٠ (ط حجرية)، أعيان الشيعة ٧: ٢٢٥/ ٧١٩، الأعلام للزركلي ٣: ٨٦، معجم رجال الحديث ٩: ٧٧/ ٥٠٥٨، معجم المؤلّفين ٤: ٢١١، طبقات أعلام الشيعة/القرن الرابع: ١٣٤، قاموس الرجال ٥: ٥٦/ ٣١٧٦، موسوعة طبقات الفقهاء ٣: ٢٦٣.. وقد اكتفينا بهذه المصنّفات؛ إذ تُرجِم له في غيرها أيضاً.

(٣) ذكر في مستدركات علم رجال الحديث ٤: ٣٨ في ترجمة المصنّف أنّ: «اسم أبي خلف: موسىٰ»، اعتماداً علىٰ ما ورد في: بشارة المصطفىٰ: ٩/ ٧٧؛ إذ ورد في سند الحديث: «... عن سعد بن عبد الله ابن موسىٰ...».

ذكره في «إيضاح المكنون» باسم: «سعد بن إبراهيم بن أبي خلف الأشعري القمّي الشيعي، المتوفّى ٣٠١ إحدى وثلاثمائة»، عند ذكر كتابه: «احتجاج الشيعة على زيد بن ثابت»[١].. وكرّر ذلك في «هدية العارفين» عند ذكر مصنّفاته[٢]؛ ولم يتّضح لنا مصدره في هذه التسمية.

وقد ذكر كلّ من السيّد محسن الأمين العاملي، والفقيه المحقّق، أُستاذ الفقهاء، العلّامة السيّد الخوئي في ترجمة «بشّار الشَعيري»، الذي لعنه الإمام الصادق عليه السلام رواية، نقلاً عن «رجال الكشّي»، وذكرا في سندها: سعد بن عبدالله بن أبي خلف النميري الأشعري القمّي[٣].

وعند مراجعة «اختيار معرفة الرجال» للشيخ الطوسي، المعروف بـ: «رجال الكشّي»، المطبوع بتصحيح وتعليق الميرداماد الأسترآبادي[٤]، وكذا المطبوع بتصحيح الشيخ حسن المصطفوي[٥]، في ترجمة الشَعيري هذا، وجدنا في سند الرواية: «سعد بن عبدالله بن أبي خلف القمّي» فقط، ولم نجد «النميري الأشعري».

ولم نجد ـ في ما تتبّعناه من مصادر ـ مَن ذكره بـ: «النميري» سواهما ـرحمهما الله ـ.

وأمّا نسبه:

ذُكر في ترجمته أنّه من بني سعد بن مالك بن عامر الأشعري، الذي يُعدّ بنوه

---

(١) إيضاح المكنون ١: ٣٠.

(٢) هدية العارفين ١: ٣٨٤.

(٣) أعيان الشيعة ٣: ٥٧٠، معجم رجال الحديث ٤: ١٧٢٨/٢١٧.

(٤) اختيار معرفة الرجال ٢: ٧٤٥/٧٠١.

(٥) اختيار معرفة الرجال: ٧٤٥/٤٠٠، دانشگاه مشهد، سنة ١٣٤٨ هـ. ش.

أوّل من سكن ومصّر مدينة قم سنة ٨٣ هـ.

والأشْعَري: «نسبةً إلى (أشعر)، وهي قبيلة مشهورة من اليمن، وقال رسول الله ﷺ: (إني لأعرف منازل الأشعريّين بالليل لقراءتهم القرآن)[١].

والأشعر هو: نَبْتُ بن أدد؛ قال الكلبي: إنّما سمّي نبت بن أدد بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان بن سبأ: الأشعر؛ لأنّ أُمّه ولدته وهو أشعر، والشعر على كلّ شيء منه، فسمّي: الأشعر»[٢].

وكان بنو الأشعر «قبل الإسلام يشاركون قبائل (عك) و(السلف) في عبادة صنم من نحاس يتكلّمون في جوفه، يسمّونه: المنطيق. وتفرّقوا بطوناً..

فكان منهم بعد الإسلام في البصرة والكوفة بنو أبي موسى الأشعري، وفي قم بنو علي بن عيسى ولهم فيها رئاسة.

وفي علماء النسب من يقول: الأشعر لقب، واسمه: نَبْت، بفتح النون وسكون الباء»[٣].

ولادته ووفاته:

لم نعثر على تاريخ محدّد لولادته في ما راجعناه من المصادر التي ترجمت له، ولا في ما كُتب عنه في مقدّمات تحقيق كتبه المطبوعة، إلّا أنّ التعبير عنه بـ: «الشيخ» و«شيخ الطائفة»، وكذلك كثرة مصنّفاته، وسعة أخباره، يمكن أن تكون قرائن على تقدّمه في العمر.

ويمكن تحديد زمن تقريبي لولادته، وهو في السنوات ما بين ٢٣٠ هـ و ٢٤٠ هـ؛

---

(١) صحيح البخاري ٥: ٨٠ ـ ٨١ باب غزوة خيبر؛ وفيه: «وأعرف منازلهم من أصواتهم بالقرآن بالليل وإن كنت لم أر منازلهم حين نزلوا بالنهار».

(٢) الأنساب للسمعاني ١: ١٦٦.

(٣) الأعلام للزركلي ١: ٣٣٢.

إذ هو عاصر الإمام الحسن العسكري عليه السلام (٢٣٢ ـ ٢٦٠ هـ)[١]، وسمع من الحسن بن عرفة البغدادي، المتوفّى سنة ٢٥٧ هـ، وروى عن محمّد بن خالد بن عمر الطيالسي، المتوفّى سنة ٢٥٩ هـ؛ وعلى هذا يكون معاصراً أيضاً للإمام الهادي علي بن محمّد عليهما السلام (٢١٢ ـ ٢٥٤ هـ).

فلو افترضنا أنّه سافر إلى بغداد ولقي ابن عرفة فيها سنة ٢٥٧، وهو في العشرين من عمره، فستكون ولادته سنة ٢٣٧ هـ، أو في عمر ١٥ سنة فتكون ولادته سنه ٢٤٢ هـ..

أمّا وفاته، فقد ذكرت المصادر أنّه توفّي في رأس الثلاثمائة، سنة ٢٩٩ أو ٣٠٠ أو ٣٠١ هـ. والعلّامة الحلّي ذكر أنّه «مات ـ رحمه الله ـ يوم الأربعاء لسبع وعشرين من شوّال سنة ثلاثمائة، في ولاية رستمدار (رستم)[٢]»[٣].

---

(١) رجال الطوسي: ٣٩٩.

(٢) لم نعثر على مدينة بهذا الاسم في معاجم البلدان، إلّا أنّ ياقوت الحموي (٦٢٦ هـ) وصف مدينة يقرب اسمها من رستمدار أو رستم؛ قال: « رستماباذ ـ بالضمّ ثمّ السكون، والتاء المثنّاة من فوق ـ: أرض بقزوين ابتاعها موسى الهادي [في حياة أبيه]، ووقفها على مصالح مدينة قزوين والغزاة بها»..

وقد كرّر مفاد هذا الكلام مرّتين، عند ذكر مدينة قزوين، ومدينة موسى (انظر: معجم البلدان ٣: ٤٣، ٤: ٣٤٣، ٥: ٨٠).

لكنّ القاضي السيّد نور الله المرعشي التستري (١٠١٩ هـ) وصف مدينة بهذا الاسم؛ قال ما ترجمته: « رستمدار: ولاية مشهورة جيّدة الماء والهواء، وفيها أشجار الفواكه، وجبالها شامخة، فيها قلاع عالية، وأهلها راسخو العقيدة في التشيّع »(انظر: مجالس المؤمنين (بالفارسيّة) ١: ١٠١؛ من منشورات المكتبة الإسلاميّة في طهران، ط ٤، سنة ١٩٩٨ م / ١٣٧٧ هـ ش).

وموسى الهادي (١٤٧ ـ ١٧٠ هـ) هو: أخو هارون الرشيد، ابن محمّد المهدي ابن أبي جعفر المنصور العبّاسي، أقام في الخلافة بعد أبيه سنة وأشهراً (انظر: تاريخ الخلفاء: خلفاء بني العبّاس).

(٣) خلاصة الأقوال: ١٥٦.

نبذة من حياته:

كان أبوه[١] مولىً للإمام أبي الحسن الرضا عليه السلام؛ إذ أنّ عمّه «أحمد بن أبي خلف» كان «مولى أبي الحسن عليه السلام، وكان اشتراه وأباه وأُمّه وأخاه، فأعتقهم، واستكتب أحمد، وجعله قهرمانه[٢]»[٣]، وكان من أصحاب الإمام الجواد عليه السلام[٤]، وظئراً له[٥].

وقد ذكر النجاشي في ترجمة المصنّف أنّه: «كان سمع من حديث العامّة شيئاً كثيراً، وسافر في طلب الحديث»، وهذا يعني أنّه تنقّل في سفره بين عدّة مدن من بلاد المسلمين؛ سعياً لتحصيل الحديث؛ فهو قد ورد مدينة بغداد؛ إذ أنّ شيوخه من العامّة ـ الّذين ذكرهم النجاشي ـ كانوا ممّن سكن بغداد وحدّث بها، وبعض شيوخه هم من أهل بغداد، مثل: محمّد بن عيسى ابن عبيد، ويعقوب بن يزيد بن حمّاد الأنباري.

وورد مدينة سامرّاء أيضاً، حين سماعه من بعض وجوه شيوخه من العامّة أيضاً؛ ففي ترجمة الحسن بن عرفة أنّه: «توفّي في سامرّاء سنة ٢٥٧ هـ»، وفي

---

(١) قال النجاشي في ترجمة سعد: «وكان أبوه عبد الله بن أبي خلف قليل الحديث.. روى عن: الحكم بن مسكين، وروى عنه: أحمد بن محمّد بن عيسى» (وانظر: ترجمته في معجم رجال الحديث ١١: ٩٣/٦٦٧٤).

(٢) القهرمان: من أُمناء الملك وخاصّته، فارسي معرّب، وهو كالخازن والوكيل الحافظ لما تحت يده، والقائم بأُمور الرجل (لسان العرب ١٢: ٤٩٦، قهرم).

(٣) الكافي ٦: ٥/٥١٨ باب البخور من كتاب الزي والتجمّل.

(٤) معجم رجال الحديث ٢: ٤٠٧/٢٦.

(٥) انظر: ما رواه الكشي في ترجمة «يونس بن عبد الرحمن» في: اختيار معرفة الرجال ٢: ٩١٣/٧٧٩ وعنه في وسائل الشيعة ٢٧: ٣٣٣١٩/١٠٠، وقاموس الرجال ١١: ١٧٢؛ وفيه «أحمد بن أبي خالد».. والظئر: الأخ من الرضاعة.

ترجمة عبّاس الترقفي أنّه: «مات بسامرّاء سنة ٢٦٧ هـ»، كما سيأتي لاحقاً.

وورد الكوفة أيضاً؛ فقد كان بعض شيوخه من أهل الكوفة، ولا يبعد أنّه سمع منهم فيها، مثل: الهيثم بن أبي مسروق النهدي، ومحمّد بن خالد بن عمر الطيالسي التميمي، وعلي بن سليمان بن داود الكوفي.

وهو أمر ليس بمستغرب من محدّث متكلّم رجالي من طراز المصنّف، نذر نفسه لخدمة الإسلام العظيم، والقرآن الكريم، والرسول الأمين ﷺ، وأهل بيته الطاهرين عليهم السلام..

حكاية لقائه الإمام الحسن العسكري عليه السلام:

قال النجاشي في ترجمته: «ولقي مولانا أبا محمّد عليه السلام.. ورأيت بعض أصحابنا يضعّفون لقاءه لأبي محمّد عليه السلام، ويقولون: هذه حكاية موضوعة عليه، والله أعلم».

وقال الشيخ الطوسي في «رجاله»، وقد عدّه في أصحاب الإمام أبي محمّد العسكري عليه السلام: «سعد بن عبدالله القمّي، عاصره عليه السلام، ولم أعلم أنّه روى عنه».

والحكاية رواها الشيخ الصدوق بالتفصيل في «إكمال الدين وإتمام النعمة»[1]، وقد ضعّفها بعض علماء الطائفة؛ لاشتمال بعض أجزائها على أُمور لا يصحّ قبولها، وصحّحها آخرون[2].

---

(١) الباب ٤٣: في ذِكر مَن شاهد القائم ـ عجّل الله تعالى فرجه الشريف ـ ورآه وكلّمه، الحديث ٢١.. ونقلها عنه في بحار الأنوار ٥٢: ٧٨ ـ ٨٩ باب: «خبر سعد بن عبدالله ورؤيته للقائم ومسائله عنه عليه السلام».

(٢) ضعّفها الشهيد الثاني قائلاً: «وأمارات الوضع عليها لائحة» (انظر: خلاصة الأقوال مع تعليقة الشهيد الثاني، ص ٣٨ب من نسخة مخطوطة محفوظة في مكتبة مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث).

والظاهر من عبارة النجاشي أنّه يقطع بموضوع اللقاء، وليس لديه شكٌّ فيه؛ فهو يقدّم ذكر اللقاء أوّلاً، ثمّ يتبعه بذكر تضعيف بعض الأصحاب؛ لقولهم بأنّها «حكاية موضوعة عليه»، ثمّ يختمه بقوله: «الله أعلم»، الذي يظهر منه عدم قناعته بهذا القول.

وهذه الحكاية، إن اعتُمدت، فهي تزيد من شأن المصنّف رفعةً، وإن عُدّت ضعيفةً، فهي لا تؤثّر في ما أجمع عليه علماء وأعلام الطائفة من شأنه، وجلالة قدره، وغزارة علمه، ووثاقته، حتّى عند مَن رآها ضعيفةً؛ لأنّ ضعفها ليس من جهته هو، بل لكونها موضوعة عليه، كما ذكر ذلك النجاشي.

شـيوخه:

عدّ السيّد الخوئي في ترجمة المصنّف رواياته في الكتب الحديثيّة الأربعة[1]،

⟵ وعنه الشيخ عبد النبي الجزائري (انظر: حاوي الأقوال في معرفة الرجال ١: ٤٠٩ ترجمة المصنّف؛ وهو ينقل توثيق الشيخ الطوسي للمصنّف في «رجاله» وفي «الفهرست»، وتوثيق العلّامة الحلّي في «الخلاصة»).

وضعّفها كذلك العلّامة السيّد الخوئي في معجم رجال الحديث ٩: ٨٢، والعلّامة الشيخ محمّد تقي التستري في الأخبار الدخيلة ١: ٨٨ ـ ١٠٤؛ إذ أورد الحكاية كاملة ثمّ عرض الإشكالات بشأنها.

وصحّحها الشيخ النمازي الشاهرودي في مستدركات علم رجال الحديث ٤: ٦١٣٦/٣٨، والشيخ لطف الله الصافي الگلپايگاني في مقال: النقود اللطيفة على الكتاب المسمّى بـ: الأخبار الدخيلة، المنشور في مجلّة «نور علم»، السنة الثانية، العدد العاشر (دورهٔ دوّم شماره دهم)، ص ١٣٥ ـ ١٦٠.

(١) وهي المجاميع الحديثيّة الأُولى لطائفة الإماميّة، وتشتمل على أحاديث وروايات وردت عن الرسول الأكرم ﷺ وعن أئمّة المسلمين من أهل بيته الطاهرين ﷺ، جمعها وبوّبها مصنّفوها من الأُصول والكتب التي صنّفها أعلام وعلماء، وأصحاب وتابعون للأئمّة ﷺ سبقوهم، وهي مدار اعتماد الفقهاء في استنباط الأحكام الشرعية، ومنزلة ووجاهة مؤلّفيها مشهورة ومعروفة ومُجمع عليها عند الطائفة.

وقال: «وقع في إسناد كثير من الروايات، تبلغ: ١١٤٢ مورداً»، كما ذكر مَن روى المصنّف عنهم ومَن روى عنه في هذه الكتب، وهي:

«الكافي»، لثقة الإسلام الشيخ الكليني[١].

و«من لا يحضره الفقيه»، للشيخ الصدوق[٢].

و«تهذيب الأحكام» و«الاستبصار»، لشيخ الطائفة الطوسي[٣].

---

(١) قال النجاشي في ترجمته: «محمّد بن يعقوب بن إسحاق، أبو جعفر الكليني: شيخ أصحابنا في وقته بالري ووجههم، وكان أوثق الناس في الحديث، وأثبتهم.. صنّف الكتاب الكبير المعروف بالكليني، يسمّى: (الكافي) في عشرين سنة... ومات رحمه الله ببغداد، سنة ٣٢٩، سنة تناثر النجوم، وصلّى عليه محمّد بن جعفر الحسني أبو قيراط، ودفن بباب الكوفة».. وقال الشيخ الطوسي: «ثقة، عارف بالأخبار، له كتب، منها: كتاب الكافي... توفي سنة ٣٢٨ ببغداد، ودفن بباب الكوفة في مقبرتها».

رجال النجاشي: ١٠٢٦/٣٧٧، فهرست الطوسي: ٦٠٢/٢١٠.

(٢) قال النجاشي في ترجمته: «محمّد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّي، أبو جعفر، نزيل الري، شيخنا وفقيهنا ووجه الطائفة بخراسان، وكان ورد بغداد سنة خمس وخمسين وثلاثمئة، وسمع منه شيوخ الطائفة وهو حدث السنّ.. وله كتب كثيرة، منها: كتاب التوحيد... أخبرني بجميع كتبه وقرأت بعضها على والدي علي بن أحمد بن العبّاس النجاشي رحمه الله وقال لي: أجازني جميع كتبه لمّا سمعنا منه ببغداد، ومات رضي الله عنه بالري سنة إحدى وثمانين وثلاثمئة».

وقال الشيخ الطوسي: «جليل القدر، يكنّى أبا جعفر، كان جليلاً، حافظاً للأحاديث، بصيراً بالرجال، ناقداً للأخبار، لم ير في القمّيّين مثله في حفظه وكثرة علمه.. له نحو من ثلاثمئة مصنّف، وفهرست كتبه معروف... وكتاب من لا يحضره الفقيه، وكتاب التوحيد...

أخبرنا بجميع كتبه ورواياته جماعة من أصحابنا، منهم الشيخ المفيد، والحسين بن عبيدالله، وأبو الحسين جعفر بن الحسن بن حسكة القمّي، وأبو زكريّا محمّد بن سليمان الحمراني؛ كلّهم، عنه».

رجال النجاشي: ١٠٤٩/٣٨٩، فهرست الطوسي: ٧١٠/٢٣٧.

(٣) قال العلّامة الحلّي: «محمّد بن الحسن بن علي الطوسي، أبو جعفر، شيخ الإمامية قدّس الله ⟵

وجمع محقّق كتاب «اختيار معرفة الرجال» للشيخ الطوسي، المعروف بـ: «رجال الكشّي»، في فهارسه (ص ٧٨٢ ـ ٧٨٣) جملة ممّن روى عنه سعد، وممّن روى عن سعد، مع ذكر رقم الرواية في الكتاب.

ويروي سعد عن جماعة كثيرة، نذكر منهم:

١ ـ إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم الأحمري النهاوندي[1].

٢ ـ إبراهيم بن مهزيار[2].

٣ ـ إبراهيم بن هاشم، أبو إسحاق القمّي[3].

٤ ـ أحمد بن أبي خلف الأشعري[4]، عمّه.

٥ ـ أحمد بن إسحاق بن عبد الله[5].

٦ ـ أحمد بن محمّد بن خالد البرقي[6].

روحه، رئيس الطائفة، جليل القدر، عظيم المنزلة، ثقة، عين، صدوق، عارف بالأخبار والرجال والفقه والأصول والكلام والأدب، وجميع الفضائل تنسب إليه.. صنّف في كلّ فنون الإسلام، وهو المهذّب للعقائد في الأصول والفروع، والجامع لكمالات النفس في العلم والعمل، وكان تلميذ الشيخ المفيد محمّد بن محمّد بن النعمان.

ولد قدّس الله روحه في شهر رمضان سنة خمس وثمانين وثلاثمئة، وقدم العراق في شهور سنة ثمان وأربعمئة، وتوفّي رضي الله عنه ليلة الاثنين الثاني والعشرين من المحرّم سنة ستّين وأربعمئة بالمشهد المقدّس الغروي ـ على ساكنه السلام ـ ودفن بداره.. خلاصة الأقوال: ٢٤٩ / ٤٧.

(١) معجم رجال الحديث ١: ١٩٠ / ١٠٦.

(٢) معجم رجال الحديث ١: ٢٧٧ / ٣١٨.

(٣) معجم رجال الحديث ١: ٢٨٩ / ٣٣٢.

(٤) معاني الأخبار للشيخ الصدوق: ٣٣١ / ٤. ولم يذكر في اختيار معرفة الرجال.

(٥) رجال النجاشي: ٩١ / ٢٢٥، فهرست الطوسي: ٧٠ / ٧٨، رجال الطوسي: ٣٧٣ / ١٣ و ٣٩٧ / ١، نقد الرجال ١: ١٠٥ / ١٨٧، معجم رجال الحديث ٢: ٥٢ / ٤٣٥.

(٦) صاحب كتاب «المحاسن»، المتوفّى سنة ٢٧٤ أو ٢٨٠ هـ.

٧ ـ أبو جعفر أحمد بن محمّد بن عيسى الأشعري القمّي [١].

٨ ـ أحمد بن هلال العبرتائي [٢].

٩ ـ إسحاق بن يعقوب [٣].

١٠ ـ أيّوب بن نوح بن درّاج النخعي [٤].

١١ ـ الحسن بن علي بن إبراهيم بن محمّد [٥].

١٢ ـ الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة البجلي [٦].

١٣ ـ الحسن بن علي الزيتوني الأشعري [٧].

١٤ ـ الحسن بن علي بن موسى بن جعفر [٨].

١٥ ـ الحسن بن موسى الخشّاب [٩].

١٦ ـ سهل بن زياد الآدمي [١٠].

⮌ رجال النجاشي: ١٨٢/٧٦، فهرست الطوسي: ٦٥/٦٢، رجال الطوسي: ٨/٣٧٣ و١٦/٣٨٣، مجمع الرجال ١: ١٣٨، وترجمته في معجم رجال الحديث ٣: ٨٦١/٤٩. ولم يذكر في اختيار معرفة الرجال.

(١) رجال النجاشي: ١٩٨/٨١، فهرست الطوسي: ٧٥/٦٨، الخلاصة: ٢/١٣، رجال الطوسي: ٣/٣٥١، و٦/٣٧٣ و٣/٣٨٣، نقد الرجال ١: ٣٣٣/١٦٧، معجم رجال الحديث ٣: ٩٠٢/٨٥.

(٢) معجم رجال الحديث ٣: ١٠٠٨/١٤٩.

(٣) رسالة في ثبوت الهلال للسيّد الأبطحي: ٧١. ولم يذكر في اختيار معرفة الرجال.

(٤) رجال النجاشي: ٢٥٤/١٠٢، فهرست الطوسي: ٥٩/٥٦، رجال الكشّي: ١٠٥٣/٥٥٧، نقد الرجال ١: ١٥٢/٢٥٩، معجم رجال الحديث ٤: ١٦٢١/١٦٩.

(٥) معجم رجال الحديث ٦: ٢٩٣٦/١٦. ولم يذكر في اختيار معرفة الرجال.

(٦) رجال النجاشي: ١٤٧/٦٢، فهرست الطوسي: ١٧٧/١٠١، نقد الرجال ٢: ١٣٢٨/٤٦، معجم رجال الحديث ٦: ٢٩٧٨/٤٣ و٢٩٧٩/٤٥.

(٧) معجم رجال الحديث ٦: ٣٠٢٢/٧١.

(٨) معجم رجال الحديث ٦: ٣٠٠٠/٦٠.

(٩) معجم رجال الحديث ٦: ٣١٦٨/١٥٧.

(١٠) رجال الطوسي: ٣٨٧ رقم ٥٦٩٩، معجم رجال الحديث ٩: ٥٦٣٩/٣٥٤.

١٧ ـ العبّاس بن عامر بن رباح الثقفي القصباني[١].

١٨ ـ عبد الرحمن بن حمّاد الكوفي[٢].

١٩ ـ عبد الله بن محمّد الأسدي الحجّال[٣].

٢٠ ـ عبد الله بن علي بن عامر الأشعري[٤].

٢١ ـ عبد الله بن محمّد بن عيسى[٥].

٢٢ ـ علي بن إبراهيم الجعفري[٦].

٢٣ ـ علي بن إسماعيل بن عيسى[٧].

٢٤ ـ علي بن الريّان (بن الصلت الأشعري)[٨].

٢٥ ـ علي بن سليمان بن داود الزراري الكوفي[٩].

٢٦ ـ القاسم بن محمّد الأصبهاني[١٠].

٢٧ ـ محمّد بن أحمد بن يحيى[١١].

---

(١) رجال النجاشي: ٧٤٤/٢٨١، فهرست الطوسي: ٥٢٨/١٨٩، رجال الطوسي: ٣٨/٣٤١ و ٦٥/٤٣٤، نقد الرجال ٣: ٢٧٦٢/٢١، معجم رجال الحديث ١٠: ٦١٨٣/٢٤٦. ولم يذكر في اختيار معرفة الرجال.

(٢) ترجمته في معجم رجال الحديث ١٠: ٦٣٧٢/٣٥٠.

(٣) ترجمته في معجم رجال الحديث ١١: ٧١٠٧/٣٢٢ و ٧١٥١/٣٣٧.

(٤) ترجمته في معجم رجال الحديث ١١: ٧٠٢٦/٢٨٤.

(٥) معجم رجال الحديث ١١: ٧١٤٠/٣٣٣.

(٦) معجم رجال الحديث ١٢: ٧٨٣٣/٢٣٠. ولم يذكر في اختيار معرفة الرجال.

(٧) معجم رجال الحديث ١٢: ٧٩٤٦/٣٠١.

(٨) انظر: معجم رجال الحديث ١٣: ٢٨ ـ ٨١٤٠/٣٠ ـ ٨١٤٢.

(٩) انظر: معجم رجال الحديث ١٣: ٤٥ ـ ٨١٨٢/٤٩ و ٨١٨٥ ـ ٨١٨٧ و ٨١٩١.

(١٠) معجم رجال الحديث ١٥: ٩٥٥٥/٤٦.

(١١) معجم رجال الحديث ١٦: ١٠١٨١/٣٠.

٢٨ ـ محمّد بن إسماعيل[١].

٢٩ ـ محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب[٢].

٣٠ ـ محمّد بن حمزة بن اليسع[٣].

٣١ ـ محمّد بن خالد بن عمر الطيالسي التميمي[٤].

٣٢ ـ محمّد بن أبي الصهبان عبد الجبّار القمّي الذهلي[٥].

٣٣ ـ محمّد بن عبد الله المسمعي[٦].

٣٤ ـ محمّد بن عثمان بن رشيد[٧].

٣٥ ـ محمّد بن عثمان العبدي[٨].

٣٦ ـ أبو جعفر محمّد بن عيسى بن عبيد بن يقطين[٩].

٣٧ ـ هارون بن الحسن بن محبوب[١٠].

٣٨ ـ هيثم بن أبي مسروق النهدي[١١].

٣٩ ـ أبو يوسف يعقوب بن يزيد بن حمّاد الأنباري السلمي[١٢].

---

(١) معجم رجال الحديث ١٦: ١٠٢٦٣/٩٠.

(٢) معجم رجال الحديث ١٦: ١٠٥٨١/٣٠٨.

(٣) معجم رجال الحديث ١٧: ١٠٦٧٥/٥٠.

(٤) معجم رجال الحديث ١٧: ١٠٧١٧/٧٥.

(٥) معجم رجال الحديث ١٥: ١٠٠٢٢/٢٧٥ و ١٧: ١١٠٤٨/٢١٢.

(٦) انظر: معجم رجال الحديث ١٦: ١٤٠ وترجمته في ١٧: ١١١٨٣/٢٧٧.

(٧) انظر: معجم رجال الحديث ٨: ٢٣٨.

(٨) انظر: معجم رجال الحديث ١١: ٢٠٥.

(٩) معجم رجال الحديث ١٨: ٩٣ و ١١٦/ ١١٥٣٥.

(١٠) ترجمته في معجم رجال الحديث ٢٠: ١٣٢٤٩/٢٤٣.

(١١) معجم رجال الحديث ٢٠: ١٣٤١١/٣٤٧.

(١٢) معجم رجال الحديث ٢١: ١٣٧٧٨/١٥٦.

وجوه شيوخه من العامّة:

ذكر النجاشي في ترجمته أنّه سمع من حديث العامّة شيئاً كثيراً، وأنّه لقي من وجوههم، ممّن كان له المكانة المعروفة عندهم؛ وهذا يشير الى المستوى العلمي الراقي للمصنّف، بسعيه لتحصيل العالي من الحديث، وسماعه من مثل هؤلاء المحدِّثين الكبار المشهورين، وقد ذكر النجاشي أسماءهم، وهم:

١ ـ الحسن بن عرفة؛ وهو: الحسن بن عرفة بن يزيد العبدي، أبو علي البغدادي المؤدِّب (١٥٠ ـ ٢٥٧ هـ): الإمام المحدّث الثقة، مسند وقته، جاوز المائة بعشر سنين، وقيل: بسبع، وثّقه يحيى بن معين وغيره، كان يختلف إلى أحمد بن حنبل، من أهل بغداد، وتوفّي في سامرّاء، صدوق، من العاشرة، روى عنه أهل العراق[1].

٢ ـ محمّد بن عبد الملك الدَقيقي؛ وهو: محمّد بن عبد الملك بن مروان بن الحكم الدقيقي، أبو جعفر الواسطي (١٨٥ ـ ٢٦٦ هـ): أخو يوسف بن عبد الملك، من أهل واسط، روى عنه أهل العراق، وكان قد سكن بغداد وحدّث بها إلى حين وفاته، وثّقه الدارقطني ومطيّن، صدوق، من الحادية عشرة، مات وله ٨١ سنة. والدقيقي: نسبةً إلى الدقيق وبيعه وطحنه[2].

---

(١) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي ٣: ١٢٨/٣١؛ وقال: «وسمعت منه مع أبي بسامرّا وبغداد»، الثقات لابن حبّان ٨: ١٧٩، تاريخ بغداد ٧: ٣٩٣٢/٤٠٥، تهذيب الكمال ٦: ١٢٤٣/٢٠١، الكاشف للذهبي ١: ١٠٤٢/٣٢٧، سير أعلام النبلاء ١١: ١٦٣/٥٤٧، تقريب التهذيب ١: ١٢٥٩/٢٠٦، تهذيب التهذيب ٢: ٥٢٣/٢٥٤، الأعلام للزركلي ٢: ١٩٩، معجم المؤلّفين ٣: ٢٤٥، معجم رجال الحديث ٥: ٢٩٢٥/٣٧١.

(٢) انظر: الجرح والتعديل للرازي ٨: ١٩/٥؛ وقال: «كتبت عنه مع أبي بواسط، وسئل أبي عنه فقال: صدوق»، الثقات لابن حبّان ٩: ١٣١، تاريخ بغداد ٣: ١١٦٥/١٤٩، تهذيب الكمال ٢٦: ٥٤٢٧/٢٤، الكاشف للذهبي ٢: ٥٠١٨/١٩٧، ميزان الاعتدال ٣: ٧٨٩٣/٦٣٢، تقريب التهذيب

٣ ـ أبو حاتم الرازي؛ وهو: محمّـد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران، أبو حاتم الحنظلي التميمي الرازي (١٩٥ ـ ٢٧٧ هـ): كان أحـد الأئـمّة الحفّاظ الأثبات، مشهوراً بالعلم، مذكوراً بالفضل. قدم بغداد وحدّث بها.. إمام عصره والمرجوع إليه في مشكلات الحديث..

وكان من بحور العلم، طوّف البلاد، وبرع في المتن والإسناد، وجمع وصنّف، وجرح وعدّل، وصحّح وعلّل، وهو من نظراء البخاري ومن طبقته، ولكنّه عمّر بعده أزيد من عشرين عاماً.. وهـو مـن الطـبقة الرابـعة، مـن أهـل الري؛ نـقل السمعاني عن ابن طاهر: أنّ الحنظلي «منسوب إلى درب حنظلة بـالري، وداره ومسجده في هذا الدرب، رأيته ودخلته»، وقيل: لأنّه «من موالي بني حنظلة من تميم».. تنقّل في العراق والشام ومصر وبلاد الروم، توفّي بالري؛ وقيل: ببغداد.

وهو ممّن يعتمد العامّة أقواله في جرح الرجال وتعديلهم كثيراً؛ ذكـر ابـنه ـ عبـد الرحمن (٣٢٧ هـ)، صاحب كتاب «الجرح والتعديل» ـ نبذة مـن مـعرفته بصحّة الحديث وسـقمه[١].

٤ ـ عبّـاس التُرْقُفي؛ وهو: عبّاس بن عبـد الله بن أبي عيسى ـ واسمه: ازداذ بنداذ ـ الترقفي، أبو محمّـد ـ ويقال: أبو الفضل ـ الواسطي الباكسـائي: الإمـام،

⬅ ٢: ٦١٢١/١٠٨، تهذيب التهذيب ٩: ٥٢٦/٢٨٢، الوافـي بـالوفيات ٤: ٢٨، خـلاصة تـذهيب تهذيب الكمال: ٣٤٩، الأنساب للسمعاني ٢: ٤٨٥، اللباب في تهذيب الأنساب ١: ٥٠٥؛ وفيه: «أبو جعفر محمّـد بن عبـد الملك ابن ثوبان بن الحكم الدقيقي الواسطي».

(١) انـظر: الجـرح والتـعديل ١: ٤ مـقدّمة التـحقيق و ١: ٣٤٩ و ٢: ١١٣٣/٢٠٤، الأنسـاب ٢: ٥٨ «الجزي» و ٢٧٩ «الحنظلي»، تاريخ بغداد ٢: ٤٥٥/٧٠، تاريخ مدينة دمشق ٥٢: ٦٠٧٢/٣، سير أعلام النبلاء ١٣: ١٢٩/٢٤٧، تهذيب الكمال ٢٤: ٥٠٥٠/٣٨١، تهذيب التـهذيب ٩: ٤٠/٢٨، الوافـي بـالوفيات ٢: ١٢٨، الأعـلام ٦: ٢٧، مـعجم المؤلّفين ٩: ٣٥، قـاموس الرجـال ١١: ١٨٧/٢٦٧، معجم رجال الحديث ٢٢: ١٤٠٨٩/١١٠.

القدوة، المحدّث، الحجّة، المسند، سكن بغداد وحدّث بها، وثّقه الخطيب والدارقطني والسرّاج، له جزء معروف، مات بسامرّاء سنة ٢٦٧ هـ، وقيل في المحرّم سنة ٢٦٨. والترقفي: نسبة إلى ترقف، قرية من أعمال واسط، والباكسائي: نسبة إلى باكسايا، قرية من نواحي بغداد[١].

تلامذته والرواة عنه:

١ ـ إبراهيم بن محمّد بن عبّاس الختلي[٢].

٢ ـ أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار القمّي[٣].

٣ ـ الحسين بن الحسن بن بندار القمّي[٤].

٤ ـ حمزة بن القاسم بن علي بن حمزة بن الحسن بن عبيد الله ابن العبّاس بن علي بن أبي طالب عليه السلام، أو حمزة بن القاسم العلوي العبّاسي[٥].

٥ ـ أبو القاسم جعفر بن محمّد بن قولويه[٦]؛ وهو لم يروِ عن المصنّف إلّا

---

(١) انظر: الثقات لابن حبّان ٨: ٥١٣، تاريخ بغداد ١٢: ٦٥٩٨/١٤١، تهذيب الكمال ١٤: ٣١٢٤/٢١٦، تاريخ مدينة دمشق ٢٦: ٣١٠٣/٢٦٩، الكاشف للذهبي ١: ٢٥٩٨/٥٣٥، سير أعلام النبلاء ١٣: ٧/١٢، تذكرة الحفّاظ ٢: ٥٦٦، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال: ١٨٩، الأنساب للسمعاني ١: ٢٦٧ و ٤٥٧، اللباب في تهذيب الأنساب ١: ١١٢ و ٢١٢.

وفي تنقيح المقال ٢: ١٧ ط حجرية، في ترجمة المصنّف: البرفقي. وفي حاشية الصفحة المذكورة: البرهقي.. وفي أعيان الشيعة ٧: ٢٢٥: البرقعي.

(٢) معجم رجال الحديث ١: ٢٦٥/٢٥٩.

(٣) معجم رجال الحديث ٣: ٩٣١/١٢٠.

(٤) اختيار معرفة الرجال: ٧٨٣/الفهارس، معجم رجال الحديث ٦: ٣٣٥٤/٢٣٣.

(٥) رجال النجاشي: ٣٦٤/١٤٠، رجال الطوسي: ٦١٠٤/٤٢٤، معجم رجال الحديث ٧: ٤٠٦٤/٢٩٠؛ وانظر: ص ٤٠٦٣/٢٨٩..

وهو راوي كتابه المنتخبات خاصّة، كما ذكره النجاشي في ترجمة المصنّف.

(٦) رجال النجاشي: ٣١٨/١٢٣، رجال الطوسي: ٦٠٣٨/٤١٨.

حديثين أو أربعة أحاديث، وقد مرّ ما يوضّح ذلك في ص ٢٥.

٦ ـ علي بن الحسين بن بابويه القمّي، والد الشيخ الصدوق[١].

٧ ـ علي بن عبد الله الورّاق..

٨ ـ علي بن محمّد بن الحسن القزويني[٢].

٩ ـ محمّد بن الحسن[٣].

١٠ ـ محمّد بن الحسن (بن بندار) القمّي[٤].

١١ ـ محمّد بن قولويه الجمّال[٥].

١٢ ـ علي بن محمّد بن قولويه[٦].

١٣ ـ محمّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد القمّي[٧].

عصر المصنّف ومعاصروه[٨]:

تعدّ مدينة قم من المراكز العلميّة المهمّة للشيعة، وعُرف عنها الأصالة والعراقة

---

(١) معجم رجال الحديث ١٢: ٨٠٥٤/٣٨٨.

(٢) معاني الأخبار: ٤/٣٣١.

(٣) معجم رجال الحديث ١٦: ١٠٤٧٢/٢٠٤؛ ولعلّه ابن بندار أو ابن الوليد.

(٤) وهو نظير ابن الوليد ـ أُستاذ الشيخ الصدوق ـ في المكانة والمنزلة. معجم رجال الحديث ١٦: ١٠٥٦٦/٢٨٠.

(٥) والد الشيخ جعفر صاحب «كامل الزيارات». اختيار معرفة الرجال: ٧٨٣/الفهارس، رجال الطوسي: ٦٢٧٢/٤٣٩، معجم رجال الحديث ١٨: ١١٦٤٨/١٧٤..

وانظر: ترجمة الشيخ جعفر في: رجال النجاشي: ٣١٨/١٢٣، معجم رجال الحديث ٥: ٢٢٦٣/٧٦.

(٦) معجم رجال الحديث ١٣: ٨٤٧٦/١٧٢.. وانظر: ترجمة أخيه الشيخ جعفر في ما ذكر من مصادر ترجمته في الحاشية السابقة.

(٧) المتوفّى سنة ٣٤٣هـ، وهو شيخ الشيخ الصدوق ﷺ. معجم رجال الحديث ١٦: ١٠٤٩٠/٢١٩.

(٨) هذا الموضوع يحتاج لاستيفائه دراسة وبحثاً أوسع وأعمق، وهو ما يتطلّب وقتاً وتتبّعاً أكثر، ⟵

في محبّة أهل البيت ﷺ، في صلابة من الولاء، ورسوخ في الاعتقاد، فهي إحدى معاقل وقلاع التشيّع عبر القرون منذ تأسيسها[١]، وهي مهوى طلّاب العلم، قديماً وحديثاً، وقد أدّت دوراً كبيراً، منذ تمصيرها وإلى اليوم، في بيان وتثبيت وانتشار علوم أئمّة أهل البيت ﷺ، في الماضي والحاضر؛ ممّا جعل شأنها متميّزاً من بين مدن وحواضر المسلمين.

ولهذه البلدة تاريخ عريق، ومفاخر كبيرة، وخدمات جليلة في مختلف مجالات العلوم؛ فقد وردت أخبار عن الأئمّة: ذكرت فضلها، وسبب تسميتها بهذا الاسم، وكان من أهلها مَن هم أصحاب لهم ﷺ، ووردت روايات في مدحهم[٢]، وخرج

وجهداً مركّزاً، لا نتوفّر عليهما في الوقت الحاضر، وإنّما الغرض من إدراجه موجزاً هو: اللمحة الخاطفة المرشدة لجانب من الأجواء العلميّة التي كانت سائدة في عصر المصنّف.

(١) قيل في تأسيسها إنّها: بنيت زمن الحَجّاج بن يوسف سنة ٨٣ هـ؛ وذلك لأنّ عبد الرحمن بن محمّد بن الأشعث بن قيس الكندي، كان أمير سجستان من جهة الحجّاج، وكان في عسكره سبعة عشر نفساً من علماء التابعين من العراقيّين، وخرج على الحجّاج، وجرت بينهما وقائع وحروب، حتّى انهزم عبد الرحمن، ورجع إلى كابل، وقتل أكثر عسكره، وهرب جماعة منهم. وكانت إخوة من بني الأشعر، يقال لهم: عبد الله، والأحوص، وإسحاق، ونعيم، وعبد الرحمن، بنو سعد بن مالك بن عامر الأشعري، وقعوا ـ بعد هزيمة عبد الرحمن، وكانوا من أصحابه ـ إلى الناحية التي بنيت بها قم، وكان مقدّمهم عبد الله، ويعرف بـ: (عبد الله سعدان).
وكانت في تلك الناحية قُرىً سبعة، بعضها قريب من بعض، ولكلّ قرية قلعة ولها اسم، واسم إحدى القرى: كميدان، فنزل الإخوة على طرف نهر، وأقاموا، فلمّا سمعت أقرباؤهم بذكرهم اتّصلوا بهم، فاجتمع إليهم جمع كثير من أهلهم.. وأهلها كلّهم شيعة إماميّة؛ إذ كان لعبد الله بن سعد (سعدان) ولد قد رُبّي بالكوفة، فانتقل منها إلى قم، وكان إماميّاً، فهو الذي نقل التشيّع إلى أهلها، فلا يوجد بها سُنّي قطّ.. ونُقلت حكاية لطيفة تدلّ على صدق تشيّعهم.
(انظر: الأنساب للسمعاني ٤: ٥٤٢ ـ ٥٤٣، اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير الجزري ٣: ٥٦؛ «القمّي»، معجم البلدان لياقوت الحموي ٤: ٣٩٧ ـ ٣٩٨).

(٢) انظر بعض هذه الروايات في: عيون أخبار الرضا ﷺ ١: ٢٩١ ب ٦٦ / ٢١ و ٢٢، الأمالي للشيخ

منها ـ على مرّ العصور ـ علماء أفذاذ، ومحدّثون، وفقهاء كبار، كان لهم الدور البارز في حفظ ونشر معالم الدين، وتأسيس مسيرته الفقهيّة.

وتُعدّ المدينة من أقدم المدن التي تجمّع فيها عدد كبير من المحدّثين والعلماء والفقهاء لغرض تدارس علوم الشريعة وتدريسها، والإفتاء في الأحكام الشرعيّة، وتصنيف الكتب النافعة في هذا المسير، وهو ما يمثّل النواة والأساس لما يعرف اليوم بـ: الحوزة العلميّة.

وقد ذكر المؤرّخ الحسن بن محمّد بن الحسن القمّي، المعاصر للشيخ الصدوق (٣٨١ هـ)، في كتابه «تاريخ قم» كثيراً من أخبار المدينة وأحوال أهلها، وقد أفرد أحد فصوله لذكر أسماء علماء قم ومصنّفاتهم ورواياتهم، وعدّ فيه ٢٦٦ عالماً إلى تاريخ تصنيف الكتاب سنة ٣٧٨ هـ[1].

ومن أشهر أعلام هذه المدينة، من الأشعريّين وغيرهم:

أحمد بن محمّد بن عيسى بن عبدالله، الذي لقي الأئمّة الرضا والجواد والهادي صلوات الله عليهم، وله كتب[2].

ومنهم: عيسى بن عبدالله، وأخوه عمران، وابنه المرزبان بن عمران، وزكريّا ابن إدريس، وزكريّا بن آدم بن عبدالله، وأحمد بن إسحاق بن عبدالله، والمصنّف، ومحمّد بن الحسن الصفّار، والشيخ الصدوق محمّد بن علي بن

⮌ المفيد: ١٤٠ المجلس ٦/١٧، الاختصاص للشيخ المفيد: ٦٨ و٨٦ ـ ٨٨.. وقد نقل العلّامة المجلسي كثيراً منها في بحار الأنوار ٥٧: ٢١١ ـ ٢٢١/١٨ ـ ٤٩.

(١) حسب ما ذكر مصنّفه في فهرست مواضيعه، وأصل الكتاب بالعربيّة مفقود، وتُرجم إلى الفارسيّة سنة ٨٠٥ هـ، والموجود المطبوع منه نسخته الفارسيّة، وحتّى هذه النسخة تنقص بعض الفصول، والفصل المذكور من المفقود منها (انظر: طبعة الكتاب الصادرة بتحقيق: الشيخ محمّد رضا الأنصاري القمّي، ونشر: مكتبة آية الله السيّد شهاب الدين المرعشي العامّة في قم، سنة ١٤٢٧هـ).

(٢) رجال النجاشي: ١٩٨/٨١.

بابويه القمّي، ووالده علي بن الحسين، ومحمّد بن الحسن بن الوليد، ومحمّد ابن الحسن القمّي.

ومنهم: إبراهيم بن هاشم، وابنه علي بن إبراهيم القمي صاحب التفسير، الذي نقل المشايخ الثلاثة في كتبهم الحديثيّة الأربعة أكثر رواياتهم عنه، ونقل هو كثيراً من رواياته عن أبيه، وكان معاصراً للإمام العسكري عليه السلام.

والمصنّف؛ عاصر الإمام الحسن العسكري عليه السلام، وقضى عمره كلّه في زمان النوّاب الأربعة للإمام الحجّة المنتظر ـ عجّل الله تعالى فرجه الشريف ـ أو ما يعرف بزمان «الغيبة الصغرى»، وهي فترة زمنية حسّاسة في تاريخ الطائفة؛ إذ لم تعهد أخذ ما يهمّها من أُمور الدين من إمام غائب.

لكنّ ذلك لم يكن استثناء ممّا تقدّم وصفه؛ فمدينة قم كانت عامرة بأفذاذ من المحدّثين والمتكلّمين، وشيوخ الرواية والتحديث، والمصنّفين، نذكر بعض ممّن أكثر في التصنيف والرواية، وكانوا معاصرين للمصنّف، وبعضهم شاركه في كثير من شيوخه:

١ ـ أبو العبّاس القمّي، عبدالله بن جعفر الحميري (نحو ٣١٠ هـ)، الذي صنّف كتباً كثيرة[١].

٢ ـ محمّد بن يحيى العطّار القمّي؛ كثير الحديث، له كتب[٢].

٣ ـ أبو علي الأشعري، أحمد بن إدريس بن أحمد القمّي (٣٠٦ هـ)؛ فقيه، كثير الحديث[٣].

---

(١) رجال النجاشي: ٥٧٣/٢١٩، معجم رجال الحديث ١١: ٦٧٦٦/١٤٨.

(٢) رجال النجاشي: ٩٤٦/٣٥٣، معجم رجال الحديث ١٩: ١٢٠٣٣/٤٣.

(٣) رجال النجاشي: ٢٢٨/٩٢، معجم رجال الحديث ٢: ٤٢ و ٤٦ و ٤٧ الأرقام ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٤٢٩ و ٢٢: ١٤٥٨٨/٢٦٥.

٤ ـ أبو جعفر الأعرج، محمّد بن الحسن بن فرّوخ الصفّار القمّي (٢٩٠ هـ): عظيم القدر، له مصنّفات كثيرة[١].

مصنّفاته:

قال النجاشي في ترجمة المصنّف: «وصنّف سعدٌ كتباً كثيرة، وقع إلينا منها:...» وعدّ ٢٩ مصنّفاً، وقد ذكر كلّ من الزركلي وكحّالة في ترجمته بعض مصنّفاته[٢].

وتجدر الإشارة إلى أنّ المطبوع من كتب المصنّف هو كتاب «فِرَق الشيعة»، ومختصر من كتابه «بصائر الدرجات»؛ كما سيأتي.

ونذكر مصنّفاته ـ حسب ترتيب النجاشي ـ مع الإشارة إلى ما ورد منها في «هدية العارفين» لإسماعيل باشا البغدادي، وفي «الذريعة إلى تصانيف الشيعة» للشيخ آقا بزرگ الطهراني:

١ ـ كتاب أو كتب «**الرحمة**»[٣]:

وقد روى الشيخ الصدوق، قال: «حدّثنا أبي، ومحمّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد، رضي الله عنهما، قالا: حدّثنا سعد بن عبدالله وعبدالله بن جعفر الحميري ومحمّد بن يحيى العطّار وأحمد بن إدريس جميعاً، قالوا: حدّثنا أحمد بن محمّد بن عيسى...» (إكمال الدين: ١٤٧/١٣).

وروى النجاشي في رجاله، ص ٥٩: عن أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار، قال: «حدّثني أبي وعبدالله بن جعفر الحميري وسعد بن عبدالله جميعاً، عن أحمد بن محمّد بن عيسى».. وفي ص ١٨٧: قال: «حدّثنا أبي وأحمد بن إدريس وسعد والحميري، عن سلمة».

(١) رجال النجاشي: ٩٤٨/٣٥٤، معجم رجال الحديث ١٦: ١٠٥٣٢/٢٦٣.

(٢) الأعلام ٣: ٨٦، معجم المؤلّفين ٤: ٢١١ ـ ٢١٢.

(٣) في هدية العارفين بعنوان: كتاب الوضوء والصلاة وغيره من الفقه، الذريعة ١٠: ٣٤٣/١٧١؛ وقال: «وله أيضاً هذه الكتب الخمسة برواية العامة الموافقة للشيعة، يأتي بعنوان: (ما رواه العامّة)».. وذكره في ١٩: ٩٤/٢٠ هكذا: «ما روته العامّة ممّا يوافق الشيعة»، وقال: «خمسة كتب... ومرّ (كتاب الرحمة) له، وهو أيضاً خمسة كتب من روايات الشيعة».

وهو خمسة كتب: كتاب **الوضوء**، كتاب **الصلاة**، كتاب **الزكاة**، كتاب **الصوم**، كتاب **الحجّ**.. وهي تشتمل ـ حسب الظاهر ـ على ما ورد من مرويات العامّة في هذه العناوين؛ إذ عدّ النجاشي له خمسة كتب أُخرى وبالعناوين نفسها معبّراً عنها بـ:

كتبه في ما رواه ممّا يوافق الشيعة: خمسة كتب: كتاب **الوضوء**، كتاب **الصلاة**، كتاب **الزكاة**، كتاب **الصيام**، كتاب **الحجّ**.

ولعلّ هدفه كان إثبات أنّ الشيعة لم تنفرد برواياتها في تلك المواضيع.

وكلام النجاشي هذا يشتمل على غموض وإبهام؛ لأنّه كرّر عناوين الكتب نفسها، ولم يحلّ هذا الإبهام إلّا بالاحتمالات والتأويلات؛ إذ لم يتوفّر ما يكشف عن هذا الغموض ممّن ترجم للمصنّف من بعده.

وقد عدّ الشيخ الصدوق كتاب «الرحمة» في أوّل «من لا يحضره الفقيه» من الكتب المشهورة التي استخرج منها كتابه، والتي عليها المعوّل وإليها المرجع[١].

٢ ـ بصائر الدرجات[٢]:

في المناقب، عدّه الشيخ الطوسي من كتبه وقال: «أربعة أجزاء»[٣]. وقد اختصره الشيخ حسن بن سليمان الحلّي، تلميذ الشهيد الأوّل، (كان حيّاً سنة ٨٠٢هـ)، وهناك آراء متعدّدة مختلفة بشأن هذا العنوان ونسبة الكتاب[٤].

٣ ـ الضياء في الردّ على المحمّديّة والجعفريّة[٥]:

ذكره في هدية العارفين بعنوان: الضياء في الردّ على زيد بن ثابت في الفرائض!

---

(١) انظر: من لا يحضره الفقيه ١: ٣ وعنه معجم رجال الحديث ٩: ٨٠.

(٢) الذريعة ٣: ٤١٥/١٢٤.

(٣) فهرست الطوسي: ١٣٥.

(٤) انظر: رياض العلماء ١: ١٩٤، الذريعة ٢٠: ٢٤٩٦/١٨٢. وانظر: كتاب المجموعة الحديثيّة «مختصر البصائر» للشيخ حسن الحلّي: ٣٨ـ٤٨، ط مكتبة العلّامة المجلسي، مقدّمة التحقيق).

(٥) الذريعة ١٥: ٨١٧/١٢١؛ وقال: «في الفهرست: (الضياء في الإمامة)».

٤ ـ فِرَق الشيعة[١]:

وهو المطبوع بهذا العنوان منسوباً لأبي محمّد الحسن بن موسى النوبختي (٣١٠ هـ)، وبعنوان: «المقالات والفِرق»، منسوباً للمصنّف، بتحقيق: الدكتور محمّد جواد مشكور، سنة ١٣٦٧ هـ. ش، وقد أثبت العلّامة السيّد الجلالي ـ حفظه الله ورعاه ـ أنّ هذا الكتاب للمصنّف وليس للنوبختي المعاصر له[٢].

٥ ـ الردّ على الغلاة[٣]:

٦ ـ ناسخ القرآن ومنسوخه ومحكمه ومتشابهه[٤]:

وهو كتابنا هذا، وسيأتي الكلام عنه لاحقاً.

٧ ـ فضل الدعاء والذكر[٥]:

قال الشيخ آقا بزرگ الطهراني: «وعدّه الكفعمي (٩٠٥ هـ) من مآخذ كتابه «البلد الأمين»، كما في آخره؛ فيظهر وجوده عنده، وينقل عنه السيّد [ابن طاوس] في «مهج الدعوات» ما رواه عن أبي الحسن الرضا عليه السلام من البشرى في سجوده».

٨ ـ جوامع الحجّ[٦]:

---

(١) هدية العارفين ١: ٣٨٤، الذريعة ١٦: ١٧٩ / ٥٦٠؛ وقال: «ينقل عنه في (البحار) معبّراً عنه: (المقالات). ويُنسب إلى النوبختي أيضاً، كما طبع بطهران باسمه».

وذكر في الذريعة ٢١: ٣٩٤ للمصنّف كتاب: «المقالات والفرق وأسمائها وصنوفها»، وقال: «وفي الفهرست: (مقالات الإماميّة)، وعبّر بـ: (المقالات) أيضاً المجلسي الثاني عند ذكره لمآخذ (البحار)، ولكن عبّر عنه النجاشي بـ: (الفِرق)، ومرّ بعنوانه مع غيره من كتب الفِرق».

(٢) انظر: مقال «(فِرَق الشيعة) أو (مقالات الإماميّة) للنوبختي أم للأشعري ؟»، المنشور في مجلّة «تراثنا» العدد ١ لسنة ١٤٠٥ هـ.

(٣) هدية العارفين ١: ٣٨٤، الذريعة ١٠: ٢١٤ / ٥٩٢.

(٤) هدية العارفين ١: ٣٨٤، الذريعة ٢٤: ٨ / ٤٦، وذكره بعنوان «تفسير سعد» في ٤: ٢٧٦.

(٥) هدية العارفين ١: ٣٨٤، الذريعة ١٦: ٢٦٧ / ١١١٢.

(٦) هدية العارفين ١: ٣٨٤ بعنوان: جوامع الحجج، الذريعة ٥: ٢٤٩ / ١١٩٦.

٩ ـ مناقب رواة الحديث[١]:

ذكره السيّد إعجاز حسين، مع الذي بعده بعنوان واحد[٢].

١٠ ـ مثالب رواة الحديث[٣]:

١١ ـ المتعة[٤]:

١٢ ـ الردّ على علي بن إبراهيم بن هاشم في معنى هشام ويونس[٥]:

وقد استظهر الشيخ الطهراني «أنّ سعداً كتب الأخبار الواردة في مثالب هشام ويونس، فكتب علي بن إبراهيم رسالة في معناهما يذبّ فيها عنهما، فكتب سعد ثانياً في الردّ على رسالة علي بن إبراهيم بن هاشم».

وقد يوحي هذا الاستظهار بما هو بعيد بشأن هشام ويونس؛ فمكانة وجلالة ووثاقة الرجلين ثابتة معروفة، والاحتمال القوي أنّ هذا الكتاب، أو هذه الرسالة هي رسالة كلاميّة وليست رجاليّة؛ وتتضمّن رأي المصنّف في مسائل كلاميّة معيّنة ـ مثل مسألة الاستطاعة ـ يخالف فيها هشام ويونس وعلي بن إبراهيم القمّي صاحب التفسير، واختلاف الآراء بين العلماء في المسائل العلميّة لا يستدعي تقليلاً من شأنهم، بل يكون فيه إثراءٌ وإغناءٌ للمباحث العلميّة.

١٣ ـ قيام الليل[٦]:

١٤ ـ الردّ على المجبّرة[٧]:

---

(١) الذريعة ٢٢: ٧٣٠٣/٣٢٧.

(٢) كشف الحجب والأستار: ٣١٣٦/٥٥٦.

(٣) هدية العارفين ١: ٣٨٤، الذريعة ١٩: ٤٠٣/٧٥.

(٤) الذريعة ١٩: ٣٤٦/٦٥.

(٥) الذريعة ١٠: ٥٨١/٢١١.

(٦) الذريعة ١٧: ١٢٣٢/٢٢٤.

(٧) هدية العارفين ١: ٣٨٤، الذريعة ١٠: ٦٥١/٢٢٢.

١٥ ـ فضل قم والكوفة[١]:

١٦ ـ فضل أبي طالب وعبد المطّلب وأبي النبيّ ﷺ[٢]:

١٧ ـ فضل العرب[٣]:

١٨ ـ الإمامة[٤]:

١٩ ـ فضل النبيّ ﷺ[٥]:

٢٠ ـ الدعاء[٦]:

٢١ ـ الاستطاعة[٧]:

٢٢ ـ احتجاج الشيعة على زيد بن ثابت في الفرائض[٨]:

٢٣ ـ النوادر[٩]:

٢٤ ـ المنتخبات[١٠]:

نحو من ألف ورقة؛ ذكر ذلك الشيخ الطوسي في «الفهرست». وقال النجاشي: رواه عنه حمزة بن القاسم خاصّة.

٢٥ ـ المزار[١١]:

---

(١) هدية العارفين ١: ٣٨٤، الذريعة ١٦: ١١٤٧/٢٧٢.

(٢) الذريعة ١٦: ١٠٩٣/٢٦٥.

(٣) هدية العارفين ١: ٣٨٤، الذريعة ١٦: ١١٢٨/٢٧٠.

(٤) هدية العارفين ١: ٣٨٤ بعنوان: الأمانة، الذريعة ٢: ١٢٩٦/٣٢٦.

(٥) هدية العارفين ١: ٣٨٤ بعنوان: فضائل النبيّ ﷺ، الذريعة ١٦: ١١٦٤/٢٧٥.

(٦) الذريعة ٨: ٧١٥/١٨٢.

(٧) هدية العارفين ١: ٣٨٤، الذريعة ٢: ٩٨/٢٦.

(٨) إيضاح المكنون ١: ٣٠، هدية العارفين ١: ٣٨٤، الذريعة ١: ١٤٨٣/٢٨٣.

(٩) هدية العارفين ١: ٣٨٤، الذريعة ٢٤: ١٧٣٩/٣٣١.

(١٠) هدية العارفين ١: ٣٨٤، الذريعة ٢٢: ٧٤٤٣/٣٦٢.

(١١) الذريعة ٢٠: ٣١٨٩/٣١٩.

٢٦ ـ مثالب هشام ويونس[١]:

قال الشيخ آقا بزرگ الطهراني: «مرّ له كتاب الردّ على علي بن إبراهيم بن هاشم [القمّي (صاحب التفسير)] في معنى هشام ويونس؛ فيظهر أنّ القمّي والأشعري كانا مخالفين في أمر هشام ويونس، فالأشعري ألّف في مثالبهما، والقمّي ردّه».

وقد مرّ آنفاً ما يخصّ هذا الموضوع؛ فراجع!

٢٧ ـ مناقب الشيعة[٢]:

٢٨ ـ فهرست كتب ما رواه[٣]: ذكره له في ترجمته كلٌّ من الشيخ الطوسي في «الفهرست»، وابن شهرآشوب في «معالم العلماء».

٢٩ ـ طبقات الشيعة[٤]:

لم يذكره النجاشي ضمن عدّ مصنّفاته، وإنّما ذكره في ترجمة عدد من الأعلام أصحاب التصانيف، ممّن لم يتيسّر له معرفة اسم كتابه، أو لم يكن له طريق لرواية الكتاب؛ كما يظهر من عبارته المقتضبة في كلّ مورد[٥].

ويحتمل أنّ بعض هذه الموارد قد نقلها النجاشي من كتاب «فهرست ما رواه»؛ إذ إنّ عبارة «له كتاب» تطلق لذكر كتاب للمترجَم، وهي عادة تذكر في كتب مخصّصة لهذا الغرض ولا تذكر في كتب الطبقات، التي تُسرد فيها أسماء الرواة فقط.

فقد قال في ترجمة الحسن بن سعيد الأهوازي: «خاله جعفر بن يحيى

---

(١) هدية العارفين ١: ٣٨٤، الذريعة ١٩: ٤١١/٧٦.

(٢) هدية العارفين ١: ٣٨٤، الذريعة ٢٢: ٧٣٠٨/٣٢٨.

(٣) ذكره في الذريعة ١٦: ١٨٢٩/٣٩١.

(٤) انظر: الذريعة ١٥: ١٥١/ ٩٩٠؛ وذكره بعنوان: «رجال سعد بن عبدالله الأشعري» في ١٠: ١١٨.

(٥) وذكرهم مَن جاء بعد النجاشي بما ليس فيه مزيد عن عبارته!

ابن سعد الأحول، من رجال أبي جعفر الثاني ﷺ؛ ذكره سعد بن عبد الله»(١).

وقال: «سيّابة بن ناجية المدني: ذكر ذلك سعد بن عبد الله، وقال: له كتاب»(٢).

وقال في ترجمة علي بن عقبة بن خالد الأسدي: «ولأبيه عقبة كتاب أيضاً؛ ذكره سعد»(٣).

وفي ترجمة محمّد بن يحيى المعيني قال: «كوفي، ذكره سعد في (طبقات الشيعة)، وقال: روى عنه زياد، وله كتاب»(٤)..

وقال: «مسكين [بن الحكم]: أبو الحكم بن مسكين، كوفي، ثقة، ذكره سعد، له كتاب»(٥).

وقال: «وهب بن حفص النخّاس: له كتاب، ذكره سعد»(٦).

وفي ترجمة هيثم (الهيثم) بن عبد الله، أبو كهمس الكوفي؛ قال: «له كتاب، ذكره سعد بن عبد الله في الطبقات»(٧).

---

(١) رجال النجاشي: ١٣٦/٥٨.. وذكره الشيخ الطوسي في أصحاب الإمام محمّد بن علي الثاني ﷺ. رجال الطوسي: ٥٥٣٤/٣٧٤.

(٢) رجال النجاشي: ٥١٩/١٩٤.. وانظر: رجال ابن داود: ٧٤٨/١٠٨؛ وفي المطبوع منه لم نجد رمز النجاشي (جش) على الاسم!

(٣) رجال النجاشي: ٧١٠/٢٧١.

(٤) رجال النجاشي: ١٠٧١/٤٠٤.

انظر: مصفّى المقال في مصنّفي علم الرجال لآقا بزرگ الطهراني: ١٨٦، الذريعة ٦: ٢٢٦٣/٣٦٦ كتاب المعيني.

(٥) رجال النجاشي: ١١٤٥/٤٢٦؛ وما بين المعقوفين إضافة من محقّق أو ناشر الكتاب!

وفي الكافي ٦: ٢/٤٨٠ باب الخضاب: «مسكين بن أبي الحكم»، وفي خلاصة الأقوال ورجال ابن داود: «مسكين بن الحكم» (انظر: معجم رجال الحديث ١٩: ١٢٣٣٦/١٦٠ «مسكين أبو الحكم»).

(٦) رجال النجاشي: ١١٦٠/٤٣١.. وانظر: رجال ابن داود: ١٦٥٤/١٩٨، معجم رجال الحديث ٢٠: ١٣٢٣٥/٢٣٦ و ١٣٢٣٦/٢٣٨، قاموس الرجال ١٠: ٨١٢٦/٤٦٤.

(٧) رجال النجاشي: ١١٧٠/٤٣٦.

والبرقي في كتابه «الرجال» يستند إلى «كتاب سعد» في ذكر معلومات لبعض الأشخاص[1].

والعلّامة التستري صرّح بذلك قائلاً: «طبقات الشيعة كتاب سعد بن عبد الله القمّي»[2]..

وعلى هذا يعدّ المصنّف من علماء الرجال الأوائل، ممّن صنّف في طبقات رجال الشيعة.

وثاقته:

قد يُعدّ ذِكرُ توثيقِ رجلٍ يوصف بأنّه شيخ الطائفة، وفقيهها، ووجهها، كلاماً زائداً، ولكن لا بُدّ من ذكر بعض كلمات الأعلام في شأنه؛ جرياً على عادة التحقيق، وبياناً لمكانة ومنزلة هذا العالم الجليل..

وثّقه كلّ من ترجم له من علماء الرجال وأهل الفنّ في مصنّفاتهم، وهذه طائفة منهم:

الشيخ أبو العبّاس أحمد بن علي بن أحمد النجاشي الأسدي الكوفي (ت ٤٥٠ هـ) في «رجاله»؛ إذ يعبّر عنه بـ: «**شيخ هذه الطائفة وفقيهها ووجهها**»[3].

⮌ انظر: مصفّى المقال في مصنّفي علم الرجال لآقا بزرگ الطهراني: ١٨٦، الذريعة ٦: ٣٣٢٨/٣٧١ كتاب أبي كهمس.

(١) انظر: رجال البرقي، الصفحات: ٢٣، ٣٢، ٣٤ ثلاثة موارد، ٣٥ موردان، ٤٦، ٥٣؛ وفي ص ٣٤: «الفضل البَقْباق، أبو العبّاس: كوفي، وفي كتاب سعد: (له كتاب، ثقة)»..

والشيخ السبحاني قال في نقده لهذا الكتاب ـ مستدلاً على أنّه لأحمد بن عبد الله بن أحمد بن محمّد بن خالد البرقي ـ: «إنّه كثيراً ما يستند إلى كتاب سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري القمّي». كلّيّات في علم الرجال: ٧١؛ وأشار إلى الصفحات المذكورة.

(٢) قاموس الرجال ١٠: ٧٥٩٧/١٠٣ ترجمة معاذ بن مسلم.

(٣) رجال النجاشي: ٤٦٧/١٧٧.

شيخ الطائفة أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)؛ قال: «جليل القدر، واسع الأخبار، كثير التصانيف، ثقة»[١].

رشيد الدين محمّد بن علي بن شهرآشوب (ت ٥٨٨ هـ)؛ قال: «أبو القاسم سعد بن عبدالله بن أبي خلف القمّي، ثقة، من كتبه:...»[٢].

السيّد رضي الدين علي ابن طاوس (ت ٦٦٤ هـ) في «الإقبال»؛ إذ قال: «أخبرنا جماعة... بإسنادهم جميعاً إلى سعد بن عبدالله من كتاب (فضل الدعاء) المتّفق على ثقته وفضله وعدالته»[٣].

العلّامة الحلّي، الحسن بن يوسف بن المطهّر الأسدي (ت ٧٢٦ هـ)؛ قال: «جليل القدر، واسع الأخبار، كثير التصانيف، ثقة»[٤].

تقي الدين ابن داود الحلّي (ت ٧٤٠ هـ)، في القسم الأوّل من «رجاله»[٥]، ونقل فيه عبارة النجاشي.

الشيخ الطريحي (ت ١٠٨٥ هـ) في «جامع المقال»، وتلميذه الشيخ الكاظمي (ق ١١) في «هداية المحدّثين»؛ والكتابان معروفان بـ: «مشتركات الرجال»[٦].

---

(١) فهرست الطوسي: ٣١٦/١٣٥.

(٢) معالم العلماء: ٣٥٨/٨٩.

(٣) الإقبال بالأعمال الحسنة في ما يُعمل مرّة في السنة ٢: ٢٠٢ وعنه أعيان الشيعة ٧: ٢٢٥.

(٤) خلاصة الأقوال: ٣/١٥٦، في القسم الأوّل من الكتاب المخصّص لذكر الممدوحين.

(٥) رجال ابن داود: ٦٨١/١٠٢. ولكنّه ذكره أيضاً في القسم الثاني: ٢٠٨/٢٤٧.

(٦) جامع المقال في ما يتعلّق بأحوال الحديث والرجال: ٧٠، هداية المحدّثين إلى طريقة المحمّدِين: ٧١؛ وفيهما: «سعد، المشترك بين ثقة وغيره، ويمكن الاستعلام بأنّه... ابن عبدالله ابن أبي خلف الثقة... وبروايته هو عن أحمد بن محمّد بن عيسى، وعن الحكم بن مسكين».. والمصنّف يروي عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، وعن الهيثم بن أبي مسروق النهدي، وعن الحسن بن موسى الخشّاب، وهؤلاء يروون عن الحكم بن مسكين.. (انظر: معجم رجال الحديث ٧: ٣٨٨٧/١٨٨ ترجمة الحكم).

العلّامة المجلسي (ت ١١١٠ هـ) في «الوجيزة»[1].. وقال في فصل توثيق مصادر موسوعته «بحار الأنوار»: «وكتاب (المقالات) عدّه الشيخ والنجاشي من جملة كتب سعد، وأوردا أسانيدهما الصحيحة إليه، ومؤلّفه في الثقة والفضل والجلالة فوق الوصف والبيان»[2].

الشيخ سليمان الماحوزي البحراني (ت ١١٢١ هـ) في «بُلغة المحدّثين»[3].

وعدّه الرجالي الفقيه الشيخ الشريف أبو الحسن الفتوني العاملي (ت ١١٣٨ هـ) في رسالة «تنزيه القمّيّين» من المعتَبَرين من أشاعرة قم، قائلاً: «ومن هؤلاء: أبو القاسم سعد بن عبدالله بن أبي خلف الأشعري، الذي هو من أجلّة شيوخ أصحابنا القمّيّين وغيرهم، وقد صرّح بتوثيقه، وفقاهته، وجلالة حاله، وصحّة إيمانه، كلُّ أهل الرجال»[4].

تضعيف عجيب!

ذكر ابن داود الحلّي (٧٤٠ هـ) المصنّف ﷺ في القسمين من «رجاله»، الأوّل المخصّص لذكر الممدوحين ومَن لم يضعّفهم الأصحاب، والثاني المخصّص لذكر المجروحين والمجهولين[5]..

وقد اتّخذ فيه منهجاً: أن يذكر في المجروحين كلّ مَن ورد فيه أدنى غمز من الأصحاب، رغم ورود مدح في حقّه، ورغم إقراره هو بوثاقته؛ فقد ذكر في البابين

---

(١) الوجيزة (رجال المجلسي): ٨٠٩/٢١٨.

(٢) بحار الأنوار ١: ٣٢.

(٣) بُلغة المحدّثين: ٤/٣٦٤.

(٤) رسالة تنزيه القمّيّين، المنشورة في مجلّة «تراثنا» الغرّاء، العدد ٥٢، الصادر في شوّال ١٤١٨ هـ، ص٢٠٥. وقد اشتملت الرسالة على بيان حال وتوثيق كثير من علماء مدينة قم، من الأشاعرة ومن غيرهم.

(٥) رجال ابن داود: ٦٨١/١٠٢ و ٢٠٨/٢٤٧.

ما يقرب من ٥٥ اسماً[١]، منهم من أصحاب الإجماع، ومنهم المتّفق على جلالته، مثل: بُرَيْد بن معاوية العجلي[٢]، الذي ذكره في الضعفاء وقال: «وإنّي لأنْفَس به أن يذكر بين الضعفاء، ولولا التزامي أن أذكر كلّ مَن غمز فيه أحد من الأصحاب مطلقاً لَما ذكرته هنا».

ومثل: هشام بن الحكم[٣]، الذي قال عنه بعد ذكره في الضعفاء: «لا مراء في جلالته! لكن البرقي نقل فيه غمزاً لمجرّد كونه من تلاميذ أبي شاكر الزنديق، ولا اعتبار بذلك، وإن كان قد وقع في ألفاظه شيء يؤوّل يخرجه عن الطعن؛ لبعده عن الشبهة».

الردّ على التضعيف:

وقد ردّ جملة من أجلّة العلماء ذكر ابن داود المصنّف؛ في الباب الثاني، نذكر منهم:

الرجالي المحقّق السيّد مصطفى التفرشي؛ فإنّه قال: «وذَكرَه ابن داود في البابين؛ وذِكرُهُ في باب الضعفاء عجيب؛ لأنّه لا ارتياب في توثيقه»[٤].

وقال السيّد محسن الأمين العاملي: «ومن الغريب أنّ ابن داود ذكره في البابين مع الاتّفاق على وثاقته وجلالته.. وإن كان الداعي لذكره في القسم الثاني تضعيف بعض الأصحاب لقاءه أبا محمّد عليه السلام وكون الحكاية موضوعة عليه،

---

(١) انظر ـ على سبيل المثال ـ: ترجمة كلّ من: جابر بن يزيد الجعفي: ٦١/٢٩٠ و ٨٧/٢٣٥، ومسعدة بن صدقة: ١٨٨/١٥٥٤ و ٤٩٨/٢٧٨، والمعلّى بن خُنَيْس: ١٥٧٩/١٩٠ و ٥٠٥/٢٧٩، ونصر بن مزاحم المنقري: ١٩٦/١٦٣٥ و ٥٣٣/٢٨٢.

(٢) رجال ابن داود: ٢٣٢/٥٥ و ٧٢/٢٣٣.

(٣) رجال ابن داود: ٢٠٠/١٦٧٤ و ٥٤٦/٢٨٤.

(٤) نقد الرجال ٢: ٣١٠/٢٢١٥؛ في ذيل ترجمة المصنّف.

فواضح أنّه لا يوجب قدحاً فيه..

وعن الشهيد الثاني، في ما علّقه على «رجال ابن داود» أنّه قال: ذِكر المصنّف لسعد بن عبدالله في هذا القسم عجيب؛ إذ لا خلاف بين أصحابنا في ثقته وجلالته وغزارة علمه، يعلم ذلك من كتبهم.. وإن كان الباعث له على ذلك حكاية النجاشي عن بعض أصحابنا ضعف لقاء العسكري عليه السلام فهو أعجب؛ لأنّ ذلك لا يقتضي الطعن بوجه الضرورة»[١].

وقال الشيخ المامقاني: «يا سبحان الله ! ما دعاه إلى عدّ الرجل في الضعفاء، مع أنّه لا خلاف ولا ريب بين أثبات هذا الفنّ في وثاقة الرجل وعدالته وجلالته وغزارة علمه ؟ !»[٢].

وقال السيّد الخوئي: «وهذا ممّا لم يُعرف له وجه؛ فإنّ سعد بن عبدالله، ممّن لا كلام ولا إشكال في وثاقته.

ومن الغريب احتمال بعضهم أنّ ذلك لتضعيف بعض الأصحاب ـ على ما ذكره النجاشي ـ لقاءه للعسكري عليه السلام؛ وجه الغرابة: أنّ هذا لا يكون قدحاً في سعد، وإنّما هو تكذيب لمَن يدّعي أنّ سعداً لقي أبا محمّد عليه السلام.

نعم، لو ثبت جزماً أنّ سعداً ادّعى ذلك كان هذا تكذيباً لسعد؛ لكنّه لم يثبت»[٣].

اتّهام بلا دليل:

عند مراجعتنا لكتب المصنّف في المطبوع من كتاب الذريعة[٤] ـ للشيخ آقا

---

(١) أعيان الشيعة ٧: ٢٢٥. وانظر: تنقيح المقال ٢: ١٧ ط حجرية.

(٢) تنقيح المقال ٢: ١٧.

(٣) معجم رجال الحديث ٩: ٨٠؛ وساق السيّد أدلّته في الصفحات اللاحقة.

(٤) الطبعة الأُولى في المطبعة الإسلامية في طهران، ١٣٩٨ هـ.. مكتوب عليه: «نقّحه ابن المؤلّف الدكتور علي نقي المنزوي».

بزرگ الطهراني ـ وجدنا عند ذكر كتابه: «ناسخ القرآن منسوخه ومحكمه ومتشابهه»، عبارة تثير الشكّ والتساؤل في شأن المصنّف وعدالته ووثاقته!!

وجدنا ما نصّه: «وسيأتي حاله في كتابه (النوادر)، وأنّ كتبه الموافقة للشيعة لا يتجاوز الخمسة، وأنّه كان من المتعاطفين مع الحكّام المنصوبين من قبل الخلفاء!»..

ثمّ وجدنا عند ذكر كتاب المصنّف «النوادر» ما هو أكثر من الشكّ والطعن، بل ما هو صريح في كذبه وعدم عدالته ووثاقته!! فقد ورد ما نصّه: «ويظهر أنّه كان ممّن سمّاهم المفيد بـ: المقصّرين، وهم: المتظاهرون بالتشيّع، والمتستّرون بعدائهم للغلاة، والّذين لفّقوا كتاب (الضعفاء) لجرح علماء الشيعة، ونسبوه إلى ابن الغضائري»(١).

وهذا الكلام الذي يشتمل على التضعيف الشديد للمصنّف، والطعن في مكانته وعلمه ووثاقته، دفعنا إلى التحقّق من هذا الأمر، خصوصاً وأنّ الشيخ الطهراني لم يثبِت مصادره، ولا أدلّته على هذا الادّعاء الخطير..

وخصوصاً أيضاً بعد مراجعة ترجمة المصنّف في كتابَي الشيخ: «طبقات أعلام الشيعة / القرن الرابع» «نوابغ الرواة في رابعة المئات»، و«مصفّى المقال في مصنّفي علم الرجال»؛ إذ لم نجد أثراً لهذا الكلام أو حتّى ما يتضمّن معناه، بل ما وجدنا إلّا عبارات التجليل والتبجيل للمصنّف، ويعبّر عنه بـ: شيخ الطائفة وفقيهها ووجهها..

وقد استفسرنا من العلّامة الخبير السيّد محمّد رضا الحسيني الجلالي ـ حفظه الله تعالى ورعاه ـ عن هذا الأمر، فأخبرنا بأنّه قد كتب ما يجلي هذا الموضوع في مقال بعنوان: «إنقاذ كتاب الذريعة مّما أُدرج فيه من الأخطاء والتصرّفات

---

(١) الذريعة ٢٤: ١٧٣٩/٣٣١.

الشنيعة»، نشره في موقعه على الإنترنيت، ثمّ طُبع في نشرة «تراثنا»[1]، يوضّح فيه ما خلاصته: أنّ «الذريعة» قد طُبع في طهران بتصحيح وتنقيح «علي نقي المنزوي» ابن الشيخ المؤلّف، والشيخ كان موجوداً حينذاك في النجف، والتصحيح والتنقيح قد طال كثيراً من المواضيع والأُمور التي لم يكن الشيخ قد أثبتها في الأصل، ولم يكن موافقاً على إضافتها في الكتاب.

وأنّ سماحته قد وقف على صورة أصل «الذريعة» بخطّ الشيخ، ونسخة أُخرى منقولة عنها، ولم يجد كلام الطعن والتجريح هذا فيهما، وبانت براءة الشيخ آقا بزرگ الطهراني ممّا قيل في حقّ مصنّف الكتاب، وأنّ ذلك الكلام محض افتراءات واتّهامات من المنزوي بحقّ المحدّث الأقدم سعد بن عبدالله الأشعري القمّي.

ونورد هنا بعض ما كتبه سماحته ـ حفظه الله تعالى ورعاه ـ في الموضوع؛ إتماماً للفائدة:

«من حسن الحظّ أنّي وقفت على صورةٍ من نسخة الأصل بخطّ الشيخ الطهراني، يحتفظ بها فضيلة العلّامة المحقّق المفهرس الكبير صديقنا الأُستاذ السيّد أحمد الحسيني الإشكوري ـ دامت معاليه ـ وهي لتمام كتاب «الذريعة».

كما وقفت على نسخة أُخرى منقولة عن خطّ صاحب الذريعة، كتبها سماحة العلّامة المحقّق الثبت الحجّة المرحوم صديقنا السيّد عبدالعزيز الطباطبائي اليزدي، المتوفّى ١٤١٦ هـ ـ قدّس الله روحه ـ الذي قام بكتابة قسم من الذريعة كما سبق، ونسخته محفوظة في مكتبته العامرة في قم المقدّسة.

وبعد مراجعة هاتين النسختين، وقفتُ على الحقيقة المُذهلة التالية:

إنّ الشيخ الطهراني، في أصل نسخته، وفي حرف النون، وتحت عنوان:

---

(١) موقع السيّد: .www.kateban.jalaly، و«تراثنا» العدد (٩٣ ـ ٩٤) لسنة ١٤٢٩ هـ، ص ٩٦ ـ ١١٩.

(النوادر) أثبت ما نصّه : (كتاب النوادر، لسعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري القمّي ، الشيخ الثقة ، المتوفّى (٣٠١) أو (٢٩٩) ، يروي ابن قولويه عن أبيه وأخيه به ، و (جش) بإسناده إلى ابن قولويه) .

وكذلك جاء النصّ في نسخة السيّد الطباطبائي تماماً .

هذا تمام ما في نصّ المؤلّف الطهراني ، ولا أثرَ لِما في المطبوع فيه أصلاً وفرعاً ، وبهذا ثبتتْ براءةُ ساحة الشيخ الطهراني من كلّ ما في نصّ المطبوع من التهم والترّهات ، كما اتّضح مدى ما اقترفه (المنزوي) بإثبات ذلك الهُراء من الاعتداء على (الذريعة) ومؤلّفها العظيم ، وما فعله من الخيانة والجرأة على العلم والعلماء ، بدعوى (تنقيح) الكتاب .

هذا ، عدا ما لفّقهُ بخياله الواهي الباطل من التُهم والدعاوي الخاوية على شخص المحدّث الأقدم سعد بن عبد الله الأشعري القمّي رحمه الله » .

وهذه صورة لكلٍّ من النسختين المشار إليهما ، استخرجناها من الموقع الالكتروني للسيّد الجلالي ، المذكور آنفاً .

مكتبة العلامة المجلسي

كتاب النوادر لجعفر بن محمد [illegible] البجلي يرويه عنه محمد بن علي بن محبوب جش [illegible]

[illegible] كتاب النوادر لداود بن عطاء أبي سليمان المدني يرويه عباد بن يعقوب الأسدي عنه عن جعفر بن محمد جش [illegible]

كتاب النوادر لسعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري القمي [illegible]

كتاب النوادر لسلمة بن الخطاب أبي الفضل البراوستاني يرويه عنه الصفار وسعد وأحمد بن إدريس وغيرهم [illegible] بإسنادهما إليهم

كتاب النوادر لداود بن عطاء أبي سليمان المدني، يرويه عباد

ابن يعقوب الأسدي عنه عن جعفر بن محمد عليه السلام جش

كتاب النوادر لسعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري القمي الشيخ

الثقة المتوفى (٣٠١) أو (٢٩٩) يرويه ابن قولويه عن أبيه

وأخيه عنه وجش بإسناده إلى ابن قولويه

كتاب النوادر لسلمة بن الخطاب أبي الفضل البراوستاني يرويه

عنه الصفار وسعد وأحمد بن إدريس وغيرهم والنجاشي والفهرست بإسنادهما إليهم

كتاب النوادر لسليمان مولى طربال رواه النجاشي بإسناده إلى عباد بن يعقوب عنه

كتاب النوادر لسندي بن محمد أبي بشر ابن أخت صفوان بن يحيى ثقة وجه

[illegible] صرح جش [illegible] عنوان أنه من الأصول، رواه عنه محمد

ابن علي بن محبوب وغيره وجش بإسناده إلى ابن محبوب عنه [illegible] بالنوادر

كتاب النوادر لسعدان بن [illegible] الأزدي الرازي [illegible] عنه جماعة

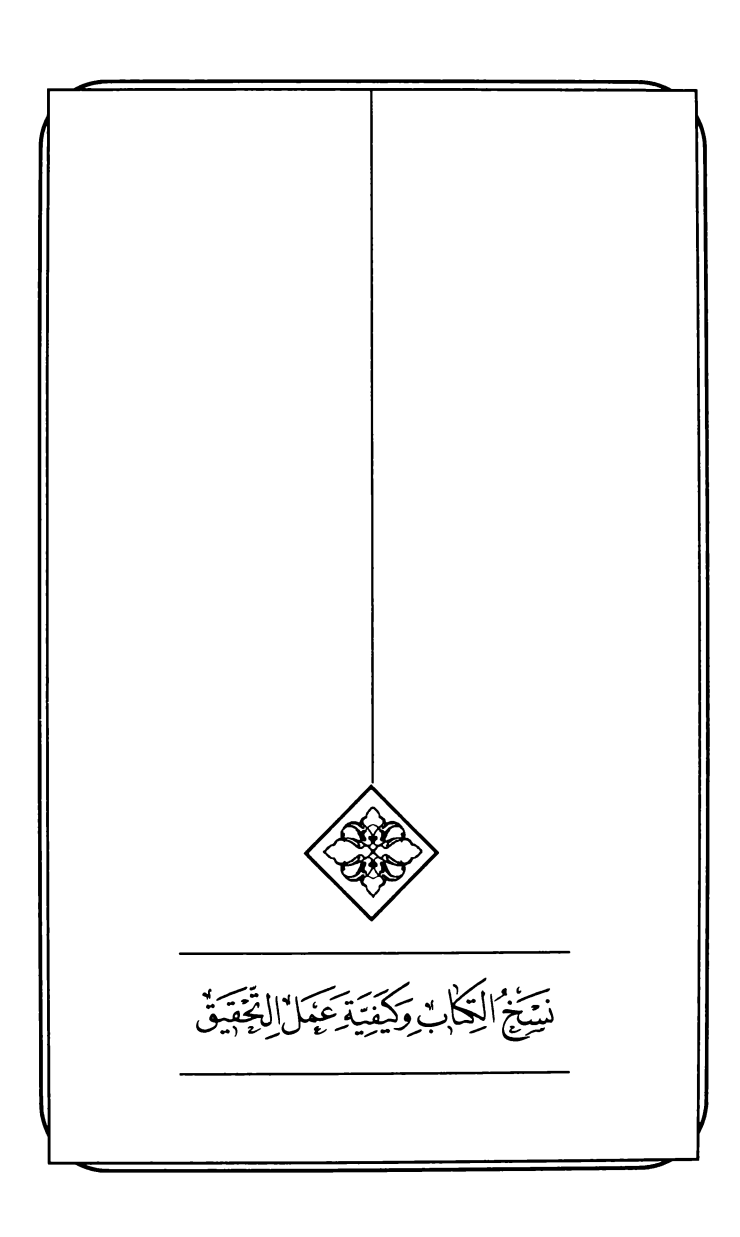
[illegible] بإسناده إلى [illegible] وست بطريق البرقي عنه [illegible] بالنوادر

كتاب النوادر لسعد بن [illegible] القمي الثقة، يرويه النجاشي بإسناده

إلى [illegible] عنه وكذا ست من غير تقييد بالنوادر

كتاب النوادر لسهل بن زياد أبي سعيد الواسطي لقي العسكري [illegible]

صورة النسختين اللتين بخطّ الشيخ الطهراني، والعلّامة المحقّق الطباطبائي



نسخ الكتاب وكيفية عمل التحقيق

النسخ المعتمدة:

كان الاعتماد في تحقيق الكتاب على صورتين لنسختين مخطوطتين، أعدّتهما لنا مشكورة «مكتبة العلّامة المجلسي؛»، ممثّلة بصاحبها سماحة الحجّة السيّد حسن الموسوي البروجردي دامت توفيقاته، وجزاه الله تعالى خيراً؛ وهما كما يلي:

النسخة الأُولى:

رقم المصوّر في المكتبة: ١٦٩٣

تاريخ النسخ: من أواسط القرن الحادي عشر.

اسم المكتبة ومحلّها: المكتبة الخاصّة للعلّامة المحقّق الخبير السيّد محمّد علي الروضاتي ـ حفظه الله تعالى ـ في مدينة أصفهان.

عدد الأوراق: ٧٠.

عدد الأسطر: ١٥.

ملاحظات: نسخة مكتوبة بخطّ النسخ، واضح وجميل، وكلماتها مضبوطة بالشكل، وينقص منها نحو ورقة واحدة، أشرنا إلى ذلك في محلّه.

وهي ثاني كتاب من مجموعة ضمّت أيضاً في أوّلها نسخة كتاب «أضواء الدرر الغوالي لإيضاح غصْب فدك والعوالي»[1]، وفي وسط الصفحة الأُولى للمجموعة تبدو كتابة قد مُحيت ولم يبقَ إلّا آثارها، وكتابة واضحة بخطّ العلّامة السيّد الروضاتي، في أعلى الصفحة، وفي حاشيتها.

أمّا التي في أعلى الصفحة فهي سطر واحد، هو: «بيان أنواع آيات القرآن، لابن قولويه، وتفسير المحكم والمتشابه للنعماني»..

ثمّ ثلاثة أسطر أُخرى، هي: «مختصر من تفسير القرآن العظيم، وهو: بيان الأمر والنهي والترغيب والترهيب والقصص والناسخ والمنسوخ وغيره، رواية أبي القاسم جعفر بن محمّد ابن قولويه القمّي عن أبيه، وهو تصنيف سعد بن عبد الله بن [أبي] خلف القمّي رضي الله عنه، وأبو القاسم جعفر ابن قولويه يرويه عن أبيه، عن سعد بن عبد الله القمّي المصنّف رحمه الله تعالى».

وأمّا التي في الحاشية فهي بالفارسية، ترجمتها: «من هنا إلى الورقة ١٣ رسالة أضواء الدرر، ومن الورقة ١٤ إلى آخر النسخة كتاب سعد بن عبد الله الأشعري. والأسطر الثلاثة المكتوبة في أعلى هذه الصفحة هي في شأن كتاب سعد. ولا يخفى أنّ ما كان في متن هذه الصفحة، وقد مُحِيَ منها، هو بيانٌ بخطّ العلّامة المجلسي؛ وبختمه المبارك، وهو مكتوب بتاريخ ١١٠٤ هـ».

وهذا البيان هو الوقفيّة التي كان يكتبها العلّامة المجلسي على ظهر الكتب الموقوفة بخطّه، وهو بيان بوقفيّة هذه النسخة من عوائد حمّام «نقش جهان» في إصفهان، في التاريخ المذكور؛ إذ كان العلّامة مسؤولاً عن هذه العوائد، وقد وقفها

---

(١) للشيخ حسن بن محمّد بن علي المهلّبي، الشهير بـ: الصوفي، المتوفّى سنة ٨٤٠ هـ، طُبع في نشرة «تراثنا» الغرّاء، التي تصدرها مؤسّسة آل البيت ﷺ لإحياء التراث في قم، العددان [٧٥ ـ ٧٦] لسنة ١٤٢٤ هـ، بتحقيق: الشيخ أحمد المحمودي، ص ٣٥١ ـ ٤٢٦.

على شراء واستنساخ النسخ المخطوطة [١].

ورمزنا لها بـ: «ض».

النسخة الثانية:

رقم المصوّر في المكتبة: ١٦٩٤

الناسخ: الشيخ محمّد باقر البهاري الهمداني [٢].

تاريخ النسخ: جمادى الأُولى سنة ١٣٠٣ هـ في مدينة النجف الأشرف.

اسم المكتبة ومحلّها: مكتبة آية الله العظمى السيّد شهاب الدين المرعشي النجفي ﷺ العامّة في مدينة قم، مذكورة في فهرس المكتبة ٣١: ٢٥٩، برقم ١٢٣٦٦.

---

(١) انظر: ص ٣٦٢ ـ ٣٦٣ من نشرة «تراثنا»، المذكورة في الحاشية السابقة.

(٢) قال الشيخ آقا بزرگ الطهراني: «الشيخ محمّد باقر بن جعفر بن محمّد، المدعو بـ: كافي، ابن محمّد يوسف البهاري الهمداني:

عالم جامع، وفقيه كبير، ومتفنّن متتبّع. كان في النجف الأشرف يستقي العلم من أبطالها، حضر بحث الميرزا حبيب الله الرشتي، والميرزا حسين الخليلي، والمولى محمّد كاظم الخراساني، وكتب كثيراً من تقريراتهم، ولا سيّما الأخير منهم، وكان أخذ علم السلوك والأخلاق عن العلّامة الشهير المولى حسين قلي الهمداني.. وله الرواية عن جماعة، منهم شيخنا النوري؛ رأيت صورة الإجازة له تاريخها (١٣٠٢).

رجع إلى همدان في (١٣١٦)، فقام هناك بالأُمور على النحو المطلوب من غير فتور، وكان ورعاً تقيّاً، شديداً في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، عارفاً سالكاً مهذّباً، اشتغل في التصنيف والتأليف فأتحف المكتبة العربية وطلّاب العلم بنتاج قيّم وآثار نافعة، أرسل إليّ فهرس كتبه بخطّه الشريف، وها أنا أنقله بعينه:...».. وعدّ ٥٨ كتاباً ورسالة وحاشية، في النحو والعقائد والفقه والأُصول والرجال، ثمّ قال: «وقد وهب بعض كتبه لأخيه محمّد رضا؛ كما على ظهر (الطلع النضيد) المطبوع (١٣١٦).

توفّي رحمه الله (١٣٣٣)، وأوقف ولده محمّد حسين خمسة من كتبه لمكتبة المدرسة الكاظمية في النجف في (١٣٦٩)». نقباء البشر في القرن الرابع عشر: ٢٠١/٤٤٣.

عدد الأوراق: ٣٨.

عدد الأسطر: ١٨.

الأبعاد: ١٣ × ٦/٥ سم.

ملاحظات: نسخة مكتوبة بخطّ النستعليق الفارسي، يصعب قراءته، في مجموعة ومعها «تفسير النعماني».

وعلى الصفحة الأُولى تملّك الشيخ محمّد رضا البهاري، الأخ الأصغر لكاتب النسخة، ونصّه: «مالكه الأحقر محمّد رضا بن محمّد جعفر.. بهاري، نروي الكتاب عن المصنّف بطرقنا إلى الكليني والصدوق ـ قدس سرّهما ـ بالإجازة من سيّد العلماء والمجتهدين، وشيخ أعاظم المصنّفين، سيّدنا وسندنا العالم العيلم، والبحر الطمطام الخضمّ، السيّد حسن آل الصدر الكاظمي العاملي ـ عامله الله بلطفه الخفي والجلي، ومتّعنا الله بركات أقلامه وأنفاسه ـ وصلّى الله على محمّد وآله، وأنا الأحقر محمّد رضا بن محمّد جعفر ـ طاب رمسه ـ بهاري، المجاز في ١٣٢٠ وسنة ١٣٣٣ بطريقين في التاريخين، محمّد رضا...».

وفي آخر النسخة ما نصّه: «هذا ما وصل إليّ من نسخة الرسالة الشريفة، استنسختها بعجلة في أرض الغري، في شهر جمادى الأُولى ١٣٠٣، وأنا العبد محمّد باقر بن محمّد جعفر الهمداني البهاري، وهذا مطابق للنسخة التي أخذت منها، ولكنّها لم تكن سالمة حقّ السلامة، كما ترى»[1].

ورمزنا لها بـ: «ش».

نسخ الكتاب و كيفيّة عمل التحقيق:

إنجاز تحقيق هذا الكتاب مرّ بمراحل عمل متعدّدة، نذكرها بالترتيب:

---

(١) انظر: الصورة في ص ١٤٢ ـ ١٤٣.

١ ـ صفّ الحروف لمتن نسخة «ض»، ومقابلته بالمطبوع؛ لتلافي الأخطاء المطبعية والأسقاط، مع ضبط الكلمات والأسماء بالشكل.

٢ ـ مقابلة المطبوع بما ورد في رواية النعماني، وتحديد الموارد التي زادها المصنّف، أو لم يوردها في كتابه، وتحديد التقديم والتأخير عمّا فيها من أبواب، وتثبيت الاختلافات الضرورية الواردة بينهما.

٣ ـ ما أثبتناه من صفحات لرواية النعماني في الحواشي، هو من نسختها المطبوعة ضمن كتاب «جامع الأخبار والآثار»، التي أشرنا إليها سابقاً في «موضوع الكتاب»، وأثبتنا في مواضع متعدّدة فقرات منها بكاملها؛ لِما قد يكون مفيداً في المقارنة بين النصّين.

٤ ـ تخريج الآيات القرآنية، وتثبيت الصحيح منها في المتن؛ فقد وردت في النسختين، وفي المواضع نفسها منهما، بعض الآيات غير صحيحة، قد سقط منها حرف، أو تغيّر مكان النقط فيه، أو سقطت كلمة، كلّ ذلك لم نُشِرْ إليه، عدا ما كان من خلط بين آيتين.

٥ ـ بما أنّ متن الكتاب هو بالأصل رواية واحدة، رُويت أجزاءً ومقاطع متفرّقة في كتب الحديث والتفسير، فقد سعينا إلى تعضيد ورود هذه الأجزاء والفقرات في هذا الكتاب من خلال بيان ورودها، أو ما يشابهها، في أقدم المصادر، ثمّ الأحدث فالأحدث، ممّا تيسّر من مصادر الخاصّة أوّلاً ثمّ العامّة ثانياً.

٦ ـ ثمّ مقابلة المطبوع المصحّح مع متن نسخة «ش»، والتي حصلنا عليها بعد الشروع في العمل، وتثبيت جلّ الاختلافات بين النسختين، رغم أنّ بعضها قد نراه غير ضروريٍّ؛ إلّا أنّ تثبيتها قد يكون نافعاً للباحثين في مواضيع أُخرى.

٧ ـ في باب التحريف سعينا ـ قدر الممكن ـ إلى بيان عدم تفرّد المصنّف بما رواه؛ إذ ورد بعضه في روايات متقدّمين عليه، ومعاصرين له، ومتأخّرين عنه

بقليل من السنين، ولعلّه يدلّ على أنّ هذه الروايات كانت شائعة في تلك الأزمان، ومعظمها على أنّها اختلاف في قراءات القرّاء، أو بيان لتأويلها.

٨ ـ كان اعتمادنا الأساس في تتبّع المصادر هو قرص DVD «مكتبة أهل البيت عليهم السلام»، الذي يجمع نحو ألفي كتاب في أكثر من ٤٧٠٠ جلد، من كتب الخاصّة والعامّة، وغيرهم، أهداه إلينا سماحة الشيخ نصير الدين كاشف الغطاء، مشكوراً، إضافة إلى قرص «جامع التفاسير».

٩ ـ إعداد ترجمة مختصرة للأعلام المذكورين في المتن، باعتماد كتب الرجال والتراجم، الأقدم فالأحدث.

١٠ ـ تعليقات موجزة للضروري من المواضيع.

١١ ـ صفّ الحروف، والإخراج الفنّي للصفحات المطبوعة، مع تقويم النصّ، وتقطيعه بعلامات الترقيم الحديثة، لنصّ الكتاب وحواشيه.

١٢ ـ وضع عناوين رئيسة لأغلب مواضيع وفقرات الكتاب.

١٣ ـ وضعنا ما أضفناه في المتن، لضرورة السياق، بين معقوفين [ ]؛ لتمييزه عن النصّ الأصلي، كما أثبتنا بعض كلمات النصّ بإملائها الصحيح ـ قدر الإمكان ـ وأشرنا إلى ذلك كلّه في الحاشية، ولم نثبت بين المعقوفين ما أضفناه ـ في بعض الموارد ـ من تحية للفظ الجلالة، أو للمعصومين عليهم السلام.

١٤ ـ تخريج المصادر في الحواشي مرتّب: بذكر رقم الجزء، إذا كان الكتاب في أجزاء، ورقم الصفحة، و«ح» لرقم الحديث، و«رقم» لرقم الترجمة في كتب التراجم.

وأخيراً: إعداد المقدّمة اللازمة، وفهرس لمصادر التحقيق، ولمواضيع الكتاب.

شكر وتقدير:

ينبغي لي، وقد أتممت العمل في هذا الكتاب، أن أتقدّم بالشكر الجزيل

والتقدير الوافر إلى كلّ من أعانني وساعدني، وشدّ على يدي وآزرني؛ لإنجازه بهذا الشكل؛ عرفاناً للجميل، واعترافاً بالفضل، لا تملّقاً ومحاباة..

سماحة العلّامة المحقّق السيّد محمّد رضا الحسيني الجلالي؛ لإرشاداته وتوجيهاته القيّمة لمجمل العمل، وما قدّمه لي من مساعدة في إعداد فقرات من مقدّمة التحقيق، ومراجعته العلميّة وملاحظاته على ما ورد فيها.

سماحة العلّامة المحقّق السيّد علي الحسيني الميلاني؛ لتوجيهاته في فقرات بعض أبواب الكتاب.

سماحة حجّة الإسلام والمسلمين المحقّق السيّد حسن الموسوي البروجردي؛ لما بذله من جهد في تهيئة النسخ المخطوطة، ومقابلة بعض صفحات المخطوطتين، ومراجعة الكتاب متناً ومقدّمة وإضافاته القيّمة في مقدّمة الأثر.

الأخ المحقّق السيّد محمّد علي الحكيم؛ الذي أتعبناه بإجراء الملاحظات الفنّية على الكتاب، وبالمراجعة العلمية القيّمة لمتنه وحواشيه.

كلّية أُصول الدين، وقسم علوم القرآن والحديث، أساتذة وإدارة؛ لجهودهم الطيّبة طيلة مدّة الدراسة؛ إذ الكتاب كان رسالة جامعية قدّمناها لنيل درجة الماجستير في هذه الكلّية المباركة..

وأخصّ منهم بالذكر الأُستاذ المشرف، سماحة حجّة الإسلام والمسلمين الشيخ عبدالهادي المسعودي، والأُستاذ المساعد، سماحة حجّة الإسلام والمسلمين الشيخ مهدي المهريزي؛ لما بذلاه وقدّماه من جهد ووقت وتوجيه؛ لإتمام العمل في الرسالة..

مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، إدارة ومحقّقون وعاملون؛ لما قدّموه من خدمات، مكتبتها العامرة، أجهزة الحاسوب، واستشارات تحقيقية وفنية مفيدة..

زوجتي وأُمّ أولادي، وأولادي محمّد وفاطمة؛ لما وفّروه من أجواء مناسبة

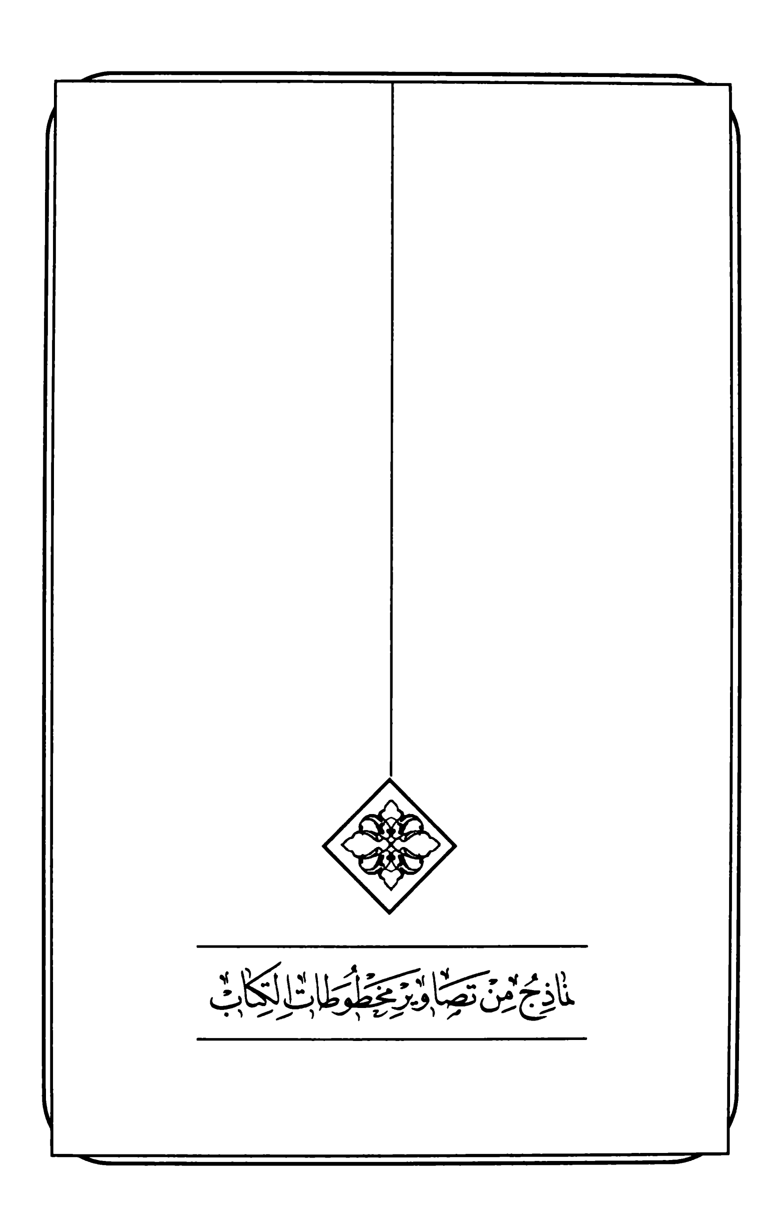
لإكمال العمل، وإعداد فهرس مصادر التحقيق.

جزاهم الله تعالى جميعاً خيراً، ووفّقهم لما يحبّ ويرضى، وسدّد خطاهم في كلّ أعمالهم، وأسأل الله تعالى لهم التوفيق في العمل، وحُسن العاقبة في الأُمور.

وختاماً.. الكمال لله تعالى، والعصمة لأهلها؛ نأمل من أهل الفنّ، والقرّاء الكرام، أن يمنّوا علينا بآرائهم وإرشاداتهم، لما سيلحظونه من خطأ وسهو وغفلة في العمل، لنتجاوزه مستقبلاً إن شاء الله تعالى.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين،
وصلّى الله على مولانا وسيّدنا ونبيّنا الأكرم،
محمّد المصطفى وآله الطيّبين الطاهرين.

عامر نعمان شهاب
الشوهاني الزبيدي



نماذج من تصاوير مخطوطات الكتاب



صورة ظهر الصفحة الأُولى من نسخة «ض»

يظهر عليها وقفيّة ممسوحة بخطّ العلّامة المجلسي ﵀

بسم الله الرحمن الرحيم وتمم بالخير

حدثنا جعفر بن محمد بن قولويه الجمال القمي قال حدثنا
سعد الأشعري القمي أبو القسم رحمه الله وهو مصنفه الحمد
لله ذي النعماء والآلاء والمجد والعز والكبرياء وصلى الله على
محمد سيد الأنبياء وعلى آله البررة الأتقياء روى مشايخنا
عن أصحابنا عن أبي عبد الله قال قال أمير المؤمنين ع أنزل القرآن
على سبعة أحرف كلها شاف كاف أمر وزجر وترغيب
وترهيب وجدل وقصص ومثل فأما الترغيب فمثل قوله
جل وعز ومن الليل فتهجد به نافلة لك عسى أن يبعثك
ربك مقاما محمودا ومثل قوله ومن يعمل مثقال ذرة خيرا
يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره وكقوله إن تجتنبوا
كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلا

كريما

صورة الصفحة الأولى من نسخة «ض»

وقول موسى صلى الله عليه ربّنا إنّك آتيت فرعون
وملأه زينة وأموالًا في الحياة الدنيا ربّنا ليضلّوا
عن سبيلك ربّنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم
الآية فلا يكون من الأنبياء والرسل والأوصياء
صلوات الله عليهم فعل من جهة الغضب إلّا لله
تبارك وتعالى كما بيّنّا أوّلًا فهذا تفسير العصمة من
الأنبياء والرسل صلوات الله عليهم ويعتصمون
في هاذين اللذين يجوز منهم فيما هذه الأفعال
وهو الغضب والشهوة ولا يجوز منهم
الفعل أصلًا من جهة الحسد

تم

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «ض»

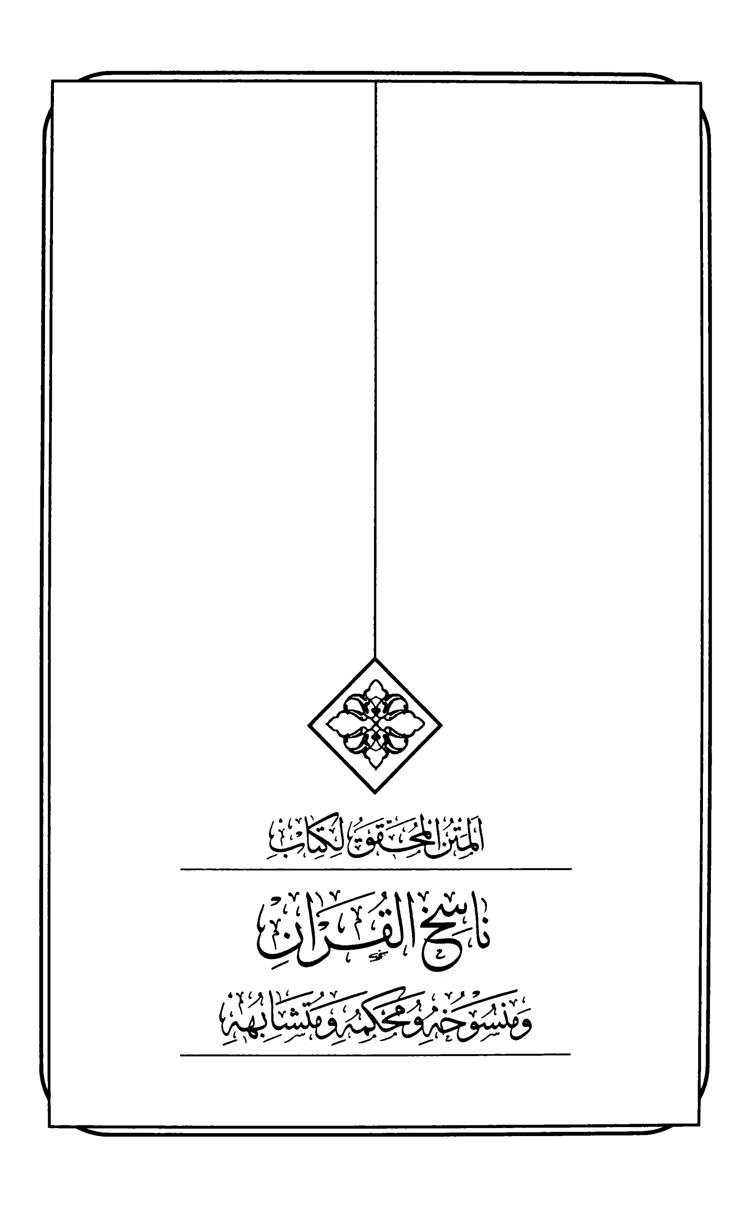


تفسير سعد الاشعري القمي

بسم الله الرحمن الرحيم

صورة الصفحة الأُولى من نسخة «ش»

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «ش»


المتن المحقق لكتاب
ناسخ القرآن
ومنسوخه ومحكمه ومتشابهه

بسم الله الرحمن الرحيم

وتمّم بالخير[1]

حدّثنا جعفر بن محمّد بن قولويه الجمّال القمّي[2]، قال: حدّثنا سعد الأشعري القمّي أبو القاسم رحمه الله، وهو مصنّفه:

الحمد لله ذي النعماء والآلاء، والمجد والعزّ والكبرياء،
وصلّى الله على محمّد سيّد الأنبياء، وعلى آله البررة الأتقياء.

روى مشايخنا، عن أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: أُنزل القرآن على سبعة أحرف، كلّها[3] شافٍ كافٍ: أمر[4]، وزجر[5]، وترغيب،

---

(١) قوله: (وتممَ بالخير) لم يرد في «ش».

(٢) حول السند انظر: مقدّمة الكتاب. وقوله: (الجمّال) لم يرد في «ش».

(٣) في رواية النعماني: ٦٦: (سبعة أقسام، كلّ قسم منها). (وانظر: بحث الأحرف السبعة في المقدّمة ص ٧١ ـ ٧٩).

(٤) يورد المصنّف وجوه وآيات لـ«الأمر» في أواخر الكتاب (انظر: ص ٣٦١).

(٥) وقد ورد ما يخصّ «الزجر» برواية النعماني: ٢٣٦، وهذا نصّه:

«وأمّا الزجر في كتاب الله عزّ وجلّ فهو: ما نهى الله سبحانه [عنه]، ووعد عليه العقاب لمن خالفه،

وترهيب، وجدل، وقصص، ومَثَل.

[بعض آيات الترغيب:]

فأمّا الترغيب: فمثل قوله جلّ وعزّ: **﴿ وَمِنَ الَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نافِلَةً لَّكَ عَسَى أن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَّحْموداً ﴾**(١).

ومثل قوله: **﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ * وَمَن يَعْمَلْ مِثْقالَ ذَرَّةٍ شَرّاً يَرَهُ ﴾**(٢).

⮌ مثل: قوله تعالى: ﴿ولا تقرَبوا الزِّنى إنّه كان فاحشةً وساءَ سبيلاً﴾ [سورة الإسراء ١٧: ٣٢].
وقوله تعالى: ﴿ولا تقرَبوا مالَ اليتيم إلّا بالّتي هي أحْسَنُ﴾ [سورة الأنعام ٦: ١٥٢، وسورة الإسراء ١٧: ٣٤].
وقوله سبحانه: ﴿ولا تأكُلوا الرِّبا أضعافاً مضاعفةً﴾ [سورة آل عمران ٣: ١٣٠].
وقوله تعالى: ﴿ولا تقتُلوا النفسَ التي حَرّمَ اللهُ إلّا بالحقّ﴾ [سورة الأنعام ٦: ١٥١، وسورة الإسراء ١٧: ٣٣].
ومثل هذا كثير في كتاب الله تعالى».

(١) سورة الإسراء (١٧): ٧٩؛ وهي مذكورة لهذا المعنى في تفسير القمّي ٢: ٢٥ وعنه في بحارالأنوار ٨٧: ٨/١٤٠.
وقد ورد الترغيب في صلاة الليل، والحثّ على القيام والاستغفار في جوف الليل، وبيان فضل ذلك، في روايات عديدة عن أئمّة المسلمين المعصومين ﷺ، في أُمّهات المصادر الحديثيّة والتفسيريّة..
انظر: الكافي ٢: ١٥/٢٣، من لا يحضره الفقيه ١: ٤٨٤، المقنع: ١٣١ باب ١٩، تحف العقول: ١٤٣، المقنعة: ١١٩، تهذيب الأحكام ٢: ٩٥٨/٢٤٢ و ٩٥٩ وعنه في بحار الأنوار ١٦: ٨٦/٣٧٧، وسائل الشيعة ٤: ٤٥٣٣/٦٨، بحار الأنوار ٨٧: ١١٦ ـ ١٢٧ باب ٦.
وفُسّر المقام المحمود ـ عند كثير من المفسّرين ـ في الآية بأنّه: الشفاعة الكبرى للرسول الأعظم ﷺ يوم القيامة؛ انظر: تفسير مقاتل ٢: ٢٦٩، تفسير الطبري ١٥: ١٧٦ ـ ١٧٠٥٨/١٨٣ ـ ١٧٠٧٥، التبيان ٦: ٥١٠ ـ ٥١١، مجمع البيان للطبرسي ٦: ٢٨٣ ـ ٢٨٤.

(٢) سورة الزلزلة (٩٩): ٧ و ٨؛ وقد استشهد بهذه الآية أئمّةُ المسلمين ﷺ ـ في ما روي عنهم ـ للترغيب في العقائد الصحيحة، وفي محاسن العبادات والأخلاق؛ انظر ـ كمثال ـ: الكافي ٢: ٤٠ ـ ١/٤١ باب السبق إلى الإيمان، و ٤: ١٠/٤ باب فضل الصدقة، مجمع البيان ٣: ٨٧ و ١٠: ٤٢٠.

وكقوله: ﴿ إن تَجْتَنِبُوا كَبائِرَ ما تُنهَوْنَ عَنهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئاتِكُم وَنُدْخِلْكُم مُدْخَلاً كَريماً ﴾[١].

ومثل قوله: ﴿ يا أيُّها الَّذينَ آمَنوا كُونُوا قَوّامِينَ لله شُهَداءَ بالْقِسْطِ ﴾[٢].

ونحو هذا من الآيات[٣].

[بعض آيات الترهيب:]

وأمّا[٤] الترهيب: فمثل قوله جلّ وعزّ: ﴿ وَٱتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعونَ فيهِ إلى الله ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ ما كَسَبَتْ وَهُمْ لا يُظْلَمونَ ﴾[٥].

---

(١) سورة النساء (٤): ٣١.

ورد عن الرسول الأكرم ﷺ: «إنّما شفاعتي لأهل الكبائر من أُمّتي، فأمّا المحسنون منهم فما عليهم من سبيل»؛ يعني: أنّ المحسنين قد اجتنبوا الكبائر؛ فكفّر الله عزّ وجلّ عنهم سيئاتهم.

وعن الإمام الصادق ﷺ: «مَن اجتنب الكبائر كفّر الله عنه جميع ذنوبه، وذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿إن تجتنبوا...﴾»، الآية.

انظر: مسند أبي يعلى الموصلي ٧: ١٤٧ / ٤١١٥، الكافي ٢: ٢٧٦ / ٢ و ٢٧٧ / ٣، صحيح ابن حبّان ٥: ٤٣، التوحيد للصدوق: ٤٠٧ /٦، من لا يحضره الفقيه ٣: ٥٧٥ / ٤٩٦٧، المستدرك على الصحيحين ١: ٢٠٠ و٢: ٢٤٠، السنن الكبرى للبيهقي ١٠: ١٨٧، تهذيب الأحكام ٤: ١٤٩ ـ ١٥٠ / ٤١٧، تفسير العياشي ١: ٢٣٨ / ١١٢، تفسير القمّي ١: ١٣٦.

واختُلف في معنى «الكبيرة»؛ انظر: ما أورده العلّامة المجلسي من أقوال في معنى «الكبيرة» في بحار الأنوار ٨٨: ٢٥.

(٢) سورة المائدة (٥): ٨؛ والآية لم تذكر في رواية النعماني. لكنّها وردت لهذا المعنى في مجمع البيان ٣: ٢٩١.

(٣) ذُكرت آيات أُخر ـ غير التي في المتن ـ في تفسير القمّي ١: ٢٦، وفي رواية النعماني: ٢٣٦ ـ ٢٣٧؛ لترغيب عباد الله تعالى في أداء الأعمال الصالحة.

(٤) في «ض» «ش»: (فأمّا)؛ ولعلّ ما أثبتناه أنسب للسياق كما في المواضع الآتية.

(٥) سورة البقرة (٢): ٢٨١.

ومثل قوله: ﴿ يا أيُّها النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ * يَوْمَ تَرَوْنَها تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمّا أرْضَعَتْ ﴾ .. إلى آخر الآية[١].

ومثل قوله: ﴿ إنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرونَ عَنْ عِبادَتي سَيَدْخُلونَ جَهَنَّمَ داخِرِينَ ﴾[٢]..

ونحو هذا من الآيات[٣].

⬅ وانظر: ما جاء مؤيّداً للمعنى في الآية في: الكافي ٥: ٤/٢٨١، بحار الأنوار ٧: ٢٥٣ باب ١١، و ٧٠: ٢٦٩ باب ٥٦؛ وفي البابين نقل عن مصادر شتّى.

وقيل: إنها آخر آية نزلت، وإنّ الله عزّ وجلّ حذّر المكلّفين فيها من جزائه يوم الرجوع إليه تعالى (انظر: تفسير الطبري ٣: ١٥٧، تفسير ابن أبي حاتم الرازي ٢: ٥٥٤، التبيان ٢: ٣٦٩، مجمع البيان ٢: ٢١٤).

وإنّ الله تعالى خوّفهم من ارتكاب المعاصي في آخر آية أنزلها على رسوله ﷺ (انظر: زبدة البيان للمقدّس الأردبيلي: ٤٥١).

(١) سورة الحجّ (٢٢): ١ ـ ٢. والآية الثانية لم تذكر في «ض».

وانظر: تحذير الرسول الأكرم ﷺ في خطبة الغدير الأُمّة من الساعة والمحاسبة بين يدي ربّ العالمين في: الاحتجاج للطبرسي ١: ٨٢ وعنه في بحار الأنوار ٣٧: ٢١٩ و ٦٧: ٢٧٥ (وانظر أيضاً: بحار الأنوار ٧: ٦٤).

وانظر: تفسير مقاتل ٢: ٣٧٤، تفسير القمّي ٢: ٧٨ وعنه في بحار الأنوار ٧: ١٠٢، تفسير الطبري ١٧: ١٤٥، التبيان ١: ١٧٦، مجمع البيان ٧: ١٢٧.

(٢) سورة غافر (٤٠): ٦٠. وقد ورد أنّ العبادة في الآية هي: الدعاء، وأنّ أفضل العبادة: الدعاء، وأنّ الدعاء: مخّ العبادة؛ ومَن يستكبر عن هذه العبادة سيدخل جهنّم صاغراً ذليلاً، وقد سمّى الله جلّ وعلا ترك الدعاء: استكباراً.

انظر: مسند أحمد ٤: ٢٦٧، الكافي ٢: ١/٤٦٦ و ٥ و ٧ باب فضل الدعاء والحثّ عليه، و ٣: ٤/٣٤١ باب التعقيب بعد الصلاة والدعاء، صحيح ابن حبّان ٣: ١٧٢، دعائم الإسلام ١: ١٦٧ وعنه في بحار الأنوار ٨٥: ٣٢٥ و ٣٢٦، تهذيب الأحكام ٢: ٣٩٤/١٠٤، بحار الأنوار ٩٢: ١٦٤ و ٩٣: ٢٨٨.

وانظر كذلك: شرح رسالة الحقوق للإمام السجّاد ﷺ: ٢/٦٧، تفسير الصنعاني ٣: ١٨٢ ـ ١٨٣، تفسير الطبري ٢: ٢٣٩٤/٢١٨، و ١٣: ٣٠٩، و ٢٤: ٩٨ ـ ٢٣٤٣٧/٩٩ ـ ٢٣٤٤١، التبيان ٩: ٩٠، مجمع البيان ٨: ٤٥١.

(٣) ذكرت آية أُخرى في تفسير القمّي ١: ٢٦، وفي رواية النعماني: ٢٣٨، لترهيب وتخويف عباد ⬅

[بعض آيات الجدل:]

وأمّا[١] **الجدل**: فهو ما حكى الله تعالى عن أصحاب رسول الله ﷺ لمّا أنزل عليه: ﴿**كَما أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِن بَيْتِكَ بالْحَقِّ وإنَّ فَريقاً مِنَ الْمُؤْمِنينَ لَكارِهونَ * يُجادِلونَكَ في الْحَقِّ بَعْدَما تَبَيَّنَ كَأَنَّما يُساقونَ إلى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرونَ**﴾[٢].

وذلك أنّ رسول الله ﷺ لمّا خرج إلى بدرٍ كان خروجُهُ في طلب العِير[٣]، ولذلك قال لأصحابه: إنّ الله قد وعدني العِير أن أظفر بها أو قريشاً. فخرجوا معه على هذا، فلمّا أفلتت[٤] العِير وأمر الله بقتال قريش، أَخبرَ أصحابه أنّ العِير قد جازتهم[٥]، وأنّ قريشاً قد أقبلت لتمنع عِيرها، وقد وعدني الله إحدى الطائفتين، وقد أمرني بمحاربة قريش.

فجزعوا من ذلك، وقالوا: يا رسول الله! إنّا لم نخرج على هيئة الحرب؛ وأكثروا الكلام[٦] والمجادلة في هذا، فأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿**وَإذْ يَعِدُكُمُ الله إحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أنَّها لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أنَّ غَيْرَ ذاتِ الشَّوْكَةِ تَكونُ لَكُمْ وَيُريدُ الله أن يُحِقَّ الْحَقَّ**

⮌ الله تعالى من ارتكاب المعاصي، ورجوعهم في آخر المطاف إليه جلّ وعلا لنيل جزاء أعمالهم؛ وهي: ﴿**يا أيّها الناس اتّقوا ربّكم واْخشَوْا يوماً لا يجزي والدٌ عن ولده ولا مولودٌ هو جازٍ عن والده شيئاً إنّ وَعْدَ الله حقٌّ فلا تغرَّنّكُمُ الحياة الدنيا ولا يغرّنّكم بالله الغَرور**﴾. سورة لقمان (٣١): ٣٣ (وانظر: سورة فاطر ٣٥: ٥).

(١) في «ض» «ش»: (ومثل الجدل)، والمثبت من الاستظهار الذي في حاشية «ض».

(٢) سورة الأنفال (٨): ٥ـ٦.

(٣) في رواية النعماني: ٢٣٩: (العدوّ).

(٤) في «ض» «ش» ورواية النعماني: ٢٣٩: (أقبلت)، والمثبت من: البحار ١٩: ٣١٠ـ ٥٩/٣١١، عن تفسير النعماني.

(٥) في «ش»: (جاوزتهم).

(٦) في رواية النعماني: ٢٣٩: (وأكثر قوم منهم الكلام والجدال).

بِكَلِماتِهِ وَيَقْطَعَ دابِرَ الْكافِرِينَ ﴾[١].

ومثل قوله جلّ وعزّ: **﴿ قَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الَّتي تُجادِلُكَ فِي زَوْجِها ﴾** الآية[٢].

ومثل قوله: **﴿ وَجادِلْهُم بالَّتي هِيَ أَحْسَنُ ﴾**[٣].

فما[٤] كان من هذا النحو في القرآن من احتجاج الله على الملحدين والمشركين؛ مثل: ما حكى الله عن إبراهيم عليه السلام في قوله: **﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حاجَّ إِبْراهِيمَ فِي رَبِّهِ ﴾** الآية[٥].

ومثل ما حكى عن الأنبياء عليهم السلام في مجادلتهم لقومهم، وذلك بيّنٌ[٦] في سورة هود[٧]

---

(١) سورة الأنفال (٨): ٧.

وقد ذكر مقاتل بن سليمان (١٥٠هـ) القصّة في تفسير الآيات. وكذلك الشيخ القمّي (ح ٣٠٧هـ) في تفسيره (انظر: تفسير مقاتل ٢: ٥، تفسير القمّي ١: ٢٥٦).

وذكر الشيخ المفيد (٤١٣هـ) مجادلة الصحابة من أهل بدر للنبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله ونزول الآيات في ذلك (انظر: الإفصاح في إمامة أمير المؤمنين عليه السلام: ٥٤ـ٥٥).

وانظر: تفسير مجاهد ابن جبر، التابعي ١: ٢٥٨، التبيان ٥: ٧٨.

(٢) سورة المجادلة (٥٨): ١. وستأتي التخريجات المتعلّقة بهذه الآية الكريمة لاحقاً.

(٣) سورة النحل (١٦): ١٢٥ (انظر: تفسير الإمام العسكري عليه السلام: ٥٢٧/٣٢٢ وعنه في الاحتجاج للطبرسي ١: ١٤ وبحار الأنوار ٩: ٢٥٥).

والجدال على قسمين: بالحقّ وبالباطل؛ فالجدال بالحقّ، و﴿ بالتي هي أحسن ﴾ مأمور به ومرغّب فيه، والجدال بالباطل و«بغير التي هي أحسن» منهيّ عنه ومزجور عن استعماله (انظر: الاعتقادات للشيخ الصدوق: ٤٢ـ٤٣، تصحيح اعتقادات الإمامية للشيخ المفيد: ٦٨).

(٤) كذا في «ض» «ش».

والعبارة في بحار الأنوار ٩٣: ٦٦ عن (تفسير النعماني) هكذا: (ومثل هذا [كثير في كتاب الله تعالى. وأمّا] الاحتجاج...). وكذا في الآيات الناسخة والمنسوخة: ١٦٨. ومابين المعقوفين في المصدر أُضيف بقصد توضيح وتقطيع العبارة، والظاهر أنّه زائد؛ لأنّ المقصود هو بيان أمثلة أُخر من الجدل.

(٥) سورة البقرة (٢): ٢٥٨. (انظر: تفسير القمّي ١: ٨٦).

(٦) في «ش» تُرك مكان (بيّن) بياضاً.

(٧) انظر قصص: نوح عليه السلام في الآيات ٢٥ـ٤٨. وهود عليه السلام في الآيات ٥٠ـ٦٠. وصالح عليه السلام في الآيات ٦١ـ٦٨. ولوط عليه السلام في الآيات ٧٧ـ٨٣. وشعيب عليه السلام في الآيات ٨٤ـ٩٥.

وسورة الأعراف[١].

ومثل قوله في قصّة نوح عليه السلام[٢]: ﴿ يا نُوحُ قَدْ جادَلْتَنا فَأَكْثَرْتَ جِدالَنا ﴾[٣].

وكذلك قصّة المرسلين ومجادلتهم لأُممهم، ومجادلة أُممهم لهم وغيرهم[٤].

[بعض آيات القصص:]

وأمّا القصص: فإنّه ينقسم ثلاثة أقسام: منها ما كان قبل النبيّ صلى الله عليه وآله، ومنها ما كان في عصره، ومنها ما حكى الله جلّ وعزّ عمّا يكون بعده:

[١ ـ ما كان قبل النبيّ صلى الله عليه وآله:]

فأمّا ما مضى فهو: ما حكى الله تعالى في قوله: ﴿ **نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِما أَوْحَيْنا إِلَيْكَ هذا الْقُرْآنَ** ﴾[٥].

ومثل قول موسى لشعيب عليه السلام: ﴿ **فَلَمَّا جاءَهُ وَقَصَّ عَلَيْهِ الْقَصَصَ** ﴾[٦].

---

(١) انظر قصص: نوح عليه السلام في الآيات ٥٩ ـ ٦٤. وهود عليه السلام في الآيات ٦٥ ـ ٧٢. وصالح عليه السلام في الآيات ٧٣ ـ ٧٩. ولوط عليه السلام في الآيات ٨٠ ـ ٨٤. وشعيب عليه السلام في الآيات ٨٥ ـ ٩٣. وموسى عليه السلام في الآيات ١٠٣ ـ ١٥٦.

(٢) في رواية النعماني: ٢٤٠: (وقوله تعالى حكاية عن قوم نوح عليه السلام:).

(٣) سورة هود (١١): ٣٢.

(٤) راجع: تفسير الآيات المذكورة في الحاشيتين السابقتين. مثلاً: مجمع البيان ٤/ ٢٧٧ و٢٨٤ و٢٨٩ و٣٠٠ و٣١٨، و٥/ ٢٥٩ و٢٨٨ و٢٩٣ و٣١٠ و٣١٨.

(٥) سورة يوسف (١٢): ٣. وهي تشتمل على تفاصيل قصّة نبيّ الله يوسف عليه السلام وإخوته (وانظر: تفسير القمّي ١: ٣٣٩).

(٦) سورة القصص (٢٨): ٢٥.

انظر: مسند أبي يعلى الموصلي ٥: ١٠/ ٢٦١٨، إكمال الدين وإتمام النعمة للشيخ الصدوق: ١٥١، بحار الأنوار ١٣: ٢٠ في ذكر أحوال موسى عليه السلام، تفسير القمّي ٢: ١٣٨، تفسير الطبري ٢٠: ٧٦، تفسير ابن أبي حاتم ٩: ٢٩٦٦، التبيان ٨: ١٤٣، مجمع البيان ٧: ٤٢٩.

ومثل الذي أنزل الله من قصص المرسلين وأخبارهم وشرائعهم وأخبار أُممهم؛ مثل: ما حكى من قصّة آدم عليه السلام وإبليس[١]، وقصّة نوح[٢]، وإبراهيم[٣]، وموسى[٤]، وعيسى[٥]، والأنبياء بينهم[٦].

[٢ ـ ما كان في عصر النبيّ صلى الله عليه وآله:]

وأمّا الذي كان في عصر النبي صلى الله عليه وآله، فما أنزل الله من خائنة أصحابه وتوبيخهم[٧]، ومَدْحِ من مَدَحَ منهم[٨]، وما كان من خيرٍ أو شرٍّ[٩].

---

(١) انظر مثلاً سور: البقرة (٢): ٣٠ ـ ٣٨، الأعراف (٧): ١٩ ـ ٢٧، طه (٢٠): ١١٥ ـ ١٢٣.

(٢) انظر مثلاً سور: يونس (١٠): ٧١ ـ ٧٣، هود (١١): ٢٥ ـ ٤٨، الشعراء (٢٦): ١٠٥ ـ ١٢٠، الصافّات (٣٧): ٧٥ ـ ٨٢، القمر (٥٤): ٩ ـ ١٤، وتمام سورة نوح (٧١).

(٣) انظر مثلاً سور: البقرة (٢): ١٢٤ ـ ١٣٢، الأنعام (٦): ٧٤ ـ ٨٧، هود (١١): ٦٩ ـ ٧٦، إبراهيم (١٤): ٣٥ ـ ٤١. الحجر (١٥): ٥١ ـ ٦٠، مريم (١٩): ٤١ ـ ٥٠، الأنبياء (٢١): ٥١ ـ ٧٥، الشعراء (٢٦): ٧١ ـ ١٠٤، العنكبوت (٢٩): ١٦ ـ ٢٦.

(٤) انظر مثلاً سور: البقرة (٢): ٤٠ ـ ٩٦، النساء (٤): ١٥٣ ـ ١٦٣، المائدة (٥): ٢٠ ـ ٢٦، الأعراف (٧): ١٠٣ ـ ١٦٢، (يونس) ١٠: ٧٥ ـ ٩٣.

(٥) انظر مثلاً سور: آل عمران (٣): ٤٥ ـ ٦٣، النساء (٤): ١٥٦ ـ ١٥٩، و ١٧١ ـ ١٧٣، المائدة (٥): ١١٠ ـ ١١٩، مريم (١٩): ١٦ ـ ٣٥.

(٦) انظر مثلاً: قصّة طالوت في سورة البقرة (٢): ٢٤٦ ـ ٢٥١، وقصّة نبيّي الله داود وسليمان عليهما السلام في سور: الأنبياء: (٢١): ٧٨ ـ ٨٢، النمل (٢٧): ١٥ ـ ٤٤، سبأ (٣٤): ١٠ ـ ١٤، وسورة صَ (٣٨): ١٧ ـ ٤٠.

(٧) في «ض»: (خائبة أصحابه وتذبيحهم)، والمثبت من حاشيتها ومن «ش»؛ وفي رواية النعماني: ٢٤٢: (في مغازيه وأصحابه وتوبيخهم).
سورة التوبة تسمّى أيضاً: الفاضحة؛ لأنّها فضحت المنافقين من الصحابة، بإظهار نفاقهم (انظر: صحيح البخاري ٦: ٥٨، صحيح مسلم ٨: ٢٤٥، التبيان ٥: ١٦٧، مجمع البيان ٥: ٥).

(٨) انظر مثلاً سور: البقرة (٢): ٢٠٧، الأنفال (٨): ٧٤ و ٧٥، التوبة (٩): ٢٠ ـ ٢٢، و ١٠٠، و ١١٧، الفتح (٤٨): ١٨ و ٢٩، الحشر (٥٩): ٨ و ٩. وفي رواية النعماني: ٢٤٢، إضافة: (وذمِّ مَن ذمَّ منهم).

(٩) في «ش» ورواية النعماني: ٢٤٢: (خيرٍ وشرٍّ).

وقصّة كلّ فريق[1] منهم في قوله في قصّة بدرٍ وأُحدٍ[2] وسائر المواطن[3].

وقصّة أهل الكتاب من اليهود والنصارى وغيرهم، ولو كتبنا ذلك كلّه لطال كتابنا هذا به[4].

ومثله [قوله تعالى]: ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِالْحَقِّ ﴾[5].

[٣ ـ ما يكون بعد النبيّ ﷺ:]

وأمّا قصص ما يكون بعد النبيّ ﷺ فهو: ما حكى الله تبارك وتعالى عن البعث والنشور والقيامة والحساب والثواب والعقاب، وما في القيامة لأهلها[6].

[بعض آيات المَثَل:]

وأمّا المثل[7]: فمِثل قوله جلّ وعزّ: ﴿ **مَثَلاً كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ**

---

(١) في «ض»: (فرق)، وفي «ش»: (فرقة)، والمثبت من رواية النعماني: ٢٤٢.

(٢) انظر: تفسير الآيات ١٢١ ـ ١٧٩ من سورة آل عمران ﷺ في التبيان ٢: ٥٧٥ إلى ٣: ٦٢، وكذا: تفسير مقاتل ١: ٢٠٠، أحكام القرآن للشافعي ٢: ١٨٢، التبيان ٣: ٣١٤، أسباب النزول للواحدي: ٧٩.

(٣) انظر مثلاً: سورة التوبة (٩): ٢٥ ـ ٢٧.

(٤) في رواية النعماني: ٢٤٢، العبارة هكذا: (ومباهلة النصارى، ومحاربة اليهود وغيره، ممّا لو شرح لطال به الكتاب).

(٥) سورة الكهف (١٨): ١٣. والآية لم تذكر في رواية النعماني.

(٦) في رواية النعماني: ٢٤٢، العبارة هكذا: (فهو كلّ ما حدث بعده ممّا أخبر النبيّ ﷺ به وما لم يخبر، والقيامة وأشراطها، وما يكون من الثواب والعقاب، وأشباه ذلك).

(٧) في «ض» «ش»: (فأمّا) بدلاً من (وأمّا)، ولعلّ المثبت أنسب للسياق كما مرّ في المواضع السالفة.

قال ابن فارس: «مثل»: أصل صحيح يدلّ على مناظرة الشيء للشيء. وهذا مثل هذا، أي: نظيره.

طَيِّبَةٍ ﴾[١] ﴿ وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ﴾ الآية[٢].

وقوله: ﴿ مَثَلُ ما يُنْفِقُونَ فِي هذِهِ الْحَياةِ الدُّنْيا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيها صِرٌّ ﴾[٣].

⬅ والمثل والمثال في معنى واحد... والمَثَل: المِثْل أيضاً، كشَبَه وشِبْه، والمَثَل المضروب مأخوذ من هذا؛ لأنّه يُذْكَر مورّىً به عن مثله في المعنى (معجم مقاييس اللغة ٥: ٢٩٦).

وقد ذكرت معانٍ أُخر لـ «مثل» (انظر: مادّة «مثل» في لسان العرب لابن منظور١٣: ٢١، والقاموس المحيط للفيروزآبادي ٤: ٤٩. وانظر: الأمثال في القرآن الكريم للشيخ جعفر السبحاني: ٥ ـ ١١).

(١) سورة إبراهيم ﷺ (١٤): ٢٤.

(٢) سورة إبراهيم (١٤): ٢٦. والآية لم تذكر في رواية النعماني.

وفي تفسير ومعنى الشجرة الطيّبة وردت عدّة معان؛ فعن الرسول الأكرم ﷺ أنّه قال: «شجرة أنا أصلها، وعليٌّ فرعها، والأئمّة أغصانها، وعِلْمنا ثمرها، وشيعتنا ورقها».

وعن الإمام الصادق ﷺ: «رسول الله ﷺ جذرها، وأمير المؤمنين ﷺ ذروها، وفاطمة ﷺ فرعها، والأئمّة من ذرّيّتها أغصانها، وعِلْم الأئمّة ثمرها، وشيعتهم ورقها».

انظر: الكافي ١: ٤٢٨/ ٨٠ نحوه، بصائر الدرجات للصفّار: ٧٨ ـ ٨٠ وعنه بحار الأنوار ٢٤: ١٣٨ ـ ١٣٩، شرح الأخبار للقاضي المغربي ٣: ٤٥٥/ ١٣٣٤، الأمالي للشيخ الطوسي: ٣٥٣/ ٧٣١، المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري ٣: ١٦٠، شواهد التنزيل للحاكم الحسكاني ١: ٤٠٦/ ٤٢٨.

وانظر: تفسير العيّاشي ٢: ٢٢٤ ـ ٢٢٥، تفسير القمّي ١: ٣٦٩، تفسير فرات الكوفي: ٢١٩/ ٢٩٢ و ٢٩٣، مجمع البيان ٦: ٧٤؛ وفيه عدّة أقوال لمعنى الكلمة والشجرة.

وروي عن الإمام الصادق ﷺ في الشجرتين: الطيّبة والخبيثة: «هذا مَثَل ضربه الله لأهل بيت نبيّه، ولمَن عاداهم» (انظر: تفسير العيّاشي ٢: ٢٢٥/ ١٥).

(٣) سورة آل عمران (٣): ١١٧.

ضرب الله جلّ وعلا في هذه الآية مثلاً لإنفاق المنافق والكافر ماله في غير طاعة الله تعالى، والصِرّ: البرد الشديد.

وقيل: إنّها نزلت في أبي سفيان وأصحابه يوم بدر لمّا تظاهروا على النبيّ ﷺ في الإنفاق، وقيل: إنّها نزلت في نفقة المنافقين مع المؤمنين في حروب المشركين، على وجه النفاق للمؤمنين (انظر: تفسير القمّي ١: ١١٠، التبيان ٢: ٥٦٩، مجمع البيان ٢: ٣٧١، تفسير الثعلبي ٣: ١٣٣).

وقوله: ﴿ اللهُ نُورُ السَّماواتِ وَالأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشكاة ﴾ الآية[١]..

وإنّما ضرب الله جلّ وعزّ هذه الأمثال للناس ليعتبروا ويستدلّوا بها[٢] على ما أراد منهم[٣].

---

(١) سورة النور (٢٤): ٣٥. وقوله تعالى: ﴿كمشكاة﴾ لم يرد في «ض».

روي عن الإمام الصادق عليه السلام، وقد سئل عن هذه الآية، أنّه قال: «هو مثلٌ ضربه الله لنا...» (التوحيد للشيخ الصدوق: ١٥٨/٢ باب تفسير الآية، وانظر: روايات الباب: ١٥٥ ـ ١٥٩).

وروي عنه عليه السلام أيضاً، أنّه قال: «المشكاة هي: فاطمة عليها السلام» (انظر: تتمّة تفسير الآية في الكافي ١: ١٩٥/٥ باب أنّ الأئمّة عليهم السلام نور الله عزّ وجلّ، وتفسير القمّي ٢: ١٠٣ وعنه في بحار الأنوار ٤: ١٩).

(٢) قوله: (بها) لم يرد في «ش».

(٣) في رواية النعماني: ٢٤٣، العبارة هكذا: (ويستدلّوا بها على ما أراده منهم من الطاعة. وهو كثير في كتابه تعالى).

وجوه التنزيل والتأويل

[وأمّا ما في كتابه تعالى في معنى: التنزيل والتأويل][1]، وهو على أربعة أوجه: منها أونه[2] ما تأويله في تنزيله، ومنها أونه ما تأويله مع تنزيله، ومنها أونه ما تأويله قبل تنزيله[3]، ومنها أونه ما تأويله بعد تنزيله.

فأمّا الذي تأويله في تنزيله:

فكلّ آية نزلت في تحليل أو تحريم [شيء][4] من الأُمور المتعارفة بين العرب فتأويله في تنزيله، لم يحتجْ إلى مفسّر يفسّره أكثر من التنزيل.

[بعض آيات التحريم:]

مثل قوله عزّ وجلّ [في التحريم][5]: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهاتُكُمْ وَبَناتُكُمْ وَأَخَواتُكُمْ

---

(١) إضافة من رواية النعماني: ٢٤٦.

(٢) في «ض» «ش»: (ومنه)، والمثبت من رواية النعماني، ولعلّه أنسب للسياق.

(٣) لهذا الوجه باب مستقلّ أيضاً، ورد في أواخر الكتاب؛ لاحظ: ص ٣٥٣.

(٤) إضافة من رواية النعماني: ٢٤٦.

(٥) إضافة من رواية النعماني: ٢٤٦.

وَعَمّاتُكُمْ وَخالاتُكُمْ وَبَناتُ الأَخِ وَبَناتُ الأُخْتِ وأُمَّهاتُكُمُ اللّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَواتُكُم مِنَ الرَّضاعَةِ وَأُمَّهاتُ نِسائِكُمْ وَرَبائِبُكُمُ اللّاتِي في حُجُورِكُم مِن نِسائِكُمُ اللّاتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلا جُناحَ عَلَيْكُمْ وَحَلائِلُ أَبْنائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَن تَجْمَعوا بَيْنَ الأُخْتَيْنِ إِلَّا ما قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللهَ كانَ غَفُوراً رَحِيماً ﴾[1].

ومثل قوله: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ والدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَما أُهِلَّ لِغَيْرِ اللهِ بِهِ ﴾ الآية[2].

ومثل قوله: ﴿ يا أَيُّها الَّذينَ آمَنوا اتَّقوا اللهَ وَذَروا ما بَقِيَ مِنَ الرِّبا إِن كُنْتُم مُؤْمِنينَ ﴾[3].

---

(١) سورة النساء (٤): ٢٣.

استدلّ الإمام الباقر عليه السلام بهذه الآية على أنّ الإمامين السبطين الحسن والحسين صلوات الله عليهما هما أبناء رسول الله صلى الله عليه وآله لصلبه (انظر: الكافي ٨: ٥٠١/٣١٨).

(٢) سورة المائدة (٥): ٣.

والآية وردت في تفسير القمّي ١: ١٣، وبدلاً منها في رواية النعماني: ٢٤٦: ﴿إِنَّما حَرَّمَ عَلَيْكُمُ﴾ [سورة البقرة ٢: ١٧٣، وسورة النحل ١٦: ١١٥].

وقد روي عن الإمام الباقر عليه السلام شرحٌ وبيانٌ لِما حرّمته الآية (انظر: تفسير القمّي ١: ١٦١، الخصال للشيخ الصدوق: ٥٧/٤٥١ باب العشرة وعنه في وسائل الشيعة ٢٤: ٢٩٩٣٣/٣٩ وبحار الأنوار ٦٥: ١٩/٣١٩).

(٣) سورة البقرة (٢): ٢٧٨.

ولا خلاف بين المسلمين في أنّ الربا من الكبائر (انظر: الخصال: ١٦/٢٧٣ و ١٧ وعنه وسائل الشيعة ١٥: ٢٠٦٥٥/٣٢٧).

وانظر: أبواب الربا في: وسائل الشيعة ١٨: ١١٧ ـ ٢٣٢٧٠/١٦٣ ـ ٢٣٣٩٤، ومستدرك الوسائل ١٣: ٣٢٩ ـ ١٥٤٩٦/٣٤٥ ـ ١٥٥٦١.

وقد ورد عن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله: «مَن أخذ الربا وجب عليه القتل، وكلّ مَن أربى وجب عليه القتل» (انظر: تفسير القمّي ١: ٩٣ وعنه مستدرك الوسائل ١٣: ١٥٥١٩/٣٣٤).

وروي عن المعصومين ـ باختلاف في اللفظ ـ: الربا ربوان (رباءان): رباً يؤكل، ورباً لا يؤكل؛ فأمّا الربا الذي يؤكل فهو هديّتك إلى رجل تطلب الثواب أفضل منه، وأمّا الذي لا يؤكل فهو الذي نهى الله عزّ وجلّ عنه وأوعد عليه النار (انظر: الكافي ٥: ٦/١٤٥، من لا يحضره الفقيه ٣: ٤٠٣١/٢٨٥، تهذيب الأحكام ٧: ٧٣/١٧).

وقوله[١]: ﴿ وَأحَلَّ اللهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبا ﴾[٢].

ومثله في القرآن كثيرٌ ممّا حرّمه الله تعالى، فلم يحتج المستمع له أن يسأل عن تفسيره؛ لِما قد دلّ عُرفُه[٣].

[بعض آيات التحليل:]

فأمّا التحليل، فقوله تعالى: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعامُهُ مَتاعاً لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ ما دُمْتُمْ حُرُماً ﴾[٤].

وقوله: ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فاصْطادُوا ﴾[٥].

ومثل قوله: ﴿ يا أَيُّها الَّذينَ آمَنوا لَا تُحَرِّموا طَيِّباتِ ما أحَلَّ الله لَكُمْ ﴾[٦].

وقوله: ﴿ يَسْأَلُونَكَ ماذا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّباتُ ... * ... وَطَعامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَناتُ مِنَ الْمُؤْمِناتِ وَالْمُحْصَناتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتابَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾[٧].

وقوله: ﴿ يا أَيُّها الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الأَنْعامِ ﴾[٨].

وقوله: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسائِكُمْ ﴾ الآية[٩].

ونحو هذا من الآيات ممّا أحلّه الله تبارك وتعالى.

---

(١) في «ض» «ش» والبحار (تفسير النعماني) ٩٣: ٦٨: (إلى قوله)؛ ولعلّ المثبت أنسب للسياق.

(٢) سورة البقرة (٢): ٢٧٥. وفي رواية النعماني: ٢٤٦ إضافة: (وقوله تعالى: ﴿ قُلْ تَعالَوْا أَتْلُ ما حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً ﴾ إلى قوله: ﴿ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾). [سورة الأنعام (٦): ١٥١ ـ ١٥٢].

(٣) قوله (لِما قد دلّ عُرفُه) لم يرد في رواية النعماني: ٢٤٧.

(٤) سورة المائدة (٥): ٩٦.

(٥) سورة المائدة (٥): ٢.

(٦) سورة المائدة (٥): ٨٧.

(٧) سورة المائدة (٥): ٤ و ٥.

(٨) سورة المائدة (٥): ١.

(٩) سورة البقرة (٢): ١٨٧.

وأمّا الذي تأويله مع تنزيله:

فمثل قوله: ﴿ **يا أيُّها الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ** ﴾[(١)]؛ فاحتاج الناس الّذين سمعوا هذا من النبيّ ﷺ أن يعرفوا «الصادقين» الّذين أمر الله بالكينونة معهم؛ فوجب على الرسول ﷺ أن يبيّن لهم ذلك مع تنزيل القرآن: مَن هم[(٢)]؟

ومثل قوله: ﴿ **أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ** ﴾[(٣)]؛ فلم يستغنِ الناس بالتنزيل فقط كما استغنوا في الأُمور المتقدّمة التي ذكرناها قبل هذا[(٤)]، حتّى يبيّن لهم الرسول ﷺ: مَن هؤلاء الّذين أمر الله بطاعتهم[(٥)]؟

---

(١) سورة التوبة (٩): ١١٩.

(٢) أجل! قد بيّن الرسول الأكرم ﷺ للناس مَن هم الصادقون؛ فعن ابن عبّاس في قوله تعالى: ﴿**وكونوا مع الصادقين**﴾: مع عليّ عليه السلام وأصحابه. وعن ابن عمر: مع محمّد وأهل بيته. وعن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: مع آل محمّد عليهم السلام. وعنه عليه السلام أيضاً: «إيّانا عنى». وعن الإمام الصادق عليه السلام: «نحن الصادقون، ما حملناه إليكم عن رسول ﷺ وعنه تبارك اسمه».

انظر: بصائر الدرجات للصفّار: ٥١/١ و٢ باب ١٤، الكافي للكليني ١: ٢٠٨/١ و٢، شرح الأخبار ٢: ٥٠٦/٨٩٤، مجمع البيان ٥: ١٤٠، تفسير الثعلبي ٥: ١٠٩، مناقب عليّ بن أبي طالب لابن مردويه: ٢٥٨/ ٣٨٧ ـ ٣٩٠، مناقب آل أبي طالب لابن شهرآشوب ٢: ٢٨٨، شواهد التنزيل للحاكم الحسكاني ١: ٣٤٥/٣٥٧، كشف الغمّة ١: ٣١٨.

وانظر: الأقوال في «الصادقين» في: الدرّ المنثور للسيوطي ٣: ٢٩٠. ومَن روى نزولها في عليّ عليه السلام في: شرح إحقاق الحقّ للسيّد المرعشي ٣: ٢٩٦.

(٣) سورة النساء (٤): ٥٩.

(٤) وهي آيات التحريم والتحليل المذكورة في ما تأويله في تنزيله.

(٥) «أُولو الأمر» عند أهل البيت عليهم السلام وأتباعهم هم الأئمّة الاثني عشر من آل محمّد عليهم السلام؛ فقد ورد عن الإمام الباقر عليه السلام ـ في الآية ـ: «إيّانا عنى خاصّة، أمرَ جميع المؤمنين إلى يوم القيامة بطاعتنا»، وعن الإمام الصادق عليه السلام: أنّهم «الأئمّة من وُلد عليّ وفاطمة عليهما السلام إلى أن تقوم الساعة». وعنه عليه السلام: أنّها «نزلت في عليّ والحسن والحسين عليهم السلام».

ومثل قوله: ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ وَآتُوا الزَّكاةَ ﴾[1]؛ فلم يستغنوا بقراءة الآية فقط حتّى يبيّن لهم الرسول ﷺ: كيف يصلّون؟ وكم عددها؟ وكذلك الزكاة [والصوم][2] والحجّ وسائر الفرائض، إنّما أُنزلت غير مشروحة فاحتاج النبيّ ﷺ مع نزولها أن يخبر بتأويلها؛ لتقف الأُمّة عليه فيؤدّوا فرائض الله فيها[3].

وما فرض الله جلّ وعزّ من معرفة الأولياء والأعداء؛ فأمّا الأولياء فما بيّنّا في هذه الآيات التي تقدّمت في قوله جلّ وعزّ: ﴿ إِنَّما وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكاةَ وَهُمْ راكِعُونَ ﴾[4].

انظر: الكافي ١: ٢٠٨ و٢٧٦ و٢٨٦، الإمامة والتبصرة من الحيرة لابن بابويه القمّي: ١٤٥/١٣٣، إكمال الدين وإتمام النعمة للشيخ الصدوق: ٢٢٢ باب ٢٢، ٨/٢٢، تفسير العيّاشي ١: ٢٤٦ ـ ١٥٣/٢٤٧ و١: ١٧١/٢٥١ ـ ١٧٧، مجمع البيان ٣: ١١٤.

وفي مناقب عليّ بن أبي طالب عليه السلام لابن مردويه: ٣٢٧/٢٣٠ و٢٣٨: أنّ عليّاً عليه السلام منهم؛ وإذا كان عليّاً «منهم»، فمن الآخرون؟!

انظر: ما ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام في بيان وتحديد مَن هم «أُولو الأمر» في: الكافي ٢: ٤١٤ ـ ٤١٥.

أمّا العامّة فقد أثبتوا لمَن هم «أُولو الأمر» أحد عشر قولاً، خلصوا منها إلى اثنين: الأُمراء والحكّام، أو العلماء (انظر: مجمع البيان ٣: ١١٤، عمدة القاري للعيني ١٨: ١٧٦).

وقد أثبت فخر الدين الرازي في تفسيره ١٠: ١٤٤ ـ دلالة هذه الآية على عصمة «أُولي الأمر»، لكنّه أوّله بأنّهم: مجموع الأُمّة! (انظر: تفسير الآية في التفسير الكبير ١: ١٤٢ ـ ١٥٢).

(١) سورة البقرة (٢): ٤٣ و٨٣ و١١٠، سورة النساء (٤): ٧٧، سورة النور (٢٤): ٥٦، سورة المزّمّل (٧٣): ٢٠.

(٢) مابين المعقوفتين من رواية النعماني: ٢٦٥.

(٣) انظر: الكافي ١: ١/٢٨٦ و٦/٢٩٠ و٣: ١/٢٧١، من لا يحضره الفقيه ١: ١٩٥ باب فرض الصلاة، دعائم الإسلام ١: ١٣١ أوّل كتاب الصلاة، وسائل الشيعة ٤: ١٠ ـ ٤٣٨٥/١٨ ـ ٤٣٩٦ باب وجوب الصلوات الخمس، و٩: ٩ ـ ١١٣٨٧/١٥ ـ ١١٤٠٢ باب وجوب الزكاة، تفسير العيّاشي ١: ٣٣٣، التبيان في تفسير القرآن ١: ١٩٥ ـ ١٩٦ تفسير الآية ٤٣ من سورة البقرة.

(٤) سورة المائدة (٥): ٥٥.

وأمّا معرفة الأعداء، فقوله[1]: ﴿ والشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ وَنُخَوِّفُهُمْ فَما يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْياناً كَبِيراً ﴾[2].

⟵ والآية في رواية النعماني: ١١٨ في: «ما ظاهره العموم ومعناه الخصوص»، وص ٢١٥ في: «طاعة ولاة أمر الله جلّ وعلا كطاعة رسوله ﷺ».

وهي «آية الولاية»، إحدى الآيات التي استدلّ بها الإماميّة على ثبوت الولاية لأمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب ؑ؛ إذ الآية نزلت في حقّه ؑ وتصدّقه بخاتمه في حال الركوع، واتّفاق وإجماع أئمّة الحفّاظ والمفسّرين المسلمين حاصلٌ على رواية هذا الخبر بالأسانيد الكثيرة عن جمع كبير من الصحابة ومشاهير التابعين.

انظر: الكافي ١: ١٨٩/١٦ و٢٨٨/٣ و٤٢٧/٧٧، تفسير العيّاشي ١: ٣٢٧ و٣٢٨ و٣٣٣، دعائم الإسلام ١: ١٤؛ ويروي فيه عن الإمام الصادق ؑ: «... ففرض الله ولاية ولاة الأمر فلم يدروا ما هي؟ فأمر الله نبيّه ﷺ أن يفسّر لهم: ما الولاية؟ مثلما فسّر لهم الصلاة والزكاة والصوم والحجّ ...»، وفي ص ١٦: «... أنّ كثيراً من العامّة رووا عن أسلافهم أنّه نزلت في عليّ ؑ وفي الأئمّة من وُلده صلوات الله عليه وعليهم أجمعين». الغدير ٢: ٥٢ـ٥٣ و٣: ١٥٥ـ١٦٢، نفحات الأزهار ٢٠: ٦٠؛ والبحث فيه مفصّلاً عمّا أُثير بشأن الآية وسبب نزولها، معالم المدرستين ١: ٣٠٨ـ٣٤١ بحث: الولاية وأُولو الأمر في القرآن الكريم.

وانظر أيضاً: تفسير مقاتل ١: ٣٠٧، المعيار والموازنة للإسكافي: ٢٢٨، تفسير الطبري ٦: ٣٨٩ـ ٣٩٠، المعجم الأوسط للطبراني ٦: ٢١٨، معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري: ١٠٢، تفسير الثعلبي ٤: ٨٠، الكشّاف للزمخشري ١: ٦٢٤، زاد المسير لابن الجوزي ٢: ٢٩٢، مطالب السؤول لابن طلحة الشافعي: ١٧٠؛ عن تفسير الثعلبي.

(١) من قوله: (وما فرض) إلى هنا لم يذكر في رواية النعماني: ٢٦٥؛ وهي وما سبقها من عبارة وردت هكذا: (وسائر الفرائض، إنّما أنزلها الله وأمر بها في كتابه مجملة غير مشروحة للناس في معنى التنزيل، وكان رسول الله ﷺ هو المفسّر لها، والمعلّم للأُمّة كيف يؤدّونها، وبهذه الطريقة وجب عليه ﷺ تعريف الأُمّةِ الصادقينَ عن الله عزّ وجلّ. [ومثله قوله تعالى:] ﴿ والشجرة الملعونة ... ﴾).

(٢) سورة الإسراء (١٧): ٦٠.

وقد ورد أنّ الآية نزلت عندما رأى الرسول الأكرم ﷺ بني أُميّة ينزون على منبره نزو القردة، وفي ⟵

ومثل قوله في سورة التوبة: ﴿ وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ ﴾[1].

ومثل: ﴿ وَمِنْهُم مَن يَقُولُ ائْذَن لِي ﴾[2].

وقوله: ﴿ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ ﴾[3].

بعض الروايات: «لمّا رأى تيماً وعديّاً وبني أُميّة يركبون منبره أفظعه...». وأنّ الشجرة الملعونة يعني: بني أُميّة؛ وكذا قال بعض العامّة. وقال آخرون إنّها: شجرة الزقّوم.

انظر: مسائل علي بن جعفر ومستدركاتها: ٧٩٧/٣١٧، الكافي ١: ٧٣/٤٢٦؛ وشرح أُصول الكافي للمازندراني ٧: ٩٧، تفسير القمّي ٢: ٢١ و ٣٨٠، تفسير العيّاشي ٢: ٢٩٧؛ في تفسير الآية/٩٣ـ ١٠١، شرح الأخبار ٢: ٤٥٦/١٤٩.

وأيضاً: تفسير الثعلبي ٦: ١١٠، تفسير الفخر الرازي ٢٠: ٢٣٧، تفسير القرطبي ١٠: ٢٨٣.

(١) سورة التوبة (٩): ٦١.

ورد أنّها نزلت في عبدالله بن نفيل خاصّة. وفي غيره. وفي جماعة. وقيل في معنى«أُذُن»: إنّه يستمع إلى ما يقال له، ويصغي إليه، ويقبله.

انظر: تفسير مقاتل ٢: ٥٥، تفسير القمّي ١: ١١ و ٣٠٠ وعنه في بحار الأنوار ٢٢: ٩٥، تفسير الطبري ١٠: ٢١٥، التبيان ٥: ٢٤٦، مجمع البيان ٥: ٧٦.

(٢) سورة التوبة (٩): ٤٩.

ورد أنّها نزلت في المنافقين الّذين سألوا الرسول ﷺ الإذن في التخلّف عن الجهاد معه في غزوة تبوك.

انظر: العلل لأحمد بن حنبل ٣: ٤١٩٢/٦٥، المعجم الكبير ٢: ٢٧٥، شرح الأخبار ٢: ٨٣، السنن الكبرى للبيهقي ٩: ٣٣، مناقب آل أبي طالب لابن شهرآشوب ـ ١: ١٨٢، تفسير مقاتل ٢: ٥٠، تفسير الصنعاني ٢: ٢٧٧، تفسير القمّي ١: ٢٩٢ وعنه في بحار الأنوار ٢١: ٢١٣، التبيان ٥: ٢٣٢، أسباب النزول للواحدي: ١٦٦، مجمع البيان ٥: ٦٦.

(٣) سورة التوبة (٩): ١٠١.

وفي رواية النعماني: ٢٦٥، بعد هذه الآية زيادة، هي: (ومثل قوله عزّ وجلّ: ﴿لا تَتَوَلَّوْا قَوْماً غَضِبَ اللهُ عَلَيْهِمْ قَدْ يَئِسُوا مِنَ الآخِرَةِ كَما يَئِسَ الْكُفَّارُ مِنْ أَصْحابِ الْقُبُورِ﴾. [سورة الممتحنة (٦٠): ١٣].

فوجب على الأُمّة أن يعرفوا هؤلاء المنزَل فيهم هذه الآيات من هم؟ ممّن غضب الله عليهم

وأمّا الذي تأويله قبل تنزيله[١]:

فالأُمور التي كانت تحدث في عصر النبيّ ﷺ ممّا لم يكن عند النبيّ فيها حكم، ولا عَرَف ما وجب فيها.

مثل: الظهار[٢]:

فإنّ العرب كانت إذا ظاهر الرجل من امرأته فقد حرّمت عليه [إلى] آخر الأبد، فلمّا هاجر النبيّ ﷺ إلى المدينة كان بها رجلٌ من الأنصار يقال له: أوس بن الصامت[٣]، كان أوّل مَن ظاهر في الإسلام، وكان به[٤] ضعفٌ فجرى بينه وبين

⊃ ليُعرَفوا بأسمائهم؛ حتّى يتبرّؤوا منهم ولا يتولّونهم؛ قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يُنصَرُونَ﴾. [سورة القصص (٢٨): ٤١].

ومثل ذلك كثير في كتاب الله تعالى من الأمر بطاعة الأصفياء ونعتهم، والتبرّي ممّن خالفهم.

وقد خرج رسول الله ﷺ ممّا وجب عليه، ولم يمضِ من الدنيا حتّى بيّن للأُمّة حال الأولياء من أُولي الأمر، ونصّ عليهم، وأخذ البيعة على الأُمّة بالسمع لهم والطاعة، وأبان لهم أيضاً أسماء مَن نهاهم عن ولايتهم، فما أقلّ مَن أطاع في ذلك؟ وما أكثر مَن عصى فيه ومال إلى الدنيا وزخرفها؟ فالويل لهم).

(١) لهذا الوجه باب مستقلّ أيضاً، ورد في أواخر الكتاب؛ لاحظ: ص ٣٥٣.

(٢) الظهار: قول الرجل لامرأته: «أنتِ عليَّ كظهر أُمّي»، وهي كلمة كانوا يقولونها يريدون بها الفراق، وإنّما اختصّوا الظهر لمكان الركوب ـ فكأنّه قال: ركوبك للنكاح حرامٌ عليَّ ـ وإلّا فسائر أعضائها في التحريم كالظهر.. وكان الظهار طلاقاً في الجاهلية فنُهوا عن الطلاق بلفظ الجاهلية، وأوجب عليهم الكفّارة تغليظاً في النهي. كانوا إذا قال الرجل منهم هذا لامرأته بانَت منه وطُلّقت، وفي الشرع لا تَبين المرأة إلّا أنّه لا يجوز له وطؤها إلّا بعد أن يُكفِّر (انظر: معجم مقاييس اللغة ٣: ٤٧١، مجمع البحرين ٣: ١٠٢، التبيان ٩: ٥٤٠).

وفي رواية النعماني: (وأمّا المظاهرة في كتاب الله تعالى، فإنّ العرب...).

(٣) أوس بن الصامت بن قيس بن أحرم (أصرم) الأنصاري، من بني عوف بن الخزرج، أخو عبادة، توفّي سنة ٣٤هـ (انظر: الاستيعاب لابن عبدالبرّ ١: ١١٨، أُسد الغابة لابن الأثير ١: ١٤٦ و ٥: ٤٤٢).

(٤) قوله: (به) لم يرد في «ش».

أهله كلام، [وكانت امرأته تسمّى: خولة بنت ثعلبة الأنصاري][1]، فقال لها: أنتِ عليَّ كظهر أُمّي[2].

ثمّ ندم على ذلك، فقال لها: إنّا كنّا نحرّم هذا في الجاهليّة قبل الإسلام، فلو أتيتِ رسول الله فسألتيه عن ذلك؟

فأتت رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله! إنّ زوجي ظاهر منّي وهو ابن عمّي وأبو ولدي، وهذا كنّا نحرّمه قبل الإسلام؟

فقال لها رسول الله ﷺ: ما أظنّكِ إلّا وقد حرمتِ عليه [إلى] آخر الأبد.

فجزعت المرأة من ذلك[3] جزعاً شديداً، وبكت وقامت ورفعت يديها إلى السماء وقالت: إلى الله أشكو فراقي لزوجي.

فرحمها أهل البيت وبكوا لبكائها، فبينا هم على هذا إذ أنزل الوحيُ[4] على رسول الله ﷺ: ﴿ قَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الَّتِي تُجادِلُكَ فِي زَوْجِها وَتَشْتَكِي إِلَى اللهِ ﴾ إلى قوله:

---

(١) أثبتناها من رواية النعماني: ٢٥١؛ وهي: خولة بنت ثعلبة بن مالك بن أحرم، من بني عمرو بن عوف بن الخزرج (الاستيعاب ٤: ١٨٣٠ / ٣٣٢٠).

(٢) القصّة المذكورة وردت في كتب الحديث والفقه والتفسير، مع اختلاف في الألفاظ وذكر الأسماء وبعض التفاصيل.. مرويةً عن الأئمة عليهم السلام: الإمام الباقر عليه السلام، عن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، وعن الإمام الصادق عليه السلام.. وعن غيرهم: ابن عبّاس، قتادة، عائشة، عطاء بن يسار، وخولة بنت ثعلبة ـ صاحبة القصّة نفسها ـ.

انظر: مسند أحمد ٦: ٤١٠، الكافي ٦: ١٥٢، من لا يحضره الفقيه ٣: ٥٢٦ / ٤٨٢٩، تفسير مقاتل ٣: ٣٢٩، تفسير القمّي ٢: ٣٥٣، التبيان ٩: ٥٤٠، أسباب النزول للواحدي: ٢٧٢.. وغيرها من أمّهات المصادر؛ فمعظمها ـ إن لم تكن جميعها ـ ذكر القصّة في باب الظهار، وفي تفسير أوّل سورة المجادلة.

(٣) في «ض» «ش» بعد (المرأة) كلمة (ذلك)، وكتب عليها في «ض»: (كذا). وفي ص ٨٨ من المحكم والمتشابه / ط النجف: (فجزعت من ذلك)؛ (انظر: وسائل الشيعة / ط ثانية ١٥: ٥٠٨ حاشية الصفحة)، ولم تذكر في رواية النعماني: ٢٥٠.

(٤) في رواية النعماني: (فأنزل الله على نبيّه).

﴿ وَالَّذِينَ يُظاهِرُونَ مِن نِسائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِما قالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِن قَبْلِ أن يَتَمَاسَّا ذلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِ وَاللهُ بِما تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ * فَمَن لَمْ يَجِدْ فَصِيامُ شَهْرَيْنِ مُتَتابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أن يَتَماسَّا فَمَن لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِيناً ﴾[١].

فقال لها رسول الله ﷺ: قولي لأوس[٢] يعتق نسمة.

فقالت: يا رسول الله، وأنّى له بالنسمة؟! فوالله ما له خادم غيري.

فقال: فمريه فليصم شهرين متتابعين.

فقالت: يا رسول لله، شيخ ضعيف لا يقوى.

قال: فمُريه فليتصدّق.

فقالت: يا رسول الله، وأنّى له بالصدقة؟! فوالله ما بين لابتيها[٣] أحد[٤] أحوج منه ومنّا.

فقال رسول الله ﷺ: فقولي له: يأتي أُمّ المنذر[٥] فليأخذ منها شطر[٦]

---

(١) سورة المجادلة (٥٨): ١ ـ ٤.

(٢) قوله: (لأوس) لم يرد في «ش».

(٣) اللابة: الحَرّة السوداء، ذات الحجارة السود، وفي الحديث: «ما بين لابتيها أحوج منّا»، وإنّما جرى هذا أوّل مرّة بالمدينة، وهي بين حَرّتين: حَرّة واقِم وحَرّة ليلى، فلمّا تمكّن هذا الكلام جرى على أفواه الناس في كلّ بلدة؛ فصار كأنّه بين حدّين (انظر: العين ٨: ٣٣٧ مادّة «لوب»، مجمع البحرين ١: ٤٨٥ مادّة «حرر»، و ٤: ١٥٠ مادّة «لوب»).

(٤) لم يرد في «ش».

(٥) أُمّ المنذر الأنصاريّة ـ وقيل: العدويّة ـ بنت قيس بن عمرو بن عبيد النجّاري، ابن عامر بن غنم بن عديّ بن النجّار، وقيل: اسمها: سلمى.

إحدى خالات النبيّ ﷺ، صلّت معه القبلتين، لها صحبة، وحديثها عند أهل المدينة، وكان عندها تمر الصدقة، وهي أُخت سليط بن قيس من بني مازن بن النجّار، روى لها: أبو داود، والترمذي، وابن ماجة (انظر: الطبقات ـ لابن سعد ـ ٣: ٥٤٧، أُسد الغابة ٥: ٦١٢، تهذيب الكمال ٣٥: ٨٠١٤/٣٧٨، الإصابة ٨: ١٢٢٧٣/٤٨٠، الوافي بالوفيات ٩: ٢٥٢).

(٦) شطر كلّ شيء: قصده، وشطر كلّ شيء: نصفه، وشطرته: جعلته نصفين.. الشين والطاء ←

وسقٍ[١] من تمرٍ فليتصدّق به على ستّين مسكيناً.

قال[٢]: فأتته وهو جالس، فقال: ما وراكِ[٣]؟

فقالت: خيرٌ، وأنت ذميمٌ، إنّ رسول الله ﷺ يأمرك أن تأتي أُمّ المنذر فتأخذ منها شطر وسق من تمر، فتصدّق به على ستّين مسكيناً[٤].

ومثله: في اللعان:

وكان سبب نزول اللعان[٥] أنّ رسول الله ﷺ لمّا رجع من غزوة تبوك قام إليه

والراء: أصلان، يدلّ أحدهما على: نصف الشيء، والآخر على: البعد والمواجهة (انظر: العين ٦: ٢٣٣، معجم مقاييس اللغة ٣: ١٨٦؛ مادّة «شطر»).

(١) «وسق»: كلمة تدلّ على حمل الشيء... ومنه: الوسق: ستّون صاعاً.. وهو: جمع المتفرّق؛ يقال: وسقت الشيء، إذا جمعته، وسمّي قدر معلوم من الحمل كحمل البعير: وسقاً.. والوسق: مكيلة معلومة، وقيل: هو حمل بعير، وهو ستّون صاعاً بصاع النبيّ ﷺ؛ وهو: خمسة أرطال وثلث (انظر: معجم مقاييس اللغة ٦: ١٠٩، مفردات غريب القرآن للراغب: ٥٢٣، لسان العرب ١٠: ٣٧٨).

(٢) في «ض» «ش»: (قالت)، وأثبتنا ما في رواية النعماني؛ فالظاهر أنّه للراوي!

(٣) في «ش»: (وما وراك؟). وفي رواية النعماني: ٢٥٢: (قال: فعادت إلى أوس، فقال لها: ما وراك؟). وفي الطبقات لابن سعد ٣: ٥٤٨: «فرجعت إلى أوس، فقال: ما وراءك؟»، وكذا في الدرّ المنثور ٦: ٢٨٢.. وفي المعجم الكبير للطبراني ١١: ٢١٢: «فجئت فلمّا رآني قال: ما وراءك؟».

(٤) أورد الكليني الرواية في الكافي ٦: ١٥٢ ـ بدون ذكر لأسماء أشخاصها ـ بسنده عن الإمام الباقر ﵇، عن الإمام أمير المؤمنين ﵇، وفيها: إنّ الرسول الأكرم ﷺ قال للرجل المظاهر: «قد عفا الله عنك، وغفر لك، فلا تعُد»، أي لم يلزمه الكفّارة! ثمّ أنزل الله تبارك وتعالى الكفّارة لمَن ظاهر «بعدما عفا الله وغفر للرجل الأوّل»، وجعلها حدّاً للظهار، وعقوبة لمَن ظاهر بعد النهي. والمعنى بعينه ورد في تفسير القمّي ٢: ٣٥٣!

(٥) «لعن»: أصل صحيح يدلّ على إبعاد وإطّراد. ولعن الله الشيطان: أبعده عن الخير والجنّة. واللعان: الملاعنة، وهو: المباهلة بين الزوجين في إزالة حدٍّ أو نفي ولد بلفظ مخصوص.

عويمر بن الحارث[١] فقال: يا رسول الله! إنّ امرأتي زَنَت بشريك ابن سحماء[٢].

والّلعان: أن يرمي الرجل امرأته بالفجور وينكر ولدها، فإن أقام عليها أربعة شهود عدول رُجمت، وإن لم يقِم عليها بيّنة لاعنها، فإن امتنع من لعانها ضُرب حدّ المفتري ثمانين جلدة، وإن لاعنها درأ (دفع) عنه الحدّ (انظر: معجم مقاييس اللغة ٥: ٢٥٢، مجمع البحرين ٤: ١٢٥، من لا يحضره الفقيه ٣: ٥٣٦).

وقصّة اللعان المذكورة، ونزول الآيات فيها، وردت في أُمّهات المصادر الحديثيّة والتفسيريّة في باب اللعان وفي تفسير الآيات من سورة النور مع اختلاف في الألفاظ وآختلاف في الأسماء، أو عدم ذكرها.. مرويةً عن الإمام الصادق ﷺ عن الإمام أمير المؤمنين ﷺ، وعن ابن عبّاس، وعن سهل بن سعد الساعدي.

انظر: صحيح البخاري ٦: ١٧٨، الكافي ٦: ٤/١٦٣، من لا يحضره الفقيه ٣: ٤٨٥٨/٥٤٠، تهذيب الأحكام ٨: ٦٤٤/١٨٤، وسائل الشيعة ٢٢: ٢٨٩١٠/٤١١، بحار الأنوار ٢١: ٣٦٧، تفسير مقاتل ٢: ٤٠٩، تفسير القمّي ٢: ٩٨، تفسير الطبري ١٨: ١٠٩ و ١١٢، أحكام القرآن للجصّاص ٣: ٣٧٠، التبيان ٧: ٤١٣، مجمع البيان ٧: ٢٢٤، تاريخ المدينة لابن شبّة ٢: ٣٨٠.

(١) في «ض» «ش»: (أحزن)؛ ولعلّها تصحيف: الحارث أو الحرث؛ وأثبتنا ما في رواية النعماني: ٢٥٢؛ وما في المصادر التي ترجمت له.

وهو: عويمر بن الحارث بن زيد بن الجد العجلاني الأنصاري. وفي تفسير القمّي: عويمر بن ساعدة العجلاني، وأثبته بعضهم: عويمر بن الأبيض؛ قال آخر: الأبيض لقب لأحد آبائه (انظر: الثقات لابن حبّان ٣: ٢٨٦، الاستيعاب ٣: ٢٠٠٤/١٢٢٦، أسد الغابة ١: ٢٣، الإصابة ٤: ٦١٢٩/٦٢٠).

وقيل: أوّل مَن لاعن: هلال بن أُميّة؛ ذكر ذلك: الطبري والطوسي والطبرسي في تفاسيرهم، والجصّاص في أحكام القرآن، والواحدي في أسباب النزول، والبخاري في صحيحه؛ عن ابن عبّاس، وعن سهل: عويمر العجلاني، وابن شبّة في تاريخ المدينة.

وهو: هلال بن أُميّة بن عامر بن قيس بن عبد الأعلم بن عامر بن كعب بن واقف (وهو سالم) ابن امرئ القيس، الأوسي الأنصاري الواقفي (انظر ترجمته في: الطبقات لابن سعد ٨: ٣٨٠، أسد الغابة ٥: ٦٦، الإصابة ٦: ٨٩٩٨/٤٢٨).

(٢) في «ض» «ش»: (الشحماء)، وفي رواية النعماني: السمخاط؛ وأثبتنا ما في تفسير القمّي؛ وما في المصادر التي ترجمت له.

فأعرض عنه رسول الله، فأعاد عليه القول، فأعرض عنه، فأعاد الثالثة، فدخل رسول الله منزله، فنزلت عليه آية اللعان، فخرج[١] فقال له: ائتني بأهلك، فقد أنزل الله فيكما قرآناً.

فأتى أهله[٢] فقال لها: إنّ رسول الله يأمرك أن تأتينه[٣].

فخرجت ومعها قومها ـ وكانت في شرفٍ من الأنصار ـ فوافوا رسول الله ﷺ وقد صلّى العصر، فقال لزوجها: تقدّم إلى المنبر فالتعنا[٤].

فتقدّم عويمر إلى المنبر، فقال رسول الله ﷺ: فتلا عليهم آية اللعان: **﴿ والّذينَ يَرْمونَ أزواجَهمْ ولم يكن لهم شهداءُ إلّا أنْفُسُهمْ فشهادةُ أحَدِهِمْ أرْبَعُ شهاداتٍ بالله إنّهُ لَمِنَ الصادقينَ ﴾**[٥] في ما رماها به. فحلف، فقال رسول الله: أعدها. فأعادها، ثمّ قال: أعدها. فأعادها، ثمّ قال: أعدها. فأعادها[٦].

فقال رسول الله: العن نفسك في الخامسة إن كنت من الكاذبين في ما رميتها به؛ وقال له[٧] رسول الله ﷺ: إنّها موجبة. ففعل.

⊃ وهو: شريك بن سحماء ـ بفتح السين وسكون الحاء المهملتين ـ وهي أُمّه، واسم أبيه: عبدة بن معتب (مغيث) بن الجد بن عجلان البلوي، حليف الأنصار (انظر: الاستيعاب ٢: ١١٨٣/٧٠٥، أُسد الغابة ٢: ٣٩٧، الإصابة ٣: ٣٩١٧/٢٧٨ و ٤: ٥٣٠٢/٣٢٥).

(١) قوله: (فخرج) لم يرد في «ش».

(٢) هي: خولة بنت قيس بن محصن الأنصارية. وعويمر وخولة وشريك بنو عمّ لعاصم بن عديّ الأنصاري (انظر: تفسير مقاتل ٢: ٤٠٩، بحار الأنوار ٢١: ٣٦٧).

(٣) في «ض»: (تأتيه)، والمثبت من «ش».

(٤) في رواية النعماني: ٢٥٣: (فوافوا رسول الله ﷺ وهو يصلّي العصر، فلمّا فرغ أقبل عليهما وقال لهما: تقدّما إلى المنبر فلاعنا).

(٥) سورة النور (٢٤): ٦.

(٦) قوله: (فأعادها) ساقط من «ض»، وأثبتناها من «ش».

(٧) قوله: (له) لم يرد في «ش».

ثمّ قال له رسول الله: تنحّ وقل لامرأتك تشهد ـ كما شهدتَ ـ إنّك من الكاذبين عليها في ما رميتها[١] به.

فنظرت في وجوه قومها ثمّ قالت: والله! لا أُسوّد هذه الوجوه في هذه العشيّة. فتقدّمت[٢]، فشهدت أربع شهاداتٍ: بالله إنّه لمن الكاذبين في ما رماني به.

فقال لها[٣] رسول الله: اشهدي الخامسة والعني نفسك.

فقالت في الخامسة: إنّ غضب الله عليها إن كان من الصادقين في ما رماني[٤] به.

فقال رسول الله ﷺ: اذهبا، فلا تحلّ لك أبداً[٥].

فقال [عويمر]: يا رسول الله! فمالي الذي أعطيتها؟

فقال [له] رسول الله ﷺ: إن كنت صادقاً فهو لها بما استحللت من فرجها، وإن كنت كاذباً فهو أبعد لك منه.

وفرّق بينهما.

ومثله: الأمر الذي كان بين يهود قريظة والنضير:

وكان سبب ذلك: أنّ رسول الله ﷺ لمّا هاجر إلى المدينة كان بها ثلاثة أبطن من بني هارون[٦] ؑ: قريظة والنضير وقَيْنُقاع، فلمّا دخلت الأوس

---

(١) في «ض» «ش»: (رماك)؛ ولعلّ ما أثبتناه أنسب للسياق.

(٢) في «ض» «ش»: (فقدّمت)، والمثبت من تفسير القمّي.

(٣) في «ض» «ش»: (لهما)، والمثبت من رواية النعماني وتفسير القمّي.

(٤) في «ض»: (رواني)، والمثبت من «ش».

(٥) في رواية النعماني: ٢٥٤: (فقال لهما رسول الله ﷺ: اذهبا، فلن يحلّ لك، ولن تحلّي له أبداً)، وفي تفسير القمّي: (فقال رسول الله ﷺ لزوجها: اذهب، فلا تحلّ لك أبداً).

(٦) كذا في رواية النعماني: ٢٤٨، وفي تفسير القمّي ١: ١٦٨: (بطنان من اليهود من بني هارون ؑ وهم: النضير وقريظة)؛ وفي ٢: ٣٥٨: (ثلاثة أبطن من اليهود).

والخزرج[١] في الإسلام جاءت اليهود إلى رسول الله ﷺ، فقالوا: يا محمّد! قد أحببنا أن نهادنك إلى أن نرى ما يصير إليه أمرك[٢].

فأمر رسول الله ﷺ أن يكتب في ما بينهم كتاباً لا يؤذيهم، وأن يُقرّهم على دينهم، على أن لا يتعرّضوا لأحد من أصحابه، فكتب لهم رسول الله ﷺ ما شاؤوا مِن الصلح والهدنة[٣].

وكانت الأوس حلفاء قريظة، وكانت النضير حلفاء للخزرج، وكانت النضير أكثر عدداً وأكثر أموالاً، وكان عددهم ألف مقاتل وكانت قريظة سبعمئة[٤] مقاتل..

وكانوا إذا وقع بينهم قتيل لم ترضَ النضير أن يكون قتيل منهم بقتيل من قريظة، وقالوا: نحن أشرف وأكثر وأقوى، فكتبوا كتاباً فيما بينهم:

«أيّما رجل من النضير قتل رجلاً من قريظة أن يدفع نصف الدية ويجبّه ويُحمّم[٥]

---

(١) عُرفت القبيلتان ـ بعد دخولهما الإسلام ـ بـ: الأنصار. جدّ الأُولى: أوس بن حارثة بن ثعلبة بن عمرو، وجدّ الثانية: الخزرج بن ثعلبة؛ من بني مزيقياء، من الأزد، تحوّل بنوهما من اليمن إلى يثرب (المدينة)، وبطونهما كثيرة متعدّدة؛ فمن بطون الخزرج: بنو النجّار، بنو عوف، بنو غنم، بنو جشم، وآخرون (الأعلام للزركلي ٢: ٣١ و ٣٠٤، معجم قبائل العرب لكحّالة ١: ٥٠ ـ ٥١).

(٢) في «ض» «ش»: (إلى أن إلى ما يصير أمرك)، والمثبت من رواية النعماني.

(٣) انظر: أمر الهدنة بين الرسول الأكرم ﷺ ويهود المدينة في: تفسير القمّي ١: ٣٣ و ٢: ١٨٠ و ١٩١، إكمال الدين للشيخ الصدوق: ١٩٨، إعلام الورى بأعلام الهدى للطبرسي ١: ١٥٧، قصص الأنبياء للراوندي: ٣٣٦، بحار الأنوار ١٩: ١١٠.

(٤) في رواية النعماني: ٢٤٨: (مائة).

(٥) في تفسير القمّي ١: ١٦٨: «يجنيه ويحمّم، والتجنية: أن يقعد على جمل ويولّي وجهه إلى ذنب الجمل ويلطّخ [وجهه] بالحمأة...» وعنه في بحار الأنوار ٢٠: ١٦٦ وتفسير الصافي للفيض الكاشاني ٢: ٣٦؛ وفيه: «يحنب... والتحنيب» ونور الثقلين للحويزي؛ وفيه: «يحينه... والتحنية»..
وفي تفسير ابن أبي حاتم ١: ١٥٠/٧٨٠: «فجبّوه... التجبيه:» وعنه في فتح القدير للشوكاني ١: ١٠٣.
وفي رواية النعماني: ٢٤٨: (دفع نصف الدية، وحُمّم وجهه ـ ومعنى حمّم وجهه: سُخّم وجهه بالسواد؛ ومعناه: حُمّم بالفحم ـ ويقعد على حمار ويحوّل وجهه إلى ذنب الحمار).

ـ والتجبّه[١]: أن يقعد على جملٍ ويصيّر وجهه إلى ذنَب الجمل، والتحميم[٢]: أن يسوّد وجهه بالحمأة ـ وأيّما رجل من قريظة قتل رجلاً من النضير أن يُقتل به ويُدفع إلى أوليائه الدية[٣]».

فلمّا هاجر رسول الله صلّى الله عليه وآله ودخلت الأوس والخزرج في الإسلام كان رجل من قريظة قتل رجلاً من النضير فبعثوا إليهم أن ابعثوا إلينا بصاحبنا والدية لنقتله. فامتنعت قريظة وقالت: ليس هذا حكم [الله في] التوراة، وإنّما هو أمر غلبتمونا عليه[٤]، [وليس لكم علينا إلّا الدية أو القتل، فإن رضيتم بذلك، وإلّا بيننا وبينكم محمّد [ﷺ] نتحاكم إليه جميعاً][٥].

---

(١) قال ابن الأثير: وفي حديث الزنا: (أنّه سأل اليهود عنه، فقالوا: عليه التجبيه. قال: ما التجبيه؟ قالوا: أن تُحمّم وجوه الزانِيَيْن، ويُحملا على بعير أو حمار، ويخالف بين وجوههما). أصل التجبيه: أن يُحمل اثنان على دابّة ويجعل قفا أحدهما إلى قفا الآخر، والقياس أن يقابل بين وجوههما؛ لأنّه مأخوذ من الجبهة (النهاية في غريب الحديث ١: ٢٣٧. وانظر: لسان العرب ١٣: ٤٨٣، جبه).

والكلمة في «ش» بلا نقط.

والتجبية: ركوع كركوع المصلّي. والتجبية: أن يجبي الرجل على وجهه باركاً (العين ٦: ١٩١، جبي).

(٢) التحميم: تسويد الوجه بالحمم؛ الذي هو: الفحم البارد، وحممت وجه الرجل: إذا سوّدته بالحمم.. وحممت الرجل: سخّمت وجهه بالفحم (العين ٣: ٣٤، حم، غريب الحديث لابن سلام ٤: ١٦، الصحاح ٥: ١٩٠٥، حمم).

و«حم»: فيه تفاوت؛ لأنّه متشعّب الأبواب جدّاً. فأحد أُصوله: اسوداد، والآخر: حرارة، والثالث: الدنوّ والحضور، والرابع: جنس من الصوت، والخامس: القصد. فأمّا السواد: فالحمم: الفحم... ويقال: حممته: إذا سخّمت وجهه بالسخام وهو الفحم (معجم مقاييس اللغة ٢: ٢٣).

(٣) وفي رواية النعماني: ٢٤٨: (كان عليه الدية الكاملة، وقتل القاتل مع دفع الدية).

(٤) في رواية النعماني: ٢٤٩: (وإنّما هذا حكم ابتدعتموه).

(٥) ما بين المعقوفين، وما قبله، إضافة من رواية النعماني: ٢٤٩.

فبعثوا[1] إلى عبد الله بن أُبَيّ بن سلول[2]، وكان رأس المنافقين، فقالوا له: قد علمت ما بيننا من الحلف والموادعة، وقد كنّا لكم يا معشر الخزرج أنصاراً على مَن أرادكم، وقد امتنعت قريظة ممّا شرطنا عليهم، ودعونا[3] إلى محمّد ﷺ أن يكون حكماً بيننا، وقد رضينا به، فاسأله[4] أن لا ينقض شرطنا.

فقال لهم عبد الله بن أُبَيّ: ابعثوا رجلاً منكم يحضر كلامي وكلامه ـ يعني محمّداً ﷺ ـ فإن علمت أنّه يحكم لكم ويُقرّكم على ما كنتم عليه، فارضوا به، وإلّا فلا ترضوا به.

فجاء إلى رسول الله ﷺ ومعه رجل من اليهود، فقال: يا رسول الله! إنّ هؤلاء اليهود لهم العَدَد والعُدّة والمنعة، وقد كتبوا فيما بينهم كتاباً، وهم صائرون إليك، فلا تنقض شرطهم، وآحملهم على ما بينهم من الشرط.

فاغتمّ رسول الله ﷺ من هذا الكلام، ودخل منزله، فنزل عليه جبرئيل ﷺ بهذه الآية: ﴿ **يا أيُّها الرَّسُولُ لاَ يَحْزُنكَ الَّذِينَ يُسارِعونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قالُوا آمَنّا بِأفْواهِهِمْ**

⬅ وفي تفسير القمّي ١: ١٦٨: «فقالت قريظة: ليس هذا حكم التوراة، وإنّما هو شيء غلبتمونا عليه؛ فإمّا الدية وإمّا القتل، وإلّا فهذا محمّد [ﷺ] بيننا وبينكم فهلمّوا لنتحاكم إليه».

(١) في رواية النعماني: ٢٤٩: (فبعث بنو النضير).

(٢) عبد الله بن أُبَيّ بن مالك بن الحارث بن عبيد بن سالم بن غنم بن عمرو بن الخزرج، وسلول: امرأة من خزاعة، هي أُمّ أُبَيّ.. كان من أشراف الخزرج، وكانت الخزرج قد اجتمعت على أن يتوّجوه ويُسندوا إليه أمرهم قبل مبعث النبيّ ﷺ، فلمّا جاء الله بالإسلام نَفَس على رسول الله ﷺ النبوّة، وأخذته العزّة فلم يُخلِص الإسلام وأضمر النفاق حسداً وبغياً، مات سنة ٩ للهجرة (انظر: ترجمة ابنه «عبد الله» في: الطبقات لابن سعد ٣: ٥٤٠، الاستيعاب ٣: ١٥٩٠/٩٤٠، أُسد الغابة ٣: ١٩٧، الإصابة ٤: ٤٨٠٢/١٣٣).

(٣) في «ض» «ش»: (ودعوناهم)، وفي رواية النعماني: ٢٤٩: (ودعوناه)؛ ولعلّ المثبت أنسب للسياق.

(٤) في «ض»: (ليسأله)، وفي «ش»: (لنسأله)، والمثبت من رواية النعماني: ٢٤٩.

وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ ﴾ يعني عبدالله بن أُبيّ، ﴿ **وَمِنَ الَّذِينَ هادُوا** ﴾ اليهودي؛ كان معه يسمع قول رسول الله، ﴿ **سَمّاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمّاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَواضِعِهِ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هذا فَخُذُوهُ وَإِن لَمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُوا وَمَن يُرِدِ اللهُ فِتْنَتَهُ فَلَن تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللهِ شَيْئاً أُولئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ لَهُمْ فِي الدُّنْيا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذابٌ عَظِيمٌ * سَمّاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكّالُونَ لِلسُّحْتِ فَإِن جاؤُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِن تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَن يَضُرُّوكَ شَيْئاً وَإِنْ حَكَمْتَ فاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ** ﴾[1]..

فجعل الله عزّ وجلّ الأمرَ إلى رسوله ﷺ، إن شاء أن يحكم حَكَمَ، وإن لم يحبّ ذلك كان إليه ذلك[2].

ثمّ أعلمه أنّهم لا يُحكّمونه، فقال: ﴿ **وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْراةُ فِيها حُكْمُ اللهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنْ بَعْدِ ذلِكَ وَما أُوْلئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ * إِنَّا أَنْزَلْنا التَّوْراةَ فِيها هُدىً وَنُورٌ يَحْكُمُ بِها النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هادُوا وَالرَّبّانِيُّونَ وَالأَحْبارُ بِما اسْتُحْفِظُوا مِن كِتابِ اللهِ وَكانُوا عَلَيْهِ شُهَداءَ** ﴾، إلى قوله تبارك وتعالى: ﴿ **وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ حُكْماً لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ** ﴾[3].

---

(١) سورة المائدة (٥): ٤١ و ٤٢.

(٢) انظر: نزول الآيات في أمر بني النضير وبني قريظة في: تفسير القمّي ١: ١٦٨، وتفسير ابن زمنين ٢: ٢٨.

وقيل: إنّ الآيات نزلت في مناسبة موقف اليهود من حكم الرجم في الزنا (انظر: صحيح مسلم ٥: ١٢٢ـ١٢٣، تفسير مجاهد ١: ١٩٦، تفسير مقاتل ١: ٢٩٩).

وقد ورد القولان في: التبيان ٣: ٥٢١ ـ ٥٢٧، مجمع البيان ٣: ٣٣٣ ـ ٣٣٥، الدرّ المنثور ٢: ٢٨١، فتح القدير ٢: ٤٤.

وانظر الإشكالات على نزول الآيات في المناسبتين، في: الصحيح من سيرة النبيّ الأعظم ﷺ للسيّد جعفر مرتضى العاملي ٧: ٨١ـ١٠٨.

(٣) سورة المائدة (٥): ٤٣ ـ ٥٠.

ومثله: [**تحريم بعض الصحابة طيّبات الدنيا على أنفسهم:**]

إنّ قوماً من أصحاب النبيّ ﷺ أجمعوا فترهّبوا وحرّموا على أنفسهم طيّبات الدنيا وزينتها وحلفوا على ذلك، منهم: عثمان بن مظعون وبلال مولى رسول الله وعليّ بن أبي طالب عليه السلام وغيرهم، وكانوا عشرة أنفسٍ[1].

فأمّا عثمان بن مظعون[2] فإنّه حرّم على نفسه النساء، وأمّا بلال[3] فإنّه حلف ألّا[4] يفطر بالنهار أبداً، وأمّا عليّ بن أبي طالب عليه السلام فإنّه حلف ألّا ينام بالليل ولا يزال متهجّداً.

---

(١) في رواية النعماني: ٢٥٥: (منهم: عثمان بن مظعون، وسلمان، وتمام عشرة من المهاجرين والأنصار) وعنه ـ مع اختلاف الألفاظ ـ: في وسائل الشيعة ٢٠: ٢١/ ٢٤٩٢١، الاثنا عشرية: ١٠٣. وفي تفسير القمّي ١: ١٧٩ ـ ١٨٠: «نزلت هذه الآية [المائدة ٥: ٨٧] في أمير المؤمنين عليه السلام وبلال وعثمان بن مظعون»؛ وعنه في وسائل الشيعة ٢٣: ٢٤٣/ ٢٩٤٨٦، وانظر: تفسير فرات: ١٥٥/١٣١.

(٢) عثمان بن مظعون بن حبيب بن وهب بن حذافة الجمحي القرشي، يكنّى: أبا السائب، وقيل: كان أخاً للنبيّ ﷺ من الرضاعة، وإنّه من حكماء العرب في الجاهلية، وإنّه حرّم الخمر على نفسه قبل الإسلام، أسلم بعد ١٣ رجلاً، وكان ملازماً لأمير المؤمنين عليه السلام، هاجر إلى الحبشة، وشهد بدراً، وهو أوّل من مات بالمدينة من المهاجرين سنة ٢هـ (الاستيعاب ٣: ١٠٥٣/ ١٧٧٩، أُسد الغابة ٣: ٣٨٥، الإصابة ٤: ٣١٨/ ٥٤٦٩، الأعلام ٤: ٢١٤؛ معجم رجال الحديث ١٢: ١٣٩/ ٧٦٣٤، وانظر: الطبقات الكبرى لابن سعد ٣: ٣٩٤ ـ ٣٩٥).

(٣) بلال بن رباح الحبشي: مؤذّن رسول الله ﷺ، كان من السابقين إلى الإسلام، وممّن عُذِّب في الله عزّ وجلّ فصبر على العذاب، شهد بدراً، والمشاهد كلّها، وهو أحد الّذين امتنعوا عن بيعة أبي بكر، وخرج إلى الشام مهاجراً، توفّي بدمشق في الطاعون سنة ١٨ ـ وقيل ٢٠ هـ ـ، ودُفن بالباب الصغير، وقبره مشهور يزار (رجال الطوسي: ٢٧/ ٨٠، الاستيعاب ١: ١٧٨، أُسد الغابة ١: ٢٠٦، الإصابة ١: ٤٥٥/ ٧٣٦، الأعلام ٢: ٧٣، معجم رجال الحديث ٤: ٢٧٠/ ١٨٩٤).

(٤) في «ش»: (أن لا). وكذا في الموضع التالي.

فدخلت امرأة عثمان بن مظعون على أُمّ سلمة[1] زوج النبيّ ﷺ وكانت امرأةً جميلةً من الأنصار، فرأتها أُمّ سلمة متعطّلة قد عطّلت نفسها من الصبغ والطيب وتركت التزيّن، فقالت لها أُمّ سلمة: ما لي أراكِ متعطّلة وأنت امرأةٌ جميلةٌ حَدَثَة ذات بعلٍ؟!

فقالت: ولمن أتزيّن؟! فوالله ما قربني عثمان منذ كذا وكذا!

فقالت لها أُمّ سلمة: ولِمَ؟!

فقالت: لأنّه حرّم على نفسه النساء وترهّب.

فأخبرت أُمّ سلمة رسول الله ﷺ بذلك، فبعث إليهم فقال: ترغبون عن سُنّتي؟! إنّي آتي النساء وأفطر بالنهار وأنام بالليل.

وأنزل الله عزّ وجلّ هذه الآية: ﴿ **يا أيُّها الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّباتِ ما أحَلَّ اللهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ * وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللهُ حَلالاً طَيِّباً وَاتَّقُوا اللهَ الَّذي أنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ** ﴾[2].

---

(١) في تفسير القمّي ١: ١٧٩: (عائشة).

أُمّ سلمة: هند بنت أبي أُميّة ـ واسمه: حذيفة، وقيل: سهيل ـ بن المغيرة بن عبدالله القرشية المخزومية.. أفضل نساء النبيّ الأكرم ﷺ بعد أُمّ المؤمنين خديجة ؓ. وفضائلها كثيرة معروفة، ومواقفها المؤيّدة لأمير المؤمنين ؑ، ومرويّاتها فيه مشهورة. قال لها النبيّ الأكرم ﷺ ـ في حديث الكساء المعروف ونزول آية التطهير ـ: «يرحمك الله! أنتِ على خير أو إلى خير». تزوّجها الرسول ﷺ سنة أربع ـ وقيل: ثلاث ـ بعد موت أبي سلمة، الذي كانت قد هاجرت معه إلى الحبشة، ثمّ إلى المدينة قبل وقعة بدر الكبرى. روى عنها خلق كثير من الصحابة والتابعين، توفيت بعد واقعة كربلاء، آخر سنة ٦١هـ، وكان عمرها ٨٤ سنة (انظر: الخصال: ٤١٩، الإكمال في أسماء الرجال للخطيب التبريزي: ١٥٥، الاستيعاب ٤: ١٩٢٠/٤١١١، أُسد الغابة ٥: ٥٨٨، الإصابة ٨: ٤٠٤/١٢٠٦٥، معجم رجال الحديث ٢٤: ٢٠٣/١٥٦٠٣؛ وفيه: هند بنت الحارث. ولاحظ: الطبقات الكبرى لابن سعد ٨: ٨٦).

(٢) سورة المائدة (٥): ٨٧ و ٨٨.

فقالوا: يا رسول الله! إنّا قد حلفنا.

فأنزل الله جلّ وعزّ عليه[1]: ﴿ **لا يُؤاخِذُكُمُ الله باللَّغْوِ فِي أَيْمانِكُمْ وَلكِن يُؤاخِذُكُم بِما عَقَّدتُّمُ الأَيْمانَ** ﴾، إلى قوله عزّ وجلّ: ﴿ **ذلِكَ كَفَّارَةُ أَيْـمانِكُمْ إذا حَـلَفْتُمْ وَٱحْـفَظُوا أَيْمانَكُمْ** ﴾[2].

---

(١) قوله: (عليه) لم يرد في «ش».

(٢) سورة المائدة (٥): ٨٩.

ذكر الشيخ الطبرسي في مجمع البيان ٣: ٤٠٤ أسماء العشرة، وهم: عليٌّ ﷺ، أبو بكـر، عـبدالله ابن مسعود، أبو ذرّ الغفاري، سالم مولى أبي حـذيفة، عـبدالله بـن عـمر، المـقداد بـن الأسـود الكندي، سلمان الفارسي، معقل بن مقرن، وصـاحب المـنزل الذي اجـتمعوا فـيه: عـثمان بـن مظعون الجمحي.

وذكر في الاحتجاج ١: ٤٠٧ قول الإمام الحسن ﷺ لمعاوية وأصحابه: «أنشدكم بالله! أتعلمون أنّ عليّاً ﷺ أوّل مَن حرّم الشهوات على نفسه من أصحاب رسول الله ﷺ، فأنزل الله تعالى: ﴿ **يا أيّها الّذين آمنوا لا تحرّموا طيّبات** ﴾ الآية.

وابن شهرآشوب ذكر في مناقب آل أبي طـالب ١: ٣٦٩: أنّ الآيـات نـزلت فـي عـليّ ﷺ وبـلال وعثمان بن مظعون.

والفيض الكاشاني في تفسيره الصافي ٢: ٧٩ ـ ٨٠ نقل الرواية عن تفسير القمّي، ثمّ قال: ليس في مثل هذا الخطاب والعتاب منقصة على المخاطَب والمعاتَب، إن لم يكن محمدة، نـظيره: قـوله تعالى: ﴿ **يا أيّها النبيّ لمَ تحرّم ما أحلّ الله لك تبتغي مرضاة أزواجك ... وهو العـليم الحكـيم** ﴾، [سـورة التحريم ٦٦: ١ و ٢].

وانظر: البحث الروائي المتعلّق بالآيات في تفسير الميزان ٦: ١١٢ ـ ١١٦.

ولعلّ ذكر اسم الإمام أمير المؤمنين ﷺ في بعض الروايات الواردة في هذه القضية وفي شأن نزول هذه الآية محل بحث ودراسة أعمق وأوسع، رغم توجيه وبـيان الفـيض الكـاشاني؛ فـالإمام ﷺ ربيب رسول الله ﷺ، وهو القائل: «وضعني في حجره وأنا وليد... وما وجد لي كذبة في قول، ولا خطلة في فعل... يرفع لي في كلّ يوم من أخلاقه علماً ويأمرني بالاقتداء به...»!

والخطلة في الفعل: الخطأ فيه، وإيقاعه على غير وجهه.

انظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٣/ ١٩٧ الخطبة القـاصعة. وفـي ص ٢٠١ روى عـن أنس: أنّه ﷺ لم يقترف أمراً أسخط فيه رسول الله ﷺ.

ومثله : [**سرقة بني أُبيرق طعام رفاعة :**]

إنّ قوماً من الأنصار يُعرفون بـ: بـني أُبَـيْرِق[١]، وكـانوا مـنافقين قـد أظـهروا الإسلام، وكانوا ثلاثةَ نفرٍ: بِشْرٌ ومُبَشِّرٌ وبَشيرٌ، وكان بِشر[٢] يكنّى بـ: أبي طعمة، وكان خبيثاً شاعراً، فنَقَبوا[٣] على رجلٍ من الأنصار يقال له: رفاعة بن زيـد بـن عامر[٤]، وكان عمّ قتادة بن النعمان[٥]، وكان قتادة بدرياً، فأخذوا له طـعاماً مـن غرفة له وسيفاً ودرعاً، فقال رفاعة لابن أخيه قتادة: إنّ هؤلاء القوم قد نقبوا علَيَّ وأخذوا طعاماً كنتُ أعددته للعيال وسيفاً ودرعاً.

---

(١) الأُبَيْرِق هو: الحارث بن عمرو بن حارثة بن الهيثم بن ظفر ـ وظفر هو: كعب ـ (إمتاع الأسماع للمقريزي ١٤: ٣٥٣ ضمن قصّة سرقتهم لطعام وسلاح رفاعة).

(٢) في «ش»: (بشير).

(٣) مِن: نقب الشيء، أي: خَرَقَه؛ «نقب»: أصل صحيح يدلّ على فتح في الشـيء. ونـقب الحـائط ينقبه نقباً. ونَقَب خُفّ البعير: تخرّق نقباً. والنقب والمنقبة: الطريق في الجبل. ونقبوا في البلاد: ساروا؛ وأصله: السير في النقوب: الطرق، والنقيب: نقيب القوم، شاهدهم وضمينهم. والمنقبة: الفعلة الكريمة، وقياسها صحيح؛ لأنها شيء حسن قد شهر، كأنّه نقب عنه.. والنقب في الحائط والجلد كـ: الثقب في الخشب (معجم مقاييس اللغة ٥: ٤٦٦، مفردات غريب القرآن: ٥٠٣).

(٤) رفاعة بن زيد بن عامر بن سواد بن كعب ـ وهو: ظفر ـ ابن الخزرج بـن عـمرو بـن مـالك بـن الأوس الأنصاري الظفري (أُسد الغابة ٢: ١٧٩ ـ ١٨٠، الإصابة ٢: ٢٦٧٢/٤٠٧).
وانظر: قصّته مع بني أُبيرق، ونزول آيات سـورة النسـاء (٥): ١٠٥ ـ ١١٣ فـي: تـاريخ المـدينة المنوّرة، لابن شبّة النميري البصري.

(٥) قتادة بن النعمان بن زيد بن عامر بن سواد بن ظفر، من أصـحاب رسـول الله ﷺ، ومـمّن شـهد بدراً، مات سنة ٢٣هـ، وصلّى عليه عمر بن الخطّاب، يلقّب: ذا العينين؛ إذ أُصيبت عينه يوم أُحد حتّى وقعت على وجنته، فردّها رسول الله ﷺ مكانها بيده الشريفة، فعادت أحسن من قبل (انظر: صحيح البخاري ٥: ٢٢، تاريخ خليفة بن خـيّاط: ١١٠، رجـال الطـوسي: ٤٥، الكـنى والألقـاب للشيخ عبّاس القمّي ٢: ٢٥٦، معجم رجال الحديث ١٥: ٩٦١٤/٧٥).

فسألوا عن ذلك حتّى كاد أن يفتح عندهم[١]، فجاء بنو أُبيرق فقالوا لقتادة: هذا عمل لبيد بن سهل[٢]. وكان رجلاً صالحاً شجاعاً فقيراً.

فبلغ ذلك لبيداً[٣]، فأخذ السيف وخرج عليهم فقال: [يا][٤] بني أُبيرق! أترمونني[٥] بالسَرِقِ وأنتم أَوْلى به منّي[٦]؟! والله لتُبيّننّ ذلك أو لأملأنّ سيفي منكم. فلاطفوه حتّى رجع.

فجاء قتادة بن النعمان إلى رسول الله ﷺ فقال له: يا رسول الله! بأبي أنت وأُمّي، إنّ أهل بيتٍ منّا نَقَبوا على عمّي فأخذوا سيفاً ودرعاً وطعاماً كان أعدّه لعياله، وهم أهل بيت سوءٍ. فذكرهم عند رسول الله ﷺ بهذا القول وشِبهِه.

فبلغ بني أُبيرق ذلك فمشوا إلى رجلٍ من بني عمّهم[٧] يقال له:

---

(١) الظاهر أنّ المراد: أنّهم استيقنوا أنّ مرتكبي السرقة هم بنو أُبيرق؛ فقد ورد في بعض نصوص القصّة: «فسألنا في الدار حتّى لم نشكّ أنّهم أصحابها».
والفتح: نقيض الإغلاق، وهو: النصرة.. وهو: أصل صحيح يدلّ على خلاف الإغلاق، وهو: النصر والإظفار (العين ٣: ١٩٤، معجم مقاييس اللغة ٤: ٤٦٩).

(٢) لبيد بن سهل الأنصاري ابن الحارث بن عروة بن عبد رزاح بن ظفر بن الخزرج بن عمرو بن مالك بن الأوس (انظر: ترجمته في: الاستيعاب ٣: ٢٢٣٤/١٣٣٨، أُسد الغابة ٤: ١١٢، الإصابة ٥: ٧٥٥٨/٥٠٤).
وأُسد الغابة: «وهو (خبر اتّهامه بسرقة طعام وسلاح رفاعة، وأنّ الله تعالى برّأه منها) مذكور في كتب التفسير في سورة النساء، وقد ذكره جميع من صنّف في الصحابة في لبيد، وكذلك أهل النسب».

(٣) في «ض»: (لبيد)، والمثبت من «ش».

(٤) إضافة من رواية النعماني وتفسير القمّي.

(٥) في «ش»: (أترموني).

(٦) في رواية النعماني: (أترمونني بالسرقة وأنتم أَوْلى بها منّي)؛ و«سرق»: أصل يدلّ على أخذ شيء في خفاء وستر.. والسرق: مصدر، والسرقة: اسم.. والسَرَق ـ بالتحريك ـ بمعنى السرقة، وهو في الأصل مصدر؛ يقال: سرق يسرق سرقاً. (العين ٥: ٧٦، معجم مقاييس اللغة ٣: ١٥٤، النهاية في غريب الحديث ٢: ٣٦٢).

(٧) في «ض» «ش»: (فمشوا إلى رسول الله ﷺ رجلاً من بني عمّهم...)؛ ولعلّ ما في المتن أنسب للسياق.

أُسير[1] ابن عروة، وكان رجلاً منطيقاً طريفاً[2] بليغاً، فجمع رجالاً من قومه وجاء إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله! إنّ قتادة بن النعمان وعمّه عمدا إلى أهل بيتٍ منّا، أهل حَسَب ونَسَب وصلاحٍ، فرمياهم بالقبيح، وتقوّلا فيهم غير الذي يجب.

فأقبل قتادة إلى رسول الله ﷺ [فقال له:][3] بئس ما صنعت وبئس ما مشيت فيه! عمدت إلى أهل[4] بيتٍ لهم حسب ونسب وصلاح فرميتهم بالقبيح، وتقول فيهم ما لا يجب[5].

---

(١) هو: أسير بن عروة ـ وقيل: عمرو ـ ابن سواد بن الهيثم بن ظفر بن سواد الأنصاري الظفري الأوسي.. وفي تفسير القمّي ١: ١٥١: «أُسيد» (انظر: الاستيعاب ١: ٩٩، أسد الغابة ١: ٩٥ و ٢: ١٨٠ ترجمة «رفاعة»، الإصابة ١: ١٩٦/٢٣٧.. وكذلك المصادر التي ذكرت القصّة، الآتية لاحقاً).

(٢) المَنْطِق هو: الكلام، والمِنْطيق هو: البليغ، أو المتكلّم البليغ (انظر: مادّة «نطق» في: العين ٥: ١٠٤، معجم مقاييس اللغة ٥: ٤٤٠، لسان العرب ١٠: ٣٥٤، تاج العروس ١٣: ٤٦٠).

والطريف: الطريف في النسب: الكثير الآباء إلى الجدّ الأكبر، وهو خلاف القُعْدُد ـ والقعدد هو: القريب الآباء إلى الجدّ الأكبر ـ والأطراف: الأشراف.. وقيل: هو الكثير الآباء في الشرف، وأطراف الرجال: أشرافهم (انظر: الصحاح ٤: ١٣٩٤، ظرف، و ٢: ٥٢٦، قعد، لسان العرب ٩: ٢١٦ و ٢١٨، ظرف).

ولعلّها: «ظريفاً»، كما ورد في: الاستيعاب ١: ٩٩، الوافي بالوفيات للصفدي ٩: ١٥٥، الدرّ المنثور ٢: ٢١٦.

والظرف هو: البراعة وذكاء القلب. والظريف: البليغ، الجيّد الكلام. الظرف في اللسان: بلاغة، وفي الوجه: الحسن، وفي القلب: الذكاء (انظر: مادّة «ظرف» في: العين ٨: ١٥٧، النهاية في غريب الحديث ٣: ١٥٧، لسان العرب ٩: ٢٢٩).

(٣) إضافة يقتضيها السياق.

(٤) (أهل) لم تذكر في «ش».

(٥) وفي رواية النعماني: ٢٥٧ ـ ٢٥٨ كانت العبارة هكذا: (فبلغ ذلك بني أُبيرق فمشوا إلى رسول الله ﷺ ومعهم رجل من بني عمّهم يقال له: أشتر بن عروة، وكان رجلاً فصيحاً خطيباً، فقال: يا رسول الله!

ﻫ

فاغتمّ قتادة من ذلك، فرجع إلى عمّه فقال: ليتني متُّ ولم أُكلّم رسول الله.

فأنزل الله جلّ وعزّ على نبيّه ﷺ: ﴿ **إِنَّا أَنْزَلْنا إِلَيْكَ الْكِتابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِما أَراكَ اللهُ وَلاَ تَكُن لِلْخائِنِينَ خَصِيماً * وَٱسْتَغْفِرِ اللهَ** ﴾ إلى قوله: ﴿ **وَكانَ فَضْلُ اللهِ عَلَيْكَ عَظِيماً** ﴾[1].

[ومثله: تلبية قريش في الجاهلية:]

وقال: إنّ قريشاً كانت تحجّ فتقف بالمزدلِفة ولا تقف بعرفاتٍ، وكانت تلبيتهم إذا أحرموا: لبّيك اللّهمّ لبّيك، لا شريك لك لبّيك، إنّ الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك لبّيك.

⬅ إنّ قتادة بن النعمان عمد إلى أهل بيت منّا، لهم حسب ونسب وصلاح، فرماهم بالسرقة، وذكَرَهم بالقبيح، وقال فيهم غير الواجب. قال رسول الله ﷺ: إن كان ما قلته حقّاً فبئس ما صنع).

وفي تفسير القمّي: «وجاء إليه قتادة، فأقبل عليه رسول الله ﷺ فقال له: عمدت إلى أهل بيت شرف وحسب ونسب فرميتهم بالسرقة، فعاتبه عتاباً شديداً. فاغتمّ قتادة...».

(١) سورة النساء (٤): ١٠٥ ـ ١١٣.

انظر: قصّة بني أُبيرق مع قتادة وعمّه ونزول الآيات فيها في: تاريخ المدينة المنوّرة لابن شبّة النميري ٢: ٤٠٩ ـ ٤١٤، سنن الترمذي ٤: ٥٠٢٧/٣١٠، المستدرك على الصحيحين ٤: ٣٨٦، تفسير القمّي ١: ١٥١ و ١٧٨ ـ ١٨٠، تفسير الطبري ٥: ٣٦١، تفسير ابن أبي حاتم ٤: ٥٩٣٣/١٠٥٩ و ٥٩٥٥/١٠٦٤، التبيان ٣: ٣١٦، مجمع البيان ٣: ١٨١، لباب النقول للسيوطي: ٧١.

ونصّ الرواية المذكور، وما قيل في مناسبة نزول الآيات فيها ـ وفي غيرها، مع اختلاف ألفاظ نصوصها في المصادر التي ذكَرَتْها ـ يشتمل على ما يثير الشكّ والتساؤل بشأن خُلُق وحكمة الرسول الأكرم ﷺ؛ إذ لم يرد في معظم النصوص جوابه ﷺ لشكوى قتادة، أو قال له: انظروا في شأنكم. (مجمع البيان)، أو: سأنظر في ذلك. (تاريخ المدينة)، ثمّ تقريعه وعتابه الشديد له بعد سماع كلام أُسير، دون بيان تفحّصه وتحرّيه للحقّ في هذا الأمر، ممّا استدعى من قتادة أن يتمنّى الموت ولم يكن قد اشتكى بنو أُبيرق السرّاق إليه ﷺ!!

انظر: نصوص الرواية ومناقشتها في: الصحيح من سيرة النبيّ الأعظم ﷺ ٧: ١١١ ـ ١٢٧.

فجاءهم إبليس في صورة شيخ فقال لهم: ليس هذه تلبية أسلافكم.

فقالوا له: وكيف كانت تلبيتهم؟

فقال: لبّيك لا شريك لك إلّا شريكاً هو لك.

فنفرت قريش من ذلك، فقال الملعون: على رِسْلِكم حتّى آتي على آخر كلامي!

فقالوا: هاتِ.

فقال: تَمْلِكُهُ وما مَلَك.

فرضوا بذلك ولبّوا به، فقال إبليس: أمّا ترون أنّه يملكه وما ملك؟!

فنهاهم رسول الله ﷺ عن هذا وقال: هذا شِرك.

فقالوا: ليس بشِركٍ! ألا ترى أنّا قلنا: إلّا شريكاً هو لك، تملكه وما مَلَك؟! فهو يملك الشريك وما ملك.

فأنزل الله جلّ وعزّ على رسوله ﷺ: **﴿ضَرَبَ لَكُم مَثَلاً مِنْ أنفُسِكُمْ هَل لَكُم مِن ما مَلَكَتْ أيْمانُكُم مِن شُرَكاءَ فِي ما رَزَقْناكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَواءٌ﴾**[1].

فأعلمهم أنّهم لا يرضون بهذا من عبيدهم ومواليهم أن يشاركوهم في ما يملكون حتّى يكونوا سواءً، فكيف ينسبون إلى الله جلّ وعزّ شريكاً يملك معه ولا يرضون هذا لأنفسهم[2]؟!

فما كان في القرآن من نحو هذا فهو الذي تأويله قبل تنزيله، وهو كثيرٌ في القرآن..

---

(١) سورة الروم (٣٠): ٢٨.

(٢) انظر: تفسير القمّي ٢: ١٥٤ وعنه في بحار الأنوار ٩: ١٩/٢٢٩، و٩٦: ٣/١٨٣؛ ولم يُذكر فيها الوقوف بالمزدلفة أو بعرفات!

وانظر: تفسير مقاتل ٣: ١٠، تفسير السمعاني ٤: ٢٠٨ عن سعيد بن جبير: «نزلت في تلبية المشركين»، التبيان ٨: ٢٤٦، مجمع البيان ٨: ٥٨.

ومثله: حديث ابن بندي وتميم الداري[١] وآبن أبي ماريّة:

وكان ابن بندي[٢] وآبن أبي ماريّة[٣] نصرانيّين وكان تميم الداري[٤] مسلماً، فخرجوا في سفر، وكان مع تميم الداري خُرْجٌ له فيه متاع وآنية منقوشة بالذهب وقلادة، أخرجها إلى بعض أسواق العرب للبيع، فلمّا فَصَلوا[٥] من المدينة اعتلّ

---

(١) في «ش»: (الدارمي)، وكذا في المواضع التالية كلّها.

(٢) قيل: إنّه: عديّ بن بداء (بندا).

انظر ترجمته في: أُسد الغابة ٣: ٣٩٠، الإصابة ٤: ٥٤٨٩/٣٨٧.. وانظر: تفسير مقاتل ١: ٣٢٧ ـ ٣٢٩، تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر ١١: ٧١.

وفي رواية النعماني: ٢٦٠: «مندي»، وكذا في ما يأتي.

(٣) قيل: إنّه: بُديل بن أبي مريم (ماريّة) (انظر ترجمته في: الإصابة ١: ٦١٢/٤٠٧.. وانظر: تفسير مقاتل ١: ٣٢٧ ـ ٣٢٩، تاريخ مدينة دمشق ١١: ٧١).

(٤) هو: تميم بن أوس بن خارجة بن سواد (سود). يكنّى: أبا رقية، كان نصرانياً، أسلم سنة ٩ هـ، أقطعه رسول الله ﷺ ـ وأخاه: نعيم بن أوس عندما وفدا عليه من الشام وأسلما ـ «حبرى» و«بيت عينون» بالشام، وليس لرسول الله ﷺ قطيعة بالشام غيرها. صحب الرسول ﷺ وغزا معه، وروى عنه، وهو أوّل من قصّ في مسجد الرسول ﷺ في عهد عمر، ولم يزل بالمدينة حتّى تحوّل إلى الشام بعد مقتل عثمان ومبايعة أمير المؤمنين ﷺ بالخلافة، ومات في فلسطين سنة ٤٠هـ.

قيل في شأنه أقاويل كثيرة: أنّه يختم القرآن في ركعة، وأنّ الرسول الأعظم ﷺ ـ وهو يتلقّى الوحي من لدن حكيم عليم ـ حدّث عنه بحديث الجسّاسة والدجّال!! (انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى لابن سعد ٧: ٤٠٨، الثقات ١: ٤٠، رجال الطوسي: ١٠٥/٢٩ وعنه معجم رجال الحديث ٤: ١٩٢٤/٢٨٤، الاستيعاب ١: ١٩٣، الإصابة ١: ٨٣٨/٤٨٧).

وانظر: ردّ ما ورد في شأنه من تعظيم، وما وراء ذلك من أسباب وأهداف في: معالم المدرستين ٢: ٤٨، تدوين القرآن للشيخ علي الكوراني: ٤٤٤ ـ ٤٥٢، تاريخ السُنّة النبوية للدكتور صائب عبدالحميد: ٥٢ ـ ٥٨.

وفي تفسير القمّي ١: ١٨٩: «الدارمي» (انظر: اللباب في تهذيب الأنساب ١: ٤٨٤).

(٥) أي: خرجوا..

تميم الداري علّةً شديدةً، فلمّا[١] حضره الموت دفع ما كان معه إلى ابن بندي وآبن أبي ماريّة، وأمرهما أن يوصلاه إلى ورثته، فقدما المدينة وقد أخذا من المتاع الآنية والقلادة وأوصلا سائر ذلك إلى ورثته..

فافتقد[٢] القوم الآنية والقلادة، فقالوا لهما: هل مرض صاحبنا مرضاً طويلاً أنفق فيه نفقة كثيرة؟ قالا: لا، ما مرض إلّا أيّاماً قلائل.

قالوا: هل سُرقَ منه شيء في سفره؟ قالا: لا.

قالوا: فهل اتّجر تجارةً خسر فيها؟ قالا: لا.

قالوا: فقد افتقدنا أفضل شيء كان معه: آنيةً منقوشةً مكلّلةً بالجواهر، وقلادة. فقالا: ما دفعه إلينا قد أدّيناه إليكم.

فقدّموهما إلى رسول الله ﷺ، فأوجب عليهما اليمين، فحلفا، فخلّى عنهما..

ثمّ ظهرت تلك الآنية والقلادة عليهما، فجاء أولياء تميم إلى رسول الله ﷺ فقالوا: يا رسول الله! قد ظهر على ابن بندي وآبن أبي ماريّة ماادّعينا[٣] عليهما.

فانتظر رسول الله ﷺ الحكم من الله في ذلك، فأنزل الله عليه: **﴿ يا أيُّها الَّذِينَ آمَنُوا شَهادَةُ بَيْنِكُمْ إِذا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنانِ ذَوا عَدْلٍ مِنكُمْ أَوْ آخَرانِ مِنْ**

«فصل»: تدلّ على تمييز الشيء من الشيء وإبانته عنه. فَصَل من الناحية، أي: خَرَج. والحديث: «مَن فَصَل في سبيل الله فمات أو قُتل فهو شهيد»، أي: خرج من منزله وبلده. يقال: فَصَل عن موضع كذا، إذا انفصل عنه وجاوزه (معجم مقاييس اللغة ٤: ٥٠٥، الصحاح ٥: ١٧٩٠، لسان العرب ١١: ٥٢٢، مجمع البحرين ٣: ٤٠٤).

(١) في «ض»: (فكما)، والمثبت من «ش».

(٢) أي: لم يجدوهما..

«فقد»: أصل صحيح يدلّ على ذهاب شيء وضياعه، افتقدتُ الشيء: لم أجِدْه؛ من فَقَدْتُ الشيء أفْقِدُه، إذا غاب عنك (معجم مقاييس اللغة ٤: ٤٤٣، النهاية في غريب الحديث ٣: ٤٦٢).

(٣) في «ش»: (ادّعيناه).

غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الأَرْضِ ﴾، فأطلق الله جلّ وعزّ شهادة أهل الكتاب على[١] الوصية فقط إذا كان في سفرٍ ولم يوجد المسلمون.

﴿ فَأَصابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ تَحْبِسُونَهُمَا مِن بَعْدِ الصَّلَاةِ ﴾، يعني: بعد صلاة العصر.

﴿ فَيُقْسِمانِ باللهِ إِنِ ارْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَناً وَلَوْ كانَ ذا قُرْبَى وَلَا نَكْتُمُ شَهادَةَ اللهِ إِنَّا إِذاً لَمِنَ الآثِمِينَ ﴾[٢]، فهذه الشهادة الأُولى التي حلّفهما رسول الله ﷺ.

﴿ فَإِنْ عُثِرَ على أَنَّهُما اسْتَحَقّا إِثْماً ﴾، أي: أنّهما حلفا على كذبٍ.

﴿ فَآخَرانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُما ﴾، يعني: من أولياء المدّعي.

﴿ مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيانِ فَيُقْسِمانِ ﴾، أي: يحلفان بالله إنّهما أحقّ بهذه الدعوى، وإنّهما قد كذبا في ما حلفا.

﴿ باللهِ لَشَهادَتُنا أَحَقُّ مِن شَهادَتِهِما وَما اعْتَدَيْنا إِنَّا إِذاً لَمِنَ الظَّالِمِينَ ﴾[٣].

فأمر رسول الله ﷺ أولياء تميم الداري [أن] يحلفوا[٤] بالله على ما أمرهم، فحلفوا، فأخذ رسول الله ﷺ الآنية والقلادة من ابن بندي وآبن أبي ماريّة وردّها على أولياء تميم الداري.

﴿ ذلِكَ أَدْنَى أَن يَأْتُوا بالشَّهادَةِ عَلى وَجْهِها أَوْ يَخافُوا أَن تُرَدَّ أَيْمانٌ بَعْدَ أَيْمانِهِمْ ﴾[٥].

---

(١) في «ش»: (في).

(٢) سورة المائدة (٥): ١٠٦.

(٣) سورة المائدة (٥): ١٠٧.

(٤) في «ض» «ش»: (ويحلفوا)؛ وما بين المعقوفين من رواية النعماني وتفسير القمّي.

(٥) سورة المائدة (٥): ١٠٨.

انظر: نزول الآيات في القصّة، في: الكافي ٧: ٥؛ وفيه: «ابن بيدي» وعنه في وسائل الشيعة ١٩: ٢٤٦٧٩/٣١٤، تفسير القمّي ١: ١٨٩ وعنه في بحار الأنوار ٢٢: ٦٥، و١٠٣: ٣٢٢.

وقد ورد في سبب نزول الآية أنّ المسلم الذي مات في السفر هو ابن أبي ماريّة (مريم) مولى عمرو بن العاص السهمي، وأنّه دفع متاعه إلى صاحبيه في سفره، النصرانيين: تميم الداري وابن بندا (بداء).

ومنه: الحديث في أمر عائشة:

في ما كان رماها به عبد الله بن أُبَيّ، وحسّان بن ثابت [١]، ومسطح ابن [٢] أثاثة [٣]، وما نزل فيهم من القرآن في قوله جلّ وعزّ: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ جَاؤُوا بِالإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ** ﴾ الآية [٤].

➲ انظر: تفسير مقاتل ١: ٣٢٧ـ ٣٢٩، سنن أبي داود ٢: ١٦٦/ ٣٦٠٦، سنن الترمذي ٤: ٣٢٤/ ٥٠٥٢، تفسير الطبري ٧: ١٥٦ـ ١٥٨/ ١٠٠٩١ ـ ١٠٠٩٤، تفسير ابن أبي حاتم ٤: ١٢٣١/ ٦٩٤١، التبيان ٤: ٤٢، أسباب النزول للواحدي: ١٤٢، تفسير السمعاني ٢: ٧٤، مجمع البيان ٣: ٤٣٨ وعنه بحار الأنوار ٢٢: ٣١، فقه القرآن للراوندي ١: ٤١٨، الدرّ المنثور ٢: ٣٤١ـ ٣٤٢.. وانظر أيضاً: ترجمة الثلاثة في الإصابة.

والظاهر أنّ ممّا يؤيّد هذا الخبر هو: ما ورد في ترجمة تميم الداري وأنّه توفّي سنة ٤٠هـ، وما ورد في نصوص بعض المصادر المذكورة من اعترافه بالخيانة ونزول الآية فيه وفي عديّ بن بندا (بداء).

(١) حسّان بن ثابت بن المنذر بن حرام بن عمرو، يقال له: شاعر رسول الله ﷺ، وكان ﷺ يقول: «إنّ الله يؤيّد حسّان بروح القدس ما نافح عن رسول الله»، كان من أجبن الناس، توفّي قبل الأربعين في خلافة أمير المؤمنين ﵇ ـ وقيل: سنة ٥٠، وقيل: سنة ٥٤ ـ وهو ابن ١٢٠ سنة، عاش ٦٠ سنة في الجاهلية و ٦٠ في الإسلام، وكذلك عاش أبوه ثابت، وجدّه المنذر، وأبو جدّه حرام. لم يشهد مع النبيّ ﷺ شيئاً من مشاهده؛ لجبنه، ووهب له النبيّ ﷺ جاريته سيرين أُخت ماريّة، فأولدها عبد الرحمن بن حسّان، فهو وإبراهيم ابن رسول الله ﷺ ابنا خالة (الاستيعاب ١: ٣٤١، أُسد الغابة ٢: ٤، الإصابة ٢: ٥٥/ ١٧٠٩).

(٢) لم ترد في «ش».

(٣) مسطح (عوف) بن أثاثة بن عباد بن المطّلب بن عبد مناف بن قصي القرشي المطّلبي: ابن خالة أبي بكر، شهد بدراً والمشاهد كلّها. قيل: مسطح لقبه، وآسمه: عوف بن أثاثة، توفّي سنة ٣٤هـ وهو ابن ٥٦ سنة، وقيل: شهد مسطح صفّين مع أمير المؤمنين ﵇، وتوفّي سنة ٣٧هـ (الطبقات لابن سعد ٣: ٥٣، رجال الطوسي: ٨٢/ ٨١١ في مَن روى عن أمير المؤمنين ﵇، الاستيعاب ٤: ١٤٧٢/ ٢٥٥٠، أُسد الغابة ٤: ١٥٤، قاموس الرجال للتستري ١٠: ٥٤/ ٧٥٠٣).

(٤) سورة النور (٢٤): ١١.

➲

وأمّا الذي تأويله بعد تنزيله:

فالأُمور التي أخبر الله جلّ وعزّ رسوله ﷺ أنّها ستكون؛ مثل[1]: أخبار الساعة والقيامة[2] في قوله: ﴿ **هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ**

⊃ هذه الآية نزلت لتبرئة السيّدة ماريّة القبطية زوجة الرسول الأكرم ﷺ وأُمّ ولده إبراهيم ؑ، من الافتراء الذي رُميت به من قبل عصبة المنافقين، ونزولها في حقّ عائشة من المجعولات المحبوكة التي قَبِلَها بعض علماؤنا الكبار! مثل: المصنّف في هذا الكتاب، والشيخ الطوسي (التبيان ٧: ٤١٥)، والشيخ الطبرسي (مجمع البيان ٧: ٢١٨، إعلام الورى ١: ١٩٧)، والشيخ ابن شهرآشوب (مناقب آل أبي طالب ١: ١٧٣).

انظر: تفسير القمّي ٢: ٩٩ و٣١٨؛ وفي ص ٩٩: «فإنّ العامّة رووا أنّها نزلت في عائشة وما رُميت به في غزوة بني المصطلق من خزاعة، وأمّا الخاصّة فإنّهم رووا أنّها نزلت في ماريّة القبطية وما رمتها به عائشة والمنافقات»؛ وأورد رواية عن الإمام الباقر ؑ في تفاصيل القصّة.

وأيضاً: رسالة حول خبر ماريّة للشيخ المفيد ـ، والأمالي للشريف المرتضى ١: ٧٧، وكتاب «حديث الإفك» للسيّد جعفر مرتضى العاملي.

وللعلّامة السيّد مرتضى العسكري ؒ بحث مستفيض في كتابه: أحاديث أُمّ المؤمنين عائشة ٢: ١٦٥ ـ ١٨٧ بعنوان: «الإفك».

وممّن ذكر خبر ماريّة: الطبقات لابن سعد ٨: ٢١٤، مسلم ٨: ١١٩، المستدرك على الصحيحين ٤: ٣٩؛ عن عائشة وعن أنس، الاستيعاب ٤: ١٩١٢/٤٠٩١، مجمع الزوائد ـ للهيثمي ٩: ١٦١؛ عن أنس، وعن عبدالله بن عمرو؛ وقال: رواه الطبراني في الأوسط، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٠: ٢٦٢، كنز العمّال للمتّقي الهندي ١٢: ٣٥٥٥٠/٤٥٣ عن عبدالله بن عمرو.

(١) في «ض» «ش»: (سيكون من)، والمثبت من رواية النعماني.

(٢) في رواية النعماني: ٢٦٦: (أنّها ستكون بعده، مثل ما أخبر به من أُمور [الناكثين و] القاسطين والمارقين والخوارج، وقتل عمّار، وما جرى ذلك المجرى، وأخبار الساعة والرجعة وصفات القيامة، مثل قوله تعالى: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا... ﴾ ...).

والظاهر أنّ الواو التي قبل «الخوارج» زائدة؛ لأنّ «المارقين» هم الخوارج أنفسهم.

وردَ عن أمير المؤمنين ؑ أنّه قال: «عَهِدَ إليّ رسول الله ﷺ أن أُقاتل الناكثين والقاسطين ⊂

قَدْ جاءَتْ رُسُلُ رَبِّنا بالْحَقِّ فَهَل لَنا مِن شُفَعاءَ فَيَشْفَعوا لَنا أوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ الآية[١].

و [منه:] ما كان في القرآن من هذا النحو ـ الذي لم يكن وسيكون ـ:

مثل قوله: ﴿ **وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الأرْضِ كَما اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ** ﴾ الآية[٢].

والمارقين. فقيل له: يا أمير المؤمنين! مَن الناكثون؟ قال: الناكثون: أهل الجمل، والقاسطون: أهل الشام، والمارقون: الخوارج (انظر: فضائل أمير المؤمنين ﷺ لابن عقدة: ٨٥، دعائم الإسلام ١: ٣٨٨ و ٢: ٣٥٥، معاني الأخبار: ٢٠٤، الأمالي للصدوق: ٤٦٣/ ٦٢٠، المستدرك على الصحيحين ٣: ١٤٠، الاستيعاب ٣: ١١٧، الأمالي للطوسي: ٣٦٦/٧٧٣، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ١٣: ١٨٨، مناقب أمير المؤمنين ﷺ للخوارزمي: ١٧٥/ ٢١٢).

(١) سورة الأعراف (٧): ٥٣.

في تفسير القمّي ١: ٢٣٥: «وقوله: ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ ﴾، فهو من الآيات التي تأويلها بعد تنزيلها؛ قال: ذلك في القائم ﷺ. ويوم القيامة ﴿ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ ﴾، أي: تركوه، ﴿ قَدْ جاءَتْ رُسُلُ رَبِّنا بالْحَقِّ فَهَل لَنا مِن شُفَعاءَ فَيَشْفَعوا لَنا ﴾؛ قال: هذا يوم القيامة، ﴿ أوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ قَدْ خَسِروا أنْفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُمْ ﴾، أي: بطَل عنهم ﴿ ما كَانُوا يَفْتَرُونَ ﴾» (انظر: تفسير مقاتل ١: ٣٩٤، تفسير الطبري ٨: ٢٦٥ ـ ٢٦٧، التبيان ٤: ٤١٩ ـ ٤٢٠، مجمع البيان ٤: ٢٦٦ ـ ٢٦٧، والعلّامة المجلسي أورد الآية عند بيان أحوال المتّقين والمجرمين في القيامة، في بحار الأنوار ٧: ١٣٢ ب ٨).

(٢) سورة النور (٢٤): ٥٥.

في تفسير القمّي ١: ١٤: «وقوله: ﴿ وعد الله ... بي شيئاً ﴾: نزلت في القائم من آل محمّد ﷺ».
وفي ٢: ١٠٨: «ثمّ خاطب الله الأئمّة ووعدهم أن يستخلفهم في الأرض من بعد ظُلمهم وغصبهم فقال: ﴿ وَعَدَ الله ٱلَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ في ٱلأرْضِ كَما اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِي ٱرْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أمْناً يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً ﴾. وهذا ممّا ذكرنا أنّ تأويله بعد تنزيله، وهو معطوف على قوله: ﴿ رِجَالٌ لا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللهِ ﴾ [سورة النور ٢٤: ٣٧]».

وقوله: ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِن بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ ﴾[1].

⊃ انظر: الكافي ١: ٣/١٩٣ عن الإمام الصادق عليه السلام: «هم الأئمّة»، و ١: ٧/٢٥٠ عن الإمام الباقر عليه السلام في تفسير الآية، تفسير فرات: ٣٨٩/٢٨٨ وعنه في بحار الأنوار ٢٤: ١٦٦، الغَيبة للنعماني: ٣٥/٢٤٧؛ وفيه: «نزلت في القائم وأصحابه»، عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ١٦/٥٥، كفاية الأثر في النصّ على الأئمّة الاثني عشر للخزّاز القمّي: ٥٦ ـ ٦١؛ في حديث طويل للرسول الأكرم صلى الله عليه وآله مع جندب اليهودي، الإفصاح للشيخ المفيد: ٩٢، التبيان ٧: ٤٥٧، مجمع البيان ٧: ٢٦٧، تفسير ابن أبي حاتم ٨: ١٤٧٦٥/٢٦٢٨، الدرّ المنثور ٥: ٥٥.

(١) سورة الأنبياء: (٢١): ١٠٥.

وقد قيل في تفسيرها: إنّها نزلت في الحجّة ـ عجّل الله تعالى فرجه الشريف ـ وأصحابه، أو أنّ المؤمنين من أُمّة محمّد صلى الله عليه وآله يرثون الأرض في آخر الزمان.

في تفسير القمّي ١: ١٤: «وأمّا ما تأويله بعد تنزيله: فالأُمور التي حدثت في عصر النبيّ صلى الله عليه وآله وبعده، من غصب آل محمّد حقّهم، وما وعدهم الله به من النصر على أعدائهم، وما أخبر الله به من أخبار القائم وخروجه وأخبار الرجعة والساعة في قوله: ﴿ولقد كتبنا...﴾ الآية».

وفي ٢: ٧٧: «وقوله: ﴿ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر﴾، قال: الكتب كلّها ذِكر، و ﴿أنّ الأرض يرثها عبادي الصالحون﴾، قال: القائم عليه السلام وأصحابه. قال: والزبور فيه ملاحم وتحميد وتمجيد ودعاء» وعنه بحار الأنوار ٩: ٢٢٤ و ١٤: ٣٧.

وفي ٢: ١٢٦: «وأنزل الله عليه [على داود] الزبور، فيه توحيد وتمجيد ودعاء، وأخبار رسول الله صلى الله عليه وآله، وأمير المؤمنين عليه السلام، والأئمّة عليهم السلام من ذرّيّتهما، وأخبار الرجعة والقائم عليه السلام؛ لقوله: ﴿ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر أنّ الأرض يرثها عبادي الصالحون﴾».

وفي ٢: ٢٩٧: «قوله: ﴿ولقد كتبنا...﴾ الآية؛ فبشّر الله نبيّه صلى الله عليه وآله: أنّ أهل بيتك يملكون الأرض ويرجعون إلى الدنيا ويقتلون أعداءهم».

وفي رواية النعماني: ٢٤٧ زيادة هي:

«وقوله تعالى: ﴿ وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِي الأَرْضِ وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُوا يَحْذَرُونَ ﴾. [سورة القصص ٢٨: ٥ و ٦]».

انظر: تفسير الطبري ١٧: ١٣٩، الإفصاح للشيخ المفيد: ١٠١، التبيان ٧: ٢٨٤، مجمع البيان ٧: ١٢٠ وعنه بحار الأنوار ٩: ١٢٦ و ١٤: ٣٣، الدرّ المنثور ٤: ٣٤١، فتح القدير ٣: ٤٣٠ وفيه: «والظاهر أنّ هذا تبشير لأُمّة محمّد صلى الله عليه وآله بوراثة أرض الكافرين، وعليه أكثر المفسّرين».

فهذا وأشباهه ممّا لم يكن بعد[١] وسيكون. ومثل ما يتوقّع الشيعة من قيام القائم والرجعة[٢].

و[منه:] ما قد حكى الله جلّ وعزّ من ذلك في القرآن:

مثل قوله: ﴿ **الٓم * غُلِبَتِ الرُّومُ * فِي أَدْنَى الأَرْضِ وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ * فِي بِضْعِ سِنِينَ** ﴾[٣]؛ فنزلت هذه الآية ولم يكن غُلب أحدٌ من الروم، وسيكون ذلك[٤].

ومثل قوله جلّ وعزّ: ﴿ **وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوّاً كَبِيراً** ﴾[٥].

ومعنى قضينا إلى بني إسرائيل: أي أعلمنا[٦] بني إسرائيل أنّكم يا أُمّة محمّد

---

(١) (بعد) لم تذكر في «ش».

(٢) في تفسير القمّي ١: ٢٥: «وما وعد الله تبارك وتعالى الأئمّة ﷺ من الرجعة والنصرة، فقال: ﴿ **وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ** ـ يا معشر الأئمّة! ـ **وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً** ﴾؛ فهذا ممّا يكون إذا رجعوا إلى الدنيا».

(٣) سورة الروم (٣٠): ١ ـ ٤.

في الكافي ٨: ٢٦٩/٣٩٧: عن الإمام الباقر ﷺ: «... فلمّا غلب ملك فارسَ الرومَ كَرِه ذلك المسلمون واغتمّوا به، فأنزل الله عزّ وجلّ كتاباً قرآناً: ﴿ **الم * غلبت الروم في أدنى الأرض** ـ يعني: غلبتها فارس في أدنى الأرض؛ وهي: الشامات وما حولها ـ **وهم** ـ يعني: وفارس ـ **من بعد غلبهم** ـ الروم ـ **سيغلبون** ـ يعني: يغلبهم المسلمون ـ **في بضع سنين** ﴾» وعنه وسائل الشيعة ٢٧: ١٨٤/٣٣٥٥٥ جزء من الحديث.

وفي تفسير القمّي ٢: ١٥٢: «يعني: غلبتها فارس في أدنى الأرض؛ وهي: الشامات وما حولها، ثمّ قال: وفارس من بعد غلبهم الروم سيُغلبون في بضع سنين».

وانظر: الإرشاد للشيخ المفيد: ٣١٣، تفسير مقاتل ٣: ٦.

(٤) في رواية النعماني: ٢٦٧: (وغُلِبت بعد ذلك).

(٥) سورة الإسراء (١٧): ٤.

(٦) في «ش»: (وأعلمنا).

تُفسدون في الأرض مرّتين[١].. الآية.

---

(١) ورد في بعض الأخبار أنّ المفسدين في الأرض مرّتين هم المسلمون؛ والظاهر أنّها محمولة على بيان مصداق الآية في المسلمين، وأنّ ما جرى في بني إسرائيل من الحوادث يجري مثله في هذه الأُمّة.

ففي تفسير القمّي ١: ١٦: «وأمّا ما هو مخاطبة لقوم ومعناه لقوم آخرين فقوله: ﴿وقضينا إلى بني إسرائيل في الكتاب لتفسدنّ ـ أنتم يا معشر أُمّة محمّد ﷺ ـ في الأرض مرّتين ولتعلنّ علوّاً كبيراً﴾؛ فالمخاطبة لبني إسرائيل والمعنى لأُمّة محمّد ﷺ».

وفي ٢: ١٤ منه: «وأمّا قوله: ﴿وقضينا إلى بني إسرائيل في الكتاب﴾، أي: أعلمناهم، ثمّ انقطعت مخاطبة بني إسرائيل وخاطب أُمّة محمّد ﷺ فقال: ﴿لتفسدنّ في الأرض مرّتين﴾، يعني: فلاناً وفلاناً وأصحابهما، ونقضهم العهد، ﴿ولتعلنّ علوّاً كبيراً﴾، يعني: ما ادّعوه من الخلافة».

وفي الكافي ٨: ٢٠٦/ ٢٥٠: «﴿مرّتين﴾: قتل عليّ ﷺ، وطعن الحسن ﷺ، ﴿ولتعلنّ علوّاً كبيراً﴾؛ قال: قتل الحسين ﷺ».. وكذا في كامل الزيارات: ١٣٣/ ١٥٣ و ١٣٦/ ١٦٠.

انظر: تفسير مقاتل ٢: ٢٤٩؛ وفيه: «وعهدنا إليهم في التوراة ﴿لتفسدنّ﴾ لتهلكنّ ﴿في الأرض مرّتين﴾، فكان بين الهلاكين مئتا سنة وعشر سنين».

تفسير السمرقندي ٢: ٣٠١؛ وفيه: «أخبرناهم في التوراة ﴿لتفسدنّ في الأرض مرّتين﴾، أي: لتعصنّ في الأرض ولتهلكنّ فيها مرّتين».

التبيان ٦: ٤٤٧ـ ٤٤٨؛ وفيه: «أي: أخبرناهم وأعلمناهم بما يكون من الأمر المذكور من أنّهم سيفسدون في الأرض مرّتين، ويعلون علوّاً كبيراً، أي: عظيماً؛ أي: يتجبّرون على عباد الله».

تفسير النسفي ٢: ٢٧٨؛ وفيه: «أُولاهما: قتل زكريّاء ﷺ وحبس إرمياء ﷺ... والأُخرى: قتل يحيى بن زكريّاء ﷺ وقصد قتل عيسى ﷺ».

مجمع البيان ٦: ٢٢١؛ وفيه: «﴿لتفسدنّ في الأرض مرّتين﴾، أي: حقّاً لا شكّ فيه أنّ خلافكم سيفسدون في البلاد التي تسكنونها كرّتين، وهي بيت المقدس...».

تفسير البيضاوي ٣: ٤٣٢؛ وفيه: «﴿وقضينا﴾، أي: أوحينا إليهم قضاءً مقضياً في التوراة ﴿مرّتين﴾: إفسادتين، أُولاهما: مخالفة أحكام التوراة وقتل شعياء وقتل إرميا. وثانيهما: قتل زكريّا ويحيى وقصد قتل المسيح ﷺ...» وعنه في بحار الأنوار ١٤: ٣٥٦.

قال العلّامة الطباطبائي في تفسير الميزان ١٣: ٤٣: «إنّ ما ورد من رواية عن الكافي، أو ما ورد في ←

كلّها نزلت في الفتن التي تكون بعده ولم يكن منها شيء.

⬅ معناها من روايات هي مسوقة لتطبيق ما يجري في هذه الأُمّة من الحوادث على ما جرى منها في بني إسرائيل؛ تصديقاً لما تواتر عن النبيّ ﷺ في مشابهة أُمّته لليهود والنصارى (حذو النعل بالنعل)». وانظر: ما أورده من بيان في تفسير الآية، ص ٣٥ وما بعدها من الجزء نفسه.

وانظر: الصحيح من سيرة النبيّ الأعظم ﷺ للسيّد جعفر مرتضى العاملي ٣: ٣٥ـ ٥٢؛ إذ أورد أقوال الرواة والمفسّرين في تطبيقها الخارجي، يعني: حصول الفساد من بني إسرائيل مرّتين، ومناقشته لهذه الأقوال، واستدلاله بأنّها لم تحدث في السابق بل ستحدث في المستقبل.

باب
الناسخ والمنسوخ

وأمّا الناسخ والمنسوخ[1] فلعللٍ مختلفة:

---

(١) النسخ لغة: اكتتابك في كتاب عن مُعارِضِه.. إزالة أمرٍ كان يُعمل به ثمّ يُنسخ بحادث غيره.. رفع الشيء وإثباتُ غيرِه مكانَه.. تحويل شيء إلى شيء.. إبطال الشيء وإقامة الشيء مقامه.. الشيء ينسخ الشيء نسخاً: يزيله ويكون مكانه، والأشياء تناسخ: تداول، فيكون بعضها مكان بعض، كالدول والملل.

انظر: مادّة «نسخ» في: العين ٤: ٢٠١، معجم مقاييس اللغة ٥: ٤٢٤، المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ٥: ٨٣.

واصطلاحاً: رفع الله لحكم أو تشريع أو أمر سابق، ثابت في الشريعة المقدّسة ـ كان يقتضي الدوام حسب ظاهره ـ بارتفاع أمده وزمانه وإعلان حكم أو تشريع لاحق بدلاً عنه؛ حسب اقتضاء المصلحة والإصلاح، وبحيث لا يمكن اجتماعهما معاً، إمّا ذاتاً إذا كان التنافي بينهما بيّناً، أو بدليل خاصّ من إجماع أو نصّ صريح.

والمسلمون متّفقون ولا خلاف بينهم في وقوع النسخ في القرآن، وممّا اشترطوه للمفسّر معرفته بهذا النوع من علوم القرآن.. وقد قسّموا النسخ إلى ثلاثة أقسام: نسخ التلاوة دون الحكم، نسخ التلاوة والحكم، نسخ الحكم دون التلاوة.. لكنّ القولين الأوّل والثاني هو عين القول بتحريف

منها: [**نسخ الحبس للزانية والأذى للزاني بالجَلْد**:]

إنّ الله جلّ وعزّ بعث رسوله ﷺ بالرأفة والرحمة، وكان من رأفته: أنّه لم ينقل قومه في أوّل نبوّته عن عاداتهم.

وكان من شريعتهم: أنّ المرأة إذا زنت تُحبس في بيتٍ وتطعم فيه حتّى يأتيها الموت، وأمّا الرجل فإنّهم كانوا ينفونه عن مجالسهم، ولا يحضر معهم، ويُشتم ويؤذى، ويُعيَّرُ بذلك تعييراً شديداً، ولم يكونوا[1] يعرفون غير هذا.

فلمّا بعث الله النبيّ ﷺ نزل عليه القرآن بهذا؛ فقال جلّ وعزّ: ﴿ **وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفاحِشَةَ مِن نِسائِكُمْ فَاسْتَشْهِدوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنكُمْ** ﴾ الآية، ﴿ **وَاللَّذانِ يَأْتِيانِها مِنكُمْ فَآذُوهُمَا فَإِن تَابَا وَأَصْلَحا** ﴾ الآية[2].

فلمّا كثُر الإسلام وقوي[3] وآستوحشوا من أُمور الجاهلية نزلت عليه:

⊃ القرآن، وأمّا الثالث فهو المشهور والمتّفق عليه..

فالحكم الثابت في آية ينسخ بآية أُخرى ناظرة إلى الحكم المنسوخ، ومبيّنة لرفعه، وليس لمجرّد وجود التنافي الظاهري بين الآيتين يستدعي القول بنسخ المتأخرة لحكم المتقدّمة؛ إذ هناك مَن عدّ أساليب البيان ـ كالعموم والخصوص، والمطلق والمقيّد، والمبيّن والمجمل، وغيرها ـ من النسخ.

انظر: أوائل المقالات: ١٢٢/١٣٢، الهدى إلى دين المصطفى للشيخ البلاغي ١: ٣٤٣، البيان للسيّد الخوئي: ٢٧٧، تلخيص التمهيد الشيخ معرفة ١: ٤٢٠ وما قبلها.

وهناك من شذّ عن الاتّفاق في وقوع النسخ وقال بعدم وقوعه في القرآن، وهو: أبو مسلم محمّد بن بحر الأصفهاني (٣٢٢هـ)، الذي له تفسير بعنوان: «جامع التأويل لمحكم التنزيل» (انظر: تفسير الرازي ٣: ٢٢٩، فهرست ابن النديم: ١٥١، الذريعة ٥: ١٧٨/٤٤).

(١) في «ض» «ش»: (يكن)، والمثبت من رواية النعماني: ٧٤.

(٢) سورة النساء (٤): ١٥ و١٦؛ وتتمّة الأُولى: ﴿ **فإن شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ الله لَهُنَّ سَبيلاً** ﴾.

(٣) في رواية النعماني: ٧٤: (فلمّا كثر المسلمون، وقوي الإسلام).

﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ واحِدٍ مِّنْهُما مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ الآيـة[١]، فنسخت هذه الأُولى[٢].

ومنه : [نسخ العدّة للمتوفّى عنها زوجها :]

إنّ العدّة كانت في الجاهلية سنةً؛ إذا مات الرجل ألقت المرأة بعرةً[٣] خلف ظهرها وقالت: البعل[٤] أهون عليَّ من هذه، لا أكتحل ولا أمتشط[٥] ولا أتطيّب ولا أتزوّج سنةً، وكانوا لا يخرجونها من بيت زوجها ويُجرون عليها من ماله، فأنزل الله تبارك وتعالى في ذلك من القرآن قوله: ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْواجاً وَصِيَّةً لِأَزْواجِهِمْ مَتاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْراجٍ ﴾[٦].

فلمّا قويَ الإسلام نزل عليه: ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْواجاً[٧] يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً ﴾[٨]، فنسخت هذه الآية الأُولى.

وفي هذه الآية حجّة[٩] أُخرى نذكرها في موضعها إن شاء الله تعالى[١٠].

---

(١) سورة النُّور (٢٤): ٢.

(٢) في رواية النعماني: ٧٤: (فنسخت هذه الآية آية الحبس والأذى).

(٣) في رواية النعماني: ٧٥: (شيئاً ـ بعرة أو ما جرى مجراها ـ).

(٤) في «ض»: (البغال)، والمثبت من «ش»، ومن رواية النعماني.

(٥) في «ش»: (انتشط).

(٦) سورة البقرة (٢): ٢٤٠.

(٧) من كلمة: ﴿ وصيّة ﴾ في الآية الأُولى إلى هنا سقط من «ش».

(٨) سورة البقرة (٢): ٢٣٤.

(٩) في حاشية «ش»: (جهة ظ).

(١٠) انظر: ص ٢٦٧، باب: «تأليف القرآن وأنّه على غير ما أنزل الله عزّ وجلّ».

ومنه : [**نسخ كفّ الأذى بالقتال** :]

إنّ الله تبارك وتعالى لمّا بَعَث رسوله ﷺ أَمَر[ه] بالدعاء[١] فقط ؛ فقال : ﴿ **يا أيُّها النَّبِيُّ إنَّا أرْسَلْناكَ شاهِداً وَمُبَشِّراً وَنَذِيراً * وَداعِياً إلَى الله بإذْنِهِ وَسِراجاً مُنِيراً * وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّ لَهُم مِّنَ الله فَضْلاً كَبِيراً * وَلَا تُطِعِ الْكافِرِينَ وَالْمُنافِقِينَ وَدَعْ أذاهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى الله** ﴾[٢]، ففرض الله عليه الدعاء فقط، وأن لا يؤذيهم.

فلمّا أرادوا ما همّوا به[٣] أمره الله بالهجرة، وفرض عليه القتال؛ فأنزل الله تعالى عليه : ﴿ **أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ الله عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ** ﴾[٤].

فلمّا أُمروا بالحرب جزعوا وخافوا، فأنزل الله جلّ وعزّ: ﴿ **أَلَمْ تَرَ إلَى الَّذينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أيْدِيَكُمْ وَأقِيمُوا الصَّلاةَ وَآتُوا الزَّكاةَ فَلَمّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتالُ** ﴾ الآية[٥]، فنسخت آية القتال آية الكفّ.

ومنه : [**نسخ الجنوح للسلم في حال الحرج** :]

إنّه لمّا كان أيّام بدر وعرف الله جزع أصحاب رسول الله ﷺ من كثرة المشركين، وقلّتهم[٦]، أنزل الله على رسوله ﷺ : ﴿ **وَإن جَنَحوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَها وَتَوَكَّلْ عَلَى الله** ﴾[٧].

---

(١) المراد بالدعاء: دعوة الناس إلى الدين.

(٢) سورة الأحزاب (٣٣): ٤٥ ـ ٤٨.

(٣) في رواية النعماني: ٧٦: (فلمّا أرادوا وهمّوا به من تثبيته)، وفي بحار الأنوار: (فلمّا أرادوه بما همّوا به من تبييته).

(٤) سورة الحجّ (٢٢): ٣٩.

(٥) سورة النساء (٤): ٧٧.

(٦) في « ض »: (قتلهم)، والمثبت من « ش ».

(٧) سورة الأنفال (٨): ٦١.

فلمّا قويَ الإسلام وكثُر [المسلمون][1] أنزل الله: ﴿ فَلا تَهِنوا وَتَدْعوا إِلَى السَّـلْمِ وَأنتُمُ الأعْلَوْنَ وَاللهُ مَعَكُمْ ﴾[2]، فنسخت هذه الأُولى.

ثمّ جاء بعد هذا في سورة أُخرى[3]: ﴿ فاقْتُلوا الْمُشْرِكينَ حَيْثُ وَجَدتُّموهُمْ وَخُذوهُمْ وَاحْصُروهُمْ وَاقْعُدوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾[4].

ومنه: [نسخ حكم قتال المسلم الواحد عشرة من المشركين:]

إنّ الله تبارك وتعالى حين فرض القتال جعل على الرجل الواحد من المسلمين أن يقاتل عشرة من المشركين، فقال: ﴿ إِن يَكُن مِنكُمْ عِشْرُونَ صابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِن يَكُن مِنكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفاً مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لا يَفْقَهُونَ ﴾[5].

ثمّ نسخها سبحانه فقال[6]: ﴿ الآنَ خَفَّفَ اللهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فيكُمْ ضَعْفاً فَإِن يَكُن مِنكُم مِائَةٌ صابِرَةٌ يَغْلِبوا مِائَتَيْنِ وَإِن يَكُن مِنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللهِ ﴾[7]، فنسخت هذه الأُولى.

فمَن فرّ[8] من المؤمنين في الحرب إذا كان الأعداء أكثر من رجلين [لرجل، لم يكن فارّاً من الزحف]، إذا كان المسلمون ألفاً والمشركون ألفين ثمّ فرّ من

---

(١) من رواية النعماني: ٧٧.

(٢) سورة محمّد ﷺ (٤٧): ٣٥.

(٣) في «ض» «ش»: (آخر النبوّة)؛ وفي بحار الأنوار ٩٣: ٧، والآيات الناسخة والمنسوخة: ٥٥: (آخر السورة)، والمثبت من رواية النعماني: ٧٧.

(٤) سورة التوبة (٩): ٥.

(٥) سورة الأنفال (٨): ٦٥.

(٦) في «ض» «ش»: (ومنه نسخ ذلك)، والمثبت من رواية النعماني: ٧٨.

(٧) سورة الأنفال (٨): ٦٦.

(٨) في «ض»: (مرّ).

الزحف [كان فارّاً من الزحف][(١)]، وإن زاد المشركون على ألفين وكان المسلمون ألفاً ففرّ، فليس هو ممّن فرّ من الزحف؛ للرخصة التي قد ذكرها الله تعالى في قوله: ﴿ **الآن خفّف الله عنكم** ﴾ الآية.

وضربٌ آخر من الناسخ والمنسوخ: [**نسخ حكم ميراث الإخوة في الدين:**]

إنّ رسول الله ﷺ لمّا هاجر إلى المدينة آخى بين أصحابه المهاجرين والمهاجرين وبين المهاجرين والأنصار؛ فجعل المواريث بينهم على الإخوة لاعلى الرحم، وذلك قوله جلّ وعزّ: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهاجَرُوا وَجاهَدُوا بِأَمْوالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِياءُ بَعْضٍ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهاجِرُوا ما لَكُمْ مِن وَلايَتِهِم مِن شَيْءٍ حَتَّى يُهاجِرُوا** ﴾.

فأخرج الأقارب من هذه الحكومة[(٢)]، ثمّ قال: ﴿ **وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِياءُ بَعْضٍ** ﴾[(٣)].

فلمّا فعل رسول الله ﷺ هذا ونزل به القرآن كان مَن مات يصير ميراثه وتركته لأخيه في الدين دون ورثته.

فلمّا أن كانت وقعة بدر وقوي الإسلام أنزل الله تبارك وتعالى عليه: ﴿ **النَّبِيُّ أَوْلى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْواجُهُ أُمَّهاتُهُمْ وَأُولُوا الأَرْحامِ بَعْضُهُمْ أَوْلى بِبَعْضٍ فِي كِتابِ اللهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهاجِرِينَ إِلَّا أَن تَفْعَلُوا إِلى أَوْلِيائِكُم مَّعْرُوفاً كانَ ذلِكَ فِي الْكِتابِ مَسْطُوراً** ﴾[(٤)].

---

(١) ما بين المعقوفات من رواية النعماني: ٧٨؛ لترتيب السياق.

(٢) في رواية النعماني: ٧٩: (فأخرج الأقارب من الميراث، وأثبته لأهل الهجرة، وأهل الدين خاصّة).

(٣) الآيتان من سورة الأنفال (٨): ٧٢ و ٧٣.

(٤) سورة الأحزاب (٣٣): ٦.

[وهذا معنى نسخ آية الميراث][1].

ومنه وجه آخر: [**تحويل قبلة المسلمين:**]

إنّ رسول الله ﷺ لمّا أن بُعث كانت القِبلَةُ إلى بيت المقدس على سُنّة بني إسرائيل، وذلك أنّ الله تبارك وتعالى أخبرنا في القرآن أنّه أمر موسى بن عمران عليه السلام أن يجعل بيته قِبلةً في قوله: ﴿ **وَأَوْحَيْنا إلى مُوسَى وَأخيهِ أن تَبَوَّءا لِقَوْمِكُما بِمِصْرَ بُيُوتاً وَٱجْعَلوا بُيوتَكُمْ قِبْلَةً** ﴾[2].

فكان رسول الله ﷺ على هذا يصلّي إلى بيت المقدس مقامه بمكّة، وبعد الهجرة أشهراً، حتّى عَيَّرته اليهود وقالوا: أنت تابع لنا، تصلّي إلى قبلتنا وبيوت نبيّنا.

فاغتمّ رسول الله ﷺ لذلك، وأحبّ أن يُحوّل الله قِبلته إلى الكعبة، وكان ينظر في آفاق السماء ينتظر أمر الله، فأنزل الله عليه: ﴿ **قَدْ نَرى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ في السَّماءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضاها فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرامِ** ﴾، إلى قوله جلّ وعزّ: ﴿ **لِئَلّا يَكونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ** ﴾[3]؛ يعني: اليهود.

ثمّ أخبره لأيّ علّة لم يحوّل قِبلته في أوّل النبوّة؛ فقال: ﴿ **وَما جَعَلْنا الْقِبْلَةَ الَّتي كُنْتَ عَلَيْها إلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ علىعَقِبَيْهِ** ﴾، فقالوا: يا رسول الله! فصلاتنا التي صلّيناها إلى بيت المقدس ما حالها؟

فأنزل الله: ﴿ **وَما كانَ اللهُ لِيُضِيعَ إيمانَكُمْ إنَّ اللهَ بِالنَّاسِ لَرَؤُوفٌ رَحيمٌ** ﴾[4].

---

(١) إضافة من رواية النعماني: ٨٠؛ وفي البحار ٩٣: ٨، والآيات الناسخة والمنسوخة: (فهذا المعنى نسخ آية الميراث).

(٢) سورة يونس (١٠): ٨٧.

(٣) سورة البقرة (٢): ١٤٤ ـ ١٥٠.

(٤) سورة البقرة (٢): ١٤٣.

ومنه : [**نسخ حكم القصاص في التوراة:**]

إنّ في التوراة في باب القصاص: أنّ النفس بالنفس، الذكر والأُنثى والحرّ والعبد شرعاً سواءً[١].

فأنزل الله جلّ وعزّ في القرآن: ﴿ **يا أيُّها الّذينَ آمَنوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصاصُ في الْقَتْلى الْحُرُّ بالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالأُنْثَى بالأُنْثَى** ﴾[٢]، فنسخت هذه آية النفس بالنفس.

ومنه : [**وضع بعض تكاليف اليهود الثقيلة عنهم وعن المسلمين:**]

إنّه كان على بني إسرائيل أُمور[٣] غليظة من الفرائض، فوضعها الله عن هذه الأُمّة[٤] في قوله: ﴿ **وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالأغْلالَ الَّتي كانَتْ عَلَيْهِمْ** ﴾[٥].

ومنه : [**نسخ بعض أحكام الصوم:**]

إنّ الله تبارك وتعالى لمّا فرض الصوم كان فرْضه ألّا ينكح الرجل في شهر رمضان بالليل أصلاً، فإنّ ذلك محرّم عليهم[٦]، وإذا نام العبد من قبل أن يفطر فقد حرم عليه الأكل[٧]، وكان قوم من أحداث المسلمين ينكحون بالليل سرّاً، فأنزل

---

(١) أشار القرآن إلى ذلك: ﴿ وكَتَبْنا عَلَيهِمْ فيها أنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ والْعَيْنَ بِالْعَيْنِ ﴾. سورة المائدة (٥): ٤٥.

(٢) سورة البقرة (٢): ١٧٨.

(٣) في رواية النعماني: ٨٣: (آصار).

(٤) في رواية النعماني: ٨٣: (فوضع الله تعالى تلك الآصار عنهم، وعن هذه الأُمّة).

(٥) سورة الأعراف (٧): ١٥٧.

(٦) في رواية النعماني: ٨٣: (فَرَضَ أن لا ينكح الرجلُ أهلَه في شهر رمضان بالليل ولا بالنهار، على معنى صوم بني إسرائيل في التوراة، فكان ذلك محرّماً على هذه الأُمّة).

(٧) في رواية النعماني: (قصّة أحد أصحاب الرسول الأكرم ﷺ، أيّام حفر الخندق، ونومه قبل أن يفطر).

الله جلّ وعزّ على رسوله ﷺ: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيامِ الرَّفَثُ إلى نِسائِكُمْ ﴾، إلى قوله: ﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيامَ إلى اللَّيْلِ ﴾[١].

ومنه: [نسخ خلْق الخلق للعبادة بخلْقهم للرحمة:]

ما رواه محمّد بن مسلم وغيره، عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام في قول الله جلّ وعزّ: ﴿ وَما خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾[٢]، فنسختها: ﴿ وَلا يَزالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَن رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذلِكَ خَلَقَهُمْ ﴾[٣]، [أي: للرحمة خلقهم][٤].. وقوله: ﴿ فَمَن شاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَنْ شاءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾[٥].

ومنه: [نسخ إعطاء ذوي قربى المتوفّى من التركة:]

وروي عن أبي عبدالله عليه السلام في قول الله جلّ وعزّ: ﴿ وَإذا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُوا الْقُرْبى وَالْيَتامى وَالْمَساكينُ فَارْزُقوهُم مِنْهُ ﴾[٦]، قال: نسختها آية الفرائض: قوله: ﴿ يُوصِيكُمُ الله في أوْلَادِكُم لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ ﴾[٧] الآية.

ومنه: [نسخ جواز اتّخاذ السَكَر بالتحريم:]

وروي عن أبي عبدالله عليه السلام في قول الله جلّ وعزّ: ﴿ وَمِن ثَمَراتِ النَّخيلِ وَالأَعْنابِ

---

(١) سورة البقرة (٢): ١٨٧. وفي رواية النعماني: ٨٥ بعدها: (فنسخت هذه الآية ما تقدّمها).

(٢) سورة الذاريات (٥١): ٥٦.

(٣) سورة هود (١١): ١١٨ و ١١٩.

(٤) إضافة من رواية النعماني: ٨٦.

(٥) سورة الكهف (١٨): ٢٩. والآية لم تذكر في رواية النعماني.

(٦) سورة النساء (٤): ٨.

(٧) سورة النساء (٤): ١١.

تَتَّخِذونَ مِنْهُ سَكَراً وَرِزْقاً حَسَناً ﴾[١]، ثمّ نزلت آية التحريم فنسخت هذه الآية.

وقد روى بعضهم أنّ آية التحريم هي قوله: ﴿ **قُلْ إنَّما حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَواحِشَ ما ظَهَرَ مِنْها وَما بَطَنَ وَالإثْمَ** ﴾[٢]، فالإثم هي: الخمر؛ لقوله: ﴿ **يَسْألونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فيهِما إثْمٌ كَبيرٌ** ﴾[٣]؛ فهي: الإثم.

قول[٤] بعضهم عن أبي عبدالله ﷺ، أنّه[٥] قال: إنّ الله جلّ وعزّ حرّم الخمر بقوله: ﴿ **إنَّما الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنْصابُ وَالأَزْلامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطانِ فَاجْتَنِبوهُ** ﴾[٦]، فأمر باجتناب الرجس واحتجّ بقول الله في تحريم الرجس كلّه بأنّ الله لم يحرّم على العباد ما حرّم إلّا لعلّةٍ فيه، وذلك قوله: ﴿ **قُل لا أجِدُ في ما أُوحِيَ إلَيَّ مُحَرَّماً على طاعِمٍ يَطْعَمُهُ إلَّا أن يَكونَ مَيْتَةً أوْ دَماً مَسْفوحاً أوْ لَحْمَ خِنزيرٍ فَإنَّهُ رِجْسٌ** ﴾[٧]؛ فكلّ رجس محرّم[٨].

ومنه: [**نسخ وجوب تقوى الله حقّ تقاته:**]

وروي عنه [ﷺ] في قول الله تبارك وتعالى: ﴿ **اتَّقُوا اللهَ حَقَّ تُقاتِهِ** ﴾[٩]، قال: نَسَختها: ﴿ **فاتَّقوا اللهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ** ﴾[١٠].

---

(١) سورة النحل (١٦): ٦٧.

(٢) سورة الأعراف (٧): ٣٣.

(٣) سورة البقرة (٢): ٢١٩. والآية لم يرد في رواية النعماني: ٨٨.

(٤) في «ض»: (قوله)، والمثبت من «ش».

(٥) قوله: (أنّه) لم يرد في «ض»، والمثبت من «ش».

(٦) سورة المائدة (٥): ٩٠.

(٧) سورة الأنعام (٦): ١٤٥.

(٨) من قوله: (قول بعضهم) إلى هنا لم يرد في رواية النعماني: ٨٨.

(٩) سورة آل عمران (٣): ١٠٢.

(١٠) سورة التغابن (٦٤): ١٦.

ومنه : [**نسخ ورود كلّ الناس على جهنّم :**]

وروي عنه [عليه السلام] في قول الله جلّ وعزّ: ﴿ **وَإِن مِنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا** ﴾ (١)، قال: نَسختها: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِنَّا الْحُسْنى أُولَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ** ﴾ (٢).

ومنه : [**نسخ المهادنة مع اليهود :**]

إنّ الله جلّ وعزّ أنزل: ﴿ **وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْناً** ﴾ (٣)، نزلت في أهل الكتاب من اليهود حين هادنهم رسول الله ﷺ، فلمّا رجع من تبوك نزل عليه: ﴿ **قاتِلوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنونَ باللهِ وَلَا باليَوْمِ الآخِرِ وَلَا يُحَرِّمونَ ما حَرَّمَ اللهُ وَرَسُولُهُ** ﴾ الآية (٤).

[**أوّل ما نزل من القرآن الكريم في مكّة وفي المدينة :**]

أجمع المسلمون على أنّ أوّل ما نزل من القرآن: ﴿ **اقرأ باسم ربّك** ﴾ (٥).

وأوّل ما نزل بالمدينة: سورة البقرة.

[**آخر ما نزل من القرآن الكريم :**]

وآخر ما نزل: ﴿ **فَإِن تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ** ﴾ (٦).

---

(١) سورة مريم (١٩): ٧١.

(٢) سورة الأنبياء (٢١): ١٠١.

(٣) سورة البقرة (٢): ٨٣.

(٤) سورة التوبة (٩): ٢٩.

باب
المُحْكَم والمُتَشابِه

فأمّا المحكم[1] والمتشابه[2] فهو ما حكى الله عزّ وجلّ في قوله: ﴿ **هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ**

---

(١) في رواية النعماني: ٩٠: (أمّا المحكم الذي لم ينسخه شيء من القرآن، فهو قول الله عزّ وجلّ ...).

(٢) **المحكَم لغةً**: المضبوط المتقن. من أحكم وحكم؛ أحكمه: أتقنه فاستحكم، ومنعه عن الفساد، صار محكماً.. واستحكم: وَثِقَ. والحكم: المنع؛ منعاً لإصلاح.. والإحكام: الإتقان والوثوق؛ كلّ شي منعته من الفساد فقد حَكَمْته وحَكِمته وأحْكَمته.

والمتشابِه: المتماثل أو المتشاكل؛ شَبَه: مِثْل، يدلّ على تشابه الشيء وتشاكله لوناً ووصفاً.. وفي فلان شبه من فلان وهو شِبْهه وشَبَهه، أي: شبيهه. شابهه وأشبهه: ماثله. وأشبه الشيءُ الشيءَ: ماثله. تشابها وآشتبها: أشبه كلّ منهما الآخر حتّى التبسا.. تشابه الشيئان: أشبه كلّ واحد منهما صاحبه.. والمتشابِه مثل المُشْكِل، لأنّه أشكل؛ أي: دخل في شكل غيره وشاكله.. وأصله: أن يشتبه اللفظ في الظاهر مع اختلاف المعاني.

والمشتبهات من الأُمور: المشكلات. والمتشابهات: المتماثلات.. والتشبيه: التمثيل. والشبهة: الالتباس. وأُمور مشتبهة ومشبهة: مشكلة يشبه بعضها بعضاً. وشُبِّه عليه: خُلط عليه الأمر حتّى اشتبه بغيره.

والشبهة: هو أن لا يتميّز أحد الشيئين من الآخر لِما بينهما من التشابه عيناً كان أو معنىً.

. . . .

➲ **أمّا اصطلاحاً: فقد قيل إنّ المحكم من القرآن هو: ما تأويله في تنزيله.. ما لا يعرض فيه شبهة من حيث** اللفظ ولا من حيث المعنى.. ما عُلم المراد بظاهره من غير قرينة تقترن إليه ولا دلالة تدلّ على المراد به؛ لوضوحه؛ لأنّه لا يحتاج في معرفة المراد به إلى دليل.. ما يكون معناه المقصود واضحاً لا يشتبه بالمعنى غير المقصود، فيجب الإيمان والعمل به.. ما كان متقناً من حيث عدم وجود التشابه فيها كالمتشابهات.. ما يدلّ على مفهوم معيّن، لا نجد صعوبة أو تردّداً في تجسيد صورته أو تشخيصه في مصداق معيّن.

وقيل أيضاً: إنّه: ما أحكمته بالأمر والنهي وبيان الحلال والحرام.. هو الذي لم ينسخ.. هو الناسخ.. الفرائض والوعد والوعيد.. الذي وعد عليه ثواباً أو عقاباً.. هو الذي تأويله تنزيله بجعل القلوب تعرفه عند سماعه.. ما لا يحتمل في التأويل إلّا وجهاً واحداً.. ما تكرّر لفظه.

وقيل: إنّ المتشابه من القرآن هو: ما كان في القرآن ممّا لفظه واحد ومعانيه مختلفة، وجميع هذه المعاني في درجة واحدة بالنسبة إلى ذلك اللفظ، فإذا أُطلق ذلك اللفظ احتُمل في كلّ واحد من هذه المعاني أن يكون هو المراد، ولذلك يجب التوقّف في الحكم إلى أن تدلّ قرينة على التعيين، وعلى ذلك فلا يكون اللفظ الظاهر من المتشابِه.. ما لا يعلم المراد بظاهره حتّى يقترن به ما يدلّ على المراد منه.. هو الآيات التي لا تقصد ظواهرها، ومعناها الحقيقي الذي يعبّر عنه بـ«التأويل» لا يعلمه إلّا الله تعالى، فيجب الإيمان بمثل هذه الآيات ولكن لا يعمل بها. المراد به كون الآية بحيث لا يتعيّن مرادها لفهم السامع بمجرّد استماعها، بل يتردّد بين معنىً ومعنىً حتّى يرجع إلى محكمات الكتاب فتعيّن هي معناها وتبيّنها بياناً فتصير الآية المتشابهة عند ذلك محكمة بواسطة الآية المحكمة، والآية المحكمة محكمة بنفسها.. ما يدلّ على مفهوم معيّن تختلط علينا صورته الواقعيّة ومصداقه الخارجي.

وقيل أيضاً: إنّه: المشتبه الذي يشبه بعضه بعضاً.. المنسوخ غير المعمول به.. القصص والأمثال.. ما أُمرت أن تؤمن به وتَكِلَ علمه إلى عالمه.. فواتح السور.. ما لا يُدرى إلّا بالتأويل، ولا بُدّ من صرفه إليه.. الآيات التي يذكر فيها وقت الساعة، ومجيء الغيث، وانقطاع الآجال.. ما يحتمل وجوهاً، والمحكم ما يحتمل وجهاً واحداً.. ما لا يستقلّ بنفسه، إلّا بردّه إلى غيره.

وقيل: المراد بالمحكمات هي الآيات المتضمّنة للأُصول المسلّمة من القرآن، وبالمتشابهات الآيات التي تتعيّن وتتّضح معانيها بتلك الأُصول.

⊂

عَلَيْكَ الْكِتابَ مِنْهُ آياتٌ مُحْكَماتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتابِ وَأُخَرُ مُتَشابِهاتٌ ﴾[1]، فإنّما هلك

⮌ وفي المحكم والمتشابه أقوال، عدّ منها العلّامة الطباطبائي ستّة عشر قولاً. الميزان ٣: ٣٢ ـ ٣٩.
وروى العيّاشي عن الصادق ﷺ، أنّه سُئل عن المحكم والمتشابه؟ فقال: المحكم ما يعمل به، والمتشابه ما اشتبه على جاهله؛ وفي رواية أُخرى: والمتشابه الذي يشبه بعضه بعضاً؛ وفي رواية أُخرى: فأمّا المحكم فتؤمن به وتعمل به وتدين به، وأمّا المتشابه فتؤمن به ولا تعمل به.

ولعلّ المعنى ـ المستخلص ممّا سبق، وممّا أفاد به أساتذتنا الأفاضل ـ الأكثر انطباقاً للمحكم والمتشابه من آيات القرآن الكريم، هو أنّ المتشابِه: ما يوجِد شبهةً في ذهن المخاطَب (السامع) عند سماعه أو قراءته للآية؛ إذ يفهم منها المعنى الظاهري لألفاظها، في حين يجب عليه للوقوف على المعنى الحقيقي المراد من الآية أن يُرجِع ما فهمه من معنىً ظاهري ـ غير حقيقي ـ إلى المحكم من الآيات الخاصّة بموضوع الآية؛ التي يكون معناها الظاهري ـ الحقيقي ـ واضحاً وثابتاً، ومنسجماً مع عقائد وضروريات الدين.

انظر: العين ٣: ٦٧ و ٤٠٤، معجم مقاييس اللغة ٢: ٩١ و ٣: ٢٤٣، القاموس المحيط ٤: ٩٨ و ٢٨٦، لسان العرب ١٢: ١٤٣ و ١٣: ٥٠٣، مجمع البحرين ١: ٥٥٢، مفردات غريب القرآن: ١٢٨ و ٢٤٥؛ مادّتي «حكم» و «شبه».

وانظر أيضاً: تفسير القمّي ١: ٩٦، تفسير العيّاشي ١: ١١ و ١٦٢، التبيان ٢: ٣٩٤ ـ ٣٩٥، بحار الأنوار ٦٦: ٩١ و ٩٢ و ٩٣، البيان في تفسير القرآن: ٢٧٢، القرآن في الإسلام: ٣٣ ـ ٣٤، تفسير الميزان ٣: ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٣٢، علوم القرآن للسيّد محمّد باقر الحكيم: ١٦٥ ـ ١٦٧ و ١٧١، البرهان للزركشي ٢: ٦٨ النوع ٣٦، الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ٢: ٥ النوع ٤٣.

وفي جواب ما قيل بأنّ القرآن ظاهر التناقض؛ إذ يوصف بأنّه محكم كلّه (سورة هود: ١) ومتشابه كلّه (سورة الزمر: ٢٣) وفيه المحكم والمتشابه (سورة آل عمران: ٧)، قال الشيخ الطوسي ـ التبيان ١: ١١ ـ:

«لا تناقض في ذلك؛ لأنّ وصفه بأنّه محكم كلّه، المراد به: أنّه بحيث لا يتطرّق إليه الفساد والتناقض والاختلاف والتباين والتعارض، بل لا شيء منه إلّا وهو في غاية الإحكام، إمّا بظاهره أو بدليله، على وجه لا مجال للطاعنين عليه.. ووصفه بأنّه متشابِه: أنّه يشبه بعضه بعضاً في باب الإحكام الذي أشرنا إليه، وأنّه لا خلل فيه ولا تباين ولا تضادّ ولا تناقض.. ووصفه بأنّ بعضه محكم، وبعضه متشابه: ما أشرنا إليه، من أنّ بعضه ما يُفهم المراد بظاهره فيسمّى محكماً، ومنه ما يشتبه المراد منه بغيره؛ وإن كان على المراد والحقّ منه دليلٌ فلا تناقض في ذلك بحال».

(١) سورة آل عمران (٣): ٧.

الناس في المتشابه؛ فإنّهم لم يقفوا عليه فوضعوا له تأويلاً من قِبل أنفسهم وآستغنوا عن[١] العلماء الّذين فرض الله طاعتهم، وأوجب ولايتهم، وجعلهم أهل الذكر والراسخين في العلم، العالمين بتنزيل القرآن وتأويله.

ونبذوا قول رسول الله ﷺ وراء ظهورهم؛ حيث أمرهم بطاعة مَن فرض الله[٢] طاعته، وأعلمهم أنّ الله قد أخبره أنّ القرآن معهم، وأنّهما لن يفترقا حتّى يردا على رسول الله ﷺ حوضه، وذلك قوله عند مفارقتهم، وقبل ذلك: «إنّي تاركٌ فيكم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا: الثقل الأكبر والثقل الأصغر؛ فأمّا الثقل الأكبر فكتاب الله جلّ وعزّ، سببٌ بيد الله وسببٌ بأيديكم. وأمّا الثقل الأصغر فعترتي أهل بيتي؛ فإنّ اللطيف الخبير نبّأني أنّهما لن يتفرّقا[٣] حتّى يردا عليَّ الحوض كإصبعَيّ هاتين؛ وجمع بين السبّابتين؛ ولا أقول هكذا؛ وجمع بين السبّابة والوسطى، فيفضل هذه على هذه.

فأخبرهم أنّ القرآن معهم، وأنّه مَن التمس التنزيلَ والتأويلَ، وعِلم المحكم والمتشابِه من عند غيرهم فإنّه ضالٌّ مضلٌّ، فتركوا ذلك كلّه، من قوله عزّ وجلّ وقول رسول الله ﷺ، وتأوّلوه من عند أنفسهم؛ طلباً للرئاسة، فتاهوا وضلّوا، وأضلّوا مَن تبعهم، ولو أسندوا الأمر إلى أهله وردّوا ذلك إلى مَن أُمروا بطاعته لوجدوا الحقّ[٤].

---

(١) في رواية النعماني: ٩٠: (وإنّما هلك الناس في المتشابه؛ لأنّهم لم يقفوا على معناه ولم يعرفوا حقيقته، فوضعوا له تأويلاً من عند أنفسهم وآستغنوا عن مسألة الأوصياء ونبذوا قول رسول الله ﷺ وراء ظهورهم...).

(٢) لفظ الجلالة لم يرد في «ش».

(٣) في «ش»: (يفترقا).

(٤) من قوله: (حيث أمرهم) إلى هنا لم يرد ـ بنصّه أو بما في معناه ـ في رواية النعماني: ٩٠.

فأمّـا المحكَم:

فهو ما قد ذكرناه في باب: ما تأويله في تنزيله[١]، من تحليل مـا أحـلّ الله، وتحريم ما حرّم، من المآكل والمشارب والمناكح، وما فرض الله مـن الصـلاة والزكاة والصيام والحجّ [والجهاد][٢]، وما أدّبهم به ممّا لا غناء بهم عنه[٣]، مـن تقلّبهم في معاشهم، وما بيّن لهم من السنن والأحكام والسير[٤] والجهاد.

فكلّ ذلك محكم[٥] لا يحتاج فيه إلى تفسير أكثر من تعليم حدوده من العلماء الّذين فرض الله طاعتـهم وجعلهم ولاة الأمـر، وآستودعـهم عـلمه وشـرائـعه وسُـننه، وفرض عليهم أن يُبيّـنـوه[٦] للناس في أوانه وحينه، في قوله عزّ وجلّ: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ ﴾[٧].

فاختلف الناس في ذلك، ولم يعرفوا مَن عنى بهذا[٨] حتّى أنـزل الله: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنا الْكِتابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنا مِنْ عِبادِنا ﴾.

ثمّ وصفهم فقال: ﴿ فَمِنْهُمْ ظالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سابِقٌ بِالْخَيْراتِ ﴾[٩].

ثمّ خاطب هؤلاء بأعيانهم في قوله: ﴿ يا أَيُّها الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَآسْجُدُوا وَآعْبُدُوا

---

(١) المذكور في ص ١٥٩.

(٢) من رواية النعماني: ٩١.

(٣) في رواية النعماني: ٩١: (وممّا دلّهم به ممّا لا غنى بهم عنه في جميع تصرّفاتهم)، وذكر ثلاث آيات.

(٤) قوله: (والسير) لم يرد في «ش».

(٥) في رواية النعماني: ٩١ ـ وبعد الآيات الثلاث ـ: (فهذا كلّه محكم لم ينسخه شيء، قد استغني بتنزيله عن تأويله، وكلّ ما يجري هذا المجرى).

(٦) في «ض» «ش»: (يبيّنونه).

(٧) سورة آل عمران (٣): ١٨٧.

(٨) في «ش»: (بذلك).

(٩) سورة فاطر (٣٥): ٣٢.

رَبَّكُمْ ﴾ إلى قوله: ﴿ وَتَكُونُوا شُهَداءَ عَلَى النَّاسِ ﴾[(١)]؛ فأخبرنا أنّ الرسول شهيد عليهم، وهم الشهداء على الناس.

وقوله: ﴿ وَجِيءَ بالنَّبِيِّينَ وَالشُّهَداءِ ﴾[(٢)]؛ فأعلمنا أنّ النبيّين غير شهداء.

وقوله: ﴿ جِئْنا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنا بِكَ ﴾ يا محمّد ﴿ عَلَى هؤُلَاءِ شَهِيداً ﴾[(٣)]، هكذا نزلت، يعني: الأئمّة؛ فهم الّذين يعرفون تأويل القرآن وتنزيله، ومحكمه ومتشابهه، وخاصّه وعامّه، فمَن اقتبس شيئاً من وجوه العلم من عند غيرهم وقع في التيه[(٤)].

وأمّا المتشابه:

فهو الذي يجيء[(٥)] الحرف منه متّفق اللفظ مختلف المعنى، مثل قوله جلّ وعزّ: ﴿ يُضِلُّ اللهُ مَن يَشاءُ وَيَهْدِي مَن يَشاءُ ﴾[(٦)].

[من المتشابه: لفظ الضلال.. وجوهه ومعانيه:]

وقد نسب الله الضلال إلى نفسه تبارك وتعالى، ونسبه إلى الكفّار، ونسبه إلى الأصنام؛ [فمعنى الضلال على وجوه:] فمنه: محمودٌ، ومنه: مذمومٌ، ومنه:

---

(١) سورة الحجّ (٢٢): ٧٧ و ٧٨.

(٢) سورة الزُمَر (٣٩): ٦٩.

(٣) سورة النساء (٤): ٤١.

(٤) من قوله: (لا يحتاج فيه) إلى هنا لم يرد في رواية النعماني: ٩١.

(٥) قوله: (يجيء) لم يرد في رواية النعماني: ٩٢.

(٦) سورة المُدّثّر (٧٤): ٣١. وسورة إبراهيم (١٤): ٤: ﴿ فَيُضِلُّ اللهُ مَن يَشاءُ وَيَهْدِي مَن يَشاءُ ﴾، وسورة النحل (١٦): ٩٣: ﴿ وَلكِن يُضِلُّ مَن يَشاءُ وَيَهْدِي مَن يَشاءُ ﴾، وسورة فاطر (٣٥): ٨: ﴿ فَإِنَّ اللهَ يُضِلُّ مَن يَشاءُ وَيَهْدِي مَن يَشاءُ ﴾.

لا محمود ولا مذموم، وهو لفظ واحد ومعانيه مختلفة[١].

[١] وأمّا الذي هو منسوب إلى الله جلّ وعزّ فقوله: ﴿ **يُضِلُّ اللهُ مَن يَشاءُ وَيَهْدِي مَن يَشاءُ** ﴾، وقوله: ﴿ **وَيُضِلُّ اللهُ الظَّالِمِينَ** ﴾[٢]؛ فما كان في القرآن ممّا هو منسوب إلى الله فهو: **المحمـود**[٣].

[٢] وأمّا **المذموم**: فقوله: ﴿ **وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُ وَما هَدَى** ﴾[٤]، وقوله: ﴿ **وَأَضَلَّـهُمُ السَّامِرِيُّ** ﴾[٥].

[٣] وأمّا الذي هو **منسوب إلى الأصنام** فقول إبراهيم ﷺ: ﴿ **وَٱجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَن نَّعْبُدَ الأَصْنامَ * رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثيراً مِنَ النَّاسِ** ﴾[٦]، والأصنام لم تضلّ أحداً على الحقيقة، إنّما ضلّ الناسُ بها، فكان ضلالُهم في هذا الموضع كفراً وشِركاً؛ إذ عبدوا الأصنام من دون الله عزّ وجلّ[٧].

وقد ذكر الله جلّ وعزّ الضلال في القرآن في مواضع كثيرة، لفظه واحد[٨] ومعانيه مختلفة.

[٤] **ومنه**: [ضلال] **النسيان**؛ وهو قول الله تبارك وتعالى: ﴿ **وَٱسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ**

---

(١) ما بين المعقوفات إضافة من رواية النعماني: ٩٣. وعبارة: (وهو لفظ واحد ومعانيه مختلفة) لم تذكر فيه.

(٢) سورة إبراهيم (١٤): ٢٧.

(٣) في رواية النعماني: ٩٣: (فالضلال المحمود: هو المنسوب إلى الله تعالى، وقد بيّنّاه)، بدلاً من الآيتين.

(٤) سورة طه (٢٠): ٧٩.

(٥) سورة طه (٢٠): ٨٥.

(٦) سورة إبراهيم (١٤): ٣٥ و٣٦. وبين الآيتين في «ض» ورد: (فقول إبراهيم ﷺ)؛ والظاهر أنّه تكرار.

(٧) في رواية النعماني: ٩٣: (وإنّما ضلّ الناس بها وكفروا حين عبدوها من دون الله عزّ وجلّ).

(٨) في «ض» و«ش»: (واحدةٌ).

مِن رِجالِكُمْ فَإِن لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَداءِ أَن تَضِلَّ إحْداهُما ﴾؛ أي: تنسى، ﴿ **فَتُذَكِّرَ إحْداهُما الأُخْرى** ﴾[١].

ومنه: [الضلال ـ المنسوب إلى الله تعالى ـ الذي هو ضدّ الهدى، والهدى هو:][٢] البيان؛ والدليل على ذلك: قول الله: ﴿ **أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ** ﴾[٣]، وقوله: ﴿ **أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِها** ﴾[٤]؛ أي: ألم يُبيّن لهم؟! وقوله: ﴿ **وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْناهُمْ** ﴾[٥]؛ أي: بيّنّا لهم وعرّفناهم.

والبيان لا يكون إلّا من العلماء الّذين ذكرنا ممّن فرض الله طاعتهم[٦]؛ والدليل على ذلك: قول الله جلّ وعزّ لرسوله ﷺ: ﴿ **إنّما أنت منذر ولكلّ قوم هادٍ** ﴾[٧]، أي: مُبيِّنٌ لِما أتى به المنذِر.

وقد احتجّ قوم [من المنافقين][٨] على الله تبارك وتعالى في هذا الباب في قوله: ﴿ **إِنَّ اللهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً فَما فَوْقَها** ﴾، إلى قوله: ﴿ **وَيُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ** ﴾[٩].

فهذا هو الضلال المنسوب إليه تعالى؛ لأنّه أقام لهم الهادي المُبيِّن

---

(١) سورة البقرة (٢): ٢٨٢.

(٢) إضافة من رواية النعماني: ٩٣ ـ ٩٤.

(٣) سورة السجدة (٣٢): ٢٦. وسورة طه (٢٠): ١٢٨: ﴿ **أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَساكِنِهِمْ إِنَّ فِي ذلِكَ لَآياتٍ لِأُوْلِي النُّهَى** ﴾.

(٤) سورة الأعراف (٧): ١٠٠. والآية لم تذكر في رواية النعماني: ٩٤، بل وردت الآية ١١٥ من سورة التوبة: ﴿ **وما كانَ الله لِيُضِلَّ قَوْماً بعدَ إذْ هَداهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُم ما يَتَّقونَ** ﴾.

(٥) سورة فُصلَت (٤١): ١٧.

(٦) في «ض»: (طاعته)، والمثبت من «ش».

(٧) سورة الرعد (١٣): ٧.

(٨) إضافة من رواية النعماني: ٩٤.

(٩) سورة البقرة (٢): ٢٦ و ٢٧.

للّذي[١] أتى به المنذر من عند الله، فلمّا نقضوا عهده من بعد ميثاقه، وقطعوه، وغيّروا أمره، أمر الله بالكفّ عنهم، ووكَلَهم إلى أنفسهم، فاحتاجوا أن يعرفوا دين الله وشرائعه وسُننه وأحكامه وما بيّن لهم، فلمّا لم يكن عندهم علمُ ذلك اعتمدوا على آرائهم[٢] فضلّوا وأضلّوا[٣]، وهذا هكذا[٤].

ومنه: قوله تبارك وتعالى: ﴿ **وَلِيَقُولَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَرَضٌ وَالْكافِرُونَ ماذا أَرادَ اللهُ بِهذا مَثَلاً كَذلِكَ يُضِلُّ اللهُ مَن يَشاءُ وَيَهْدِي مَن يَشاءُ** ﴾[٥]، فإذا أقام الله لهم الدليل الهادي فتركوه ونقضوا عهده، أمره الله بالجلوس عنهم، فضلّوا وأضلّوا، وهو الأمر الذي ابتليت به هذه الأُمّة بعد نبيّها ﷺ؛ حيث تركوا الدليل وآستغنوا بآرائهم في الدين، وما اختلفوا فيه حتّى تبرّأ بعضهم من بعض، وكفّر بعضهم بعضاً، ولعنه، وآستحلّ بعضهم دماء بعض[٦].

وقد روي في الحديث أنّ أمير المؤمنين ؑ قال للخوارج حيث فارقوه وحكّموا: «نشدتكم بالله يا معشر الخوارج! تعلمون أنّ في القرآن ناسخاً ومنسوخاً، ومحكَماً ومتشابهاً، وخاصّاً وعامّاً؟!

قالوا: بلى.

---

(١) في «ض» «ش»: (الذي)؛ وقد مرّ معنى ما أثبتناه آنفاً.

(٢) في «ش»: (رأيهم).

(٣) في «ض»: (واختلفوا)، والمثبت من «ش».

(٤) والعبارة في رواية النعماني: ٩٤، وبحار الأنوار ٩٣: ١٤، هكذا: (فهذا معنى الضلال المنسوب إليه تعالى؛ لأنّه أقام لهم الإمام الهادي لِما جاء به المنذر، فخالفوه وصدفوا عنه، بعد أن أقرّوا بفرض طاعته، ولمّا بيّن لهم ما يأخذون وما يذرون، فخالفوه، ضلّوا).

(٥) سورة المدّثّر (٧٤): ٣١.

(٦) العبارة في رواية النعماني: ٩٥ هكذا: (فكان تركهم اتّباع الدليل الذي أقام الله لهم ضلالةً لهم، فصار ذلك كأنّه منسوب إليه تعالى؛ لمّا خالفوا أمره في اتّباع الإمام، ثمّ اختلفوا وآفترقوا، ولعن بعضهم بعضاً، وآستحلّ بعضهم دماء بعض، فماذا بعد الحقّ إلّا الضلال؟! فأنّى يؤفكون؟!).

قال: اللّهمّ اشهد عليهم.

قال: فنشدتكم بالله! هل تعلمون ناسخ القرآن ومنسوخه، ومحكمه ومتشابهه، وخاصّه وعامّه؟!

قالوا: اللّهمّ لا.

قال: اللّهمّ اشهد.

قال: فتعلمون[١] أنّي لا أعلم[٢] ناسخه ومنسوخه، ومحكمه ومتشابهه، وخاصّه وعامّه؟!

قالوا: اللّهمّ إنّا لا نعلم أنّك لا تعلم ذلك.

فقال: ويلكم يا معشر الخوارج! فمن أجهل منكم إذا أقررتم أنّ في القرآن ناسخاً ومنسوخاً، ومحكماً ومتشابهاً، وخاصّاً وعامّاً، وأقررتم أنّكم لا تعلمون ذلك، ولا تعلمون أنّي لا أعلم ذلك، فلِمَ تحاربوني وتخالفون أمري؟!

اللّهمّ إنّك تعلم أنّي حكمت في أهل صِفّين بما أعلم من ناسخ القرآن ومنسوخه، ومحكمه ومتشابهه، وخاصّه وعامّه»[٣].

---

(١) في «ش»: (أفتعلمون).

(٢) كذا في «ض» «ش». وكذا في المورد التالي.

ومعنى ذلك: هل تعتقدون أنّي لا أعلم، وجوابهم: أنّهم لا يعتقدون أنّه لا يعلم ذلك، والمذكور في رواية النعماني هذا المعنى؛ إذ اعترفوا بأنّه يعلم ذلك.

(٣) والنصّ في رواية النعماني: ٩٥ عن أمير المؤمنين ﷺ بهذا الشكل: (ولمّا أردت قتل الخوارج بعد أن أرسلت إليهم ابن عبّاس لإقامة الحجّة عليهم، قلت: يا معشر الخوارج! أنشدكم الله! ألستم تعلمون أنّ في القرآن ناسخاً ومنسوخاً، ومحكماً ومتشابهاً، وخاصّاً وعامّاً؟! قالوا: اللّهمّ نعم. فقلت: اللّهمّ اشهد عليهم. ثمّ قلت: أنشدكم الله! هل تعلمون ناسخ القرآن ومنسوخه، ومحكمه ومتشابهه، وخاصّه وعامّه؟! قالوا: اللّهمّ لا. قلت: أنشدكم الله! هل تعلمون أنّي أعلم ناسخه ومنسوخه، ومحكمه ومتشابهه، وخاصّه وعامّه؟! قالوا: اللّهمّ نعم. فقلت: مَن أضلَّ ⟵

فلمّا فعلتِ الأُمّة ما فعلت من تركها المُبيِّن الهادي، وآعتمدت على عقولها وآرائها، وآختيارها الذي هو أدنى على الذي هو خير، ونقضوا عهده، أَذِن الله للهادي بالسكوت والجلوس.

وكذلك ما قد حدث في زماننا هذا[1] من استتار الحجّة المفروض الطاعة؛ إذ كانت الأُمّة على هذا السبيل الذي ذكرناه، وتعدّيهم على الأئمّة الهداة بالكذب عليهم، والإذاعة لأسرارهم[2]، وتعريضهم إيّاهم، وبفتح الغلول للقُوَّل والأعداء[3]، ونبذهم عهد الله وراء ظهورهم، وتوثّبهم[4] على حقوقهم، وطلبهم بحبلهم[5] ما فيه سفكُ دمائهم ودم هاديهم، فسَتَرَ اللهُ عنهم ذلك الهادي، وآتّبع ما سَنّه له آباؤهُ[6]، والهداة قبلَهُ، فعمَّ الضلالُ أهلَ الأرض.

وقد روي عن أبي عبد الله عليه السلام الأخبار الكثيرة في ذلك: أنّه إذا كان ذلك

⮌ منكم إذ قد أقررتم بذلك؟! ثمّ قلت: اللّهمّ إنّك تعلم أنّي حكمت فيهم بما أعلمه).

وكذا في بحار الأنوار ٩٣: ١٥، والفصول المهمّة في أُصول الأئمّة للحرّ العاملي ١: ٥٩٧؛ نقلاً عن تفسير النعماني.

(١) قوله: (هذا) لم يرد في «ش».

(٢) في «ض»: (لأشرارهم)، والمثبت من «ش».

(٣) كذا في «ض» «ش». ولعلّ فيها تصحيف! فالغلول هو: جمع الفيء، أو: السرقة من المغنم، والغلّ له عدّة معانٍ، منها: الضغينة والحقد الكامن، والجامعة التي توضع في العنق واليد (انظر: العين ٤: ٣٤٧، معجم مقاييس اللغة ٤: ٣٧٥، غل، النهاية في غريب الحديث والأثر ٣: ٣٨٠، غلل).

ولعلّ المراد: ما يفسح المجال ويتيح الفرص للأقوال غير الصحيحة فيهم عليهم السلام من قبل محبّيهم، وللنيل منهم: من قبل أعدائهم.

(٤) في «ض»: (توبتهم)، والمثبت من «ش».

(٥) كذا في «ض» «ش»! ومن معاني الحبل: العهد والأمان. انظر: العين ٣: ٢٣٦، معجم مقاييس اللغة ٢: ١٣٠، حبل.

(٦) في «ش»: (ما سَنّ آبائه).

ستر[١] الله عنهم الحجّة وغيّبه، وأنّه قال ﷺ: «حقٌّ على الله أن تدخُل الضُلّال الجنّة»، وإنّما عنى بهذا ما يُبتلوا به في مثل هذا العصر وهم مُقِرّون بولايته، غير ناقضين لعهده وعهد الله إليهم فيه، فهم مقيمون متديّنون بفرض طاعتهم، أوّلِهم وآخرِهم، عارفون أنّه قائمُ العين فيهم، موجود الشخص من عقب الماضي قبله من الهادين، وقد خَفِيَ عليهم اسمُه وموضعه للعلّة التي ذكرناها وشرحناها.

فهؤلاء هم الّذين قال العالِم ﷺ: حقٌّ على الله أن يُدخِلَهم الجنّة؛ إذ ضلّوا عن اسمه ومكانه بعد أن يكونوا مقيمين على ولايته وإمامته، متّبعين لِما وقفهم عليه الماضي قبله من أمره ونهيه؛ لأنّ الاسم لا يدرك إلّا بالخبر، وكذلك الموضع.

والذي فرض الله على العباد في هذا المعنى فهو من وجهين لا يُدرك بغيرهما: فوجهٌ منه الخبر[٢]، ووجهٌ منه العقل.

فأمّا ما فرض عليهم من جهة العقل:

فأن يعلموا أنّ لهم خالقاً، وأنّ الخالق قد بعث الأنبياء والرسل، وأنّ الرسل قد أقاموا لهم بعدهم الدلائل المبيّنةَ لِما يختلفون فيه من أمر دينهم ودنياهم؛ إذ قد علموا أن ليس في وسعهم معرفة ما يحتاجون إليه.

فهذا ما فرض الله جلّ وعزّ عليهم من جهة العقل.

وأمّا اسم الحجّة وموضعه:

فلا يُدرك إلّا من طريق الخبر والتوقيف؛ فمَن كان مقيماً على الإقرار بالأئمّة كلّهم صلوات الله عليهم، وبإمام زمانه وولايته، وأنّه قائم العين مستورٌ من عقب

---

(١) في «ض»: (سنن)، والمثبت من «ش».

(٢) قوله: (الخبر) سقط من «ش».

الماضي قبلَه، وقد خفي عليه اسم الحجّة وموضعه في هذا الوقت، فمعذورٌ في إدراك الاسم والموضع حتّى يأتيه الخبر الذي بمثله تصحّ الأخبار، وبمثله يثبُت الاسم والمكان.

فهذا هو المعنى في ما قال العالِم ﷺ: «حقٌّ على الله أن يُدخِل الضلّال الجنّة»؛ إذ لم تكن[1] العلّة من قِبَله وإنّما العلّة من قِبَل الله جلّ وعزّ.

ومثل ذلك: إذا حجب الله عزّ وجلّ عن العباد عين الشمس، التي جعلها دليل الصلاة، فموسّع عليهم تأخيرها حتّى يتبيّن لهم، أو يصحّ لهم خروج الوقت، وهم على يقينٍ أنّ عينها لم تبطُل وقد خفي عليهم موضعها.

[من المتشابه: لفظ الوحي .. وجوهه ومعانيه:]

ومثله من المتشابه: الوحي؛ فإنّه على وجوه، فمنه: وحي الرسالة، ومنه: وحي النبوّة، ومنه: وحي الإلهام، ومنه: وحي الإشارة، [ومنه: وحي التقدير][2]، ومنه: وحي الخبر، ومنه: وحي الأمر، ومنه: وحي الكذب ووحي الزور[3]؛ وهو منسوبٌ إلى الشياطين.

[١] فأمّا[4] وحي الرسالة والنبوّة: فقول الله جلّ وعزّ: ﴿ **إِنَّا أَوْحَيْنا إِلَيْكَ كَما أَوْحَيْنا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِن بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنا إِلَى إِبْراهِيمَ وَإِسْماعِيلَ وَإِسْحاقَ وَيَعْقُوبَ والأسباط** ﴾ الآية[5]، وما أشبه ذلك.

---

(١) في «ض» «ش»: (يكن).

(٢) سيذكر في التفصيل برقم «٤»، وهو مذكور في رواية النعماني بدل وحي الزور.

(٣)(وحي الزور) لم يذكر في رواية النعماني: ٩٧. وورد (وحي التقدير) هنا.

(٤) في «ض»: (ومنه). وفي «ش»: (وأمّا)، والمثبت من رواية النعماني: ٩٧.

(٥) سورة النساء (٤): ١٦٣.

[٢] وأمّا وحي الإلهام: فقوله جلّ وعزّ: ﴿ وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبالِ بُيُوتاً وَمِنَ الشَّجَرِ ﴾ الآية[١]، وقوله: ﴿ وَأَوْحَيْنا إِلَى أُمِّ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾[٢].

[٣] وأمّا وحي الإشارة: فقوله تعالى: ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ مِنَ الْمِحْرابِ فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ أَن سَبِّحُوا بُكْرَةً وَعَشِيّاً ﴾[٣]..

[٤] ومنه: وحي التقدير: وهو قوله تعالى: ﴿ وَأَوْحَى فِي كُلِّ سَماءٍ أَمْرَها ﴾[٤].

[٥ و٦] وأمّا وحي الخبر والأمر[٥]: فقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي ﴾[٦].

[٧] وأمّا وحي الكذب والزور: فقوله تعالى: ﴿ شَياطِينَ الإنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُوراً ﴾[٧].

[من المتشابه: لفظ الخلق.. وجوهه ومعانيه:]

ومنه: **الخلق**؛ وهو على وجوه، فوجهٌ منه: خلقُ اختراعٍ، ووجه منه[٨]: خلقُ استحالةٍ، ووجه منه: خلقُ تقديرٍ.

---

(١) سورة النحل (١٦): ٦٨.

(٢) سورة القصص (٢٨): ٧.

(٣) سورة مريم (١٩): ١١.

(٤) سورة فُصّلت (٤١): ١٢.

(٥) قوله: (والأمر) لم يرد في «ش».

(٦) سورة المائدة (٥): ١١١. والآية ذكرت في رواية النعماني: ٩٩ لوحي الأمر، وذكرت لوحي الخبر آية ٧٣ من سورة الأنبياء (٢١): ﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ ﴾.

(٧) سورة الأنعام (٦): ١١٢.

(٨) قوله: (منه) أثبتناها من حاشية «ض»، ولم يرد في «ش»، وكذا التي بعدها.

[١] فأمّا الاختراعُ: فقول الله تبارك وتعالى: ﴿ خَلَقَ السَّماواتِ وَالأرْضَ فِي سِتَّةِ أيَّامٍ ﴾ (١).

[٢] وأمّا خلق الاستحالة: فقوله تعالى: ﴿ يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهاتِكُمْ خَلْقاً مِن بَعْدِ خَلْقٍ ﴾ (٢)، وقوله تعالى: ﴿ خَلَقْناكُم مِن تُرابٍ ثُمَّ مِن نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الأرْحامِ ما نَشاءُ ﴾ (٣).

[٣] وأمّا خلق التقدير: فقول الله جلّ وعزّ لعيسى ابن مريم عليه السلام: ﴿ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ ﴾ (٤)، والعرب تقول: اخلُق لي هذا الثوب، أي: قَدِّرْه (٥).

[من المتشابه: لفظ الفتنة.. وجوهها ومعانيها:]

ومنه: الفتنة؛ وهي على وجوه:

---

(١) سورة الأعراف (٧): ٥٤، سورة يونس (١٠): ٣، سورة هود (١١): ٧، سورة الحديد (٥٧): ٤. ولاحظ: سورة الفرقان (٢٥): ٥٩، سورة السجدة (٣٢): ٤، سورة ق (٥٠): ٣٨.

(٢) سورة الزُّمر (٣٩): ٦.

(٣) سورة الحجّ (٢٢): ٥. وأوّل الآية في «ض» «ش»: (خلقكم)؛ ولعلّها إشارة إلى الآية ٦٧ من سورة غافر (٤٠): ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُوا شُيُوخاً وَمِنكُم مَن يُتَوَفَّى مِن قَبْلُ وَلِتَبْلُغُوا أَجَلاً مُّسَمّىً وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ .

(٤) سورة المائدة (٥): ١١٠.

(٥) في رواية النعماني: ١٠٠ ـ ١٠١: (هو على ثلاثة أوجه ورابع ... وأمّا خلق التغيير: فقوله تعالى: ﴿ وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللهِ ﴾). سورة النساء (٤): ١١٩.
خلق الثوب، يخلق خلوقة؛ أي: بَلِيَ بِلَىً، وأخلق إخلاقاً. ويقال للسائل: أخلقت وجهك... وخلقت الأديم للسقاء إذا قدّرته. والخلق أصلان، يدلّ أحدهما على تقدير الشيء، والآخر على ملاسة الشيء. وأصل الخلق: التقدير، قبل القطع، وهو في كلام العرب على وجهين، أحدهما: الإنشاء على مثال أبدعه والآخر: التقدير (انظر: مادّة «خلق» في: العين ٤: ١٥١، معجم مقاييس اللغة ٢: ٢١٣، النهاية في غريب الحديث ٢: ٧٠، لسان العرب ١٠: ٨٥).

[١] **فمنها: الاختبار**؛ وهو قول الله جلّ وعزّ: ﴿ **الٓمٓ * أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا أَن يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ** ﴾[١]، أي: لا يُختبرون.

وقوله لموسى ﷺ: ﴿ **فتنّاك فتوناً** ﴾[٢]، والعرب تقول: افتن لي هذا الذهب، أي: أَدخِله النار ليُختبر[٣].

[٢] **ومنه: الكفر**؛ وهو قوله تعالى: ﴿ **لَقَدِ ابْتَغَوُا الْفِتْنَةَ مِن قَبْلُ وَقَلَّبُوا لَكَ الأُمُورَ** ﴾[٤]، وقوله يحكي قول الأنصاري[٥] الذي استأذن رسول الله ﷺ في غزوة تبوك في المقام، فقال: ﴿ **وَمِنْهُم مَن يَقُولُ ائْذَن لِي وَلَا تَفْتِنِّي** ﴾، فقال الله تعالى: ﴿ **أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بالْكافِرِينَ** ﴾[٦]، وقوله تعالى: ﴿ **أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا** ﴾.

[٣] **ومنه: العذاب**، في قوله تعالى: ﴿ **يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ** ﴾، أي: يُعذَّبون،

---

(١) سورة العنكبوت (٢٩): ١ و ٢.

(٢) سورة طه (٢٠): ٤٠.

(٣) «فتن»: أصل صحيح يدلّ على ابتلاء واختبار، ومن ذلك: الفتنة... وفتنت الذهب بالنار، إذا امتحنته.. والفتنة: الامتحان والاختبار، تقول: فتنت الذهب، إذا أدخلته النار لتنظر ما جودته (انظر: مادّة «فتن» في معجم مقاييس اللغة ٤: ٤٧٢، الصحاح ٦: ٢١٧٥).

(٤) سورة التوبة (٩): ٤٨.. وفي رواية النعماني: ١٠٢، آية أُخرى في هذا الموضع، هي: ﴿ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ ﴾. سورة البقرة (٢): ٢١٧.

(٥) في «ض»: (النصارى)، والمثبت من «ش».

(٦) سورة التوبة (٩): ٤٩. والنصّ في رواية النعماني: ١٠٢: (وقوله سبحانه في الذين استأذنوا رسول الله ﷺ في غزوة تبوك أن يتخلّفوا عنه من المنافقين، فقال الله تعالى فيهم: ﴿ وَمِنْهُم مَن يَقُولُ ائْذَن لِي وَلَا تَفْتِنِّي أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا ﴾؛ يعني: ائذن لي ولا تكفّرني، فقال عزّ وجلّ: ﴿ أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بالْكافِرِينَ ﴾).

وفي «ض» «ش» ورد ذيل الآية في معنى الكفر، والآية وردت للمعنى نفسه في رواية النعماني أيضاً، ولكنّها في النسختين قد وُضعت ضمن معنى «الاختبار» وقبل آية موسى ﷺ؛ فوضعناها هنا لترتيب السياق.

﴿ ذُوقُوا فِتْنَتَكُمْ ﴾[١]، [أي: ذوقوا عذابكم].. وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْـمُؤْمِناتِ ﴾[٢]، أي: عذَّبوا [المؤمنين].

[٤] ومنه: المحبّة[٣]؛ وهو قوله تعالى: ﴿ إِنَّما أَمْوالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِـتْـنَـةٌ ﴾[٤].

[من المتشابه: لفظ القضاء.. وجوهه ومعانيه:]

ومنه: القضاء؛ وهو على وجوه[٥]:

---

(١) سورة الذاريات (٥١): ١٣ و ١٤.

(٢) سورة البُروج (٨٥): ١٠، وفي «ض» «ش» وردت الآية ضمن المعنى الرابع؛ فوضعناها هنا لترتيب السياق، وهي وردت لمعنى «العذاب» أيضاً في رواية النعماني: ١٠٢، وما بين المعقوفات منه.

(٣) كذا في رواية النعماني، وكان في «ض» «ش»: (الحدث). وهو مصحّف «الحبّ» أو «المحبّة»؛ ففي رواية النعماني: ١٠٣: (ومنه فتنة المحبّة للمال والولد، كقوله تعالى... أي: إنّما حبّكم لهما فتنة لكم).

والقمّي ذكر أنّ معنى الفتنة في الآية: الحبّ.. والشيخ الصدوق ذكر عشرة أوجه للفتنة، أحدها: «المحنة»، وذكر بأنّ علي بن إبراهيم القمّي قد أضاف وجهاً آخر هو: «المحبّة»، لكنّه عقّب بأنّها عشرة فقط، وأنّ معنى الفتنة في الآية هو: «المحنة» بالنون، وليس «المحبّة» بالباء.. والشيخ الطوسي ذكر أنّ معنى الفتنة في الآية هو «المحنة» أيضاً (انظر: تفسير القمّي ١: ٧ و٢: ٣٧٢، التوحيد للشيخ الصدوق: ٣٨٦، التبيان ٥: ١٠٦ و ١٠: ٢٤).

(٤) سورة التغابن (٦٤): ١٥، وسورة الأنفال (٨): ٢٨: ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّما... ﴾.

وفي رواية النعماني إضافة: (ومنه: فتنة المرض؛ وهو قوله سبحانه: ﴿ أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّـهُمْ يُـفْتَنُونَ فـي كُلِّ عامٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لَا يَتُوبونَ وَلَا هُمْ يَـذَّكَّـرُونَ ﴾. [سورة التوبة (٩): ١٢٦]، أي: يمرضون ويعتلّون).

(٥) في رواية النعماني: ١٠٣: (هو عشرة أوجه مختلفة المعنى. فمنه: قضاء فراغ، و[منه:] قضاء عهد، ومنه: قضاء إعلام، ومنه: قضاء فعل، ومنه: قضاء إيجاب، ومنه: قضاء كتاب، ومنه: قضاء إتمام، ومنه: قضاء حكم وفصل، ومنه: قضاء خلق، ومنه: قضاء نزول الموت). وما بين ⇐

[١] **فمنه: إعلام وإخبار**[1]؛ وهو قوله تعالى: ﴿ **وَقَضَيْنا إِلى بَنِي إِسْرائِيلَ فِي الْكِتابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ** ﴾[2]، أي: أعلمنا[3] وأخبرنا، وقوله جلّ وعزّ: ﴿ **وَقَضَيْنا إِلَيْهِ ذلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دابِرَ هؤُلاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ** ﴾[4]، أي: أعلمناه.

[٢] **ومنه: الفراغ من الشيء**؛ وهو قول الله عزّ وجلّ: ﴿ **وَإِذْ صَرَفْنا إِلَيْكَ نَفَراً مِنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قالُوا أَنْصِتُوا فَلَمَّا قُضِيَ** ﴾[5]، أي: فُرِغ منه، وقوله: ﴿ **فَقَضاهُنَّ سَبْعَ سَماواتٍ فِي يَوْمَيْنِ** ﴾[6]، أي: فرغ منهنّ، وقد قال بعض العلماء: فقضاهنّ: خلقهنّ[7].

[٣] **ومنه: حكم**؛ وهو قوله تعالى: ﴿ **وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ وَقِيلَ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعالَمِينَ** ﴾[8]، أي: حُكِم بينهم، وقوله تعالى: ﴿ **وَاللهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ لا يَقْضُونَ بِشَيْءٍ** ﴾[9]، أي: لا يحكمون، وقوله تعالى: ﴿ **وَقالَ الشَّيْطانُ لَمَّا**

⮌ المعقوفين أضفناه لضرورة السياق. وقد مثّل لبعض الأوجه بآية، ولبعضها الآخر باثنتين وثلاث وأربع (انظر: التوحيد للشيخ الصدوق: ٣٨٤ـ٣٨٦).

و«قضى»: أصل صحيح يدلّ على إحكام أمر، وإتقانه، وإنفاذه لجهته، وقال الزهري: القضاء في اللغة على وجوه مرجعها إلى انقطاع الشيء وتمامه (انظر: معجم مقاييس اللغة ٥: ٩٩ «قضى»، النهاية في غريب الحديث ٤: ٧٨ «قضا»، لسان العرب ١٥: ١٨٦ «قضي»).

(١) قوله: (إخبار) لم يرد في رواية النعماني، وكذا (وأخبرنا) الآتية.

(٢) سورة الإسراء (١٧): ٤.

(٣) في رواية النعماني: ١٠٤: (أي: أعلمناهم في التوراة ما هم عاملون).

(٤) سورة الحجر (١٥): ٦٦.

(٥) سورة الأحقاف (٤٦): ٢٩.

(٦) سورة فُصّلت (٤١): ١٢.

(٧) في رواية النعماني: ١٠٥: (وأمّا قضاء الخلق: فقوله سبحانه: ﴿ **فَقَضاهُنَّ سَبْعَ سَماواتٍ فِي يَوْمَيْنِ** ﴾، أي: خلقهنّ).

(٨) سورة الزمر (٣٩): ٧٥.

(٩) سورة غافر (٤٠): ٢٠.

قُضِيَ الأَمْرُ ﴾[١]، أي: لمّا حُكم بالأمر[٢].

[من المتشابه: لفظ النور.. وجوهه ومعانيه:]

ومن المتشابه ضربٌ آخر، وهو: الذي لا يقف أحد على تأويله إلّا الله والراسخون في العلم، الّذين نزل عليهم القرآن، وهو: قول الله جلّ وعزّ في ذِكر **النور**، وكانت هذه القصّة[٣] على معانٍ، فمنها: قول الله: ﴿ **وَآتَيْنَاهُ الإِنْجِيلَ فِيهِ هُدىً وَنُورٌ** ﴾[٤].

فأمّا ما نزل في القرآن، فالنور هو «الحجّة» بعينه، وذلك أنّ الله أنزل في القرآن في خبر موسى ﷺ في ما رواه مشايخُنا وفقهاؤنا عن الصادِقِين ﷺ[٥] أنّه لمّا كلّم الله موسى أخبر بني إسرائيل فلم يصدّقوه، فقال لهم: ما الذي يُصحّح عندكم ما أقول؟

قالوا: نحبّ أن نسمع الكلام كما سمعت.

فقال موسى: فاختاروا خِياركم[٦].

فاختاروا سبعين رجلاً للميقات، فلمّا خرج بهم موسى أوقفهم في مكان، ثمّ

---

(١) سورة إبراهيم (١٤): ٢٢.

(٢) في رواية النعماني: ١٠٤: (أمّا قضاء الإيجاب للعذاب: كقوله تعالى في سورة إبراهيم: ﴿ وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الأَمْرُ ﴾، أي: لمّا وجب العذاب. ومثله في سورة يوسف [١٢: ٤١]: ﴿ قُضِيَ الأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ ﴾، معناه: أي وجب الأمر الذي عنه تسألان).

(٣) كذا في «ض» «ش»! ولعلّها تصحيف «اللفظة».

(٤) سورة المائدة (٥): ٤٦. والآية لم تذكر في رواية النعماني، والنصّ فيها: ١٠٦، هكذا: (وسألوه ـ يعني عليّاً ـ صلوات الله عليه عن أقسام النور في القرآن، فقال: النور: القرآن، والنور: اسم من أسماء الله تعالى، والنور: التوراة، والنور: القمر، والنور: ضوء المؤمن؛ وهو الموالاة التي يلبس بها نوراً يوم القيامة، والنور في مواضع من التوراة والإنجيل والقرآن: حجّة الله عزّ وجلّ على عباده؛ وهو المعصوم).

(٥) في «ش»: (الصادق ﷺ).

(٦) في رواية النعماني: ١٠٦: (فاختاروا سبعين رجلاً من خياركم).

تقدّم فناجى ربّه، فكلّمه الله جلّ وعزّ، فقال لهم: أما تسمعون الكلام؟!

قالوا: بلى، ولكنّا لا نعلم أنّه كلام الله، فليظهر لنا حتّى نراه[١] ونشهد لك عند بني إسرائيل.

فلمّا قالوا هذا بعث الله عليهم صاعقة فاحترقوا، فجزع موسى عليه السلام وظنّ أنّهم هلكوا بذنوب بني إسرائيل فقال: يا ربّ! أصحابي وإخواني، شممتهم[٢] وشمّوني، وأنستُ بهم وأنسوا بي، وعرفتهم وعرفوني، ﴿ **أَتُهْلِكُنا بِما فَعَلَ السُّفَهاءُ مِنَّا إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِها مَن تَشاءُ** ﴾، إلى قوله عزّ وجلّ: ﴿ **إِنَّا هُدْنا إِلَيْكَ** ﴾، أي: تُبنا إليك.

﴿ **قالَ** ﴾ الله تبارك وتعالى: ﴿ **عَذابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشاءُ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ** ﴾، إلى قوله: ﴿ **أُولئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ** ﴾[٣]، يعني بالنور في هذا الموضع: أمير المؤمنين والأئمّة صلوات الله عليهم[٤].

ثمّ قال عزّ وجلّ لرسول الله صلى الله عليه وآله: ﴿ **قُلْ يا أَيُّها النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً** ﴾، إلى قوله: ﴿ **لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ** ﴾[٥]؛ فالكلمة هي: الإمامة، ﴿ **وَجَعَلَها كَلِمَةً باقِيَةً فِي عَقِبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ** ﴾[٦]..

---

(١) في «ض» «ش»: (حتّى ندري). والمثبت من رواية النعماني: ١٠٦.

(٢) في «ض»: (وشممتهم)، والمثبت من «ش».

(٣) سورة الأعراف (٧): ١٥٥ ـ ١٥٧.

(٤) في رواية النعماني: ١٠٧: (فالنور في هذا الموضع هو: القرآن). وكذا في: مجمع البيان ٤: ٣٧٤، الميزان ٨: ٢٨٢.

وفي تفسير القمّي ١: ٢٤٢ و ٢: ٢٧٩، وتفسير العيّاشي ٢: ٣١ ـ عن الإمام الباقر عليه السلام ـ: النور هو: أمير المؤمنين عليّ عليه السلام، وفي الكافي ١: ١٩٤ ـ عن الصادق عليه السلام ـ: عليّ والأئمّة عليهم السلام.

وفي الأمثل ٣: ٦٥٤: إنّ تفسيرها بـ «أمير المؤمنين عليه السلام أو الأئمّة عليهم السلام» هو من باب بيان بواطن الآيات.

(٥) سورة الأعراف (٧): ١٥٨.

(٦) سورة الزخرف (٤٣): ٢٨. والآية لم تذكر في رواية النعماني: ١٠٧؛ والنصّ فيها هكذا: ←

والدليل على أنّ النور في هذا الموضع هو: اسم لأمير المؤمنين ﷺ: قول الله تعالى في سورة النور: ﴿ **اللهُ نُورُ السَّماواتِ وَالأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكاةٍ فِيهَا مِصْباحُ الْمِصْباحُ فِي زُجاجَةٍ** ﴾؛ فالمشكاة: رسول الله، والمصباح: أمير المؤمنين، والأئمّة: في زجاجة، ﴿ **الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ** ﴾: رسول الله، ﴿ **زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكادُ زَيْتُها يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نارٌ نورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشاءُ وَيَضْرِبُ اللهُ الأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ** ﴾[1].

ثمّ فسّر ذلك فقال: ﴿ **فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصالِ** ﴾ ثمّ قال: ﴿ **رِجالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللهِ** ﴾، إلى قوله: ﴿ **بِغَيْرِ حِسابٍ** ﴾[2].

⊃ (ومثله: في سورة التغابن [٦٤: ٨]: قوله تعالى: ﴿ فَآمِنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِي أَنزَلْنَا ﴾، يعني سبحانه: القرآن).

(١) سورة النور (٢٤): ٣٥.

(٢) سورة النور (٢٤): ٣٦ ـ ٣٨. والنصّ في رواية النعماني: ١٠٧ ـ ١٠٨ هكذا: (وجميع الأوصياء المعصومين حملة كتاب الله عزّ وجلّ، وخزنته، وتراجمته، الّذين نعتهم الله في كتابه فقال: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِندِ رَبِّنَا ﴾. [سورة آل عمران (٣): ٧].
وهم المنعوتون الّذين أنار الله بهم البلاد، وهدى بهم العباد؛ قال الله تعالى في سورة النور: ﴿ اللهُ نُورُ السَّماواتِ وَالأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكاةٍ فِيها مِصْباحٌ الْمِصْباحُ فِي زُجاجَةٍ الزُّجاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ ﴾، إلى آخر الآية.
فالمشكاة: رسول الله ﷺ، والمصباح: الوصيّ والأوصياء ﷺ، والزجاجة: فاطمة، والشجرة المباركة: رسول الله ﷺ، والكوكب الدرّيّ: القائم المنتظر الذي يملأ الأرض عدلاً.
ثمّ قال تعالى: ﴿ يَكادُ زَيْتُها يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نارٌ ﴾، أي: ينطق به ناطق.
ثمّ قال تعالى: ﴿ نورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللهُ لِنُورِهِ مَن يَشاءُ وَيَضْرِبُ اللهُ الأَمْثالَ لِلنَّاسِ وَاللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾.
ثمّ قال عزّ وجلّ: ﴿ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ * رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ ﴾، وهم: الأوصياء).
ثمّ ذُكرت باقي أوجه «النور»، مع الآيات الخاصّة بكلّ وجه.

ومثل هذا [في القرآن][(١)] كثير ممّا قد اشتبه على الناس ممّا لا يقفوا على معرفته، وإنّما عنى عزّ وجلّ قوماً خاصّةً.

ومنه[(٢)]: قوله تعالى: ﴿ **وَعَلَى الأَعْرافِ رِجالٌ يَعْرِفُونَ كُلّاً بِسِيمَاهُمْ** ﴾.

وقال الصادق ﷺ، في ما[(٣)] رواه عنه مشايخنا: «أنّ الأعراف كثبانٌ بين الجنّة والنار يقف عليها كلّ إمام مع شيعته من أهل الذنوب، وقد سبق السابقون إلى الجنّة، فهو قول الله تعالى: ﴿ **وَعَلَى الأَعْرافِ رِجالٌ يَعْرِفُونَ كُلّاً بِسِيمَاهُمْ وَنادَوا أَصْحابَ الْجَنَّةِ أَن سَلامٌ عَلَيْكُمْ لَمْ يَدْخُلُوها وَهُمْ يَطْمَعُونَ** ﴾.

ثمّ يقال لهم: انظروا إلى أعدائكم في النار، وهو قول الله تبارك وتعالى: ﴿ **وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصارُهُمْ تِلْقاءَ أَصْحابِ النَّارِ قالُوا رَبَّنا لَا تَجْعَلْنا مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ * وَنادَى أَصْحابُ الأَعْرافِ** ﴾، وهم: الأئمّة صلوات الله عليهم، ﴿ **رِجالاً** ﴾، من أهل النار، ﴿ **يَعْرِفُونَهم بِسِيمَاهُم** ﴾، فـ﴿ **قالُوا ما أَغْنَى عَنْكُمْ جَمْعُكُمْ** ﴾، في الدنيا، ﴿ **وَما كُنْتُمْ**

---

(١) إضافة من رواية النعماني: ١٠٩.

(٢) من هنا إلى آخر الرواية: (تحزنون) لم تذكر في رواية النعماني: ١١٠ ـ ١١١. وبدلاً منها وردت وجوه ومعاني لفظ «الأُمّة»، والنصّ فيها هكذا: (وسألوه صلوات الله عليه عن أقسام الأُمّة في كتاب الله تعالى، فقال: [منها: المذهب كـ]ـقوله تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾. [سورة البقرة (٢): ٢١٣]، أي: على مذهب واحد في الجهالة.
منها: الأُمّة، أي: الوقت الموقّت، كقوله سبحانه في سورة يوسف [(١٢): ٤٥]: ﴿وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾، أي: بعد وقت. وقوله سبحانه: ﴿ولَئِنْ أَخَّرْنا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَى أُمَّةٍ مَعْدُودَةٍ﴾. [سورة هود (١١): ٨]، أي: إلى وقت معلوم.
والأُمّة: هي الجماعة؛ قال الله تعالى: ﴿وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ﴾. [سورة القصص (٢٨): ٢٣].
والأُمّة: الواحد من المؤمنين؛ قال الله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾. [سورة النحل (١٦): ١٢٠].
والأُمّة: جمع دوابّ، وجمع طيور؛ قال الله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ﴾. [سورة الأنعام (٦): ٣٨]، أي: جماعات يأكلون ويشربون ويتناسلون، وأمثال ذلك).

(٣) في «ض»: (فما)، والمثبت من «ش».

تَسْتَكْبِرُونَ * أَهؤُلَاءِ ﴾، شيعتنا وأصحابنا، ﴿ الَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ ﴾، في الدنيا، ﴿ لَا يَنالُهُمُ اللهُ بِرَحْمَتِهِ ﴾ ؟!

ثمّ نقول[1] لشيعتنا: ﴿ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ وَلَا أَنْتُمْ تحْزَنُونَ ﴾[2]»[3].

---

(١) في «ض»: (يقول)، والمثبت من «ش».

(٢) سورة الأعراف (٧): ٤٦ ـ ٤٩.

(٣) وهناك اختلاف في معنى الأعراف، وفي مَن هم أصحاب الأعراف؛ فقيل في الأعراف نحو ستّة أقوال، وفي رجال الأعراف نحو اثني عشر قولاً، ذكرها العلّامة الطباطبائي في الميزان (انظر: تفسير القمّي ١: ٢٣١، التبيان ٤: ٤١١، مجمع البيان ٤: ٢٦١، الصافي ٢: ١٩٨ ـ ٢٠٢، الميزان ٨: ١٢١ ـ ١٣٣ و ١٤١ ـ ١٤٦).
وقد ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام: «نحن أصحاب الأعراف ...». وعن الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام: «إنّهم قوم استوت حسناتهم وسيّئاتهم ...» (انظر: الكافي ١: ١٨٤ و ٢: ٤٠٨ و ٣٨١).
وفي بصائر الدرجات: ٥١٥ ـ ٥٢٠ الباب ١٦، أورد ١٩ حديثاً في أنّ الأئمّة عليهم السلام هم أصحاب الأعراف.

باب
الخاصّ والعامّ

وأمّا الخاصّ والعامّ؛ فإنّ الآية: ربّما كان لفظها لفظ العموم ومعناها معنى الخصوص. ومنه: ما كان لفظه لفظ العموم ومعناه معنى العموم. ومنه: ما كان لفظه لفظ الخصوص ومعناه معنى العموم.

فأمّا ما معناه معنى الخصوص ولفظه لفظ العموم:

[١] فقول الله جلّ وعزّ: ﴿ **يا بَنِي إِسْرائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعالَمِينَ** ﴾[1]؛ فهذا خرج على لفظ العموم ومعناه معنى الخصوص، وإنّما عنى في قوله: ﴿ **فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعالَمِينَ** ﴾، أي: عالم زمانهم وأشباههم[2].

---

(١) سورة البقرة (٢): ٤٧.

(٢) في رواية النعماني: ١١٢ ـ ١١٣: (لأنّه تعالى إنّما فضّلهم على عالَمَي زمانهم (عالم أزمانهم) بأشياء خصّهم بها، مثل المنّ والسلوى، والعيون التي فجّرها لهم من الحجر، وأشباه ذلك.
ومثله: قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحاً وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾، [سورة آل عمران (٣): ٣٣]، أراد الله تعالى: أنّه فضّلهم على عالَمَي زمانهم).

[٢] ومثله [قوله تعالى]: ﴿ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ ﴾(١)، ولم تؤت أشياء كثيرة، منها: الذَكَر واللحية، وأُمور كثيرة من أُمور الدنيا.

[٣] وقوله تعالى: ﴿ تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّها ﴾(٢)، وقد تركت أشياء كثيرة لم تدمّرها، وإنّما عنى به: من أبدانهم وأموالهم(٣).

[٤] وقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أفاضَ النَّاسُ ﴾(٤)، وإنّما عنى بـ« الناس » قوماً خاصّة من مُضَرَ وكِنانة(٥)؛ وذلك أنّ قريشاً كانوا يفيضون من المشعَر ولا يخرجون إلى عرفاتٍ، ولا يقفون بها، فأمرهم الله أن يُفيضوا من عرفاتٍ

---

(١) سورة النمل (٢٧): ٢٣.

(٢) سورة الأحقاف (٤٦): ٢٥.

(٣) قوله: (وإنّما عنى به: من أبدانهم وأموالهم) لم يرد في رواية النعماني: ١١٣.

(٤) سورة البقرة (٢): ١٩٩.

(٥) وهما أجداد الرسول الأكرم ﷺ الثامن عشر والرابع عشر، وإليهما ينتسب كثيرٌ من القبائل والبطون، وإلى كِنانة تنتهي أنساب أهل الحجاز، وهو: كِنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان.. وأكثر الناس على أنّ ابنه: النضر بن كِنانة هو أبو قريش، وقيل: إنّ حفيده: فهر بن مالك بن النضر هو أبو قريش، وقيل غيرهما.. وقد روي عن الرسول الأكرم ﷺ أنّه قال: « نحن بنو النضر بن كِنانة ».

وفي معجم قبائل العرب ٣: ٩٩٦ ـ ٩٩٨: « وبنو كِنانة: قبيلة عظيمة من العدنانية، كانت ديارهم بجبهات مكّة، وقدمت طائفة منهم الديار المصرية سنة ٥٤٥ م، وتنقسم إلى عدّة بطون... »، وذكر منها طائفة. وفي ٣: ١١٠٧: « مضر بن نزار: قبيلة عظيمة، من العدنانية، كانت ديارهم حيز الحرم إلى السروات وما دونها من الغور، وما والاها من البلدان، لمساكنهم ومراعي أنعامهم، من السهل والجبل، وأمتدّت ديارهم بقرب شرقي الفرات... وكانوا أهل الكثرة والغلب بالحجاز من سائر بني عدنان، وكانت لهم رياسة مكّة... ».

انظر: الإنباه على قبائل الرواة: ٤٢ و ٤٩، فتح الباري ٦: ٣٨٣ ـ ٣٨٤.. وراجع في ما ورد بشأن نسب النبيّ الأكرم ﷺ وشرح أسماء آبائه ـ كمثال ـ: تاريخ الطبري ٢: ٨ ـ ٢٨، السيرة النبوية لابن كثير ١: ٨٢ ـ ٩٤، سبل الهدى والرشاد ١: ٢٤٤ ـ ٣٢٢ باب ٤ من أبواب نسبه الشريف ﷺ و ٦: ٢٧٦.

كما تَفيض مضر وكِنانة[١].

[٥] ومنه: قوله عزّ وجلّ: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾[٢]، يعني: اليهود[٣].

[٦] ومنه: قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزادَهُمْ إيماناً﴾[٤]، وكان هذا في غزوة أُحد لمّا أُصيب رسول الله ﷺ بأصحابه، وأصابته في نفسه الجراحة، وقُتل عمّه حمزة بن عبد المطّلب، رجع رسول الله ﷺ إلى المدينة في تلك الليلة وعامّة أصحابه مجروحون، وقد قُتل من الأنصار سبعون رجلاً، أوحى الله إليه ـ والناس في ما هم فيه من المصيبة بالقتلى وألم الجراحة ـ أن: اخرج واطلب قريشاً، ولا يخرجنّ معك إلّا مَن به جراحة.

---

(١) وفي رواية النعماني: ١١٣، ورد هكذا: (أراد سبحانه بعض الناس؛ وذلك أنّ قريشاً كانت في الجاهلية تفيض من المشعر الحرام، ولا يخرجون إلى عرفات كسائر العرب، فأمرهم الله سبحانه أن يفيضوا من حيث أفاض رسول الله ﷺ وأصحابه. وهم في هذا الموضع الناس على الخصوص، وأُرجعوا عن سُنّتهم).

(٢) سورة البقرة (٢): ١٥٠.

(٣) انظر: تفسير مقاتل ١: ٨٦، التبيان ٢: ٢٧؛ مع قول آخر، مجمع البيان ١: ٤٣١؛ مع قولين آخرَين.
والآية لم تذكر في رواية النعماني: ١١٣، وبدلاً منها وردت الآية ١٦٥ من سورة النساء: ﴿لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَىٰ اللهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾، وفي ص ١١٤ ـ ١١٥ إضافة:
(وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، [سورة الأنفال (٨): ٢٧]، وهذه الآية نزلت في أبي لبابة بن عبد المنذر.
وقوله عزّ وجلّ: ﴿وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلاً صَالِحاً وَآخَرَ سَيِّئاً﴾، [سورة التوبة (٩): ١٠٢]، نزلت في أبي لبابة، وإنّما هو رجل واحد.
وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ﴾، [سورة الممتحنة (٦٠): ١]، نزلت في حاطب بن أبي بلتعة، وهو رجل واحد؛ فلفظ الآية عامٌّ ومعناها خاصٌّ وإن كانت جارية في الناس).

(٤) سورة آل عمران (٣): ١٧٣.

فنادى رسول الله ﷺ في الناس بالخروج في طلب قريش، وأعلمهم ما أمره الله تعالى به، فأجابوا إلى ذلك وخرجوا معه، حتّى بلغوا موضعاً يقال له: «حمراء الأسد»[١] وقريش قد جازت، فبلغهم أنّ رسول الله ﷺ قد خرج في طلبهم وأنّه على إثرِهم، ففزعوا فزعاً شديداً.

واستقبلهم رجلٌ من «أشجع»[٢] يريد المدينة يقال له: نُعَيْم بن مسعود[٣]، فقال له أبو سفيان: هل لك أن نُعطيك عشر قلائص[٤] وتخبر أصحاب محمّدٍ أنّ حلفاءنا من الأحابيش[٥] وقريش وكِنانة قد وافَوْنا، وجاءنا مدد كثير، حتّى

---

(١) موضع على ثمانية ـ وقيل: سبعة، وقيل: عشرة ـ أميال من المدينة، على طريق العقيق، متياسرة عن ذي الحليفة إذا أخذتها في الوادي، إليه انتهى النبيّ ﷺ يوم أُحد في طلب المشركين (معجم البلدان ٢: ٣٠١، الكامل في التاريخ ٢: ١٦٤، الطبقات الكبرى ٢: ٤٩، التنبيه والإشراف: ٢١١).

(٢) قبيلة من غطفان، من العدنانية، وهم: بنو أشجع بن ريث بن غطفان بن سعد بن قيس بن عيلان، كانت منازلهم بضواحي المدينة... وكانوا حلفاء للخزرج، وقد دعوهم إلى نصرتهم في يوم بُعاث فأجابوهم... وقد قاتلوا مع رسول الله ﷺ في غزوة «حُنين»، وفي أيّام الردّة رجعت عامّة أشجع عن دينهم. معجم قبائل العرب ١: ٢٩.

(٣) نعيم بن مسعود بن عامر بن أُنَيْف بن ثعلبة... ابن غطفان الغطفاني الأشجعي، أبو سلمة: صحابي مشهور، أسلم في وقعة الخندق، وهو الذي أوقع الخلف بين قريظة وغطفان وقريش يوم الخندق، وخذّل بعضهم عن بعض... مات في زمن خلافة عثمان، وقيل: بل قتل يوم الجمل قبل قدوم الإمام عليّ ﵇، مع مجاشع بن مسعود السلمي وحكيم بن جبلة العبدي (انظر ترجمته في: أُسد الغابة ٥: ٣٣، الإصابة ٦: ٨٨٠٢/٣٦٣، الاستيعاب ٤: ٢٦٢٩/١٥٠٨، تهذيب التهذيب ١٠: ٨٤١/٤١٥).

(٤) قلائص: جمع قلوص، وهي الفتيّة من الإبل، بمنزلة الجارية الفتاة من النساء.. و«قلص»: أصل صحيح يدلّ على انضمام شيء بعضه إلى بعض... سمّيت قلوصاً لتجمّع خلقها، كأنّها تقلّصت من أطرافها حتّى تجمّعت... وبها سمّيت: القلوص من الإبل، وهي الفتيّة المجتمعة الخلق (معجم مقاييس اللغة ٥: ٢١، لسان العرب ٧: ٨١، قلص).

(٥) في «ض» «ش»: (الأحانيش)، وكذا المورد التالي، والمثبت من رواية النعماني: ١١٧، وتفسير القمّي ١: ١٢٥.

يرجعوا عنّا، وتهوّل عليهم.

قال: فوافى نُعيم رسول الله ﷺ وأصحابه بحمراء الأسد فقال لهم ما قال له أبو سفيان: إنّ الناس قد جمعوا لكم كِنانة والأحابيش وقريشاً، وهوّل عليهم.

فقال أصحاب النبيّ ﷺ: حَسْبنا الله ونِعْم الوكيل؛ فأنزل الله جلّ وعزّ على نبيّه ﷺ: ﴿ **الَّذِينَ اسْتَجابُوا لله وَالرَّسُولِ مِن بَعْدِما أَصابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقَوْا أَجْرٌ عَظِيمٌ * الَّذِينَ قالَ لَهُمُ النَّاسُ** ﴾، يعني: نُعيم بن مسعود، ﴿ **إِنَّ النَّاسَ** ﴾، يعني: أبا سفيان، ﴿ **قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فاخْشَوْهُمْ فَزادَهُمْ إِيماناً** ﴾، إلى قوله: ﴿ **ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ** ﴾[1].

الأحابيش: بطن اختلف فيه؛ فقال ابن قتيبة: (هم بنو المصطلق والحياء بن سعد بن عمرو، وبنو الهون ابن خزيمة، اجتمعوا بذنب «حبشي»، وهو جبل بأسفل مكّة، وتحالفوا بالله إنّا لَيَدٌ على غيرنا، ما سجى ليل، ووضح نهار، وما رسا حبشي مكانه، فسُمّوا أحابيش قريش باسم الجبل. وقال حمّاد الراوية: سُمّوا أحابيش لاجتماعهم، والتجمّع في كلام العرب هو: التحبّش). وقال الجوهري: بطن من قريش. وقال أبو الفداء: من بطون كِنانة بن خزيمة. ثمّ قال: وليسوا من الحبشة كما يتوهّم بعضهم.

والأحابيش هم: بنو الهون بن خزيمة، وبنو الحارث بن عبد مناف من كِنانة، وبنو المصطلق من خزاعة فلمّا سُمّيت تلك الأحياء بالأحابيش مِن تجمّعها صار التحبيش في الكلام: التجميع (معجم قبائل العرب ١: ٥؛ وانظر: المعارف لابن قتيبة: ٦١٦).

و«حَبِيش»: جبل بمكّة... وأهل الحديث يقولون: حُبْشي... موضع على عشرة ـ وقيل: ستّة ـ أميال من مكّة.. و«حبش»: كلمة واحدة تدلّ على التجمّع، فالأحابيش جماعات يتجمّعون من قبائل شتّى (انظر: معجم ما استعجم للبكري الأندلسي ٢ / ٤٢٢ «حبيش»، معجم مقاييس اللغة ٢: ١٢٩، لسان العرب ٦: ٢٧٨، تاج العروس ٩: ٨٢؛ حبش).

(١) سورة آل عمران (٣): ١٧٢ ـ ١٧٤.

ذكر معظم المفسّرين وأهل السِيَر والتاريخ هذه الحادثة عند تعرّضهم لتفسير هذه الآيات، وذِكر أحداث غزوة «أُحد» وغزوة «حمراء الأسد»، وأنّ المراد من «الناس» الأُولى هو: نُعيم بن مسعود الأشجعي، وفي مجمع البيان ذكر أنّه قول الإمامين أبي جعفر وأبي عبد الله ﷺ، مع قولين آخرين. وقد ذكروا لنُعيم دوراً مماثلاً في غزوة «بدر الصغرى»، التي كانت بعد أُحد بنحو سنة،

فهذا ما خرج على لفظ العموم ومعناه معنى الخصوص، وما كان في القرآن من هذا النحو فعلى هذا المعنى يجري[1].

ومنه: ما لفظه لفظ العموم ومعناه معنى العموم:

[١] فقوله جلّ وعزّ: ﴿ يا أَيُّها النّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ ﴾[2].

[٢] وقوله: ﴿ يا أَيُّها النّاسُ إنّا خَلَقْناكُم مِن ذَكَرٍ وَأُنثى وَجَعَلْناكُمْ شُعُوباً وَقَبائِلَ لِتَعارَفُوا ﴾[3].

[٣] وقوله: ﴿ يا أَيُّها النّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِن نَفْسٍ واحِدَةٍ ﴾[4].

ولم يحدث فيها قتال ولا اقتتال؛ إذ يقولون بنزول هذه الآيات فيها، أو آيات غيرها، كما ذكروا له دوراً آخر في غزوة «الأحزاب (الخندق)».. ولعلّ تكرار هذا الدور لنُعيم بحاجة إلى بحث وتدقيق!

انظر: تفسير القمّي ١: ١٢٦ و٢: ١٨١، مجمع البيان ٢: ٤٥٠ و٨: ١٣٣، الميزان ٥: ٢٤ و١٦: ٢٩٨، تفسير مقاتل ١: ٢٠٤، معاني القرآن للنحّاس ١: ١٤١، تفسير السمرقندي ١: ٢٩١، الطبقات الكبرى ٢: ٥٩ و٢: ٦٩، تاريخ الطبري ٢: ٢٣٠ و٢: ٢٤٢، السيرة النبوية لابن كثير ٣: ٢١٤.

(١) في رواية النعماني: ١١٨، وردت آية أخرى: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾، سورة المائدة (٥): ٥٥.

وهو على لفظ العموم، والمراد به: خصوص أمير المؤمنين الإمام عليّ ﷺ؛ عندما تصدّق بخاتمه وهو في حال الركوع، والحادثة ونزول الآية فيها مذكورة في أُمّهات المصادر التاريخية والحديثية والتفسيرية.

انظر: ما ذكرناه من مصادر في الحاشية ٢ في ص ١١١، وما نذكره هنا من مصادر أُخرى، مثل: الأمالي للشيخ الصدوق: ١٨٦ ح ١٩٣، التبيان ٣: ٥٥٨، مجمع البيان ٣: ٣٦١، تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٣٥٧، مجمع الزوائد ١٧/٧، تفسير ابن أبي حاتم الرازي ٤: ١١٦٢، أحكام القرآن للجصّاص ٢: ٥٥٧، تفسير البغوي ٢: ٤٧.

(٢) سورة الحجّ (٢٢): ١. وسورة لقمان (٣١): ٣٣.

(٣) سورة الحجرات (٤٩): ١٣.

(٤) سورة النساء (٤): ١.

[٤] وقوله: ﴿ الحمدُ للهِ ربِّ العالمين ﴾[١]. وليس هذا مثل قوله تعالى: ﴿ يا بَنِي إِسْرائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعالَمِينَ ﴾[٢].

[٥] ومثله [قوله تعالى]: ﴿ كانَ النَّاسُ أُمَّةً واحِدَةً ﴾، أي: مذهباً واحداً[٣]؛ وروي عن أبي عبدالله عليه السلام أنّه قال: «كان ذلك قبل نوح صلّى الله عليه، فلمّا بَعث الله نوحاً اختلفوا؛ فهو قوله: ﴿ فَبَعَثَ اللهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ ﴾[٤] بشرائع مختلفة»[٥].

وأمّا ما لفظه [لفظ] الخصوص ومعناه معنى العموم:

[١] فقوله تبارك وتعالى: ﴿ مِن أَجْلِ ذلِكَ كَتَبْنا عَلَى بَنِي إِسْرائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً ﴾[٦]؛ فأخبر تبارك اسمه وتعالى أنّه كتب على بني إسرائيل، وحُكم هذه الآية جارٍ في جميع العالمين، بني إسرائيل وغيرهم[٧].

---

(١) سورة الفاتحة (١): ٢، سورة الأنعام (٦): ٤٥، سورة يونس (١٠): ١٠، سورة الصافّات (٣٧): ١٨٢، سورة الزمر (٣٩): ٧٥، سورة غافر (٤٠): ٦٥.

(٢) سورة البقرة (٢): ٤٧. والآية ـ مع ما قبلها ـ لم تذكر في رواية النعماني: ١٢٤.

(٣) قيل في «أُمّة واحدة»: على الهداية، على الضلال، على الفطرة الساذجة، على الاجتماع المدني، وعلى غير ذلك (انظر: مباحث العلّامة الطباطبائي الخاصّة بالآية وتفسيرها في: الميزان ٢: ١١١ـ١٥٧).

(٤) سورة البقرة (٢): ٢١٣.

(٥) ورد مثله عن الإمام الصادق عليه السلام في: الكافي ٨: ٨٢، وانظر: تفسير القمّي ١: ٧١ و ٣١٠ و ٣٢٣ و ٣٣٨ و ٢: ٩١ و ٢٨٤، تفسير العيّاشي ١: ١٠٤، وعن الإمام الباقر عليه السلام في: التبيان ٢: ١٩٥، مجمع البيان ٢: ٦٥، الميزان ٢: ١٢٨ و ١٣: ٦٣ و ١٦: ١٢٧ و ١٨: ٢٩، وعن ابن عبّاس في: تفسير الطبري ٢: ٤٥٥ / ٣٢٢٠، المستدرك على الصحيحين للحاكم ٢: ٥٤٦.

(٦) سورة المائدة (٥): ٣٢.

(٧) في رواية النعماني: ١١٩ و ١٢٢، آيات أُخرى، والنصّ فيها هكذا:

فهذا ونحوه ما لفظه لفظ الخصوص ومعناه معنى العموم[١].

(فنزل لفظ الآية خصوصاً في بني إسرائيل وهو جارٍ على جميع الخلق، عامّاً لكلّ العباد، من بني إسرائيل وغيرهم من الأمم.. ومثل هذا كثير في كتاب الله تعالى.

وقوله سبحانه: ﴿الزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾، [سورة النور (٢٤): ٣]، نزلت هذه الآية في نساء كنّ بمكّة معروفات بالزنا، منهنّ: سارة، وحنتمة، ورباب، حرّم الله تعالى نكاحهنّ، فالآية جارية في كلّ مَن كان من النساء مثلهنّ.

ومثله: قوله سبحانه: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾، [سورة الفجر (٨٩): ٢٢]، ومعناه: جميع الملائكة).

(١) في رواية النعماني: ١٢٣، إضافة:

(وأمّا ما لفظه ماضٍ ومعناه مستقبل:

فمنه: ذكره عزّ وجلّ أخبار القيامة والبعث والنشور والحساب؛ فلفظ الخبر ما قد كان، ومعناه أنّه سيكون، مثل: قوله عزّ وجلّ: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَن شَاءَ اللَّهُ - إلى قوله - وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا﴾، [سورة الزمر (٣٩): ٦٨ - ٧٣]؛ فلفظه ماضٍ ومعناه مستقبل.

ومثله: قوله سبحانه: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا﴾، [سورة الأنبياء (٢١): ٤٧]، وأمثال هذا كثير في كتاب الله تعالى).

باب (١)

التحريف في الآيات (٢)

التي هي خلاف ما أنزل الله عزّ وجلّ

ممّا رواه مشايخنا ـ رحمة الله عليهم ـ عن العلماء من آل محمّدٍ صلوات الله عليه وعليهم:

[١] قوله جلّ وعزّ: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلْنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ

---

(١) هذا الباب والذي يليه: «باب تأليف القرآن وأنّه على غير ما أنزل الله عزّ وجلّ» أوردهما العلّامة المجلسي في موسوعته بحار الأنوار ٩٢: ٦٠ ـ ٧٣، نقلاً عن رسالة (كتاب) سعد هذا، وقد قابلنا متن المخطوطتين بما ورد فيه، وأثبتنا ما بينهما من اختلافات.

(٢) الـ«حرف» ثلاثة أُصول: حدّ الشيء؛ فحرف كلّ شيء: حدّه، مثل: السيف. وتقدير الشيء؛ المحراف: حديدة (مِيل) يُقدَّر بها الجراحات عند العلاج. والعدول: الانحراف عن الشيء، حرفته أنا عنه، أي: عدلت به عنه، ومنه: تحريف الكلام، وهو عدله عن جهته، والتحريف في القرآن: تغيير الكلمة عن معناها وهي قريبة الشبه.. وتحريف الكلام: تغييره وصرفه عن معناه. انظر: العين ٣: ٢١١، معجم مقاييس اللغة ٢: ٤٢، لسان العرب ٩: ٤٣؛ حرف.

ولقد ثبت عند جُلّ المحدّثين والمجتهدين، والعلماء والمحقّقين، من أعلام الطائفة، متقدّمين

⬅

عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ باللهِ﴾[١]، فقال أبو عبـد الله عليه السلام لقارئ هذه الآية: «ويحك! خير أُمّة يقتلون ابن رسول الله صلى الله عليه وآله؟!

فقال: جعلت فداك! فكيف هي؟

فقال: أنزل الله: (كنتم خير أئمّة)، أما ترى إلى مدح الله لهم في قوله: **﴿تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ باللهِ﴾**، فمَدْحُه لهم دليلٌ على أنّه لم يـرد[٢]

ومتأخّرين، القول بعدم تحريف لفظ القرآن، وصيانته من الزيادة والنقيصة في كلماته وآياته، مستدلّين بالأدلّة المحكَمة والشواهد المُفحِمة من الكتاب الكريم والسُنّة الشريفة، ومتعرّضين لِما ورد من روايات يفيد ظاهرها وقوع التحريف في القرآن ـ كالتي وردت في هذا الكتاب ـ بالردود القاطعة. وهناك كثيرٌ من البحوث والدراسات العلميّة ـ قديماً وحديثاً ـ أُفردت لهذه المسألة، مستقلّةً أو ضمن المصنّفات والمؤلّفات الكبيرة والصغيرة للعلوم المختلفة، مثل العقائد والتفسير وعلوم القرآن وغيرها.

انظر ـ مثلاً ـ: الاعتقادات للشيخ الصدوق: ٨٤، المسائل السروية وأوائل المقالات للشيخ المفيد: ٨٢ المسألة التاسعة، وص ٨٠ القول ٥٩، مجمع البيان ١: ٤٣؛ نقل فيه رأي الشريف المرتضى في جواب المسائل الطرابلسيات، التبيان للشيخ الطوسي ـ ١: ٣، آلاء الرحمن للشيخ البلاغي: مقدّمة التفسير، البيان في تفسير القرآن للسيّد الخوئي: ٢٠١.

وانظر: مؤلّفات مفردة لمعاصرين أجلّاء مثل: دفاع عن القرآن للسيّد محمّد رضا الحسيني الجلالي صيانة القرآن من التحريف، للشيخ محمّد هادي معرفت، التحقيق في نفي التحريف، عدم تحريف القرآن، للسيّد علي الميلاني، حقائق هامّة حول القرآن الكريم، للسيّد جعفر مرتضى العاملي، وسلامة القرآن الكريم من التحريف، للشيخ باقر شريف القرشي.

خلاصة القول: إنّ ما ورد في تحريف القرآن لا يقاوم ما أجمع عليه الشيعة الإماميّة وغيرهم على عدم تحريف القرآن، وإنّ القول بالتحريف لا يمكن قبوله من قائله، مهما كان مذهبه، ومهما كانت منزلته، وإنّ ما بأيدينا اليوم هو المنزل على نبيّنا الأكرم صلى الله عليه وآله، وأغلب ما ورد من هذا القبيل هو: إمّا بمعنى التفسير أو التأويل وبيان مصاديق الآيات، وإذا لم يمكن حمله على أحد هذه المعاني فلا يُعتدّ به..

(١) سورة آل عمران (٣): ١١٠.

(٢) في «ض»: (يعني خ ل)، وفي «ش» والبحار: (يعنِ).

الأُمّة بأسرها؛ ألا تعلم أنّ [في][١] الأُمّة: الزناة، واللاطة، والسُرّاق، وقطّاع الطريق، والظالمين، والفاسقين؟!

أفترى أنّ الله مدح هؤلاء وسمّاهم: الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر؟!

كلّا، ما مدح الله هؤلاء، ولا سمّاهم: أخياراً، بل هم[٢] الأشرار»[٣]..

[٢] ومثله[٤]: في سورة النحل، وهي قراءة مَن قرأ: ﴿ أن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ ﴾[٥]. فقال أبو عبد الله عليه السلام لمن قرأ عنده هذا: «ويحك! ما أربى؟! فقال: جعلت فداك! فما هو؟

فقال: إنّما أنزل الله جلّ وعزّ: أن تكون أئمّة هم أزكى من أئمّتكم إنّما يبلوكم الله به»[٦].

[٣][٧] وقوله تعالى: ﴿ وَكَذٰلِكَ جَعَلْناكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِتَكُونُوا شُهَداءَ عَلَى النَّاسِ ﴾[٨]،

---

(١) أثبتناها من البحار.

(٢) في بحار الأنوار: (هو).

(٣) في رواية النعماني: ١٢٥ ـ ١٢٦: (وأمّا ما حُرّف من كتاب الله: فقوله: «كنتم خير أئمّة أُخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر»، فحُرّفت إلى ﴿خير أُمّة﴾، ومنهم: الزناة، واللاطة، والسُرّاق، وقطّاع الطريق، والظَلَمة، وشُرّاب الخمر، والمضيّعون لفرائض الله تعالى، والعادلون عن حدوده، أفترى الله تعالى مدح مَن هذه صفته؟!).

انظر: تفسير القمّي ١: ١٠ و ١١٠، تفسير العيّاشي ١: ١٢٨/١٩٥ و ١٢٩؛ ولاحظ: الحديث ١٣٠؛ ففيه تفسير «الأُمّة» عن الإمام الصادق عليه السلام. وانظر: آلاء الرحمن ١: ٦٧.

(٤) قوله: (ومثله) لم يرد في «ش» ولا في البحار.

(٥) سورة النحل (١٦): ٩٢.

(٦) انظر: الكافي ١: ٢٩٢، تفسير القمّي ١: ٣٨٩، تفسير العيّاشي ٢: ٦٤/٢٦٨؛ وعنهما في بحار الأنوار ٣٦: ١٧٠ و ١٤٨.

(٧) هذه الآية في النسختين وفي البحار مرتّبة بتسلسل [٧]؛ وإنّما قدّمناها لمناسبتها للآيات المذكورة هنا.

(٨) سورة البقرة (٢): ١٤٣.

وهو: (أئمّة وسطاً)[١].

[٤] وروي «أنّ رجلاً قرأ على أمير المؤمنين عليه السلام: ﴿ **ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ عامٌ فِيهِ يُغاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ** ﴾[٢]، فقال أمير المؤمنين: ويحك! ما[٣] يَعصِرون؟! يعصرون[٤] الخمر؟!

فقال الرجل: يا أمير المؤمنين! فكيف[٥]؟

فقال: إنّما أنزل الله جلّ وعزّ: (ثمّ يأتي من بعد ذلك عامٌ فيه يُغاث الناس وفيه يُعْصَرونَ[٦])، أي: فيه يُمْطَرُونَ؛ وهو قوله تعالى: ﴿ **وَأَنزَلْنا مِنَ الْمُعْصِراتِ ماءً ثَجَّاجاً** ﴾[٧]»[٨].

[٥] وقرأ رجلٌ على أبي عبد الله عليه السلام: ﴿ **فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَن لَّوْ كانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ ما لَبِثُوا فِي الْعَذابِ الْمُهِينِ** ﴾[٩]، فقال له[١٠] أبو عبد الله عليه السلام: الجنّ كانوا يعلمون أنّهم لا يعلمون الغيب!

فقال الرجل: فكيف هي؟

فقال: إنّما أنزل الله: (فلمّا خرّ تبيّنت الإنس أن لو كان الجنّ يعلمون الغيب ما

---

(١) في «ش» والبحار: (أئمَّةً وَسَطاً لِتَكُونُوا شُهَداءَ عَلَى النَّاسِ).

(٢) سورة يوسف (١٢): ٤٩.

(٣) في البحار: (أيّ شيء).

(٤) في «ض»: (أيعصرون)، والمثبت من «ش» والبحار.

(٥) في «ش»: (فقال الرجل لأمير المؤمنين: فكيف؟).

(٦) وضبطها في «ض»: (يَعْصِرون).

(٧) سورة النبأ (٧٨): ١٤.

(٨) انظر: تفسير القمّي ١: ٣٤٦، تفسير العيّاشي ٢: ٣٥/١٨٠ وعنهما في بحار الأنوار ١٢: ٢٣٣ و ٣٠٤.

(٩) سورة سبأ (٣٤): ١٤.

(١٠) قوله: (له) لم يرد في البحار.

لبثوا في العذاب المُهين) »[١].

[٦] ومنه: في سورة هود، قوله[٢] تعالى: ﴿ **أَفَمَن كانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شاهِدُ مِنْهُ وَمِن قَبْلِهِ كِتابُ مُوسَى إماماً وَرَحْمَةً** ﴾[٣]، قال[٤] أبو عبد الله عليه السلام: «لا والله ما هكذا أنزلها! إنّما هو: (فمن كان على بيّنة من ربّه ويتلوه شاهدٌ منه إماماً ورحمةً ومن قبله كتاب موسى) »[٥].

[٧] ومثله: في سورة آل عمران: ﴿ **لَيْسَ لَكَ مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ** ﴾[٦]، فقال أبو عبد الله عليه السلام: «إنّما أنزل الله: (ليس لك من الأمر شيء[٧] أو يتوب عليهم أن يعذّبهم فإنّهم ظالمون) »[٨].

---

(١) انظر: تفسير مقاتل ٣: ٦٢، تفسير الصنعاني ٣: ١٢٨. تفسير القمّي ٢: ٢٠٠، علل الشرائع ١: ٢/٧٤ باب ٦٤، عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٢٤/٢٣٩ باب ٢٦ وعنها في بحار الأنوار ١٤: ١٣٩ و ١٣٦.

(٢) قوله: (قوله) لم تذكر في البحار.

(٣) سورة هود (١١): ١٧.

(٤) في «ض» «ش»: (وقال)، والمثبت من البحار.

(٥) انظر: تفسير القمّي ١: ٨ و ٣٢٤ وعنه في بحار الأنوار ٩: ٢١٤.

(٦) سورة آل عمران (٣): ١٢٨.

(٧) قوله: (شيء) لم يرد في «ش».

(٨) في رواية النعماني: ١٢٩: (﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ ﴾ لآل محمّد). وفي بحار الأنوار: (ليس لك من الأمر شيء أن يتوب عليهم أو تعذّبهم فإنّهم ظالمون).

وفي تفسير العيّاشي ١: ١٩٨: «عن الجرمي، عن أبي جعفر عليه السلام أنّه قرأ: «**ليس لك من الأمر شيء إن يتب (تتوب خ ل) عليهم أو تعذّبهم (يعذّبهم خ ل) فهم ظالمون** »» وعنه في بحار الأنوار ١٧: ١٣ (وانظر حاشية الصفحة) و ٢٥: ٣٣٩.

علي بن عبد الله الجرمي الكوفي، من أصحاب الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام (انظر: رجال الطوسي: ٢٤٥/[٣٤٠١] ٣١٠؛ وفي المطبوع منه: الجزمي. نقد الرجال ٣: ٣٦٢٧/٢٧٨، جامع الرواة ١: ٥٩٠، معجم رجال الحديث ١٣: ٨٢٩٧/٩٠).

[٨] وقوله تعالى في سورة «عمّ يتساءلون»: ﴿ **وَيَقُولُ الْكافِرُ يا لَيْتَنِي كُنتُ تُراباً** ﴾[١]، إنّما هو: (يا ليتني كنتُ ترابيّاً)، أي: عَلَويّاً؛ وذلك أنّ رسول الله كنّى أمير المؤمنين صلوات الله عليهما بـ«أبي تراب»[٢].

[٩] ومثله[٣]: في «إذا الشمس كوّرت»: قوله تعالى: ﴿ **وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ * بِأَيِّ ذَنبٍ قُتِلَتْ** ﴾[٤]، قال أبو عبد الله ﷺ: «ما هكذا نزلت! وكيف تُسألُ الموءودة؟! إنّما أنزل الله جلّ وعزّ: (وإذا الموءودة سَألَتْ * بأي ذنب قُتلت)»[٥].

[١٠] ومثله: ﴿ **وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنا هَبْ لَنا مِنْ أَزْواجِنا وَذُرِّيّاتِنا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنا لِلْمُتَّقِينَ إِماماً** ﴾[٦]، قال أبو عبد الله ﷺ: لقد سألوا الله عظيماً أن يجعلهم أئمّة

---

(١) سورة النبأ (٧٨): ٤٠.

(٢) في رواية النعماني: ١٣٠: (ومثله: في سورة عمّ يتساءلون: «**ويقول الكافر يا ليتني كنت ترابيـاً**»، فحرّفوها وقالوا: ﴿ ترابا ﴾؛ وذلك أنّ رسول الله ﷺ كان يكثر من مخاطبتي بأبي تراب. ومثل هذا كثير).
انظر: تفسير القمّي ٢: ٤٠٢، علل الشرائع ١: ١٥٦، معاني الأخبار: ١٢٠؛ وعنهما في بحار الأنوار ٣٥: ٥١.

(٣) من قوله: (ومثله) إلى (وفي القرآن احتجاج الله تبارك وتعالى على الملحدين) في...... لم يرد في رواية النعماني.

(٤) سورة التكوير (٨١): ٨ و ٩.

(٥) ذُكر أنّ أبا الضحى مسلم بن صبيح قرأها: «سَألَتْ»، وكذا ابن عبّاس والضحّاك وجماعة (انظر: تفسير الطبري ٣٠: ٨٩، تفسير ابن زمنين ٥: ٩٩، تفسير السمعاني ٦: ١٦٦).
وفي مجمع البيان ١٠: ٢٧٤: «وروي عن أبي جعفر وأبي عبد الله ﷺ: «**وإذا المَوَدّة سُئِلَتْ**» بفتح الميم والواو، وروي ذلك عن ابن عبّاس أيضاً. وروي عن أمير المؤمنين ﷺ: «**وإذا الموؤدة سَألت * بأيّ ذنب قتلت**»، وهو قراءة ابن عبّاس ويحيى ابن يعمر ومجاهد وأبي الضحى وجابر بن زيد». ثمّ قال: «وأمّا من قرأ: «**المَوَدّة**»، بفتح الميم والواو، فالمراد بذلك: الرحم والقرابة، وأنّه يسأل قاطعها عن سبب قطعها».

(٦) سورة الفرقان (٢٥): ٧٤.

للمتّقين! إنّما أنزل الله جلّ وعزّ: (الّذين يقولون ربّنا هب لنا من أزواجنا وذرّيّاتنا قرّة أعين وآجعل لنا من المتّقين إماماً)[١].

[١١] ومثله: في سورة النساء: قوله تعالى: ﴿ **وَلَوْ أَنَّهُمْ إذ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جاءُوكَ فاسْتَغْفَرُوا اللهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللهَ تَوَّاباً رَحِيماً** ﴾[٢]، قال أبو عبد الله عليه السلام: «مَن عنى بقوله: جاؤوك؟

فقال الرجل: لا ندري.

قال: إنّما عنى تبارك وتعالى في قوله: (جاؤوك): يا عليّ، (فاستغفروا الله وآستغفر لهم الرسول).. الآية»[٣].

[١٢] وقوله[٤] تعالى: ﴿ **فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيْمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً** ﴾[٥]، وذلك أنّه لمّا أن كان في حجّة الوداع دخل أربعة نفر الكعبة فتحالفوا في ما بينهم وكتبوا كتاباً: «لئن أمات

---

(١) انظر: تفسير القمّي ١: ١٠ و ٢: ١١٧، التبيان ٧: ٥١٢، مجمع البيان ٧: ٣١٣..
وفي دعائم الإسلام ١: ٢٤: أنّ الإمام الصادق عليه السلام «سمع رجلاً يطوف بالبيت ويقول: ربّ اجعلني من الّذين يقولون ربّنا هب لنا... فقال له أبو عبد الله عليه السلام: لقد سألت ربّك شططاً، سألته أن يجعلك إماماً للمتّقين مفترض الطاعة...».

(٢) سورة النساء (٤): ٦٤.

(٣) ورد مثله عن الإمام الباقر عليه السلام؛ ففي تفسير القمّي ١: ١٤٢: «حدّثني أبي، عن ابن أبي عُمير، عن ابن أُذينة، عن زُرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إذ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جاءُوكَ ﴾ يا عليّ ﴿ فاسْتَغْفَرُوا اللهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُوا ٱللهَ تَوَّاباً رَحِيماً ﴾، هكذا نزلت.
ثم قال: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ ﴾ يا عليّ ﴿ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾، يعني: في ما تعاهدوا وتعاقدوا عليه من خلافك بينهم وغصبك، ﴿ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ ﴾ عليهم يا محمّد على لسانك من ولايته، ﴿ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً ﴾ لعليّ عليه السلام».

(٤) في «ض»: (فقوله)، والمثبت من «ش» والبحار.

(٥) سورة النساء (٤): ٦٥.

الله محمّـداً لا يرُدّوا هذا الأمر في بني[١] هاشم»[٢]، فأطلع اللهُ رسولَه على ذلك فأنزل عليه: ﴿ أَمْ أَبْرَمُوا أَمْراً فَإِنَّا مُبْرِمُونَ * أَمْ يَحْسَبُونَ ﴾ الآية[٣].

[١٣] وقـرأ رجـلٌ عـلى أبـي عـبدالله عليه السلام سـورة «الحـمد» عـلى مـا فـي المصحف، فردّ عليه وقال: «اقرأ: (صراط من أنعمت عـليهم غـير المـغضوب عليهم وغير الضالّين)»[٤].

[١٤] وقرأ آخر: ﴿ فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُناحٌ أَن يَضَعْنَ ثِيابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجاتٍ بِزِينَةٍ ﴾[٥].

---

(١) قوله: (بني) لم يرد في «ش».

(٢) في الكافي ١: ٣٩١: «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عُمير، عن ابـن أُذيـنة، عـن زُرارة أو بُريد، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قال: لقد خاطب الله أمير المؤمنين عليه السلام في كتابه. قـال: قـلت: في أيّ موضع؟ قال: في قوله: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جاءُوكَ فاسْتَغْفَرُوا اللهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُـولُ لَوَجَدُوا اللهَ تَوَّاباً رَحِيماً * فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ في ما تعاقدوا عليه لئن أمات الله محمّـداً ألّا يردّوا هذا الأمر في بني هاشم، ﴿ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِـمَّا قَـضَيْتَ ﴾ عليهم من القتل أو العفو، ﴿ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً ﴾» (وانظر: بحار الأنوار ٦٨: ٢٣٣ ـ ٢٣٤، عن الكافي وتفسير القمّي).

(٣) سورة الزخرف (٤٣): ٧٩ و ٨٠.

قد وردت أخبار باتّفاق وتحالف وكتابة عهد بين أربعة، أو بين فلان وفلان وأبو فلان، أو بـين جماعة، على صرف الأمر عن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، أو عن أهل البيت عليهم السلام، أو عن بني هاشم، ونزول الآية في شأن هذا التحالف، وقد صرّحت بعضها بأسماء القوم.

انظر: تفسير القمّي ١: ١٧٣ و ٢: ٢٨٩ و ٣٠٨، الكافي ١: ٤٢٠ ـ ٤٢١ و ٤: ٥٤٥ و ٨: ١٨٠/٢٠٢، و ٥٢٦/٣٣٤، شرح الأخبار ٢: ٣٥٢، بحار الأنوار ٢٨: ٨٥ وما بعدها.

(٤) انظر: تفسير القمّي ١: ٢٩ وعنه في بحار الأنوار ٢٤: ٢٠.

وقد روي عن عمر بن الخطّاب أنّه كان يقرأها كذلك.. وأيضاً عبدالله بن الزبير وعكرمة والأسود، وقد روي عن عمر أنّه كان يقرأ: «سراط من أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم وغير الضالّين».

انظر: معاني القرآن للنحّاس ١: ٦٨، تفسير السمعاني ١: ٣٩، الدرّ المنثور ١: ١٥ ـ ١٦، فتح القدير ١: ٢٥.

(٥) سورة النور (٢٤): ٦٠.

فقال أبو عبدالله عليه السلام: (ليس عليهنّ جناح[1] أن يضعن من ثيابهنّ غير متبرّجات بزينة)[2].

[١٥] وكان يقرأ: «﴿حافِظُوا عَلَى الصَّلَواتِ وَالصَّلاةِ الْوُسْطَى﴾ وصلاة العصر[3] ﴿وَقُومُوا للهِ قانِتِينَ﴾[4] في صلاة المغرب[5]»[6].

[١٦] وكان يقرأ: (فإن تنازعتم في شيء فارجعوه إلى الله وإلى الرسول وإلى أُولى الأمر منكم)[7].

---

(١) قوله: (جناح) لم يرد في «ش».

(٢) مجمع البيان ٧: ٢٦٨؛ وفيه: عن الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام.

وقيل: إنّها قراءة ابن مسعود (انظر: تفسير مقاتل ٢: ٤٢٦، تفسير الصنعاني ٣: ٦٣، تفسير ابن أبي حاتم الرازي ٨: ٢٦٤١، تفسير السمعاني ٣: ٥٤٨).

(٣) في البحار: (والصلاة الوسطى صلاة العصر). وكذا في بعض الروايات.

(٤) سورة البقرة (٢): ٢٣٨.

(٥) في بعض الروايات: (العصر) بدل (المغرب)؛ (انظر: علل الشرائع ٢/٣٥٥)، وفي كثير من الروايات لا توجد هذه الزيادة.

انظر: المصادر المذكورة في الحاشية التالية، وانظر أيضاً: المصنّف ـ لابن أبي شيبة ـ ٢/٣٨٧ باب ٣٣٤: في قوله تعالى: ﴿حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى﴾، وفيه ٣٣ حديثاً.

(٦) وردت أخبار في ذلك عن عائشة وحفصة أيضاً. وقد ورد في بعض الروايات أنّ الصلاة الوسطى هي: «صلاة الظهر».

انظر: صحيح البخاري ٦: ٥٥، صحيح مسلم ٢: ١١٢، الكافي ٣: ٢٧١، علل الشرائع ٢: ٣٥٤، معاني الأخبار: ٣٣١، تهذيب الأحكام ٢: ٢٤١، تفسير مقاتل ١: ١٢٦، تفسير القمّي ١: ٧٩.

(٧) المقصود: الآية ٥٩ من سورة النساء (٤): ﴿يا أَيُّها الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾.

وقد وردت روايات في ذلك، وفي بعضها: «فإن خفتم تنازعاً في الأمر فارجعوه...».

انظر: الكافي ٨: ١٨٤/٢١٢، تفسير القمّي ١: ١٤١، تفسير العيّاشي ١: ٢٥٤؛ وعنها في بحار

[١٧] وقرأ[١] هذه الآية في دعاء إبراهيم: (ربّ آغفر لي[٢] ولولديَّ[٣])[٤]، يعني: إسماعيل وإسحاق.

[١٨] وكان يقرأ: (وكان أبواه مؤمنَيْنِ وطُبِعَ كافراً)[٥].

[١٩] وكان يقرأ: (إنّ الساعة آتيةٌ أكاد أُخفيها من نفسي)[٦].

الأنوار ٢٣: ٣٠٢ و ٢٨٥ و ٢٩٤، شواهد التنزيل للحسكاني ١: ٢٠٢/١٨٩.

وانظر: بيان العلّامة الطباطبائي في البحث الروائي بشأن الآية في الميزان ٤: ٤٠٨ ـ ٤١٤، وأنّ ما ورد هو: «تفسير للآية وبيان للمراد منها».

(١) في «ض»: (وقراءة)، والمثبت من «ش» والبحار.

(٢) قوله: (لي) لم يرد في «ش».

(٣) في «ض»: (ولوالديّ)، والمثبت من «ش» وبحار الأنوار؛ وما بعده يؤيّده.

(٤) المقصود: الآية ٤١ من سورة إبراهيم (١٤): ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ﴾.

وقد قيل: إنّ إبراهيم النخعي ويحيى بن يعمر والزهري قرؤوها كذلك.. وإنّ يحيى قرأها: «ولوُلْدِي».

انظر: معاني القرآن للنحّاس ٣: ٥٣٧، تفسير السمرقندي ٢: ٢٤٦، تفسير القمّي ١: ٣٧١، تفسير العيّاشي ٢: ٢٣٤ ـ ٢٣٥؛ وعنهما في بحار الأنوار ١٢: ٩٢ و ٧٤، مجمع البيان ٦: ٨٢، جوامع الجامع ٢: ٢٨٨.

(٥) المقصود: الآية ٨٠ من سورة الكهف (١٨): ﴿وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَا أَن يُرْهِقَهُمَا طُغْيَاناً وَكُفْراً﴾.

وقد ورد نحوه أيضاً في قراءة أُبَيّ بن كعب، وفي قراءة ابن عبّاس وروايته: «كان طبع يوم طبع كافراً»، و: «وأمّا الغلام فكان كافراً وكان أبواه مؤمنين».

انظر: مسند أحمد ٥: ١١٩، صحيح البخاري ٤: ١٢٩ و ٥: ٢٣٢، سنن أبي داود ٢: ٤٧٠٦/٤١٥، تفسير القمّي ٢: ٣٩، تفسير العيّاشي ٢: ٣٣٦؛ وعنهما في بحار الأنوار ١٣: ٢٨٠ و ٣١٠، علل الشرائع ١: ١/٥٩ باب ٥٤؛ وفي ص ٦١ منه: «طلع كافراً» وعنه بحار الأنوار ١٣: ٢٨٨؛ وفي حاشية الصفحة: «وفي نسخة: وطبع كافراً»، التبيان ٧: ٨١، مجمع البيان ٦: ٣٦٥ و ٣٧٥.

(٦) المقصود: الآية ١٥ من سورة طه (٢٠): ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى﴾.

وقد روي مثله عن ابن عبّاس، وعن سعيد بن جبير، وعن قتادة، وهي كذلك في قراءة أُبَيّ، وقراءة ابن مسعود.

[٢٠] وقرأ: ﴿ وما أرسلنا[١] من قبلك من رسولٍ ولا نبيٍّ ﴾ ولا مُحَدَّثٍ[٢]، يعني: الأئمّة ﷺ.

[٢١] وقرأ: (الشيخ والشيخة فارجموهما ألْبتّةَ فإنّهما قد قضيا الشهوة)[٣].

⬅ انظر: تفسير مجاهد ١: ٣٩٤، تفسير مقاتل ٢: ٣٢٦، تفسير الصنعاني ٣: ١٦، تفسير الطبري ١٦: ١٨٦، تفسير القمّي ٢: ٦٠، مجمع البيان ٧: ١٣؛ وعنهما في بحار الأنوار ١٣: ١٠٧ و ٨٩، التبيان ٧: ١٦٦.

وفي: شرح مسند أبي حنيفة للملّا علي القاري: ٣٣: «﴿أكاد أُخفيها﴾، أي: عن نفسي لو تصوّر إخفائها». وفي ٣٣١: «أي: عن نفسي لو أمكن. وهذا غاية المبالغة».

(١) في «ض»: (وما أرسلناك)، والمثبت من «ش» والبحار.

(٢) المقصود: الآية ٥٢ من سورة الحج (٢٢): ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ الله آيَاتِهِ واللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾.

وقد ورد مثله عن ابن عبّاس، وعن قتادة..

انظر: بصائر الدرجات ١: ٨/٣٤١ باب: «في الأئمّة ﷺ أنّهم محدَّثون مفهَّمون»، تفسير القمّي ٢: ٨٦، الكافي ١: ١/١٧٦ و ٤/١٧٧ باب: «الفرق بين الرسول والنبيّ والمحدَّث» وص ٢/٢٧٠ باب: «أنّ الأئمّة ﷺ محدَّثون مفهَّمون»، علل الشرائع ١: ٢/١٨٢ باب ١٤٦، تفسير السمرقندي ٢: ٤٦٦، مقتضب الأثر: ٣٠، الاختصاص للشيخ المفيد: ٢٨٧، دقائق التفسير لابن تيمية ٢: ٢٢٢.

وفي مناقب آل أبي طالب لابن شهرآشوب ٣: ١١٥: «وقد ذكر سعد القمّي في بصائر الدرجات ومحمّد بن يعقوب الكليني في الكافي باباً في ذلك». وقد تقدّم الكلام بشأن «بصائر الدرجات». (انظر: ص....... من مقدّمة التحقيق).

(٣) وهي التي تسمّى: آية الرجم.. وهي مرويّة عن عمر بن الخطّاب بألفاظ متعدّدة، مع إصراره على أنّها آية من القرآن، وأراد أن يثبتها في القرآن عندما جمعه أبو بكر فلم تُقبل منه؛ لأنّه كان الوحيد الذي جاء بها.. والرواية، مع رواية أُخرى بالمعنى نفسه، وردتا في أُمّهات مصادرنا الحديثيّة، ناهيك عن كثرتها عند غيرنا، والقول في أنّها قد سقطت ـ أو أُسقطت ـ من القرآن مشهور؛ إذ قيل في شأنها: إنّها من القرآن الذي نُسخ لفظه وبقي حكمه. وهو عين القول بالتحريف، كما أثبت علماؤنا الأبرار في بحوثهم المتعلّقة بالناسخ والمنسوخ وأنواع النسخ، وفي ما يخصّ «نسخ التلاوة دون الحكم» بالذات.

وبشأن ورود الروايتين في مصادرنا انتهى أُستاذ الفقهاء السيّد الخوئي ﷺ إلى أنّهما: «وردتا مورد ⬅

[٢٢] وقرأ: ﴿ النبيُّ أَوْلى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجُهُ أُمّهاتُهُم ﴾ وهو أبٌ لهم[١].

[٢٣] وقرأ: (وجاءت سكرة الحقّ بالموت)[٢].

[٢٤] وقرأ: (وتجعلون شُكركُم أنّكم تكذّبون)[٣].

⮌ التقية؛ فإنّ الأصل في هذا الكلام هو عمر».

انظر: الموطّأ ٢: ٨٢٤، مسند الشافعي: ١٦٤، سنن الدارمي ٢: ١٧٩، مسند أحمد ١: ٢٣، صحيح البخاري ٨: ٢٥، صحيح مسلم ٥: ١١٦، الكافي ٧: ١٧٧، من لا يحضره الفقيه ٤: ٤٢٦/٤٩٩٨، تهذيب الأحكام ١٠: ٣، تفسير القمّي ٢: ٩٥.. وانظر: مباني تكملة المنهاج للسيّد الخوئي ١: ١٩٦، البيان في تفسير القرآن: ٢٠١ ـ ٢٠٦، صيانة القرآن من التحريف للشيخ معرفة: ١٧ ـ ٢٤ و ١٢٤، التحقيق في نفي التحريف للسيّد الميلاني: ١٤٦ ـ ١٥٠؛ والبحث فيه بالتفصيل بشأن هذه الرواية.

(١) المقصود: الآية ٦ من سورة الأحزاب (٣٣): ﴿ النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَأُولُوا الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ الله مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَن تَفْعَلُوا إِلَى أَوْلِيَائِكُم مَعْرُوفاً كَانَ ذٰلِكَ فِي الْكِتَابِ مَسْطُوراً ﴾.

والمعنى مروي أيضاً عن أُبَيّ وابن عبّاس وابن مسعود وقتادة.

انظر: المستدرك على الصحيحين للحاكم ٢: ٤١٥، السنن الكبرى للبيهقي ٧: ٦٩، بحار الأنوار ٧١: ١١٦، تفسير مجاهد ٢: ٥١٤، تفسير الصنعاني ٣: ١١٢، تفسير الطبري ٢١: ١٤٧، تفسير القمّي ١: ٢٧٨ و ٢: ١٧٥، تفسير العيّاشي ١: ١٠٥/٢٣٧، تفسير فرات: ١٠٣، مجمع البيان ٨: ١٢١ ـ ١٢٢.

(٢) المقصود: الآية ١٩ من سورة «قَ» (٥٠): ﴿ وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ذٰلِكَ مَا كُنتَ مِنْهُ تَحِيدُ ﴾.

وقد روي أنّ أبا بكر قرأها كذلك، وأنّها قراءة ابن مسعود، وسعيد بن جبير، وطلحة.

انظر: كنز العمّال ١٢: ٥٣١/٣٥٧١٠، تفسير الطبري ١٣: ٢١٦ و ٢٦: ٢٠٦، تفسير القمّي ٢: ٣٢٤، التبيان ٦: ٢٦٢ و ٩: ٣٦٥، مجمع البيان ٩: ٢٣٧.

(٣) المقصود: الآية ٨٢ من سورة الواقعة (٥٦): ﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴾.

والمعنى مروي عن ابن عبّاس أيضاً.

انظر: مسند أحمد ١: ١٠٨ و ١٣١، فتح الباري ٢: ٤٣٣، تفسير الصنعاني ٣: ٢٧٤، تفسير الطبري ٢٧: ٢٧١، تفسير القمّي ٢: ٣٤٩، التبيان ٩: ٥١٢، مجمع البيان ٩: ٣٧٤ و ٣٧٧.

وقيل: إنّ ابن شنبوذ المقرئ البغدادي (٣٢٨هـ) ـ من مشاهير القرّاء وأعيانهم، وكان يتّبع شواذّ القراءات فيقرأ بها ـ قد قرأها كذلك (انظر: الكنى والألقاب ١: ٣٣٢، وترجمته في تاريخ بغداد ١: ٢٩٥/١٢٢، والأعلام للزركلي ٥: ٣٠٩).

[٢٥] وقرأ: (وإذا رأوْا تجارة أو لهواً انصرفوا إليها وتركوك قائماً قل ما عند الله خيرٌ من اللهو ومن التجارة للّذين اتّقوا والله خير الرازقين)[١].

[٢٦] وقرأ: (إذا نوديَ للصلاة من يوم الجمعة فامضوا إلى ذِكر الله)[٢].

[٢٧] وقرأ: (فستبصر[٣] ويبصرون بأيّكُمُ تُفْتَنونَ[٤])[٥].

---

(١) المقصود: الآية ١١ من سورة الجمعة (٦٢): ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِماً قُلْ مَا عِندَ الله خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ وَالله خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾.

وفي قراءة ابن مسعود أيضاً: (ومن التجارة للّذين اتّقوا والله خير الرازقين).

انظر: تفسير القمّي ٢: ٣٦٧ وعنه بحار الأنوار ٢٢: ٧٣ و ٨٦: ٢٠٠، عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ١٩٦، الاختصاص للشيخ المفيد: ١٣٠، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٥: ٣١٠، مجمع البيان ١٠: ١٥، تفسير الثعالبي ٥: ٤٣٣.

(٢) المقصود: الآية ٩ من سورة الجمعة (٦٢): ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ الله وَذَرُوا الْبَيْعَ ذٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

وكذلك قرأها عبد الله بن مسعود، ورويت أيضاً عن عمر، وابن عبّاس، وأُبيّ، وغيرهم، وعن قتادة وابن زيد والضحّاك: أي: فامضوا إلى الصلاة (المكتوبة)، مسرعين غير متثاقلين.

انظر: تفسير مجاهد ٢: ٦٧٤، تفسير مقاتل ٣: ٣٦١، تفسير القمّي ٢: ٣٦٧ وعنه في بحار الأنوار ٨٦: ٣٤٤، الاختصاص للشيخ المفيد: ١٢٩، التبيان ١٠: ٨، الكشّاف ٤: ١٠٥، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٥: ٣٠٩، مجمع البيان ١٠: ١٣، تفسير الثعالبي ٥: ٤٣٠.

(٣) كذا، وفي النسختين والبحار: (فستبصرون)؛ وفي «ض» كتبت كلمة (كذا) على الكلمة. ولم نجد ـ في ما تتبّعناه ـ مَن ذكرها بهذا الشكل؛ فالظاهر أنّها من تصحيف النسّاخ.

(٤) في البحار: (بأيّكم الفتون).

(٥) المقصود: الآيتين ٥ و ٦ من سورة القلم (٦٨): ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ * بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾.

انظر: تفسير القمّي ٢: ٣٨٠ وعنه في بحار الأنوار ٣٠: ١٦٥.

وقد قيل في: ﴿بأيّكُم المَفْتون﴾ ثلاثة أوجه: الباء زائدة، المفتون: مصدر؛ أي: «بأيّكم الفتون»، أي: الجنون، وبمعنى: «في».

انظر: تفسير الطبري ٢٩: ٢٥ ـ ٢٦، إملاء ما منّ به الرحمن لأبي البقاء العكبري ٢: ٢٦٦، فتح القدير للشوكاني ٥: ٢٦٨، مفردات الراغب: ٣٧٢، لسان العرب ١٣: ٣١٨؛ فتن.

[٢٨] وقرأ: (وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلّا فتنة لهم لـيَعَمُّوا فيها)[١].

[٢٩] وقرأ: (ولقد نصركم الله ببدر وأنتم[٢] ضعفاء)[٣]؛ قال أبو عبدالله: ما كانوا أذلّة ورسول الله ﷺ فيهم[٤].

[٣٠] وقرأ: ﴿ وكان وراءهم ملكٌ يأخذ كلّ سفينة ﴾ صالحة ﴿ غصباً ﴾[٥].

---

(١) المقصود: الآية ٦٠ من سورة الإسراء (١٧): ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لَكَ إِنَّ رَبَّكَ أَحَاطَ بِالنَّاسِ وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ وَنُخَوِّفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَاناً كَبِيراً ﴾.
وقيل: إنّ في الرؤيا أقوال: رؤية عين، ليلة الإسراء إلى بيت المقدس، ورؤية نوم (منام): دخول مكّة، وإنّ قروداً تصعد منبره وتنزل، فساءه ذلك؛ وقيل: هم بنو فلان، وقيل: بنو أُميّة.
انظر: تفسير الطبري ١٥: ١٤١/١٦٩٣٠، تفسير القمّي ٢: ٢١، تفسير العيّاشي ٢: ٢٩٧/٩٣؛ وعنهما في بحار الأنوار ٣١: ٥١٤ و ٥٢٥، المحرّر الوجيز ٣: ٤٦٨؛ وفيه: «بنو أُميّة»، التبيان ٦: ٤٩٤، مجمع البيان ٦: ٢٦٥.

(٢) قوله: (وأنتم) لم يرد في «ض»، والمثبت من «ش» والبحار.

(٣) المقصود: الآية ١٢٣ من سورة آل عمران (٣): ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ فَاتَّقُوا اللهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾.

(٤) ورد أيضاً: «وأنتم قليل»؛ وهذا الاختلاف في الروايات «ربّما كان قرينة على أنّ المراد هو التفسير بالمعنى، ويؤيّده: ما ورد في بعضها من قوله ﷺ: لا يجوز وصفهم بأنّهم أذلة وفيهم رسول الله ﷺ» (الميزان ١٢: ١١٣. وانظر: تفسير القمّي ١: ١٢٢، تفسير العيّاشي ١: ١٩٦، مجمع البيان ٢: ٣٨١؛ وعنها في بحار الأنوار ١٩: ٢٤٣ و ٢٨٤ و ٢٠٨).

(٥) المقصود: الآية ٧٩ من سورة الكهف (١٨): ﴿ أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً ﴾.
وهذا المعنى مروي أيضاً عن الإمام الباقر ﷺ، كذلك ورد أنّ ابن عبّاس كان يقرأ: «وكان أمامهم ملك يأخذ كلّ سفينة صالحة غصباً»، وهي قراءة أُبَيّ بن كعب أيضاً.
صحيح البخاري ٤: ١٢٩ و ٥: ٢٣٢، صحيح مسلم ٧: ١٠٥، علل الشرائع ١: ٦٠، تفسير مقاتل ٢: ٢٩٨، تفسير الصنعاني ٢: ٤١٠، تفسير القمّي ٢: ٣٩، تفسير العيّاشي ٢: ٣٣٥ـ٣٣٦، مجمع البيان ٦: ٣٦٥، اختيار معرفة الرجال ١: ٣٥٠ ترجمة زُرارة وعنه في وسائل الشيعة ٣٠: ٣٧٤، تاريخ الطبري ١: ٢٦٣.

[٣١] وقرأ: (أفلم[١] يتبيّنَ للّذين[٢] آمنوا أن لو يشاء[٣] الله لهدى الناس جميعاً)[٤].

[٣٢] وقرأ: (هذه جهنّم التي كنتما[٥] بها تكذّبان اصلياها فلا تموتان فيها ولا تحييان)[٦].

[٣٣] وقرأ: (فأتى[٧] الله بيتهم من القواعد)[٨]؛ قال أبو عبد الله عليه السلام: بيت مَكْرِهم، هكذا نزلت[٩].

---

(١) في «ض»: (فَلَم)، والمثبت من «ش» وبحار الأنوار.

(٢) كذا في «ض» «ش»، وفي بحار الأنوار ومعظم المصادر: (الّذين).

(٣) في «ش»: (شاء).

(٤) المقصود: الآية ٣١ من سورة الرعد (١٣): ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرآناً سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى بل للهِ الأمْرُ جَمِيعاً أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنوا أَن لَوْ يَشَاءُ الله لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعاً وَلاَ يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا تُصِيبُهُم بِما صَنَعُوا قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيباً مِن دَارِهِمْ حَتَّى يَأْتِيَ وَعْدُ الله إِنَّ الله لاَ يُخْلِفُ الْمِيعَادَ ﴾.
وقد رويت هذه القراءة لجملة من الصحابة والتابعين (انظر: كنز العمّال ٢: ٤٤٢/٤٤٤٩. معاني القرآن للنحّاس ٣: ٤٩٧، التبيان ٦: ٢٥٥، مجمع البيان ٦: ٣٨).

(٥) في البحار: (كنتم).

(٦) المقصود: الآية ٤٣ من سورة الرحمن (٥٥): ﴿ هذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي يُكَذِّبُ بِهَا الْمُجْرِمُونَ ﴾. وهي كذلك في مصحف عبد الله بن مسعود.. وفي قرب الإسناد: «فاصليا فيها لا تموتان...»، وفي تفسير القمّي: «تصليانها ولا تموتان...» (انظر: قرب الإسناد: ١٤، تفسير القمّي ٢: ٣٤٥؛ وعنهما بحار الأنوار ٣٠: ١٧٥، تفسير الطبري ٢٧: ١٨٦، المحرّر الوجيز ٥: ٢٣٢، مجمع البيان ٩: ٣٣٨).

(٧) في البحار: (فان)، والظاهر أنّه تصحيف.

(٨) المقصود: الآية ٢٦ من سورة النحل (١٦): ﴿ قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَأَتَى الله بُنْيَانَهُم مِنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ وَأَتَاهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لاَ يَشْعُرُونَ ﴾.

(٩) وروي عن أهل البيت عليهم السلام: «فأتى بنيتهم من القواعد»: مجمع البيان ٦: ١٤٩؛ ولعلّ «بنيتهم» تصحيف «بيتهم»! (انظر: تفسير القمّي ١: ٣٨٤ وعنه بحار الأنوار ٣١: ٥٧٧، تفسير العيّاشي ٢: ٢٥٨؛ وفيه: عن الإمام الباقر عليه السلام: عنه في بحار الأنوار ١٤: ٤٥٨ و ٩٣: ١٤٤، الكشّاف للزمخشري ـ ٢: ٤٠٧).

[٣٤] وقرأ: (يحكم به ذو عدل منكم)[١]، يعني: الإمام[٢].

[٣٥] وقرأ: (وما نقموا منهم إلّا أن آمنوا بالله)[٣].

[٣٦] وقرأ: (ويسألونك الأنفال)[٤].

[٣٧] ورووا عن أبي جعفر عليه السلام أنّه قال: نزل جبرئيل بهذه الآية هكذا: ﴿ **وقال الظالمون** ﴾ آل محمّدٍ حقّهم[٥] ﴿ **إن تتّبعون إلّا رجلاً مسحوراً** ﴾[٦].

---

(١) المقصود: الآية ٩٥ من سورة المائدة (٥): ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَن قَتَلَهُ مِنكُم مُتَعَمِّداً فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوا عَدْلٍ مِنكُمْ هَدْياً بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذٰلِكَ صِيَاماً لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ عَفَا الله عَمَّا سَلَفَ وَمَن عَادَ فَيَنتَقِمُ الله مِنْهُ وَالله عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ** ﴾.

(٢) انظر: الكافي ٨: ٢٠٥/٢٤٧، دعائم الإسلام ١: ٣٠٦، تفسير العيّاشي ١: ٣٢٤؛ عنه في بحار الأنوار ١٠٣: ٤٢٠، الكشّاف ١: ٦٤٥، تفسير أبي السعود ٣: ٨٠.

(٣) المقصود: الآية ٨ من سورة البروج (٨٥): ﴿ **وَمَا نَقَمُوا مِنْهُمْ إِلَّا أَن يُؤْمِنُوا بِالله الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ** ﴾.

وروي عن ابن عبّاس: «ما كرهوا منهم إلّا أنّهم آمنوا».. وقيل: قد يرد الخطاب بلفظ المستقبل والمراد به: الماضي؛ كقوله تعالى: ... الآية؛ أي: إلّا أن آمنوا.

انظر: مجمع البيان ١٠: ٣١٧، تفسير الثعلبي ٣: ٣٦٥، عمدة القاري ١٨: ١٨٣.

(٤) المقصود: الآية ١ من سورة الأنفال (٨): ﴿ **يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَنْفَالِ قُلِ الأَنفَالُ لله وَالرَّسُولِ فَاتَّقُوا الله وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا الله وَرَسُولَهُ إِن كُنتُم مُؤْمِنِينَ** ﴾.

قرأها كذلك: ابن مسعود، وسعد بن أبي وقّاص، وطلحة بن مصرف.. وقد نقل السيّد ابن طاوس قول أبي إسحاق إبراهيم السري الزجّاج: أنّ «قراءة سعد بن أبي وقّاص: يسألونك الأنفال، يكون على التفسير».

انظر: مسند سعد بن أبي وقّاص للدورقي: ٩٠/٤٣، تفسير الطبري ٩: ٢٣٢، التبيان ٥: ٧٢، الكشّاف ٢: ١٤١، مجمع البيان ٤: ٤٢٣، سعد السعود: ٢٧٤، تفسير البيضاوي ٣: ٨٧.

وفي بحار الأنوار ٩٦: ٢١٣ عن تفسير القمّي: «قال: نزلت يسألونك الأنفال...»؛ وفي ١: ٢٥٤ من المطبوع منه: «يسألونك عن الأنفال».

(٥) قوله: (حقّهم) لم يرد في «ش».

(٦) المقصود: الآية ٨ من سورة الفرقان (٢٥): ﴿ **أَوْ يُلْقَى إِلَيْهِ كَنزٌ أَوْ تَكُونُ لَهُ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا وَقَالَ** ⇐

[٣٨] وقرأ أبو جعفر عليه السلام: ﴿ **لكن الله يشهد بما أنزل إليك [في عليّ]**[١] **أنزله بعلمه والملائكة**[٢] **يشهدون وكفى بالله شهيداً** ﴾[٣].

[٣٩] وقرأ أبو جعفر عليه السلام هذه الآية وقال: هكذا نزل به جبرئيل عليه السلام على محمّدٍ صلى الله عليه وآله: ﴿ **إنّ الّذين كفروا وظلموا** ﴾ آل محمّدٍ حقّهم ﴿ **لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم طريقاً * إلّا طريق جهنّم خالدين فيها وكان ذلك على الله يسيراً** ﴾[٤].

[٤٠] وقال أبو جعفر عليه السلام: نزل جبرئيل بهذه الآية هكذا: (وقال الظالمون آل محمّدٍ حقّهم ﴿ **قولاً**[٥] **غير الذي قيل لهم فأنزلنا على الّذين ظلموا** ﴾ آل محمّدٍ

⟵ الظَّالِمُونَ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلاً مَّسْحُوراً ﴾ (انظر: تفسير القمّي ٢: ١١١ وعنه في بحار الأنوار ٢٤: ٢٠ وفي ص ٢٤ عن تأويل الآيات الظاهرة ١: ٣٧١، تفسير فرات الكوفي: ٢٩١/٣٩٣).

وهذا المعنى وارد في آيات أُخرى أيضاً: آية ٩٣ سورة الأنعام (٦): ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ ﴾، وآية ٤٤ سورة الشورى (٤٢): ﴿ وَتَرَى الظَّالِمِينَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ يَقُولُونَ هَلْ إِلَى مَرَدٍّ مِن سَبِيلٍ ﴾ (انظر: تفسير القمّي ١: ٢١١، مناقب آل أبي طالب لابن شهرآشوب ٣: ١٧).

(١) قوله: (في عليّ) لم يرد في «ض» ولا في «ش»، والمثبت من البحار.

(٢) في «ش»: (وبملائكة).

(٣) المقصود: الآية ١٦٦ من سورة النساء (٤): ﴿ لَكِنِ اللهُ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلَائِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَى بِاللهِ شَهِيداً ﴾.

والرواية مروية عن الإمام الصادق عليه السلام أيضاً (انظر: تفسير القمّي ١: ١٥٩، تفسير العيّاشي ١: ٢٨٥ وعنهما بحار الأنوار ٣٦: ٩٣ و ٩٩).

وقال العلّامة الطباطبائي في الميزان ٥: ١٤٦: بشأن هذه الرواية والتي بعدها: «هو من قبيل الجري والتطبيق؛ فإنّ من القرآن ما نزل في ولايته عليه السلام وليس المراد به تحريف الكتاب، ولا هو قراءة منه عليه السلام.. ونظيره: ما روي عن الإمام الصادق عليه السلام: (إنّ الّذين كفروا وظلموا آل محمّد حقّهم لم يكن الله ليغفر لهم)».

(٤) المقصود: الآيتين ١٦٨ و ١٦٩ من سورة النساء (٤): ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقاً * إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللهِ يَسِيراً ﴾.

انظر: الحاشية السابقة؛ وفي الكافي ١: ٤٢٤: «إنّ الّذين ظلموا...».

(٥) (قولاً) لم يرد في البحار.

﴿ رجزاً من السماء بما كانوا يفسقون ﴾[١].

[٤١] وقال أبو جعفر عليه السلام: نزل جبرئيل بهذه الآية هكذا: (فإنّ للظالمين آل محمّد حقّهم عذاباً دون ذلك ولكنّ أكثر الناس لا يعلمون)[٢]، يعني: عذاباً في الرجعة[٣].

[٤٢] وقال أبو جعفر عليه السلام: نزل جبرئيل على محمّد صلى الله عليه وآله: (فأبى أكثر الناس بولاية عليٍّ إلّا كُفُوراً)[٤].

---

(١) المقصود: الآية ٥٩ من سورة البقرة (٢): ﴿ فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلاً غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزاً مِنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ﴾.. ولاحظ الآية ١٦٢ من سورة الأعراف (٧): ﴿ فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ قَوْلاً غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِجْزاً مِنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَظْلِمُونَ ﴾.

انظر: الكافي ١: ٤٢٣، تفسير القمّي ١: ٤٨ وعنه في بحار الأنوار ١٣: ١٧٤، تفسير العيّاشي ١: ٤٥ وعنه في بحار الأنوار ٢٤: ٢٢٤ وص ٢٢٢ عن الكافي.. وفيها جميعاً: «فبدّل الّذين ظلموا آل محمّد حقّهم...».

(٢) المقصود: الآية ٤٧ من سورة الطور (٥٢): ﴿ وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا عَذَاباً دُونَ ذَلِكَ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾.

(٣) انظر: تفسير القمّي ٢: ٣٣٣؛ وفيه: «وإنّ للّذين ظلموا آل محمّد حقّهم... عذاب الرجعة بالسيف» وعنه في بحار الأنوار ٩: ٢٣٩ و ٥٣: ١٠٣ وفي ص ١١٧ عن تفسير سعد، مختصر البصائر: ١٧٧، الإيقاظ من الهجعة بالبرهان على الرجعة للحرّ العاملي: ٢٧٨؛ نقله عن تفسير سعد؛ فقد ذكر فيه الأحاديث الواردة في وقوع الرجعة: «الثامن والعشرون بعد المئة: ما رواه سعد بن عبد الله في رسالته في أنواع آيات القرآن برواية ابن قولويه على ما نقل عنه، قال:...».

(٤) المقصود: الآية ٨٩ من سورة الإسراء (١٧): ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُوراً ﴾.. أو الآية ٥٠ من سورة الفرقان (٢٥): ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَاهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُوا فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُوراً ﴾. وقد وردت الإشارة بالرواية إلى الآية الأُولى تارة، وإلى الثانية تارة أُخرى.

انظر: الكافي ١: ٤٢٤ ـ ٤٢٥، وشرح الكافي للمازندراني ٧: ٩١، مناقب آل أبي طالب لابن شهرآشوب ٢: ٣٠١، تفسير العيّاشي ٢: ٣١٧، تأويل الآيات الظاهرة ١: ٢٩١ وفي ص ٣٧٦: «فأبى أكثر الناس ـ من أُمّتك بولاية عليّ ـ إلّا كفوراً»؛ وعنها في بحار الأنوار ٢٣: ٣٧٩ و ٣٥: ٥٧ ⬅

[٤٣] وقرأ رجل على أبي جعفر عليه السلام: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾[(١)]، فقال أبو جعفر عليه السلام: (ومَنْشورَة)، هكذا واللهِ نزل بها جبرئيل على محمّدٍ صلوات الله عليهما: أنّه ليس من أحد من هذه الأُمّة إلّا سيُنْشَرُ، فأمّا المؤمنون فيُنْشَرون إلى قُرّة أعينهم، وأمّا الفجّار فيحشرون إلى خزي الله وأليم عذابه[(٢)].

[٤٤] وقال: نزلت هذه الآية هكذا: (وننزّل من القرآن ما هو شفاء ورحمة ولا يزيد الظالمين آل محمّدٍ حقّهم)[(٣)].

[٤٥] وقال[(٤)]: ونزل جبرئيل بهذهالآية هكذا: ﴿**وقل الحقّ من ربّكم فمَن شاء فليؤمن**

⬅ و٣٦: ١٠٥ و٢٣: ٣٨١ و٣٨٢.

وفي تأويل الآيات الظاهرة ١: ٢٩٠: «عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله عزّ وجلَ: ﴿فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُوراً﴾، قال: نزلت في ولاية أمير المؤمنين عليه السلام».

(١) سورة آل عمران (٣): ١٨٥، سورة الأنبياء: ٢١: ٣٥، سورة العنكبوت (٢٩): ٥٧.

(٢) انظر: تفسير العيّاشي ١: ٢١٠/١٦٩ وعنه في بحار الأنوار ٦: ١٨٨؛ وفيه: «ومبشورة... يستبشرون... فيبشرون»، مختصر البصائر: ١٠٣ ـ ١٠٤؛ والنصّ فيه: «حدّثنا محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن محمّد بن سنان، عن عمّار بن مروان، عن المنخّل بن جميل، عن جابر بن يزيد، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: ليس من مؤمن إلّا وله قتلة وموتة، إنّه مَن قُتل نُشر حتّى يموت، ومَن مات نُشر حتّى يُقتل. ثمّ تلوت على أبي جعفر عليه السلام هذه الآية: ﴿**كلّ نفس ذائقة الموت**﴾، فقال: ومنشورة. قلت: قولك: ومنشورة، ما هو؟ فقال: هكذا نزل بها جبرئيل عليه السلام على محمّد صلى الله عليه وآله: كلّ نفس ذائقة الموت ومنشورة. ثمّ قال: ما في هذه الأُمّة أحد من برّ ولا فاجر إلّا ويُنشَر، فأمّا المؤمنون فيُنشرون إلى قرّة أعينهم، وأمّا الفجّار فيُنشرون إلى خزي الله إيّاهم...» وعنه في بحار الأنوار ٥٣: ٦٤.

(٣) المقصود: الآية ٨٢ من سورة الإسراء (١٧): ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَاراً﴾.

انظر: تأويل الآيات الظاهرة ١: ٢٩٠؛ وفيه: «ولا يزيد ـ ظالمي آل محمّد حقّهم ـ إلّا خساراً»، وعن الإمام الصادق عليه السلام: «ولا يزيد الظالمين ـ لآل محمّد ـ إلّا خساراً» وعنه في بحار الأنوار ٢٤: ٢٢٥ و٢٢٦.

(٤) في «ض» «ش»: (قال)، والمثبت من البحار.

ومَن شاء فليكفر إنّا أعتدنا للظالمين﴾ آل محمّـدٍ حقّهم ﴿ ناراً أحاط بهم سرادقها﴾[١].

[٤٦] وروي عن أبي الحسن الأوّل عليه السلام أنّه قرأ: ﴿ **أفلا يتدبّرون القرآن**﴾ فيقضوا ما عليهم من الحقّ ﴿ **أم على قلوبٍ أقفالها**﴾[٢]..

[٤٧] وسمعته[٣] يقرأ: ﴿ **وإن تظاهرا عليه فإنّ الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين**﴾ عليّاً[٤].

---

(١) المقصود: الآية ٢٩ من سورة الكهف (١٨): ﴿ وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَبِّكُمْ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَاراً أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِن يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقاً ﴾.

انظر: الكافي ١: ٤٢٥؛ وفيه: «وقل الحقّ من ربّكم في ولاية عليّ فمَن شاء فليؤمن...» وعنه في بحارالأنوار ٢٣: ٣٧٩، مناقب آل أبي طالب لابن شهرآشوب ٢: ٣١٠ وعنه في بحار الأنوار ٣٥: ٥٧.

(٢) المقصود: الآية ٢٤ من سورة محمّد صلى الله عليه وآله (٤٧): ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾.

انظر: مجمع البيان ٩: ١٧٤، عن أبي عبدالله وأبي الحسن موسى عليهما السلام؛ عنه في بحار الأنوار ٢٩: ٣٠٥-٣٠٦، تأويل الآيات الظاهرة ٢: ٥٨٩، عن الإمام الصادق عليه السلام وعنه في بحار الأنوار ٢٣: ٣٨٧.

(٣) الظاهر أنّ هناك سقطاً في العبارة، أو تصحيفاً في الكلمة؛ فالمصنّف متأخر زمناً عن الإمام الكاظم عليه السلام.

(٤) المقصود: الآية ٤ من سورة التحريم (٦٦): ﴿ إِن تَتُوبَا إِلَى اللهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِن تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾.

في الأُصول الستّة عشر (أصل عاصم الحنّاط): ١٥٧/٨٠: عن أبي بصير، عن الإمام الباقر عليه السلام، أنّه قال: «عليٌّ صالح المؤمنين». وفي التبيان ١٠: ٤٨: «روت الخاصّة والعامّة أنّ المراد بـ(صالح المؤمنين): عليُّ بن أبي طالب عليه السلام». وفي تأويل الآيات الظاهرة ٢: ٦٩٨: «وصالح المؤمنين: أمير المؤمنين عليه السلام؛ على ما رواه محمّد بن العبّاس رحمه الله من طريق العامّ والخاصّ، أورد في تفسيره هذا المنقول منه ٥٢ حديثاً، اخترنا منها بعضها». وذكر أربعة أحاديث في تفسير الآية وعنه في بحارالأنوار ٣٦: ٢٩ - ٣٠. ونقل ذلك العلّامة الطباطبائي في الميزان ١٩: ٣٤١.

انظر: شرح الأخبار ٢: ٣٥١/٧٠٧، عن الإمام الصادق عليه السلام، تأويل الآيات الظاهرة ٢: ٥٨٨؛ وفيه: «(وصالح المؤمنين)، يعني: عليّاً عليه السلام هو وليّكم من بعدي»؛ عنه في بحار الأنوار ٢٣: ٣٨٧، تفسير الثعلبي ٩: ٣٤٨، تفسير السمعاني ٥: ٤٧٤، شواهد التنزيل للحاكم الحسكاني ٢: ٣٤١-٣٥٢/٩٨١-٩٩٦.

[٤٨] وقرأ أبو جعفر وأبو عبد الله عليهما السلام: ﴿ فما[١] استمتعتم به منهنّ ﴾ إلى أجل مسمّىً ﴿ فآتوهنّ أُجورهنّ ﴾[٢].

[٤٩] وقرأ: (إن تتوبا إلى الله فقد زاغت قلوبكما)[٣].

---

(١) في «ش»: (فلما).

(٢) المقصود: الآية ٢٤ من سورة النساء (٤): ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُم مَا وَرَاءَ ذٰلِكُمْ أَن تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُم مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُم بِهِ مِن بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً ﴾.

وهي آية المتعة.. والكلام فيها قديم جديد، بين اتّهام وانتقاص وردّ ودفاع، منذ أن حرّم عمر بن الخطّاب المتعتين، بعد أن كانت مباحة زمن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وزمن أبي بكر وشطراً من زمان عمر نفسه.. وتوسّع مَن حرّمها، تبعاً لعمر، إلى التشنيع وإثارة الشبهات بشأن مَن تمسّك بإباحتها اتّباعاً لتشريع الباري جلّ وعلا على يد رسوله الكريم صلى الله عليه وآله.

وقد اشتهرت هذه القراءة؛ إذ هي أحد الأدلّة القوية للمتمسّكين بإباحة المتعة ـ بشروطها ـ في قبال المنكِرين.. وكثرت مصنّفاتهم واستدلالاتهم عليها في قبال عناد وتمحّل المنكرين، جهلاً وعمىً أحياناً، وبقصدٍ مغرضٍ في أكثر الأحيان!

وروي «عن جماعة من الصحابة أنّهم قرؤوها كذلك، منهم أُبَيّ بن كعب، وابن عبّاس، وابن مسعود». مجمع البيان ٣: ٦٠ ـ ٦١.

انظر: الأُصول الستّة عشر (أصل عاصم الحنّاط): ١٥١/٦٣، الكافي ٥: ٤٤٩/٣ من الباب الأوّل من أبواب المتعة، من لا يحضره الفقيه ٣: ٤٥٩/٤٥٨٥، تفسير القمّي ١: ١٣٦، تفسير العيّاشي ١: ٢٣٣/٨٥ و ٢٣٤/٨٧، المصنّف للصنعاني ٧: ٤٩٨/ ١٤٠٢٢، ناسخ الحديث ومنسوخه: ٤٦٩/٤٤٥، تفسير مقاتل ١: ٢٢٤، تفسير الطبري ٥: ١٨ ـ ١٩؛ عن مجاهد أيضاً.

وقد ورد تحريم عمر لهذه المتعة في كثير من كتب الحديث والتاريخ والتراجم، نذكر منها: مسند الطيالسي: ٢٤٧ ـ ٢٨٤، مسند أحمد ٣: ٣٢٥، صحيح مسلم ٤: ٣٨، شرح معاني الآثار للطحاوي ٢: ١٤٦، أحكام القرآن للجصّاص ١: ٣٢٥ و ٢: ١٩١، العلل للدارقطني ٢: ١٥٦، المحلّى لابن حزم ٧: ١٠٧، السنن الكبرى للبيهقي ٥: ٢١، المبسوط للسرخسي ٤: ٢٧، تاريخ بغداد ١٤: ٢٠٢/٧٤٨٩، أُصول السرخسي ٢: ٦، تذكرة الحفّاظ ١: ٣٦٦/٣٥٩.

(٣) المقصود: الآية ٤ من سورة التحريم (٦٦): ﴿ إِن تَتُوبَا إِلَى اللهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾.

[٥٠] وقرأ أبو عبد الله عليه السلام: (إنّي أرى سبع بقرات سِمانٍ [يأكُلُهنّ سبع عجاف] وسبع سنابل خضرٍ وأُخر يابساتٍ)[١].

[٥١] وقرأ: (يأكلن ما قرّبتم[٢] لهنّ)[٣].

➲ روي عن ابن عبّاس ومجاهد: «معناه: مالت (وقيل: زاغت) قلوبكما إلى الإثم».. وقيل: إنّها قراءة ابن مسعود أيضاً.. وكذلك روي عن الضحّاك وسفيان: «فقد صغت قلوبكما: فقد زاغت قلوبكما».. والصغو: الميل؛ «أصغى إليه: مال بسمعه نحوه».

انظر: الصراط المستقيم ٣: ١٦٨ وعنه في بحار الأنوار ٢٢: ٢٤٦ و ٣١: ٦٤٠، تفسير مقاتل ٣: ٣٧٧، تفسير الطبري ٢٨: ٢٠٥ / ٢٦٦٧٠ وما بعده، تفسير ابن زمنين ٥: ٦، التبيان ١٠: ٤٧، مجمع البيان ١٠: ٥٩، جوامع الجامع ٣: ٥٩٠؛ عن الإمام الصادق عليه السلام، تفسير الثعلبي ٩: ٣٤٦.

وفي عون المعبود شرح سنن أبي داود للعظيم آبادي ١٠: ١٢٧: «﴿فقد صغت﴾: زاغت ومالت ﴿قلوبكما﴾ عن الحقّ وعن الواجب في مخالصة رسول الله صلى الله عليه وآله من حبّ ما يحبّه وكراهة ما يكرهه».

(١) الظاهر أنّ ما بين المعقوفين سقط من النسختين ومن البحار؛ وأثبتناها لأنّها ليست المقصودة بالقراءة.

والمقصود: الآية ٤٣ من سورة يوسف (١٢): ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنْبُلاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ﴾.

انظر: تفسير القمّي ١: ٣٤٥؛ عنه في بحار الأنوار ١٢: ٢٣٢، تفسير العيّاشي ٢: ١٧٩ / ٣٣ وعنه بحار الأنوار ١٢: ٣٠٣؛ وفي البرهان ٢: ٢٥٥ عنه: «سنبلات»، مجمع البيان ٥: ٤٠٦.

وانظر: بيان العلّامة الطباطبائي في بحثه الروائي بشأن هذه القراءة في الميزان ١١: ٢٠٢ ـ ٢٠٣.

قال أبو حيّان الأندلسي في تفسيره: البحر المحيط ٢: ٣١٦: «جمع السلامة بالواو والنون، أو بالألف والتاء، لا يُميّز به من ثلاثة إلى عشرة إلّا إذا لم يكن لذلك المفرد جمع غير هذا الجمع، أو جاور ما أهمل فيه هذا الجمع، وإن كان المجاور لم يهمل فيه هذا الجمع.. مثل: ﴿سبع سماوات﴾ للقول الأوّل. والثاني: قوله تعالى: ﴿وَسَبْعَ سُنْبُلاتٍ خُضْرٍ﴾؛ لمّا عطف على ﴿سبع بقرات﴾ وجاوره، حَسُن فيه جمعه بالألف والتاء، ولو كان لم يعطف ولم يجاور لكان: (سبع سنابل)».

(٢) في «ض» «ش»: (ما قدّمتم)، والمثبت من البحار.

(٣) المقصود: الآية ٤٨ من سورة يوسف (١٢): ﴿ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلاً مِمَّا تُحْصِنُونَ﴾.

انظر: تخريجات الحاشية السابقة.

[٥٢] وقرأ: ﴿ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفساً إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْراً ﴾[1].

[٥٣] وقرأ في سورة مريم: (إنيّ نذرت للرحمن صمتاً)[2].

[٥٤] وقرأ رجل على أمير المؤمنين صلوات الله عليه: ﴿ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ ﴾، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: بلى والله! لقد كذّبوه أشدّ التكذيب، ولكن نزلت

---

(١) سورة الأنعام (٦): ١٥٨، وفي تفسير القمّي ١: ٢٢٢ عن الإمام الباقر عليه السلام: «نزلت: أو اكتسبت في إيمانها خيراً» وعنه في بحار الأنوار ٦: ٣١٣ و ٦٤: ٣٢.

وقد ورد عن الإمام الصادق عليه السلام ما فيه تأويل الآية وبيان الإيمان الذي لا ينفع النفس، أو تكسب فيه خيراً (انظر: الإمامة والتبصرة: ١٠١/ ٩١ و ١٢٨/ ١٣٠. إكمال الدين وإتمام النعمة: ٣٠، تفسير العيّاشي ١: ١٢٨/٣٨٤ و ١٣٠/٣٨٥).

(٢) المقصود: الآية ٢٦ من سورة مريم (١٩): ﴿ فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْناً فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْماً فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيّاً ﴾.

ورد عن الإمام الصادق عليه السلام: «إنّ الصيام ليس من الطعام والشراب وحده، ثمّ قال: قالت مريم عليها السلام: (إنّي نذرت للرحمن صوماً)؛ أي: صَمتاً، فإذا صُمْتم فاحفظوا ألسنتكم، وغضّوا أبصاركم، ولا تنازعوا، ولا تحاسدوا» (انظر: النوادر لأحمد بن عيسى الأشعري: ١٠/٢١، الكافي ٤: ٨٧ و ٨٩، من لا يحضره الفقيه ٢: ١٠٨/ ١٨٧٥، تحف العقول لابن شعبة الحرّاني: ٣٦٣، تهذيب الأحكام ٤: ٥٥٣١٩٤).

وفي العين ٧: ١٧١: «الصوم: ترك الأكل وترك الكلام، وقوله تعالى: ـ الآية ـ أي: صمتاً؛ وقرئ به».
وفي تفسير القمّي ٢: ٤٩: «صوماً وصمتاً، كذا نزلت» وعنه في بحار الأنوار ١٤: ٢٠٩.
وعن أنس أنّه قرأ: «إنّي نذرت للرحمن صوماً وصمتاً» (تفسير الطبري ١٦: ١٧٨٣٣/٩٤، تذكرة الحفّاظ ١: ٣٦٦/٣٧١).

وقال القرطبي في تفسيره ١١: ٩٧: «وفي قراءة أُبَيّ بن كعب: (إني نذرت للرحمن صوماً صمتاً)، وروي عن أنس. وعنه أيضاً: (وصمتاً) بواو؛ واختلاف اللفظين يدلّ على أنّ الحرف ذُكر تفسيراً لا قرآناً، فإذا أتت الواو فممكن أن يكون غير الصوم».

وقال ابن حجر في فتح الباري ٩: ٣٨٧: «وقد ثبت من حديث أُبَيّ بن كعب وأنس بن مالك أنّ معنى قوله تعالى: ﴿ إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْماً ﴾، أي: صمتاً؛ أخرجه الطبراني وغيره».

بالتخفيف: (يُكذِبونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون)[١]، أي: لا يأتون بحقّ يبطلون به حقّك[٢].

[٥٥] وصلّى أبو عبد الله عليه السلام بقوم من أصحابه فقرأ: ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ﴾[٣]،

---

(١) المقصود: الآية ٣٣ من سورة الأنعام (٦): ﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللهِ يَجْحَدُونَ ﴾.

(٢) ذُكر أنّ نافعاً والكسائي والأعشى قرؤوا بالتخفيف، وأنّها قراءة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، والمرويّ عن الإمام الصادق عليه السلام. وعن ابن عبّاس أيضاً: مخفّفة.

وقد ورد بيان معنى (لا يكذبونك) عن الإمام أمير المؤمنين والإمام الصادق عليهما السلام، وبعدّة ألفاظ: « لا يأتون بحقٍ هو أحقّ من حقّك »، « لا يأتون بحقٍ أحقّ من حقّك »، « لا يأتون بحقٍ يبطلون حقّك »، « لا يأتون بحقٍ يبطلون به حقّك »، « لا يجيئون بحقٍ هو أحقّ من حقّك »، « لا يأتون بباطل يكذبون به حقّك »، و « لا يستطيعون إبطال قولك ».

وذكر المفسّرون خمسة أوجه في معناها، أحدها ـ وهو الثاني عند الطبرسي ـ: « إنّ المعنى: لا يكذبونك بحجّة، ولا يتمكّنون من إبطال ما جئت به ببرهان »، أو ـ عند الطبري ـ: « لا يبطلون ما جئتهم به ».

انظر: الكافي ٨: ٢٠٠ / ٢٤١، المعجم الكبير للطبراني ١٢: ٩٦ وعنه مجمع الزوائد ٧: ٢٠، كنز العمّال ٢: ٥٩٩ / ٤٨٣٤، تفسير القمّي ١: ١٩٦؛ وفيه: « وإنّما نزل: (لا يأتونك) » وعنه في بحار الأنوار ٩: ٢٠٢؛ وفيه: « وإنّما نزل: لا يكذبونك »، تفسير الطبري ٧: ٢٤٠ / ١٠٢٧٨، تفسير العيّاشي ١: ٣٥٩ / ٢٠ و ٢١، التبيان ٤: ١١٨ ـ ١٢٠، مجمع البيان ٤: ٤٢ ـ ٤٣، جوامع الجامع ١: ٥٦٥.

قال الطبرسي: « وأمّا قوله: (يُكَذِّبُونَكَ) فمَن ثقّل؛ فهو مِن: فعّلته، إذا نسبته إلى الفعل، مثل: زنّيته وفسّقته، نسبته إلى الزنا والفسق. وقد جاء في هذا المعنى: أفعلته؛ قالوا: أسقيته، أي: قلت له: سقاك الله. فيجوز على هذا أن يكون معنى القراءتين واحداً، ويجوز أن يكون (لا يُكْذِبُونَكَ)، أي: لا يصادفونك كاذباً، كما تقول: أحمدته، إذا أصبته محموداً.

قال أحمد بن يحيى: كان الكسائي يحكي عن العرب: أكذبت الرجل، إذا أخبرت أنّه جاءك بكذب، وكذّبته، إذا أخبرت أنّه كذّاب ».

قال الشيخ الطوسي: « قال الفرّاء: معنى التخفيف: لا يجعلونك كذّاباً، وإنّما يريدون: إنّ ما جئت به باطل ».

(٣) سورة البروج (٨٥): ٤.

وقال: لا تقرأ الأُخدود[١].

[٥٦] وقرأ رجل عليه: ﴿ وطلحٍ منضود ﴾[٢]، فقال: لا، (وطلع منضودٍ)[٣].

[٥٧] وقرأ: ﴿ وَالْعَصْرِ * إِنَّ الإنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾، وإنّه فيه إلى آخر الدهرِ)[٤].

---

(١) كذا في «ض» «ش»، وفي البحار: (وقال: ما الأُخدود؟!).

ولم نظفر بمعنىً ـ قدر ما تتبّعنا ـ يوافق أو يوضّح ما ورد في المتن إلّا أنّه ورد في قصص الأنبياء للراوندي: ٢٤٦ / ٣٩١: «تلا عند الصادق ﷺ رجلٌ: ﴿ قُتل أصحاب الأُخدود ﴾. فقال: قُتل أصحاب الأُخدود» وعنه في بحار الأنوار ١٤: ٤٣٩ ـ ٤٤٠؛ وفيه: «بيان: لعلّ الإمام الصادق ﷺ قرأ: (قَتَلَ) على بناء المعلوم، فالمراد بأصحاب الأُخدود: الكفّار، كما هو أحد احتمالَي القراءة المشهورة، ولم ينقل في الشواذّ».

وقد ذُكر أنّ المعنيّ بذلك يحتمل أن يكون: القاتلين، ويحتمل: المقتولين. وأنّ: المراد به: الكافرون الّذين حفروا الأُخدود، وعذّبوا المؤمنين بالنار، ويحتمل أن يكون إخباراً عن المسلمين الّذين عُذّبوا بالنار في الأُخدود؛ والمعنى: أنّهم قُتلوا بالإحراق في النار (انظر: التبيان ١٠: ٣١٦، مجمع البيان ١٠: ٣١٦).

(٢) سورة الواقعة (٥٦): ٢٩.

(٣) في تفسير القمّي ٢: ٣٤٨: «وقرأ أبو عبد الله ﷺ: (وطلع منضود)؛ قال: بعضه إلى بعض» وعنه بحار الأنوار ٨: ١٣٤.

قيل: روت العامّة أنّ الإمام أمير المؤمنين ﷺ قرأ: «وطلع منضود»، بالعَيْن... وأنّ رجلاً قرأ عنده: ﴿ وطلحٍ منضود ﴾، فقال: ما شأن الطلح؟! إنّما هو: (وطلع)؛ كقوله: ﴿ وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ ﴾، [سورة الشعراء (٢٦): ١٤٨]. فقيل له: ألا تُغيّره؟ قال: إنّ القرآن لا يُهاج اليوم ولا يُحَوَّل ـ أو ـ يُحرَّك. وفي بحار الأنوار ٨: ١٠٩ ـ عن المجمع ـ: «ألا نُغيّره؟ قال: إنّ القرآن لا يُغيّر اليوم ولا يُحَوَّل» (انظر: تفسير الطبري ٢٧: ٢٣٤، التبيان ٩: ٤٩٥، التمهيد لابن عبد البرّ ٨: ٢٩٧، مجمع البيان ٩: ٣٦٤).

(٤) سورة العصر (١٠٣): ١ و ٢.

وقيل: روي عن الإمام أمير المؤمنين ﷺ أنّه قرأها كذلك، وأنّها قراءة ابن مسعود أيضاً.

انظر: كنز العمّال ٢: ٥٧٥ ذ / ٤٧٦٢، تفسير القمّي ٢: ٤٤١، مجمع البيان ١٠: ٤٣٦؛ وعنهما في بحار الأنوار ٦٧: ٥٩، تفسير الطبري ٣٠: ٣٧١ ـ ٣٧٢ / ٢٩٣٤١ ـ ٢٩٣٤٣، تفسير السمرقندي ٣: ٥٩٠؛ نحوه، تفسير الثعلبي ١٠: ٢٨٤، تفسير القرطبي ٢٠: ١٨٠.

[٥٨] وقرأ: (إذا جاء فتح الله والنصر)[١].

[٥٩] وقرأ: (ألم يأتِكَ[٢] كيف فعل ربّك بأصحاب الفيل).

[٦٠] وقرأ: (إنّي جعلتُ[٣] كيدهم في تضليل)[٤].

[٦١] وسأل رجل أبا عبد الله ﷺ عن قول الله عزّ وجلّ[٥]: ﴿ **والفجر** ﴾[٦]؟ فقال: ليس فيها[٧] واوٌ، وإنّما هو: (الفجر)[٨].

---

(١) المقصود: سورة النصر (١١٠): ١: ﴿ **إِذَا جَاءَ نَصْرُ الله وَالْفَتْحُ** ﴾، وهي كذلك في بحار الأنوار.
قيل: إنّ ابن عبّاس كان يقرأها كذلك؛ فقد ورد في: فتح الباري لابن حجر ٨: ٥٦٤: «أخرج ابن أبي داود في كتاب المصاحف بإسناد صحيح عن ابن عبّاس أنّه كان يقرأ: إذا جاء فتح الله والنصر». لكنّ ابن حجر نقل قول أبي العبّاس بن عمّار في شرح الهداية على أنّ هذه القراءة «من تلك القراءات التي تُركت إن صحّ السند بها، ولا يكفي صحّة سندها في إثبات كونها قرآناً، ولا سيّما والكثير منها ما يُحتمل أن يكون من التأويل الذي قُرن إلى التنزيل فصار يُظنّ أنّه منه» (فتح الباري ٩: ٢٧. وانظر: الكشّاف ٤: ٢٩٤، الدرّ المنثور ٦: ٤٠٦).

(٢) كذا في «ض» «ش»، وفي البحار: (ألم تر)؛ ولم نقف ـ قدْر تتبّعنا ـ على من ذكرها كما في المتن.
قال الزمخشري في الكشّاف ٤: ٢٨٦: «قرئ: (ألم ترْ)، بسكون الراء». وقال الطبرسي في مجمع البيان ١٠: ٤٤١: «في الشواذّ قراءة أبي عبد الرحمن بسكون الراء».
وقيل في معنى «ألم تَرَ»: «ألم تعلم»، وقيل: «ألم تُخبَر» (انظر: فتح الباري ٨: ٥٦١، تفسير القمّي ٢: ٤٤٢ وعنه في بحار الأنوار ١٥: ١٣٢، جامع البيان ٥: ١٦٢، التبيان ٣: ٢١٠، مجمع البيان ١٠: ٤٤٦).

(٣) كذا في «ض» «ش» والبحار؛ ولم نقف ـ قدْر تتبّعنا ـ على من ذكرها كما في المتن.

(٤) المقصود: الآيتان ١ و ٢ من سورة الفيل (١٠٥): ﴿ **أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ * أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ** ﴾.

(٥) في «ض»: (قوله) بدلاً من (قول الله عزّ وجلّ)، والمثبت من «ش» والبحار.

(٦) سورة الفجر (٨٩): ١.

(٧) في «ض»: (فيهما)، والمثبت من «ش» والبحار.

(٨) انظر: تفسير القمّي ٢: ٤١٩.

[٦٢] وقرأ رجل[١] على أبي عبد الله عليه السلام: ﴿ جاهد[٢] الكفّار والمنافقين ﴾[٣]، فقال: هل رأيتم وسمعتم أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قاتل منافقاً؟! إنّما كان يتألّفهم، وإنّما قال الله جلّ وعزّ: (جاهد الكفّار بالمنافقين)[٤].

[٦٣] وروي عن أبي الحسن الرضا عليه السلام أنّه قال لرجل: كيف تقرأ: ﴿ لقد تاب الله على النبيّ والمهاجرين والأنصار ﴾[٥]؟

---

(١) قوله: (رجل) لم يرد في « ض ».

(٢) في « ض » « ش »: (جاهدوا)، وكذا المورد التالي، والمثبت فيهما من البحار.

(٣) سورة التوبة (٩): ٧٣، سورة التحريم (٦٦): ٩: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴾.

(٤) في تفسير القمّي ١: ٣٠١: «إنّما نزلت: (يا أيّها النبيّ جاهد الكفّار بالمنافقين)؛ لأنّ النبيّ صلى الله عليه وآله لم يجاهد المنافقين بالسيف».. ثمّ روى عن الإمام الباقر عليه السلام أنّه قال: «جاهد الكفّار والمنافقين بإلزام الفرائض».

وفي ٢: ٣٧٧: «عن الإمام أبي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى: ﴿ يا أيّها النبيّ جاهد الكفّار والمنافقين ﴾، قال: هكذا نزلت، فجاهد رسولُ الله صلى الله عليه وآله الكفّار، وجاهد عليٌّ عليه السلام المنافقين؛ فجهاد عليّ عليه السلام جهاد رسول الله صلى الله عليه وآله»..

وعنه في بحار الأنوار ٢٩: ٤٢٦ و٤٢٧، وعلّق العلّامة المجلسي على إيراد الشيخ القمّي الروايتين بأنّه: «يدلّ على عدم صحّة القراءة الشاذّة، ويمكن الجمع بأنّ إحدى الآيتين كانت بالباء والأُخرى بدونها، وفي توزيع علي بن إبراهيم؛ النقل إشعار بذلك، وفيه فائدة أُخرى وهي: عدم تكرار الآية بعينها».

وقد اختُلِف في كيفية جهاد المنافقين، وقيل فيه إنّه: باللسان والوعظ والتخويف (القول الذي يردع عن القبيح)، بإقامة الحدود عليهم، وبالأنواع الثلاثة (باليد، باللسان، وبالقلب) حسب الإمكان.

انظر: شرح الأخبار ١: ١١٣ ذ/٣٦ و٢: ٧٢، المسائل العكبرية: ١١٦، مناقب آل أبي طالب لابن شهرآشوب ١: ٣٤٠ و٣٩٧، عمدة القاري للعيني ٢٢: ١٦٠، تفسير الطبري ١٠: ٢٣٣ ـ ٢٣٤/١٣١٨٤ ـ ١٣١٨٩ و٢٨: ٢١٦/٢٦٧٠٨، معاني القرآن للنحّاس ٣: ٢٣٢ و٢٣٣، التبيان ٥: ٢٥٩ و١٠: ٥٢، مجمع البيان ٥: ٨٩ و١٠: ٦٣.

(٥) سورة التوبة (٩): ١١٧: ﴿ لَقَدْ تَابَ اللهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِن بَعْدِمَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ ﴾.

قال: فقال: هكذا نقرأها[1].

قال: ليس هكذا قال الله، إنّما قال: (لقد تاب الله بالنبيّ[2] على المهاجرين والأنصار)[3].

---

(١) في «ض»: (نقرؤها)، وفي «ش»: (نقرأ)، والمثبت من البحار.

(٢) في «ض»: (النبيّ)، والمثبت من «ش» والبحار.

(٣) تفسير القمّي ١: ٢٩٧؛ وفيه: «عن الإمام الصادق ﷺ، قال: هكذا نزلت» وعنه بحار الأنوار ٢١: ٢٢٠ و ٢٢: ٣٢٣ و ٤٣١، الاحتجاج للطبرسي ١: ٩٨؛ عن الإمام الصادق ﷺ أيضاً وعنه في بحار الأنوار ٢٨: ١٩٢.

وقيل في معنى الآية: «إنّما ذُكر اسم النبيّ ﷺ مفتاحاً للكلام، وتحسيناً له، ولأنّه سبب توبتهم، وإلّا لم يكن منه ﷺ ما يوجب التوبة».. وأنّه ﷺ «لمّا كان سبب توبة التائبين ذُكر معهم».

انظر: عمدة القاري للعيني ١٨: ٤٨ و ٢٧٧، تفسير الثعلبي ٥: ١٠٤، مجمع البيان ٥: ١٣٨؛ وفيه: «وقد روي عن الرضا عليّ بن موسى ﷺ أنّه قرأ:...».

باب
تأليف القرآن
وأنّه على غير ما أنزل الله عزّ وجلّ[1]

فمن الدلالة عليه:

[١] في باب الناسخ والمنسوخ:

منه: الآية في عدّة النساء، في المتوفّى عنها زوجها.

وقد ذكرنا ذلك في باب الناسخ والمنسوخ[2]، واحتجنا إلى إعادة ذِكره في هذا الباب[3]؛ ليُستدلّ على أنّ التأليف على خلاف ما أنزله[4] الله جلّ وعزّ؛ لأنّ العدّة في الجاهلية كانت سنةً، فأنزل الله في ذلك قرآناً في العدّة[5] التي

---

(١) يعني: إنّ ترتيب سور وآيات القرآن الموجود ليست على حسب ترتيب نزولها، وهذا الأمر متّفقٌ عليه بين المسلمين. راجع: الإتقان للسيوطي، النوع الثامن عشر: في جمع القرآن وترتيبه.

(٢) انظر: ص........ من هذا الكتاب.

(٣) قوله: (في هذا الباب) لم يرد في « ش ».

(٤) في البحار: (أنزل).

(٥) في المخطوطتين والبحار: (العلّة)، وفي حاشية « ض »: (العدّة ظ)، وفي « ش » كتبت: (العدّة) فوق الكلمة.

قد[١] ذكرناها في باب الناسخ والمنسوخ، وأقرّهم عليها، ثمّ نَسخ ذلك بعد[٢]، فأنزل[٣] آية: ﴿ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً ﴾[٤]، والآيتان جميعاً في سورة البقرة.

وفي التأليف الذي في أيدي الناس في ما يقرؤونه أوّلاً الناسخة، وهي الآية التي ذكر[٥] الله: قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْواجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً ﴾[٦]، ثمّ بعد هذا بنحوٍ من عشر آياتٍ تجيء الآية المنسوخة: قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْواجاً وَصِيَّةً لِأَزْواجِهِمْ مَتاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْراجٍ ﴾[٧].

فعلمنا أنّ هذا التأليف على خلاف ما أنزل الله جلّ وعزّ، وإنّما كان يجب أن يكون المتقدّم في القراءة أوّلاً: الآية المنسوخة، التي ذكر فيها أنّ العدّة: ﴿ متاعاً إلى الحول غير إخراجٍ ﴾، ثمّ يقرأ بعد هذه: الآية الناسخة، التي ذكر فيها أنّه قد جعل العدّة: ﴿ أربعة أشهرٍ وعشراً ﴾؛ فقدّموا في[٨] التأليف الناسخ على المنسوخ.

[٢] ومثله: في سورة الممتحنة:

في الآية التي أنزلها[٩] الله في غزوة الحديبية، وكان بين فتح مكّة والحديبية ثلاث سنين، وذلك أنّ الحديبية كانت في سنة ستٍّ من الهجرة وفتح مكّة في سنة

---

(١) قوله: (قد) لم يرد في بحار الأنوار.

(٢) في البحار: (بعد ذلك).

(٣) في «ش»: (فأنزل الله).

(٤) في «ض»: (أربعة أشهرٍ وعشرٍ).

(٥) في البحار: (ذكرها).

(٦) سورة البقرة (٢): ٢٣٤.

(٧) سورة البقرة (٢): ٢٤٠.

(٨) قوله: (في) لم يرد في «ش».

(٩) في «ش»: (أنزل).

ثمانٍ من الهجرة، فالذي نزل في سنة ستٍ قد جُعل في آخر السورة، والتي نزلت في سنة ثمانٍ في أوّل السورة.

وذلك أنّ رسول الله ﷺ لمّا كان في غزوة الحديبية شَرَطَ لقريش في الصلح الذي وقع بينه وبينهم أن يردَّ إليهم كلّ مَن جاء من الرجال على أن يكون الإسلام ظاهراً بمكّة لا يُؤذى أحد من المسلمين، ولم يقع في النساء شرط، وكان رسول الله ﷺ على هذا يردّ إليهم كلّ مَن جاءه[1] من الرجال، إلى أن جاءه رجل يكنّى: أبا بصير[2]، فبعثت قريش رجلين إلى رسول الله ﷺ وكتبوا إليه يسألونه[3] بأرحامهم أن يَرُدَّ[4] إليهم أبا بصير، فقال له رسول الله ﷺ: ارجع إلى القوم.

فقال: يا[5] رسول الله! تردّني إلى المشركين يفتنوني[6] ويعذّبوني، وقد آمنت بالله وصدّقتُ برسول الله؟

فقال: يا أبا بصير! إنّا قد شرطنا لهم شرطاً ونحن وافون لهم بشرطهم، والله سيجعل لك مخرجاً.

فدفعه إلى الرجلين، فخرج معهما، فلمّا بلغوا «ذا الحُلَيْفَة»[7] أخرج أبو بصير

---

(١) في «ش» والبحار: (جاء).

(٢) أبو بصير بن أُسيد بن جارية الثقفي، اختلف في اسمه؛ فقيل: عبيد، وقيل: عتبة.. وقيل: إنّه رجل من قريش، وقيل: بل هو ثقفي (انظر ترجمته وقصّته في: الاستيعاب ٤: ٢٨٧٥/١٦١٢، أُسد الغابة ٣: ٣٦٠ و ٥: ١٤٩).

(٣) في «ض»: (يبلون).

(٤) في «ض»: (يُـرَدَّ).

(٥) قوله: (يا) لم يرد في «ض».

(٦) في البحار: (يعينوني).

(٧) قرية بينها وبين المدينة ستّة أميال، أو سبعة، ومنها ميقات أهل المدينة.. فأهل المدينة وكلّ مَن حجّ على طريق المدينة يجب أن يُحْرِموا منه.. وهو مصغّر «الحَلَفة»: إمّا واحد «الحِلْفاء» النبات

جراباً[١] كان معه فيه كسرٌ وتمرات[٢]، فقال لهما: ادنوا فأصيبا من هذا الطعام. فامتنعا.

فقال: أمّا لو دعوتماني إلى طعامكما لأجبتكما. فدَنَيا فأكلا.

ومع أحدهما سيف قد علّقه في الجدار، فقال له أبو بصير: أصارمٌ سيفك هذا؟ قال: نعم.

قال: ناولنيه. فدفع إليه قائمة السيف، فسلّه[٣]، فعلاه به فقتله، وفرّ الآخر ورجع إلى المدينة، فدخل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا محمّد! إنّ صاحبكم قتل صاحبي، وما كدت أن أفلت منه إلّا بشغله بسلبه.

فوافى أبو بصير ومعه راحلته وسلاحه، فقال رسول الله ﷺ: يا أبا بصير! اخرج من المدينة، فإنّ[٤] قريشاً تنسِبُ ذلك إليّ.

فخرج إلى الساحل، وجمع جمعاً من الأعراب، فكان يقطع على عِير[٥] قريش، ويقتل مَن قدر عليه، حتّى اجتمع إليه سبعون رجلاً، وكتبت قريش إلى رسول الله صلّى الله عليه وآله وسألوه أن يأذن لأبي بصير وأصحابه في دخول المدينة، وقد أحلّوه من ذلك، فوافاه الكتاب ﷺ[٦] وأبو بصير قد مرض وهو في آخر رمق، فمات وقَبْرُه هناك، ودخل أصحابه المدينة[٧]. وكانت هذه سبيل مَن جاءه.

⊃ المعروف ـ الذي ينبت في المياه، وتصنع منه السلال والبواري الضخام ـ أو بمعنى اليمين؛ لتحالف قوم من العرب فيه (انظر: المقنعة للشيخ المفيد: ٣٩٤، معجم البلدان ٢: ٢٩٥، شرح اللمعة ٢: ٢٢٤، مجمع البحرين ١: ٥٦٠).

(١) قوله: (جراباً) لم يرد في «ش».

(٢) في «ش»: (تميرات).

(٣) في «ض»: (فله)، وعليها علامة الحذف.

(٤) في «ض»: (وإنّ).

(٥) في «ض»: (غير).

(٦) قوله: (ﷺ) لم يرد في البحار.

وكانت امرأة يقال لها: كلثم بنت عُقبة بمكّة[١] ـ وهي بنت عُقبة بن أبي مُعيط ـ مؤمنةٌ تكتم إيمانها، وكان أخواها كافرَين، فكان[٢] أهلها[٣] يعذّبونها ويأمرونها بالرجوع عن الإسلام، فهربت إلى المدينة، وحملها رجل من خزاعة حتّى وافى بها المدينة[٤]، فدخلت على أُمّ سلمة زوج النبيّ ﷺ فقالت: يا أُمّ سلمة! إنّ رسول الله ﷺ قد شرط لقريش أن يردّ إليهم الرجال، ولم يشرط لهم في النساء شيئاً، والنساء إلى ضعف، وإن ردّني رسول الله إليهم فتنوني[٥] وعذّبوني، وأخاف على نفسي، فاسألي[٦] رسول الله أن لا يردّني إليهم.

فدخل رسول الله ﷺ على أُمّ سلمة وهي عندها، فأخبرته أُمّ سلمة خبرها، فقالت: يا رسول الله! هذه كلثم بنت عُقبة، وقد فرّت بدينها.

فلم يجبها رسول الله بشيء، ونزل عليه الوحي: ﴿ **يا أَيُّها الَّذِينَ آمَنُوا إِذا جاءَكُمُ الْمُؤْمِناتُ مُهاجِراتٍ فامْتَحِنُوهُنَّ** ﴾، إلى قوله جلّ وعزّ: ﴿ **وَٱتَّقُوا اللهَ الَّذِي أَنتُم بِهِ مُؤْمِنُونَ** ﴾[٧].

⬅ النبوية لابن هشام ٣: ٧٨٧، صحيح البخاري ٣: ١٨٣، مجمع البيان ٩: ١٩٩، إعلام الورى بأعلام الهدى ١: ٢٠٦؛ وعنهما في بحار الأنوار ٢٠: ٣٣٥ و ٣٦٣).

(١) وقيل: إنّها: أُمّ كلثوم بنت عقبة بن أبي مُعيط، أُخت عمارة والوليد ابنَي عقبة، وأُخت عثمان لأُمّه (انظر: السيرة النبوية لابن هشام ٣: ٧٨٩، التبيان ٩: ٥٨٤؛ وفيه: كلثم بنت أبي معيط، الاستيعاب ٤: ١٩٥٣/٤٢٠٣، أُسد الغابة ٥: ٦١٤).

وقيل: إنّ المرأة التي هاجرت بعد الحديبية هي: سبيعة بنت الحارث الأسلمية. وقيل غيرها (انظر: تفسير مقاتل ٣: ٣٥١، تفسير البغوي ٤: ٣٣٢، مجمع البيان ٩: ٤٥١ ـ ٤٥٣).

(٢) قوله: (فكان) لم يرد في البحار.

(٣) من قوله: (بنت عقبة) إلى هنا لم يرد في «ش».

(٤) في البحار: (إلى المدينة).

(٥) في «ض»: (أفتنوني).

(٦) في «ض»: (فَسَلِي).

(٧) سورة الممتحنة (٦٠): ١٠ و ١١.

فحكم الله في هذا: أنّ النساء لا يرددن[1] إلى الكفّار إذا امتحنوا[2] بمحنة الإسلام، ومحنة الإسلام[3] أن تحلف المرأة بـ: «الله الذي لا إله إلّا هو، ما حملها على اللحاق بالمسلمين بُغضاً لزوجها الكافر، أو حبّاً لأحد من المسلمين، وإنّما حملها على ذلك: الإسلام».

فإذا حلفت وعُرف ذلك منها لم تُردّ إلى الكفّار، ولم تحلّ للكافر، وليس للمؤمن أن يتزوّجها ولا تحلّ له حتّى يردّ على زوجها الكافر صداقها، فإذا ردّ عليه صداقها حلّت له وحَلّ له مناكحتها، وهو قوله جلّ وعزّ: ﴿ **وَآتُوهُم ما أَنفَقُوا** ﴾، يعني: آتوا الكفّار ما أنفقوا عليهنّ.

ثمّ قال: ﴿ **وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَن تَنكِحُوهُنَّ إِذا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوافِرِ** ﴾، ثمّ قال: ﴿ **وَٱسْأَلُوا ما أَنفَقْتُمْ** ﴾ على نسائكم اللاتي يلحقن بالكفّار، ﴿ **ذٰلِكُمْ حُكْمُ اللهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ** ﴾، ثمّ قال: ﴿ **وَإِن فاتَكُمْ شَيءٌ مِنْ أَزْواجِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ** ﴾، فاطلبوا من الكفّار ما أنفقتم عليهنّ، وإن امتنع به عليكم[4] ﴿ **فَعاقَبْتُمْ** ﴾، أي: أصبتم غنيمةً، فليؤخذ من أوّل الغنيمة، قبل القسمة، ما يُردّ على المؤمن الذي ذهبت امرأته إلى الكفّار[5]، فرضي بذلك المؤمنون، ورضي به الكافرون.

﴿ **فَآتُوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْوَاجُهُم مِّثْلَ مَا أَنفَقُوا وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي أَنتُم بِهِ مُؤْمِنُونَ** ﴾.

فهذه هي القصّة في هذه السورة، ونزلت هذه الآية في هذا المعنى في سنة ستٍّ من الهجرة.

---

(١) في «ض»: (لا يُردَونَ).

(٢) كذا في المخطوطتين والبحار؛ ولعلَ الأنسب أن تكون: «امتُحِنَّ».

(٣) في البحار: (وإذا امتحنوا بمحنة الإسلام أن تحلف المرأة...).

(٤) في «ش» والبحار: (فإن امتنع عليكم).

(٥) وهو ما ورد في تتمّة الآية ١١: ﴿ فَآتُوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْواجُهُم مِثْلَ مَا أنفقوا وَاتَّقُوا الله الَّذِي أنتُم بِهِ مُؤْمِنونَ ﴾.

وأمّا في[١] أوّل السورة فهي قصّة حاطب بن أبي بلتعة[٢]، حيث أراد رسول الله ﷺ أن يصير إلى مكّة فقال: اللّهمّ اخْفِ العيون والأخبار على قريش حتّى نَبْغَتُها[٣] في دارها، وكان عيال حاطب بمكّة، فبلغ قريشاً ذلك فخافوا خوفاً شديداً، فقالوا[٤] لعيال حاطب: اكتبوا إلى حاطب ليعلمنا خبر محمّد، فإن أرادنا لنحذره[٥].

فكتب حاطب إليهم: إنّ رسول الله يريدكم. ودفع الكتاب إلى امرأةٍ، فوضعته في قرونها، فنزل الوحي على رسول الله ﷺ وأعلمه الله ذلك، فبعث رسولُ الله أميرَ المؤمنين والزبيرَ ابن العوّام، فلحقاها بـ«عُسْفان»[٦]، ففتّشاها فلم يجدا معها شيئاً، فقال الزبير: ما نجد معها شيئاً. فقال أمير المؤمنين صلوات الله عليه: واللهِ! ما كذَبني رسول الله، ولا كذَب جبريلُ رسولَ الله، لتُظهرنّ الكتاب أو لأرُدّنّكِ إلى رسول الله.

---

(١) في «ض»: (التي وفي)، وفي «ش»: (وفي) وفوقها: (أما ظ)، والمثبت من البحار.

(٢) في «ض» «ش»: (خاطب)، وكذا في الموارد اللاحقة، والمثبت من البحار.

وهو: حاطب بن أبي بلتعة ـ وآسمه: عمرو ـ اللخمي، من ولد لخم بن عديّ، شهد بدراً، أرسله الرسول الأكرم ﷺ بكتابه إلى المقوقس عظيم القبط. مات في المدينة سنة ٣٠هـ (انظر: المعارف لابن قتيبة: ٣١٧، الاستيعاب ١: ٣١٢، أُسد الغابة ١: ٣١٦، وانظر: ص........ الحاشية / من هذا الكتاب).

(٣) في «ض»: (تَبغتُها)، وفي «ش»: (نبقها)، والمثبت من البحار.

البغت: أن يفجأ الشيء. بغتة: فجأة، المباغتة: المفاجأة (انظر: معجم مقاييس اللغة ١: ٢٧٢، الصحاح ١: ٢٤٣).

(٤) في «ض»: (فقال)، والمثبت من «ش» والبحار.

(٥) في «ش»: (لنحذر).

(٦) موضع بين مكّة والمدينة، قيل فيه: منهلة من مناهل الطريق بين الحجفة ومكّة، على ستّة وثلاثين ميلاً من مكّة، وهو على مرحلتين من مكّة والجحفة على ثلاث مراحل (معجم البلدان ٤: ١٢١).

فأخرجت الكتاب[١]، فردّه[٢] إلى رسول الله، فقال رسول الله ﷺ لحاطب: «يا حاطب! ما هذا؟!»، فقال: يا رسول الله! واللهِ! ما غيّرت ولا بدّلت ولا نافقت، ولكن عيالي كتبوا إليَّ فأحببت أن أُداري قريشاً ليُحسنوا معاش عيالي، ويرفقوا بهم.

وحاطب رجل من لخم[٣]، وهو حليفٌ لأسد بن عبد العزّى، فقام عمر ابن الخطّاب فقال: يا رسول الله! مُرني بضرب عنقه.

فقال رسول الله ﷺ: اسكت!

فأنزل الله جلّ وعزّ: ﴿ يا أَيُّها الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِياءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ ﴾ إلى قوله: ﴿ وَاللهُ قَدِيرٌ وَاللهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾[٤]..

ثمّ أطلق تعالى لهم فقال: ﴿ لَا يَنْهاكُمُ اللهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِن دِيارِكُمْ ﴾ إلى قوله: ﴿ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُولئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾[٥]..

فإلى هذا المكان من هذه السورة نزل في سنة ثمانٍ من الهجرة، حيث فتح رسول الله ﷺ مكّة، والذي ذكرنا في قصّة المرأة المهاجرة نزل في سنة ستٍّ من الهجرة؛ فهذا دليلٌ على أنّ التأليف ليس على ما أنزل الله.

[٣] ومثله: في سورة النساء:

في قوله جلّ وعزّ: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَواحِدَةً ﴾[٦]، وليس هذا من الكلام الذي قبله في شيء، وإنّما كانت العرب إذا ربّت يتيمةً يمتنعون من أن يتزوّجوا بها،

---

(١) قوله: (أو لأرُدَنّكِ إلى رسول الله. فأخرجت الكتاب) لم يرد في البحار.

(٢) في «ض»: (فردّوه)، والمثبت من «ش» والبحار.

(٣) في «ض»: (لحم)، والمثبت من «ش» والبحار.

(٤) سورة الممتحنة (٦٠): ١ـ٧.

(٥) سورة الممتحنة (٦٠): ٨ـ٩.

(٦) سورة النساء (٤): ٣.

فيحرّمونها على أنفسهم: لتربيتهم لها، فسألوا رسول الله ﷺ عن ذلك بعد الهجرة، فأنزل الله عليه في هذه السورة: ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّساءِ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَما يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتابِ فِي يَتامَى النِّساءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ ما كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْوِلْدانِ ﴾[1] ﴿ فَانْكِحُوا ما طابَ لَكُم مِنَ النِّساءِ مَثْنَىوَثُلَاثَ وَرُباعَ ﴾[2]..

فهذه الآية هي مع تلك[3] التي في أوّل السورة، فغلطوا في التأليف فأخّروها وجعلوها في غير موضعها[4].

[٤] ومثله: في سورة العنكبوت:

في قوله جلّ وعزّ: ﴿ وَإِبْرَاهِيمَ إِذْ قالَ لِقَوْمِهِ اعْبُدُوا اللهَ وَاتَّقُوهُ ذلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * إِنَّما تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللهِ أَوْثاناً وَتَخْلُقُونَ إِفْكاً إِنَّ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقاً فَابْتَغُوا عِندَ اللهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لَهُ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾[5].

وأمّا التأليف الذي في المصحف بعد هذا:

﴿ وَإِن تُكَذِّبُوا فَقَدْ كَذَّبَ أُمَمٌ مِّن قَبْلِكُمْ وَما عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ * أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذلِكَ عَلَى اللهِ يَسِيرٌ * قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الآخِرَةَ إِنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ * يُعَذِّبُ مَن يَشاءُ وَيَرْحَمُ مَن يَشاءُ وَإِلَيْهِ تُقْلَبُونَ * وَما أَنتُم بِمُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّماءِ وَما لَكُم مِن دُونِ اللهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾[6]، إلى قوله جلّ وعزّ: ﴿ وَأُولئِكَ لَهُمْ عَذابٌ أَلِيمٌ *

---

(١) سورة النساء (٤): ١٢٧.

(٢) سورة النساء (٤): ٣.

(٣) قوله: (مع تلك) لم يرد في «ش».

(٤) قوله: (في غير موضعها) لم يرد في «ض»، والمثبت من «ش» والبحار.

(٥) سورة العنكبوت (٢٩): ١٦ و١٧.

(٦) سورة العنكبوت (٢٩): ١٨ ـ ٢٢.

فَما كانَ جَوابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَن قالُوا اقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ فَأَنجَاهُ اللهُ مِنَ النَّارِ إِنَّ فِي ذٰلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾(١).

فهذه الآية مع قصّة إبراهيم ﷺ(٢) متّصلةً بها، فقد(٣) أُخّرت؛ وهذا دليلٌ على أنّ التأليف على غير ما أنزل الله جلّ وعزّ، في كلّ وقتٍ للأُمور التي كانت تحدث، فيُنزل الله فيها القرآن، وقد(٤) قدّموا وأخّروا؛ لقلّة معرفتهم بالتأليف(٥)، وقلّة علمهم بالتنزيل على ما أنزله الله، وإنّما ألّفوه بآرائهم.

وربّما كتبوا الحرف والآية في غير موضعها الذي يجب؛ قلّة معرفةٍ به.

ولو أخذوه من معدنه الذي أُنزل فيه ومن أهله الّذين نزل عليهم لَما اختلف التأليف، ولوقف الناس على عامّة ما احتاجوا(٦) إليه من الناسخ والمنسوخ، والمحكَم والمتشابه، والخاصّ والعامّ.

[٥] ومثله: في سورة النساء:

في قصّة أصحاب رسول الله ﷺ يوم أُحُد؛ حيث أمرهم الله جلّ وعزّ بعد ما أصابهم من الهزيمة والقتل والجراح أن يطلبوا قريشاً: **﴿ وَلَا تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ إِن تَكُونُوا تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَما تَأْلَمُونَ وَتَرْجُونَ مِنَ اللهِ ما لَا يَرْجُونَ ﴾**(٧).

---

(١) سورة العنكبوت (٢٩): ٢٣ و ٢٤.

(٢) قوله: (وآله) لم يرد في البحار، وفي « ش » لم ترد الصلوات.

(٣) كذا في المخطوطتين والبحار؛ ولعلّ الأنسب: « وقد ».

(٤) قوله: (قد) لم يرد في « ض ».

(٥) في « ش »: (بالتأويل)، وفوقها: (بالتأليف خ).

(٦) في « ض »: (ولو وقف الناس على عامَّهِ ما احتاجوا...)، وفي « ش »: (ولوقف الناس على عامّه وما احتاجوا...)، والمثبت من البحار.

(٧) سورة النساء (٤): ١٠٤.

فلمّا أمرهم الله بطلب قريش قالوا: كيف نطلب؟ ونحن بهذه الحال من الجراحة والألم الشديد؟! فأنزل الله هذه الآية: ﴿ **وَلَا تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ إِن تَكُونُوا تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ وَتَرْجُونَ مِنَ اللهِ مَا لَا يَرْجُونَ** ﴾.

وفي سورة آل عمران تمام هذه الآية، عند قوله تعالى: ﴿ **إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ وَتِلْكَ الأَيَّامُ نُداوِلُها بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَداءَ وَاللهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ** ﴾ الآية[١] إلى آخرها.

والآيتان متّصلتان في معنىً واحدٍ، ونزلت على رسول الله ﷺ متّصلةً بعضها ببعضٍ، فقد كُتب نصفها في سورة النساء ونصفها في سورة آل عمران.

[الاحتجاج الخاطئ بأصناف آيات القرآن ضلالٌ وإضلالٌ:]

وقد حكى جماعة من العلماء عن الأئمّة عليهم السلام أنّهم قالوا: إنّ أقواماً ضربوا القرآن بعضه ببعض، واحتجّوا بالناسخ[٢] وهم يرونه محكَماً، واحتجّوا بالخاصّ وهم يرونه عامّاً، واحتجّوا بأوّل الآية وتركوا السبب، ولم ينظروا إلى ما يفتحه الكلام وما يختمه؟ وما مصدره ومورده؟ فضلّوا وأضلّوا عن سواء السبيل[٣].

وسأصف[٤] من علم القرآن أشياء ليُعلم أنّ مَن لم يعلمها[٥] لم يكن بالقرآن عالِماً.

---

(١) سورة آل عمران (٣): ١٤٠.

(٢) كذا في المخطوطتين وبحار الأنوار؛ والاحتجاج الخاطئ إنّما يكون بالمنسوخ دون الناسخ، كما في نصّ النعماني.

(٣) والنصّ في رواية النعماني: ٦٤ ـ ٦٥: (وذلك أنّهم ضربوا بعض القرآن ببعض، واحتجّوا بالمنسوخ وهم يظنّون أنّه الناسخ، واحتجّوا بالمتشابه وهم يرون أنّه المحكَم، واحتجّوا بالخاصّ وهم يقدّرون أنّه العامّ، واحتجّوا بأوّل الآية، وتركوا السبب في تأويلها، ولم ينظروا إلى ما يفتح الكلام وإلى ما يختمه، ولم يعرفوا موارده ومصادره؛ إذ لم يأخذوه عن أهله، فضلّوا وأضلّوا...).

(٤) في «ض»: (وسأسف)، وفي حاشيتها: (وسأُصنّف ظ)، والمثبت في المتن من «ش» والبحار.

(٥) في «ض»: (مَن يَعلمُها)، والمثبت في المتن من «ش» والبحار.

[العالِم بالقرآن وأصناف آياته:]

مَن لم يعلم الناسخ والمنسوخ، والخاصّ[١] والعامّ، والمكّي والمدني، والمحكَم والمتشابه، وأسباب التنزيل، والمبهم من القرآن وألفاظه المؤتلفة في المعاني، وما فيه من علم القَدَر، والتقديم منه[٢] والتأخير، والعميق[٣] والجواب، والسبب، والقطع والوصل، والاتّفاق، والمستثنى منه، والمجاز، والصفة في قبل وما بعد، والمُفْصَل[٤] الذي هلك فيه الملحدون، والوصل من الألفاظ، والمحمول منه على ما قبله وما بعده، والتوكيد منه؛ [فليس بعالم بالقرآن، ولا هو من أهله][٥].

وقد فسّرنا في كتابنا هذا بعض ذلك وإن لم نأتِ[٦] على آخره.

---

(١) في البحار: (والمبهم والخاصّ).

(٢) في «ش»: (فيه).

(٣) في البحار: «والعمق».

(٤) في حاشية «ض»: (والفَصْل ظ)، وفي «ش»: (والمفصل).

(٥) إضافة من رواية النعماني: ٦٥، والنصّ فيه: (واعلموا ـ رحمكم الله ـ أنّ مَن لم يعرف من كتاب الله عزّ وجلّ الناسخ من المنسوخ، والخاصّ من العامّ، والمحكم من المتشابه، والرخص من العزائم، والمكّيّ والمدنيّ، وأسباب التنزيل، والمبهم من القرآن في ألفاظه المنقطعة والمؤلّفة، وما فيه من علم القضاء والقدر، والتقديم والتأخير، والمبيّن والعميق، والظاهر والباطن، والابتداء والانتهاء، والسؤال والجواب، والقطع والوصل، والمستثنى منه والجاري فيه، والصفة لما قبل ممّا يدلّ على ما بعد، والمؤكّد منه، والمفصّل، وعزائمه ورخصه، ومواضع فرائضه وأحكامه، ومعنى حلاله وحرامه الذي هلك فيه الملحدون، والموصول من الألفاظ، والمحمول على ما قبله، وعلى ما بعده، فليس بعالم بالقرآن، ولا هو من أهله، ومتى ما ادّعى معرفة هذه الأقسام مدّعٍ بغير دليل، فهو كاذب مرتاب، مفترٍ على الله الكذب ورسوله، ومأواه جهنّم وبئس المصير).

والفقرتان جزء من رواية وردت في تفسير النعماني بسنده عن الإمام الصادق عليه السلام. وورد أوّلها فقط، بسندٍ آخر، في الكافي ١: ٢٦٩.

(٦) في «ض»: (يأت)، والمثبت من «ش» والبحار.

ومن الدليل أيضاً، في باب تأليف القرآن، أنّه على خلاف ما أنزله الله تبارك وتعالى:

[٦] في سورة الأحزاب:

في قوله تعالى: ﴿ **يا أَيُّها النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْناكَ شاهِداً وَمُبَشِّراً وَنَذِيراً** ﴾، إلى قوله: ﴿ **وَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ وَكَفَى باللهِ وَكِيلاً** ﴾[١].

وهذه الآية نزلت بمكّة، وقبل هذه الآية ما نزل بالمدينة، وهو قوله عزّ وجلّ في سورة الأحزاب: ﴿ **يا أَيُّها الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جاءَتْكُمْ جُنُودُ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحاً وَجُنُوداً لَّمْ تَرَوْهَا وَكَانَ اللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيراً** ﴾، إلى قوله جلّ وعزّ: ﴿ **وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ الأَحْزابَ قالُوا هذا ما وَعَدَنا اللهُ وَرَسُولُهُ وَصَدَقَ اللهُ وَرَسُولُهُ وَما زادَهُمْ إِلَّا إِيماناً وَتَسْلِيماً * مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجالٌ صَدَقُوا ما عاهَدُوا اللهَ عَلَيْهِ** ﴾[٢].

في هذه الآية وفي هذه القصّة[٣] وقعت المحنة على المؤمنين والمنافقين:

فأمّا المؤمنون فبما[٤] مدحهم الله به من قوله جلّ وعزّ: ﴿ **ما زادهم** ﴾ ما كانوا فيه من الشدّة ﴿ **إلّا إيماناً وتسليماً** ﴾ من المؤمنين.

وأمّا المنافقون فما قصّ الله من خبرهم، وحكى عن بعضهم قوله تبارك وتعالى: ﴿ **قَدْ يَعْلَمُ اللهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ** ﴾، إلى قوله: ﴿ **وَكانَ ذٰلِكَ عَلَى اللهِ يَسِيراً** ﴾[٥].

---

(١) سورة الأحزاب (٣٣): ٤٥ـ٤٨.

(٢) سورة الأحزاب (٣٣): ٩ـ٢٣.

(٣) في «ش» والبحار: (وفي هذه الآية وهذه القصّة).

(٤) في البحار: (فما).

(٥) سورة الأحزاب (٣٣): ١٨ و ١٩.

[٧ ـ موضع أوّل ما نزل من القرآن:]

وقد أجمعوا أنّ[١] أوّل سورةٍ نزلت من القرآن: ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ ﴾[٢]. وليس تُقرأ في ما[٣] ألَفوا من المصحف إلّا قريباً من آخر ما فيه من القرآن.

[٨ ـ موضع أوّل ما نزل من القرآن في المدينة:]

وأجمعوا أنّ أوّل ما نزل بالمدينة من القرآن[٤]: سورة البقرة[٥]. وقد كتبوها[٦] في أوّل المصحف.

[٩] وروي عن بعض العلماء[٧] أنّه لمّا طفر[٨] عمرو بن عبد ودٍّ الخندقَ قال

---

(١) في «ش»: (على أنّ)، وكذا في الموضع التالي.

(٢) سورة العلق (٩٦): ١.

ورد ذلك عن الإمام الصادق ﷺ، والإمام الرضا ﷺ، وأيضاً عن عائشة وابن عبّاس، وغيرهم.. انظر ـ كمثال ـ: صحيح البخاري ٦: ٨٨، صحيح مسلم ١: ٩٧، الكافي ٢: ٦٢٨، عيون أخبار الرضا ﷺ ١: ٩، شرح صحيح مسلم للنووي ٢: ١٩٩ و ٢٠٧، أحكام القرآن للشافعي ٢: ٧، الإحكام لابن حزم ٦: ٨٣٤، تفسير القمّي ٢: ٤٢٨، التبيان ١٠: ١٧١ و ٣٧٨، مجمع البيان ١٠: ٢١١ و ٢١٢، شواهد التنزيل ٢: ١٠٦٢/٤١٠ و ١٠٦٤/٤١١ و ١٠٧٠/٤١٤، البرهان في علوم القرآن للزركشي ١: ١٩٣ و ٢٠٦، الإتقان ١: ٣٨.

(٣) قوله: (ما) لم يذكر في «ش».

(٤) في البحار: (إلّا قريباً من آخره، [وأنّ من أواخر ما نزلت] من القرآن...)؛ ويبدو أنّه استظهار لبياض أو سقط في نسخة بحار الأنوار!

(٥) انظر: مجمع البيان ١٠: ٢١٢، البرهان للزركشي ١: ١٩٤، الإتقان ١: ٣٨.

(٦) في «ض»: (كتبوا)، وفي «ش»: (كتبوه)، والمثبت من البحار.

(٧) في البحار: (وروى بعض العلماء).

(٨) في «ض»: (ظفر)، وفي البحار: (حفر)، والمثبت من «ش».

رجل من المنافقين من قريش لبعض إخوانه: إنّ قريشاً لا يـريدون إلّا محمّـداً فهلمّوا نأخذه[1] فندفعه في أيديهم ونسلم نحن بأنفسنا. فأخبر جبريل رسول الله صلوات الله عليهما فتبسّم، وأنزل الله عليه هذه الآية[2]: **﴿ قـد يـعلم الله المعوّقين منكم والقائلين لإخوانهم هلمّ إلينا ﴾** الآيـة[3][4].

احتجاجات الله تعالى في الكـتاب الكريم

[الاحتجاج على الملحدين:]

وفي القرآن احتجاج الله تبارك وتعالى على المـلحدين، الّـذين عـدلوا عـن

➲ طَفَرَ: وَثَب، الطَفْر: الوثوب، وقيل: هو وثب في ارتفاع. طَفَر الحائط: وَثَبَهُ إلى ما وراءه (معجم مقاييس اللغة ٣: ٤١٥، النهاية في غريب الحديث ٣: ١٢٩، لسان العرب ٤: ٥٠١).

(١) في «ض»: (تأخذه).

(٢) في «ش» والبحار: (الآيات).

(٣) الرواية وردت في تفسير القمّي ٢: ١٨٢ بألفاظ مختلفة، والنصّ فيه: «وقال رجل من المهاجرين وهو فلان لرجل بجنبه من إخوانه: أما ترى هذا الشيطان عمرو، لا والله ما يفلت من يديه أحد، فهلمّوا ندفع إليه محمّداً ليقتله ونلحق نحن بقومنا. فأنزل الله على نبيّه في ذلك الوقت قوله: ﴿ قد يعلم الله المعوّقين منكم والقائلين لإخوانهم هلمّ إلينا ولا يأتون البأس إلّا قليلاً * أشحّة عليكم ﴾ إلى قوله: ﴿ وكان ذلك على الله يسيراً ﴾».

وورد أيضاً في ٢: ١٨٨ منه ـ في تفسير الآيات ١٣ ـ ١٩ من سورة الأحزاب ـ نصٌّ آخر: «ونزلت هذه الآية في فلان لمّا قال لعبدالرحمن بن عوف: هلمّ ندفع محمّداً إلى قريش ونلحق نحن بقومنا».

ذكر الطبري في تفسيره أنّ أحد الأقوال في ﴿ القائلين لإخوانهم ﴾: أنّها نزلت في رجل انصرف من عند رسول الله ﷺ... قال لأخيه ـ من أبيه وأُمّه ـ: هلمّ إليّ... وذكرها أيضاً: الثعلبي، والقرطبي، والسيوطي. انظر: تفسير الطبري ٢١: ١٦٨/٢١٦٤٩، تفسير الثعلبي ٨: ٢١، الجامع لأحكام القرآن ١٤: ١٥٢؛ وفيه: «ذكره الماوردي والثعلبي أيضاً»، الدرّ المنثور ٥: ١٨٨.

(٤) المتن إلى هنا كان منقولاً في البحار. انظر ص ....

التوحيد: وذلك أنّ الزنادقة الّذين لا يُقرّون بالحقّ قد أقرّوا بالموت، وأقرّوا أنّهم لم يكونوا فكانوا، وإنّما أنكروا البعث بعد الموت، وزعموا [أنّ] ذلك لا يثبُت في عقولهم، وأنّ ما لم يثبت في المعقول[1] فباطلٌ؛ فحكى الله عزّ وجلّ قولهم فقال: ﴿ ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ ﴾ إلى قوله: ﴿ ءَإِذَا مِتْنا وَكُنَّا تُراباً ذلِكَ رَجْعُ بَعِيدُ ﴾[2][3].

وقال[4]: ﴿ مَن يُحْيِي الْعِظامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴾؟! فقال: ﴿ قُلْ يُحْيِيها الَّذِي أَنشأَها أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴾[5].

وقال[6]: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجادِلُ فِي اللهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطانٍ مَّرِيدٍ ﴾[7]، إلى قوله: ﴿ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِن بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئاً ﴾[8].

فأقام لهم جلّ وعزّ الأدلّة من أنفسهم[9] وقال: ﴿ وَتَرَى الأَرْضَ هامِدَةً فَإِذا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنْبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ ﴾ إلى قوله جلّ وعزّ: ﴿ وَأَنَّ اللهَ يَبْعَثُ مَن فِي الْقُبُورِ ﴾[10].

---

(١) في «ش»: (العقول).

(٢) سورة «قَ» (٥٠): ١ ـ ٣.

(٣) في رواية النعماني: ١٥٧: (وأمّا احتجاجه تعالى على الملحدين في دينه وكتابه ورسله.. فإنّ الملحدين أقرّوا بالموت ولم يقرّوا بالخالق، فأقرّوا بأنّهم لم يكونوا، ثمّ كانوا؛ قال الله تعالى: ...).

(٤) في رواية النعماني: ١٥٧: (وكقوله عزّ وجلّ: ﴿ وضرب لنا مثلاً ونسي خلقه قال... ﴾).

(٥) سورة يسٓ (٣٦): ٧٨ و ٧٩.

(٦) في رواية النعماني: ١٥٧: (ومثله: قوله تعالى).

(٧) وبعد هذه الآية في رواية النعماني: ١٥٧، ورد: (﴿ كُتب عليه أنّه مَن تولاّه فأنّه يضلّه ويهديه إلى عذاب السعير ﴾.. فردّ الله تعالى عليهم ما يدلّهم على صفة ابتداء خلقهم، وأوّل نشئهم، فقال: ﴿ يا أيّها الناس إن كنتم في ريب من البعث... ﴾).

(٨) سورة الحج (٢٢): ٣ ـ ٥.

(٩) في رواية النعماني: ١٥٨: (فأقام سبحانه على الملحدين الدليل عليهم من أنفسهم.. ثمّ قال مخبراً لهم: ﴿ «وترى الأرض... ﴾)؛ ولعلّ «عليهم» زائدة.

(١٠) سورة الحج (٢٢): ٥ ـ ٧.

وقال تبارك وتعالى: ﴿ وَاللهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّياحَ[١] فَتُثِيرُ سَحاباً فَسُقْناهُ إِلى بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَحْيَيْنا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِها كَذلِكَ النُّشُورُ ﴾[٢].

[فهذا مثالٌ أقام الله عزّ وجلّ لهم به الحجّة في إثبات البعث والنشور بعد الموت][٣].

وقال [أيضاً في الردّ عليهم][٤]: ﴿ فَسُبْحانَ اللهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾، إلى قوله: ﴿ وَكَذلِكَ تُخْرَجُونَ ﴾[٥].

وقال[٦]: ﴿ وَمِنْ آياتِهِ أَنْ خَلَقَكُم مِن تُرابٍ ثُمَّ إِذا أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ ﴾، إلى آخر خمس آياتٍ: ﴿ ثُمَّ إِذا دَعاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الأَرْضِ إِذا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾[٧].

[الاحتجاج على عَبَدة الأوثان:]

وممّا احتجّ الله به على عبدة الأوثان:

[١] قول إبراهيم ﷺ لأبيه: ﴿ يا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ ما لا يَسْمَعُ وَلا يُبْصِرُ وَلا يُغْنِي

---

(١) في المخطوط: ﴿ وهو الذي يرسل الرياح ﴾؛ وهي أوّل الآية ٥٧ من سورة الأعراف (٧): ﴿ وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّياحَ بُشْراً بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حَتَّى إِذا أَقَلَّتْ سَحاباً ثِقالاً سُقْناهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَنْزَلْنا بِهِ الْماءَ فَأَخْرَجْنا بِهِ مِن كُلِّ الثَّمَراتِ كَذلِكَ نُخْرِجُ الْمَوْتَى لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾.

(٢) سورة فاطر (٣٥): ٩.

(٣) إضافة من رواية النعماني: ١٥٨. وانظر: بحار الأنوار ٧: ٤٤.

(٤) إضافة من رواية النعماني: ١٥٨.

(٥) سورة الروم (٣٠): ١٧ ـ ١٩.

(٦) في رواية النعماني: ١٥٨: (ومثله: قوله عزّ وجلّ: ﴿ وَمِنْ آياتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْواجاً ... ﴾). وهي الآيات ٢١ ـ ٢٥ من سورة الروم.

(٧) سورة الروم (٣٠): ٢٠ ـ ٢٥.. وجاء بعدها في رواية النعماني: ١٥٨، النصّ التالي: (واحتجّ سبحانه عليهم، وأوضح الحجّة، وأبان الدليل، وأثبت البرهان عليهم من أنفسهم، ومن الآفاق، ومن السماوات والأرض، بمشاهدة العيان، ودلائل البرهان، وأوضح البيان، في تنزيل القرآن. كلّ ذلك دليل على الصانع القديم، المدبّر الحكيم، الخالق العليم، الجبّار العظيم، سبحان الله ربّ العالمين).

عَنكَ شَيْئاً ﴾(١).

وقوله حين كسر الأصنام(٢): فـ﴿ **قالُوا مَن فَعَلَ هذا بِآلِهَتِنا إِنَّهُ لَمِنَ الظَّالِمِينَ** ﴾؟!

فدَلّوا على إبراهيم عليه السلام: ﴿ **قالُوا سَمِعْنا فَتىً يَذْكُرُهُمْ يُقالُ لَهُ إِبْراهِيمُ * قالُوا فَأْتُوا بِهِ عَلَى أَعْيُنِ النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَشْهَدُونَ * قالُوا أَأَنتَ فَعَلْتَ هذا بِآلِهَتِنا يا إِبْراهِيمُ** ﴾؟

فردّ عليهم المسألة وقال: ﴿ **بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هذا فَسْأَلُوهُمْ إِن كانُوا يَنطِقُونَ** ﴾.

فعلموا عند ذلك أنّهم لا ينطقون(٣)، فقالوا له: ﴿ **لَقَدْ عَلِمْتَ ما هؤُلاءِ يَنطِقُونَ** ﴾(٤).

فقال عليه السلام محتجّاً عليهم: ﴿ **أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللهِ ما لا يَنفَعُكُمْ شَيْئاً وَلا يَضُرُّكُمْ * أُفٍّ لَكُمْ وَلِما تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللهِ أَفَلا تَعْقِلُونَ** ﴾.

فقطع حجّتهم، فأخذوا في باب الاقتدار والغلبة(٥) فقالوا: ﴿ **حَرِّقُوهُ وَانصُرُوا آلِهَتَكُمْ إِن كُنتُمْ فاعِلِينَ** ﴾، فعارضهم الله جلّ وعزّ من وجه القدرة بما هو أعظم وأغلب بأن جعل النار عليه برداً وسلاماً(٦).

وقد روي عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال: «لولا أنّ الله جلّ وعزّ قال: ﴿ **وسلاماً** ﴾، لأحرقت(٧) ما حولها برداً(٨).

---

(١) سورة مريم (١٩): ٤٢.

(٢) ﴿ فَجَعَلَهُمْ جُذاذاً إِلَّا كَبِيراً لَهُمْ لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ ﴾. سورة الأنبياء (٢١): ٥٨.

(٣) ﴿ فَرَجَعُوا إِلَى أَنفُسِهِمْ فَقالُوا إِنَّكُمْ أَنتُمُ الظَّالِمُونَ ﴾. سورة الأنبياء (٢١): ٦٤.

(٤) من قوله: (فعلموا) إلى هنا لم يرد في «ش».

(٥) في «ض»: (والغلبية)، والمثبت من «ش».

(٦) سورة الأنبياء (٢١): ٥٨ ـ ٦٩.

(٧) في «ش»: (حرقت).

(٨) ورد عن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في هذه الآية أنّه قال: «لولا أنّه قال: ﴿وسلاماً﴾ لقتله بردها» وفي خبر آخر قال: «بردت عليه حتّى كادت تؤذيه / تقتله، حتّى قيل: ﴿وسلاماً﴾، قال: لا تضرّيه / لا تؤذيه».

[٢] ومثله: قول رسول الله ﷺ[١]: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللهِ عِبادٌ أَمْثالُكُمْ فادْعُوهُمْ ﴾[٢].

وقوله[٣] تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيراً مِنَ الْجِنِّ وَالإِنْسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولئِكَ كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولئِكَ هُمُ الْغافِلُونَ ﴾[٤].

[الاحتجاج على الثنوية:]

وممّا احتجّ الله به على مَن قال بالاثنين[٥]:

[١] قوله جلّ وعزّ: ﴿ ما اتَّخَذَ اللهُ مِن وَلَدٍ وَما كانَ مَعَهُ مِنْ إِلهٍ إِذاً لَذَهَبَ كُلُّ إِلهٍ

➲ وقال الطبرسي: «قال أبو العالية: لو لم يقل سبحانه ﴿وسلاماً﴾ لكانت تؤذيه من شدّة بردها، ولكان بردها أشدّ عليه من حرّها؛ فصارت سلاماً عليه. ولو لم يقل ﴿على إبراهيم﴾ لكان بردها باقياً على الأبد».

انظر: العلل لأحمد بن حنبل ٣: ٢٢١ / ٤٩٦١، كنز العمّال ٢: ٤٦٨ / ٤٥١٥ و ٤٥١٦، تفسير الطبري ١٧: ٥٨ و ٥٩، التبيان ٧: ٢٦٣، مجمع البيان ٧: ٩٩ وعنه في بحار الأنوار ١٢: ٢٤.

(١) في رواية النعماني: ١٥٩: (ومثل ذلك: قول الله عزّ وجلّ لقريش على لسان نبيّه ﷺ).

(٢) سورة الأعراف (٧): ١٩٤. وتتمّة الآية: ﴿ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ * أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا قُلِ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا تُنظِرُونِ ﴾، وصدر الآية في «ض»: (إنّ الّذين يعبدون)، وفي «ش»: (إنّ الّذين تعبدون). وانظر: رواية النعماني: ١٦٠.

(٣) في «ض» «ش»: (إلى قوله: ﴿ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولئِكَ هُمُ الْغافِلُونَ ﴾). ولعلّ المثبت أنسب للسياق؛ إذ الآية الثانية متقدّمة على الأولى في المصحف الشريف، وهي ليست تتمّة لها.

(٤) سورة الأعراف (٧): ١٧٩.

(٥) الثنوية: هم أصحاب الاثنين الأزليّين، يزعمون أنّ النور والظلمة أزليّان قديمان بخلاف المجوس؛ فإنّهم قالوا بحدوث الظلام، وذكروا سبب حدوثه، وهؤلاء قالوا بتساويهما في القدم، واختلافهما في الجوهر، والطبع، والفعل، والحيّز، والمكان، والأجناس، والأبدان، والأرواح (انظر: الملل والنحل ١: ٢٤٤ و ٢٣٢).

بِما خَلَقَ ﴾، إلى قوله: ﴿ **يَصِفون** ﴾[١]..

فأخبر تبارك وتعالى أنّه لو كان معه إلهٌ ـ كما قالوا، على ما ذهبت إليه الثنوية ـ لذهب كلّ إله بما خلق ولا يثبت صُنعَه، ولو كان ذلك كذلك لذهب فعلُ هذا وخلْقُه بفعل الآخر، وخلْقُ الآخر بفعل هذا وخلْقِه، وهذا هو المحال؛ فدلّ بهذه الآية أنّ صانعَين وإلهَين محال يَبْطُل به الخلق.

[٢] وقال تبارك وتعالى: ﴿ **لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتا** ﴾[٢]؛ وهو الصحيح الذي احتجّ به علماؤنا وأسلافنا على الثنوية[٣]..

وحُكي عن بعض أسلافنا أنّ بعض الثنوية سأله فقال: ما الدليل على أنّ الصانع واحدٌ؟

فقال: اتّصال التدبير وثباته، وقوام بعضه ببعض، يدلّ على أنّه واحدٌ. وكان ممّا أكّد هذه الحجّة وثبّتها: الآية التي ذكرنا من قول الله جلّ وعزّ: ﴿ **لو كان فيهما آلهة إلّا الله لفسدتا** ﴾[٤]، والله عزّ وجلّ أعلم بالاحتجاج من عباده، وله **الحجّة البالغة**.

[الاحتجاج على الزنادقة:]

وممّا احتجّ به جلّ ذكره على أهل الدهر[٥]:

---

(١) سورة المؤمنون (٢٣): ٩١.

(٢) سورة الأنبياء (٢١): ٢٢.

(٣) انظر: تفسير القمّي ١: ١٧ و ٢: ٩٣، رواية النعماني: ١٦١ ـ ١٦٢.

(٤) انظر: التوحيد للشيخ الصدوق: ٢٥٠ ب ٣٦: الردّ على الثنوية والزنادقة /٣.

(٥) الدهريّة، وهم الزنادقة: هم الّذين يقولون: لا ربّ ولا جنّة ولا نار، وما يهلكنا إلّا الدهر.. الّذين يقولون ببقاء الدهر، ولا يؤمنون بالحياة الأُخرى، وقالوا ما قال القرآن العزيز عنهم: ﴿ **مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ**... ﴾. سورة الجاثية (٤٥): ٢٤.. ويقال لهم: المعطّلة أيضاً، ←

[١] قوله تبارك وتعالى: ﴿ وَمَن نُعَمِّرْهُ نُنَكِّسْهُ فِي الْخَلْقِ أَفَلَا يَعْقِلُونَ ﴾[١]، فعلمنا أنّ الذي ذهب إليه الملحدون باطلٌ.

وذلك أنّهم زعموا أنّ الناس إنّما هم نطفةٌ تقع في الرحم فتلاقيها الأشكال التي هي مشاكلة لها، ومرور الليل والنهار، والحرّ والبرد، واتّصال الغذاء، فمنه يكون الإنسان متولّداً من ذلك، فأخبره الله جلّ وعزّ في قوله: ﴿ **ومَن نعمّره ننكّسه في الخلق أفلا يعقلون** ﴾.

أي: أنّه لو كان على ما ادّعوا؛ إذ لا خالق له مختارٌ، وجب أنّه[٢] لا يزال زائداً أبداً ما دام الغذاء[٣] والأشكال، وما ادّعوه أنّه به يكون متّصلاً به، ومرور الليل والنهار دائمٌ عليه، فنقض الله جلّ اسمه ذلك الذي ادّعوه عليهم بحرفٍ واحدٍ بقوله: ﴿ **ومن نعمّره ننكّسه في الخلق** ﴾.

[٢] وقوله تعالى: ﴿ **خَلَقْنَاكُم مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ**

⬅ والتعطيل مذهب قوم من العرب بعضهم أنكر الخالق والبعث والإعادة... وبعضهم اعترف بالخالق جلّ وعلا وأنكر البعث، وهم الّذين أخبر سبحانه عنهم بقوله: ﴿ قَالَ مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴾. سورة يسٓ (٣٦): ٧٨ (انظر: الكافي ٢: ٣٨٩، الملل والنحل ٢: ٢٣٥، شرح نهج البلاغة ١: ١١٨).

وفي رواية النعماني: ١٦٨ ـ ١٦٩: (وأمّا الردّ على الدهرية: الّذين يزعمون أنّ الدهر لم يزل أبداً على حال واحدة، وأنّه ما من خالق، ولا مدبّر، ولا صانع، ولا بعث، ولا نشور؛ قال تعالى حكاية لقولهم: ﴿ وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ وَمَا لَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ ﴾). (وانظر: تفسير القمّي ١: ١٨ و ٢: ٢٩٤).

(١) سورة يسٓ (٣٦): ٦٨.. وفي رواية النعماني: ١٦٥: (وأمّا الردّ على الزنادقة فقوله تعالى: ﴿ ومن نعمّره... ﴾). (وانظر: تفسير القمّي ١: ١٧ و ٢: ٢١٧).

(٢) في «ش»: (أن).

(٣) رسم الكلمة في «ض» «ش»: (الغذاى).

مُسَمّىً ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّى وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِن بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئاً ﴾[١].

فهذا وأشباهه ممّا تحتجّ به الأُمّة على الملحدين، وهو ما احتجّ به أسلافنا من[٢] العلماء الصادقين صلوات الله عليهم، ودوّنوه في كتبهم، وإن كان ذلك بغير تنزيل في القرآن بهذا اللفظ، فإنّه لم يغيّر شتيئاً ممّا ذكره[٣] الله وآحتجّ به عزّ وجلّ.

---

(١) سورة الحج (٢٢): ٥.

وفي «ض» «ش» كانت الآية ٦٧ من سورة غافر (٤٠): ﴿ خَلَقَكُم مِّن تُرابٍ ثُمَّ مِن نُطْفَةٍ [ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفلاً] ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُوا شُيُوخاً وَمِنكُم مَن يُتَوَفَّى [مِن قَبْلُ وَلِتَبْلُغُوا أَجَلاً مُسَمَّىً وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ] ﴾، وبدلاً من ذيلها ورد ذيل آية سورة الحجّ.

وفي رواية النعماني: ١٦٦ وردت الآية ٧٠ من سورة النحل (١٦): ﴿ وَمِنكُم مَن يُرَدُّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئاً ﴾.

(٢) كذا في «ض» «ش»، ولعلّ: «عن» تكون أنسب؛ بدليل: «ودوّنوه في كتبهم».

(٣) في «ض»: (ذَكَرَ)، والمثبت من «ش».

ما جاء في القرآن على لفظ الخبر ومعناه الحكاية[1]

وفي القرآن أشياء قد ذكرها الله حكايات قوم قالوها، فنزل القرآن بهذا على لفظ الخبر وهي حكاياتٌ، مثل:

[١] قوله تعالى: ﴿ **وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُوا تِسْعاً** ﴾، فأخبر الله[2] عنهم: أنّهم يقولون هذا [و]ليس كما يقولون، بقوله: ﴿ **قُلِ اللهُ أَعْلَمُ بِما لَبِثُوا** ﴾[3]؛ ردّاً عليهم. فخرجت هذه الحكايات على لفظ الخبر.

[٢] ومثله: قوله تبارك وتعالى: ﴿ **كُلُّ الطَّعامِ كانَ حِلّاً لِبَنِي إِسْرائِيلَ إِلَّا ما حَرَّمَ إِسْرائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ** ﴾، فخرج هذا على لفظ الخبر وهو حكايةٌ عن قوم ادّعوا ذلك، فردّ الله عليهم في قوله: ﴿ **قُلْ فَأْتُوا بالتَّوْراةِ فَاتْلُوها إِن كُنْتُمْ صادِقِينَ** ﴾[4].

---

(١) من رواية النعماني: ١٧٢.

(٢) في «ض»: (فَأَجَوَ الله)، وفي الحاشية: (ظ فأجاب الله)؛ ولعلّها تصحيف «فأخبر»، والمثبت من «ش».

(٣) سورة الكهف (١٨): ٢٥ ـ ٢٦.

(٤) سورة آل عمران (٣): ٩٣.

[٣] ومثله: في سورة الزمر، قوله تعالى: ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللهِ زُلْفَى ﴾[1]، وإنّما معنى الحكاية: إرادتهم؛ قالوا: ما نعبدهم إلّا ليقرّبونا إلى الله[2] زلفى، فلم يخرج في اللفظ مخرج الحكاية وإنّما خرج مخرج الخبر.

---

(١) سورة الزمر (٣٩): ٣.

(٢) قوله: (إلى الله) لم يرد في «ض»، وأثبتناها من «ش».

احتجاج الرسول الأكرم ﷺ على نصارى نجران:

وقد احتجّ رسول الله ﷺ على النصارى، حيث قدِموا عليه من «نجران»[1]،

---

(١) نجران: في عدّة مواضع، منها: في مخاليف ـ المِخْلاف، بلغة اليمن: الكورة، الناحية ـ اليمن من ناحية مكّة.. على سبع مراحل منها.. فُتحت في زمن النبيّ الأكرم ﷺ، في سنة عشر صلحاً على الفيء، وعلى أن يقاسموا العُشر ونصف العُشر.. فيها «بيعة» بناها بنو عبد الملك بن الديّان الحارثي، على بناء الكعبة، وعظّموها مضاهاةً للكعبة، وسمّوها: «كعبة نجران»، وكان فيها أساقفة مقيمون (معتمّون)، وهم الّذين جاؤوا إلى النبيّ ﷺ ودعاهم إلى المباهلة. ومنها: موضع قرب الكوفة، على الطريق بينها وبين واسط؛ لمّا أخرج عمر أهل نجران منها سكنوا هذا الموضع وسمّي باسمهم. ومنها: في البحرين؛ على ما قيل، ومنها: في حوران من نواحي دمشق.. وقيل: هي قرية أصحاب الأُخدود في اليمن.

و«دير نجران»: في موضعين، أحدهما باليمن، لآل «عبد المدان بن الديّان» من بني الحارث بن كعب، ومنه جاء القوم الّذين أرادوا مباهلة النبي ﷺ... والثاني: بأرض دمشق من نواحي حوران ببصرى، وإليه ورد النبيّ ﷺ وعرفه الراهب بحيرا في القصّة المشهورة في أخبار معجزات النبيّ ﷺ.

انظر: السيرة النبوية لابن هشام ١: ١٩، فتوح البلدان ١: ٧٦، معجم البلدان ٥: ٢٦٦ ـ ٢٧٠ و ٢: ٥٣٨ ـ ٥٣٩، مراصد الاطّلاع ٢: ٥٧٨ و ٣: ١٣٥٩، مزيل الخفاء عن ألفاظ الشفاء ـ المطبوع مع الشفاء ـ ١: ٢٧٣.

فقالوا له: يا محمّد! ما تقول في عيسى؟

فقال: عبدٌ مخلوقٌ يأكل ويشرب ويُحدِث، من لحم ودم(١).

قالوا: فمَن أبوه؟

فأنزل الله عليه(٢): سلهم يا محمّد عن آدم؛ هل هو إلّا عبدٌ مخلوقٌ، يأكل ويشرب ويُحدِث(٣)؟

فسألهم، فقالوا: بلى، هو بهذه الصفة.

قال: فمَن أبوه؟

فلزمتهم الحجّة، فلمّا لم يَقرّوا له بذلك في عيسى أنزل الله جلّ وعزّ على نبيّه ﷺ: ﴿ **فَمَنْ حاجَّكَ فِيهِ مِن بَعْدِ ما جاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ** ﴾، يعني به: الاحتجاج الذي ألزمهم في معارضته إيّاهم بآدم، ﴿ **فَقُلْ تَعالَوْا نَدْعُ أَبْناءَنا وَأَبْناءَكُمْ وَنِساءَنا وَنِساءَكُمْ وَأَنْفُسَنا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِل فَنَجْعَلْ لَعْنَةَ اللهِ عَلَى الْكاذِبِينَ** ﴾(٤).

فلمّا دعاهم ﷺ إلى المباهلة قال بعضهم لبعض(٥): إن باهلَنا بأصحابه باهلْناه،

⬅ وحادثة قدوم نصارى نجران اليمن على الرسول الأكرم ﷺ في المدينة، ومجادلتهم، وطلبهم الدليل على صدقه ﷺ، ودعوته ﷺ إيّاهم إلى المباهلة: مشهورة معروفة، ذكرها المحدّثون والمفسّرون وأصحاب السِيَر والتواريخ (انظر ـ مثلاً ـ: السيرة النبوية لابن هشام ٢: ٤١٢ ـ ٤٢٢، تفسير الطبري ٣: ٢٢٠ ـ ٢٢٢ و ٤٠٢، الإرشاد للشيخ المفيد ١: ١٦٩، التبيان ٢: ٤٨٤، الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض ـ ١: ٢٧٣، إعلام الورى ١: ٢٥٦، مطالب السؤول في مناقب آل الرسول لابن طلحة الشافعي: ٣٨، تاريخ ابن خلدون ٢ (ق ٢): ٥٧).

(١) في رواية النعماني: ١٦٣: (ما تقول في المسيح؟ قال: هو عبد الله، يأكل ويشرب).

(٢) في «ض» «ش»: (عليهم).

(٣) في رواية النعماني: ١٦٣: (فأوحى الله إليه: يا محمّد! سلهم عن آدم؛ هل هو إلّا بشر مخلوق، يأكل ويشرب؟).

(٤) سورة آل عمران (٣): ٦١.

(٥) في رواية النعماني: (قال علماؤهم).

وإن باهلَنا بأهله لم نباهلْه.

فلمّا دعاهم رسول الله ﷺ إلى المباهلة جاء رسول الله وعليٌّ وفاطمة والحسن والحسين صلوات الله عليهم، فسألوه: مَن هؤلاء؟ فأخبرهم، فاستعفوا، وأعطوا رسول الله ﷺ الرضا من الجزية التي وضعها عليهم[١].

---

(١) والآية هي المعروفة بـ: «آية المباهلة»، وسبب نزولها، والحادثة التي وقعت فيها، من الأخبار المتواترة التي وصلت إلينا، وقد استدلّ بها الإمامية على جملة من الدلالات المهمّة. (انظر: البحث المفصّل لسماحة السيّد الميلاني ـ حفظه الله ورعاه ـ المتعلّق بهذه الآية المباركة، ودلالاتها، وجواب الشبهات المثارة بشأنها، في كتابه: نفحات الأزهار ٢٠: ٢١٥ ـ ٢٩٦).
وفي مجلّة «علوم الحديث»، العدد ٢٠ الصادر في رجب ١٤٢٧هـ، مقال مفصّل أيضاً عن المباهلة وحديثها، بقلم الشيخ محمّد رضا المامقاني ـ حفظه الله ورعاه ـ.

أوجه بقاء الخلق

وقد بيّن الله تبارك وتعالى في القرآن أنّ بقاء هذا الخلق من أربعة أوجه: الأمر والنهي، والغذاء، والأكنان[1] واللباس، والتناكح[2].

[١] فأمّا الأمر[3] والنهي:

فهما بابٌ واحدٌ، وهو: قوله جلّ وعزّ: ﴿ **يا أَيُّها الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا للهِ وَلِلرَّسُولِ إذا دَعاكُمْ لِما يُحْيِيكُمْ** ﴾[4]، فأخبر أنّهم لا يحيون[5] إلّا بالأمر والنهي.

وقوله تعالى: ﴿ **وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَأَنفِقُوا خَيراً لأنفُسِكُمْ** ﴾[6]؛ فالخير

---

(١) الأكنان والأكنّة: جمع الكِنّ ـ بالكسر ـ وهو: كلّ ما يُستتر به لدفع الحرّ والبرد، من الأبنية والمساكن.. كنّ الشيء: ستره (انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٤: ٢٠٦، لسان العرب ١٣: ٣٦٠؛ كنن، بحار الأنوار ٥٧: ١٥٢).

(٢) في رواية النعماني: ١٧٥: (فقد بيّن الله عزّ وجلّ في كتابه أنّ بقاء الخلق من أربع وجوه: الطعام والشراب، واللباس والكنّ، والمناكح للتناسل، مع الحاجة في ذلك كلّه إلى الأمر والنهي).

(٣) في «ش»: (فالأمر).

(٤) سورة الأنفال (٨): ٢٤.

(٥) في «ض»: (يجيبون)، والمثبت من «ش».

(٦) سورة التغابن (٦٤): ١٦.

هو الحياة والبقـاء[١].

[٢] وأمّا الغذاء: فإنّه وجهان: من نبات الأرض، والأنعام.

● قال الله تبارك وتعالى [في النبات][٢]: ﴿ **أَنَّا صَبَبْنا الْماءَ صَبّاً * ثُمَّ شَقَقْنا الأرْضَ شَقّاً * فَأَنبَتْنَا فِيهَا حَبّاً * وَعِنَباً وَقَضْباً * وَزَيْتُوناً وَنَخْلاً * وَحَدائِقَ غُلْباً * وَفاكِهَةً وَأَبّاً * مَتاعاً لَكُمْ وَلِأَنْعامِكُمْ** ﴾[٣].

وقال: ﴿ **أَفَرَأَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ * ءَأَنتُمْ تَزرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ** ﴾[٤].

وقال: ﴿ **وَالأَرْضَ وَضَعَها لِلْأَنام * فِيها فاكِهَةٌ وَالنَّخْلُ ذاتُ الأَكْمامِ * وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحانُ** ﴾[٥]؛ فهذا ممّا تُخرج الأرض: الأكمام، والحبُّ، والعصفُ، والريحانُ[٦].

● وأمّا ما جعله غذاءهم من جهة الأنعام: فقوله تعالى: ﴿ **وَالأَنْعامَ خَلَقَها لَكُمْ فِيها دِفْءٌ وَمَنافِعُ وَمِنْها تَأْكُلُونَ * وَلَكُمْ فِيها جَمالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ * وَتَحْمِلُ أَثْقالَكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا بالِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الأَنفُسِ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَؤُوفٌ رَّحِيمٌ** ﴾[٧].

---

(١) هذه الفقرة وردت في رواية النعماني: ١٧٧، بعد ذكر أمثلة الأوجه الثلاثة، والنصّ فيها: (رابعاً ـ والأمر والنهي وجه واحد: لا يكون معنى من معاني الأمر إلّا ويكون بعد ذلك نهياً، ولا يكون وجه من وجوه النهي إلّا ومقرون به الأمر؛ قال الله تعالى: ﴿ **يا أيّها الّذين آمنوا استجيبوا...** ﴾؛ فأخبر سبحانه أنّ العباد لا يحيون إلّا بالأمر والنهي، كقوله تعالى: ﴿ **ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب** ﴾، [سورة البقرة (٢): ١٧٩]. ومثله قوله تعالى: ﴿ **اركعوا وأسجدوا وأعبدوا ربّكم وأفعلوا الخير** ﴾، [سورة الحج (٢٢): ٧٧]؛ فالخير هو سبب البقاء والحياة).

(٢) من رواية النعماني: ١٧٥.

(٣) سورة عبس (٨٠): ٢٥ ـ ٣٢.

(٤) سورة الواقعة (٥٦): ٦٣ و ٦٤.

(٥) سورة الرحمن (٥٥): ١٠ ـ ١٢.

(٦) من قوله: (فهذا) إلى هنا لم يرد في «ش». وفي رواية النعماني: ١٧٥، بدلاً منها: (وهذا وشبهه ممّا يخرجه الله تعالى من الأرض سبباً لبقاء الخلق).

(٧) سورة النحل (١٦): ٥ ـ ٧.

وقوله: ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الأنْعامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُم مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِن بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَّبَناً خالِصاً سائِغاً لِلشَّارِبِينَ * وَمِن ثَمَراتِ النَّخِيلِ وَالأعْنابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَراً وَرِزْقاً حَسَناً إنَّ فِي ذلِكَ لآيَةً لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾[1].

[٣] وأمّا الأكنان واللباس:

فقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ لَكُم مِنَ الْجِبالِ أَكْناناً وَجَعَلَ لَكُمْ سَرابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرابيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ كَذلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ ﴾[2].

وقوله: ﴿ يا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنزَلْنا عَلَيْكُمْ لِباساً يُوارِي سَوْءاتِكُمْ وَرِيشاً وَلِباسُ التَّقْوى ذلِكَ خَيْرٌ ﴾[3]؛ والخير هو: البقاء [والحياة][4].

[٤] وأمّا التناكح:

فقوله تبارك وتعالى: ﴿ يا أَيُّها النَّاسُ إِنَّا خَلَقْناكُم مِن ذَكَرٍ وَأُنْثىوَجَعَلْناكُمْ شُعُوباً وَقَبائِلَ لِتَعارَفُوا ﴾[5].

وقوله تعالى: ﴿ يا أَيُّها النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِن نَفْسٍ واحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْها زَوْجَها وَبَثَّ مِنْهُما رِجالاً كَثِيراً وَنِساءً وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَساءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحامَ ﴾[6].

وقوله عزّ وجلّ: ﴿ وَأَنْكِحُوا الأيامَى مِنكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبادِكُمْ وَإِمائِكُمْ إِن يَكُونُوا

---

(١) سورة النحل (١٦): ٦٦ و٦٧. ولاحظ الآية ٢١ من سورة المؤمنون (٢٣): ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الأنْعامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُم مِمَّا فِي بُطُونِها وَلَكُمْ فِيها مَنافِعُ كَثِيرَةٌ وَمِنْها تَأْكُلُونَ ﴾.

(٢) سورة النحل (١٦): ٨١.

(٣) سورة الأعراف (٧): ٢٦.

(٤) من رواية النعماني: ١٧٦.

(٥) سورة الحجرات (٤٩): ١٣.

(٦) سورة النساء (٤): ١.

فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللهُ مِن فَضْلِهِ وَاللهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾[١].

وقوله عزّ وجلّ: ﴿ وَاللهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجاً وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَاجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ ﴾[٢].

وقوله تعالى: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجاً لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾[٣].

---

(١) سورة النور (٢٤): ٣٢.

(٢) سورة النحل (١٦): ٧٢. وهي لم تذكر في رواية النعماني.

(٣) سورة الروم (٣٠): ٢١.

أوجه معاش الخلق

وقد بيّن الله جلّ وعزّ سبب معاش الخلق، فأعلمنا أنّها من خمسة أوجه، من: الإمارة[1]، والعمارة، والتجارة، والإجارة، والصدقات.

[١] فأمّا الإمارة:

فقوله جلّ وعزّ: **﴿ وَٱعْلَمُوا أَنَّما غَنِمْتُم مِن شَيْءٍ فَأَنَّ للهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتامَى وَالْمَساكِينِ وَٱبْنِ السَّبِيلِ ﴾[2]؛ فجعل الله لهم خُمس ذلك[3].**

[أوجه الخمس:]

والخمس يخرج من أربعة أوجه، من: الغنائم[4]، والمعادن، والكنوز، والغوص؛ وهي أُصول أموال الناس في الدنيا كلّها[5]، ثمّ يُجزّأ الخمس على ستّة

---

(١) في رواية النعماني: ١٨٧: (الإشارة). وكذا في الموضع اللاحق.

(٢) سورة الأنفال (٨): ٤١.

(٣) في رواية النعماني: ١٨٧: (خمس الغنائم).

(٤) في رواية النعماني: ١٨٧، إضافة: (التي يصيبها المسلمون من المشركين).

(٥) قوله: (وهي أُصول أموال الناس في الدنيا كلّها)، لم يرد في رواية النعماني.

أجزاء، فيأخذ الإمام منها: سهم الله وسهم رسوله وسهم ذوي القُربى، ثمّ يُقسم الثلاثة الأسهم الباقية بين مَن ذكره الله من[1]: يتامى آل محمّد ومساكينهم وأبناء سبيلهم.

[الأنفال للإمام:]

وللإمام شيء غير الخمس خاصّةً[2]، وهو: الأنفال، وقد سأل أصحاب الرسول ﷺ أن يجعل لهم من الأنفال شيئاً، فردّ الله عليهم فقال: ﴿ **قُل**﴾ لهم: ﴿ **الأَنْفالُ لله وَالرَّسُولِ فاتَّقُوا الله وَأَصْلِحُوا ذاتَ بَيْنِكُمْ** ﴾[3]، فأمرهم الله ألّا يطلبوا ما ليس لهم[4].

والأنفال هو: كلّ ما صار إلى النبيّ ﷺ، أو إلى الإمام بغير قتال، فكلّ ما صار إليهم ممّا لم يوجف عليه بِخَيْلٍ ولا رِكاب فهو نفلٌ..

[أقسام الفيء:]

وأمّا الفيء فهو ضربان:

● فضربٌ منه معناه معنى الأنفال؛ لأنّ الفيء يُقسم قسمين: فمنه قسمٌ هو خاصّةٌ للنبيّ والإمام صلوات الله عليهما، وهو ما حكى الله جلّ وعزّ في سورة الحشر[5] في قوله: ﴿ **ما أَفاءَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلّه وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى**

---

(١) قوله: (مَن ذكره الله من) لم يرد في رواية النعماني.

(٢) في رواية النعماني: ١٨٨: (ثمّ إنّ للقائم بأُمور المسلمين بعد ذلك: الأنفال التي كانت لرسول الله ﷺ).

(٣) سورة الأنفال (٨): ١.

(٤) في رواية النعماني: ١٨٨: (الزموا طاعة الله في أن لا تطلبوا ما لا تستحقّونه، فما كان لله تعالى ولرسوله فهو للإمام).

(٥) في رواية النعماني: (وله نصيب آخر من الفيء، والفيء يقسم قسمين، فمنه ما هو خاصٌّ للإمام؛ وهو قول الله عزّ وجلّ في سورة الحشر...).

﴿وَالْيَتَامَى وَالْمَساكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾[١]؛ وهو: كلّ بلادٍ فُتِحَت صلحاً، وسلّمها أهلها من غير قتال، وهي لهما خاصّة، وهو من الأنفال[٢].

● وأمّا المعنى الآخر من الفيء فهو ما يرجع إليهم بعدما غُصبوا عليه في الأصل؛ والدليل على ذلك: قول الله جلّ وعزّ للملائكة: **﴿إنّي جاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً﴾**[٣]؛ فجعل الدنيا لآدم صلّى الله عليه، ولولده المؤمنين، الّذين آمنوا بالله وكتبه ورسله، وكانوا خلفاءه[٤] في الأرض، فلمّا غُصبوا عليه وصار في أيدي الكفّار إلى أن بَعَث الله نبيّه ﷺ[٥] فرجع إليه ما[٦] أخذه بالسيف، فكان ممّا أفاء الله عليه؛ أي: رجع إليه ما كان في يدي غيره ممّا غُصبوا عليه.

والدليل على أنّ الفيء هو: الراجع: قول الله عزّ وجلّ: **﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِسائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِن فَاءُوا﴾**، أي: رجعوا إلى المناكحة، **﴿فَإِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾**[٧].

ومنه: قول الصادقين[٨] صلوات الله عليهم: «فإذا فاء الفيء فصلّ»[٩]، يعني: إذا رجع.

---

(١) سورة الحشر (٥٩): ٧.

(٢) في رواية النعماني: (وهي البلاد التي لا يوجف عليها المسلمون بخيل ولا ركاب)، بدلاً من: (وهو: كلّ بلادٍ فُتِحَت صلحاً، وسلّمها أهلها من غير قتال، وهي لهما خاصّة، وهو من الأنفال).

(٣) سورة البقرة (٢): ٣٠.

(٤) في «ش»: (خلفاء).

(٥) في «ض»: (بعث نبيّه)، والمثبت من «ش».

(٦) في «ض»: «ممّا»، والمثبت من «ش».

(٧) سورة البقرة (٢): ٢٢٦.

(٨) في «ش»: (الصادق).

(٩) في رواية النعماني: ١٨٩: (وقوله عزّ وجلّ: **﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا... حتّى تفيء إلى أمر الله﴾**، [سورة الحجرات (٤٩): ٩]؛ أي: ترجع. ويقال لوقت الصلاة: فإذا فاء الفيء ـ أي: رجع الفيء ـ فصلّوا).

فهذا باب الإمارة ممّا جعل الله لهم من المعاش.

[٢] وأمّا باب[١] العمارة:

فقوله تبارك وتعالى: ﴿ **هُوَ أَنشَأَكُم مِنَ الأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا** ﴾[٢]؛ فأعلمنا عزّ وجلّ أنّه قد أمرنا بالعمارة؛ ليكون ذلك سبب معاشنا ممّا يخرج الله من الأرض من صنوف الحبوب والفاكهة، وما جعل من المعاش والأنعام ﴿ **حَمُولَةً وَفَرْشاً كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللهُ وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ الشَّيْطانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ** ﴾[٣].

[٣] وأمّا[٤] باب التجارة:

فقول الله جلّ وعزّ: ﴿ **يا أَيُّها الَّذِينَ آمَنُوْا إِذا تَدايَنْتُم بِدَيْنٍ إِلى أَجَلٍ مُسَمّىً فاكْتُبُوهُ** ﴾، إلى قوله: ﴿ **وَأَدْنَى أَلَّا تَرْتابُوا** ﴾، ثمّ قال تعالى: ﴿ **إِلَّا أَن تَكُونَ تِجارَةً حاضِرَةً تُدِيرُونَها بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُناحٌ أَلَّا تَكْتُبُوها** ﴾، إلى قوله: ﴿ **وَاللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ** ﴾[٥].. ثمّ قال تعالى: ﴿ **وَإِن كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كاتِباً فَرِهانٌ مَقْبُوضَةٌ** ﴾، إلى قوله: ﴿ **وَاللهُ بِما تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ** ﴾[٦]؛ فعلّمهم كيف يشترون، وكيف يتّجرون ويتبايعون في السفر

---

(١) في رواية النعماني: (وجه)، وكذا في المواضع اللاحقة.

(٢) سورة هود (١١): ٦١.

(٣) سورة الأنعام (٦): ١٤٢. ولاحظ الآية التي قبلها: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشاتٍ وَٱلنَّخْلَ وَٱلزَّرْعَ مُخْتَلِفاً أُكُلُهُ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَشابِهاً وَغَيْرَ مُتَشابِهٍ كُلُوا مِن ثَمَرِهِ إِذا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾.

والنصّ في رواية النعماني: ١٨٩: (فأعلمنا سبحانه أنّه قد أمرهم بالعمارة ليكون ذلك سبباً لمعايشهم بما يخرج من الأرض من الحبّ والثمرات، وما شاكل ذلك ممّا جعله الله تعالى معايش للخلق).

(٤) في «ض»: (فأمّا)، والمثبت من «ش».

(٥) سورة البقرة (٢): ٢٨٢، وهي أطول آية في القرآن الكريم، ومعروفة بـ: «آية الدَّيْن».

(٦) سورة البقرة (٢): ٢٨٣.

والحضر؛ إذ كانت التجارة أحد أسباب معاشهم[١].

[٣] وأمّا باب الإجارة:

فقوله تبارك وتعالى: **﴿نَحْنُ قَسَمْنا بَيْنَهُم مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَياةِ الدُّنْيا وَرَفَعْنا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضاً سُخْرِيّاً وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾**[٢]؛ فأخبرنا عزّ وجلّ أنّ أحد [أسباب] معايشنا أن خالف بين هممنا وإراداتنا ومشيئاتنا؛ ليقوم العالم بذلك ويصلح..

ولو كان الإنسان يحتاج أن[٣] يكون بَنّاءً لنفسه، وخيّاطاً لنفسه، وحائكاً، وكذلك جميع الصناعات، التي يحتاج إليها المَلِك فمَن دونه؛ لَما قام العالم، ولكنّه خالف بين هممهم؛ فكلّ يطلب ما يحتاج إليه بعضهم؛ فكان هذا[٤] أحد أسباب قوامهم وبقائهم، وكان صلاحهم في أن يستأجر بعضهم بعضاً؛ وهو معنى: «السُخَرَة»[٥].

---

(١) النصّ في رواية النعماني: ١٨٩: (فعرّفهم سبحانه كيف يشترون المتاع في السفر والحضر، وكيف يتّجرون؛ إذ كان ذلك من أسباب المعايش).

(٢) سورة الزخرف (٤٣): ٣٢.

(٣) في «ش»: (إلى) بدلاً من (أن). وفي رواية النعماني: (ولو كان الرجل منّا مضطرّاً إلى أن يكون...).

(٤) في «ش»: (فهذا كان).

(٥) في حاشية «ض»: (السُخرية ظ).

و«سخر»: أصل مستقيم يدلّ على احتقار واستذلال؛ سخّر الله عزّ وجلّ الشيء: إذا ذلّله لأمره وإرادته.. وقيل في الآية: يتّخذ بعضهم بعضاً عبيداً وإماءً وأُجراء.. وقيل: يستخدمه في العمل.. وقيل: سخّرت الرجل تسخيراً: إذا اضطهدته، فكلّفته عملاً بلا أجرة، وهي: السخرة.. سَخِر منه: إذا استهزأ به.. ويقال: رجل سُخَرَة؛ لمَن سُخِّر، وسُخْرة؛ لمَن يُسْخَر منه، والسُخرية والسِخرية؛ لفعل الساخر (انظر: تفسير الطبري ٢٥: ٨٦، تفسير القمّي ٢: ٢٨٣، التبيان ٢: ٥٩ و٩: ١٩٦، تفسير الثعلبي ٨: ٣٣٣، مجمع البيان ٩: ٧٩، معجم مقاييس اللغة ٣: ١٤٤، مفردات غريب القرآن للراغب: ٢٢٧، لسان العرب ٤: ٣٥٣).

[٤] وأمّا باب الصدقات:

فإنّ الصدقات لإقوام ليس لهم حظّ في باب الإمارة ولا في العمارة والتجارة والإجارة، ففرض لهم في أموال الأغنياء ما يقوتهم، ويكون سبب معاشهم، وقد بيّن الله ذلك في القرآن.

وكان سبب نزول ذلك على رسول الله ﷺ أنّه لمّا فتح [بلاد] العرب[١] فوافته[٢] الصدقات منها قسّمها بين مَن فرض الله له الصدقة، فسخط أهل الجِدَة الأغنياء من المهاجرين والأنصار، وأحبّوا أن يقسمها بينهم؛ إذ لم يعرفوا سببها، وما يجب فيها، ولمن تجب[٣]، فلمزوه فيما بينهم، وعابوه بذلك، فأنزل الله على رسوله ﷺ هذه الآية: ﴿ **وَمِنْهُمْ مَن يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِن لَمْ يُعْطَوْا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ** ﴾، إلى قوله: ﴿ **إِنَّـا إِلَى اللهِ راغِبُـونَ** ﴾[٤].

ثمّ قال لهم: ﴿ **إِنَّما الصَّدَقاتُ لِلْفُقَراءِ وَالْمَساكِينِ** ﴾، إلى قوله: ﴿ **فَرِيضَةً مِنَ اللهِ** ﴾[٥]؛ فأعلمهم أنّ هذا الفعل من رسول الله ﷺ ليس هو شيء فعله من تلقاء نفسه ورأيه، وأنّه وضعه حيث أراد وأحبّ، وإنّما فعل ذلك بأمر ربّه ووحيه لا عن رأيه.

فالإمام يُجزِّؤها ثمانية أجزاء ويُقسمها كما يرى؛ لأنّه ربّما كان من هؤلاء الّذين ذكرهم الله عزّ وجلّ قومٌ أقلّ، وقوم أكثر، فيجريها[٦] على الصلاح على ما يرى، مفوّضٌ إليه ذلك[٧].

---

(١) في «ش»: (مكّة).

(٢) في «ض»: (فرافته)، والمثبت من «ش».

(٣) من قوله: (وأحبّوا) إلى هنا لم يرد في «ش».

(٤) سورة التوبة (٩): ٥٨ و ٥٩.

(٥) سورة التوبة (٩): ٦٠.

(٦) في «ض»: (فيجزّيها)، والمثبت من «ش».

(٧) والنصّ في رواية النعماني: ١٩٠: (وأمّا وجه الصدقات: فإنّما هي لأقوام ليس لهم في الإمارة ⬅

[الأمر والنهي يستدعي وجود قيّم لله تعالى:]

وفي هذا دليلٌ[١] [على] أنّه لا بُدّ مِن قيّم لله جلّ وعزّ بذلك، يقوم[٢] على الناس لِيوقِفَهُم على مصالحهم ومضارّهم؛ إذ كان ذلك أحد أسباب بقاء الخلق، وأنّه لا بقاء لهم إلّا بالأمر والنهي، وإذا رُفع الأمر والنهي ذهبت الرغبة والرهبة، وبطل الخَلْق، كما أنّه إذا رُفع الغذاء بَطَلوا.

ولا بُدّ أن يكون الله جلّ وعزّ، إذا كان خلق خلقه بهذه الخلقة، التي لا يبقون إلّا بهذه المعاني التي ذكرنا؛ أن يكون قد أمر ونهى.

[بقاء وحياة أوّل الخلق بالأمر والنهي:]

فنظرنا في ذلك فوجدنا أوّل[٣] الخَلْق الذي ذكر[٤] الله أنّه خليفةٌ في الأرض على خلقه، آدم أبو البشر صلّى الله عليه، أنّه لم يبقَ إلّا بالأمر والنهي؛ لقوله جلّ

⬅ نصيب، ولا في العمارة حظ، ولا في التجارة مال، ولا في الإجارة معرفة وقدرة؛ ففرض الله تعالى في أموال الأغنياء ما يقوتهم ويقوم بأوْدهم، وبيّن سبحانه ذلك في كتابه.. وكان سبب ذلك: أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله لمّا فُتح عليه من بلاد العرب ما فُتح، وافت (فاءت) إليه الصدقات منهم، فقسمها في أصحابه ممّن فرض الله لهم.. فسخط أهل الجدة من المهاجرين والأنصار، وأحبّوا أن يقسمها فيهم، فلمزوه فيما بينهم وعابوه بذلك، فأنزل الله عزّ وجلَ:...(الآية).. ثمّ بيّن سبحانه لمن هذه الصدقات؛ فقال:... إلى آخر الآية.. فأعلمنا سبحانه أنّ رسول الله ﷺ لم يضع شيئاً من الفرائض إلّا في مواضعها بأمر الله تعالى عزّ وجلَ، ومقتضى الصلاح في الكثرة والقلّة).

(١) هذه الفقرة ـ من هنا إلى نهايتها في ص ٣٢٢ ـ وردت في رواية النعماني: ١٧٧ ـ ١٨٦، بعد الوجه الرابع: الأمر والنهي، من «وجوه بقاء الخلق» ص ٢٩٥، وقبل «أوجه معاش الخلق» ص ٢٩٩ من هذا الكتاب.

(٢) عبارة: «على ما يرى... يقوم» لم ترد في «ش».

(٣) في «ش»: (أنّ أوّل).

(٤) في «ض» «ش»: (ذكره)؛ ولعلّ المثبت أنسب للسياق.

وعزّ له: ﴿ وَيا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُما وَلَا تَقْرَبا هٰذِهِ الشَّجَرَةَ ﴾(١)، فكان سبب [بقائه وحياته] أنّه أمره ونهاه.

ثمّ جرى الأمر [والنهي] في وُلده، فهو يجري فيهم إلى الغاية التي يريد الله من بقاء الخَلْق؛ فلا بُدّ في كلّ عصر وكلّ أوان أن يكون لله في خلْقه خليفةٌ له يأمر وينهى؛ إذ كان ذلك سبباً(٢) لبقائهم، فإذا رُفع الآمر الناهي(٣) بطل الخلْق، ووقع فيهم الفساد.

والدليل على ذلك:

أنّ الله جلّ وعزّ خلق الحيوان(٤) على ضربين: مُسْتَبْهِم(٥)، ومفكّرٌ ناطقٌ مُرَوٍّ(٦)، وكان من حكمته جلّ ذكره وضْع التكليف عن المستبهم(٧)؛ إذ ليس في خلقته

---

(١) سورة الأعراف (٧): ١٩.. ولاحظ الآية ٣٥ من سورة البقرة: ﴿ وَقُلْنا يا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْها رَغَداً حَيْثُ شِئْتُما... ﴾.

(٢) في «ش»: (السبب).

(٣) في «ض» بين الكلمتين علامة استظهار لِما في الحاشية، وفي حاشيتها: (و ظ)، وفي «ش»: (الآمر والناهي). ولعلّ الواو زائدة؛ لأنّه «لا يكون وجه من وجوه النهي إلّا ومقرون به الأمر».

(٤) «الحَيَوان»: كلّ ذي روح، وهو على نوعين: مكلّف، وغير مكلَّف. مجمع البحرين ١: ٦١٠ (وانظر: التبيان ٩: ٣٩٨).

(٥) أمر مبهم: لا مأتي له.. استُبْهِم الأمر، إذا استُغلِق؛ فهو مستبهم... مبهمة: لأنّها أُبهمت عن البيان، فلم يجعل عليها دليل، ومنه قيل لِما لا ينطق: بهيمة. لسان العرب ١٢: ٥٧ (وانظر: معجم مقاييس اللغة ١: ٣١١).

(٦) الرويّة في الأمر: أن تنظر ولا تعجل.. يروّي الإنسان في نفسه من القول والفعل؛ أي: يُزَوِّر ويُفكّر، وأصلها الهمز. رَوَّيْتُ في الأمر: لغةٌ في رَوَّأْت، ورَوّى في الأمر: لغةٌ في رَوَّأَ: نظر فيه وتعقّبه وتفكّر، يُهمز ولا يُهمز. والرويّة: التفكّر في الأمر (غريب الحديث لابن الأثير ٢: ٢٧٩، لسان العرب ١٤: ٣٥٠).

(٧) في «ش»: (عن الحيوان المستبهم).

احتمال التكليف، فلمّا كان في حكمة الله وعدله أن وضَع التكليف عن المستبهم؛ للعلّة التي ذكرنا، كان من الحكمة والعدل أن يضع التكليف على الناطقين المفكّرين المُرَوِّيين[١]، وهو الخلق الذي ذكره الله في كتابه بقوله تعالى: ﴿ خَلَقَ الإنسانَ مِنْ عَلَقٍ ﴾[٢].

ثمّ قال: ﴿ الَّذِي عَلَّمَ بالْقَلَمِ * عَلَّمَ الإنسانَ ما لَمْ يَعْلَمْ ﴾[٣]؛ فأعلمنا أنّ النطق يجري هذا المجرى في الكتابة[٤] وغير[٥] الكتابة، وهو السبب الذي جعله سبب المعاش، وبه يجري الأمر والنهي، والتدبير في شرقها وغربها، ولولا ما أجرى الله جلّ وعزّ من هذه الكتابة لاحتاج الناس في أُمورهم إلى المشافهة في كلّ مكان وكلّ بلاد[٦].

---

(١) في «ش»: (المروّين).

(٢) سورة العلق (٩٦): ٢.

(٣) سورة العلق (٩٦): ٤ و ٥.

(٤) في «ض» «ش»: (الكتاب)؛ ولعلّ المثبت أنسب للسياق.

(٥) في حاشية كلّ من «ض» «ش»: (وعيّن ظ).

(٦) ورد في كتاب التوحيد للمفضّل: ٣٩ عن الإمام الصادق ﷺ: «تأمّل يا مفضّل! ما أنعم الله ـ تقدّست أسماؤه ـ على الإنسان من هذا المنطق، الذي يعبّر به عما في ضميره، وما يخطر بقلبه، وينتجه فكره، وبه يفهم عن غيره ما في نفسه، ولولا ذلك كان بمنزلة البهائم المهملة، التي لا تخبر عن نفسها بشيء، ولا تفهم عن مخبر شيئاً..

وكذلك الكتابة التي بها تُقيّد أخبار الماضين للباقين، وأخبار الباقين للآتين، وبها تخلد الكتب في العلوم والآداب وغيرها، وبها يحفظ الإنسان ذِكر ما يجري بينه وبين غيره من المعاملات والحساب. ولولاه لانقطع [ولولاها لانقطعت] أخبار بعض الأزمنة عن بعض، وأخبار الغائبين عن أوطانهم، ودرست العلوم، وضاعت الآداب، وعظم ما يدخل على الناس من الخلل في أُمورهم ومعاملاتهم، وما يحتاجون إلى النظر فيه من أمر دينهم، وما روي لهم، ممّا لا يسعهم جهله...» وعنه في بحار الأنوار ٣: ٨٢ و ٦١: ٢٥٧.

في تفسير القمّي ٢: ٤٣٠: «علّم الناس الكتابة، التي تتمّ بها أُمور الدنيا والآخرة، في مشارق ⇐

[علّة وضع الأسماء:]

ولمّا وضع الله عزّ وجلّ الأسامي اختار لنفسه الأسماء الحُسنى، فتسمّى[بـ:] ﴿ المَلِكُ القُدُّوس ٱلسَّلَـٰمُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ[١] ﴾، وكلّ اسم لله تبارك وتعالى فلعلّةٍ ما[٢]؛ فلمّا تسمّى بـ: «المَلِك» أراد تصحيح معنى الاسم[٣]، فكان من الحكمة أن يخلق خلْقاً يملِكهم؛ ليحقّق[٤] الاسم على الحقيقة[٥].

[دعائم الملك:]

والملك له دعائم أربعة: القدرة، والهيبة، والسطوة، والأمر والنهي ومجراهما واحدٌ.

فأمّا[٦] باب القدرة:

فقوله جلّ وعزّ: ﴿ إِنَّما قَوْلُنا لِشَيْءٍ إِذا أَرَدْناهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾[٧]، وهذه

⊃ الأرض ومغاربها». ونقل الشوكاني عن الزجّاج: «علَم الإنسان الكتابة بالقلم»، وعن قتادة نحو المعنى المذكور، فتح القدير ٥: ٤٦٨.

(١) سورة الحشر (٥٩): ٢٣: ﴿ هُوَ الله الَّذِي لَا إِلهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ الله عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾.

(٢) قوله: (ما) لم يرد في «ش».

(٣) أي: أراد تعالى جعل معنى الاسم صحيحاً وتحقيقه واقعاً، لا أنّه كان خطأً فصحّحه! تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً.

(٤) في «ض» «ش»: (يستحقّ). ولعلّه تصحيف، والمثبت من رواية النعماني.

(٥) في رواية النعماني: ١٧٨: (ولمّا تسمّى بالمَلِك أراد تصحيح معنى الاسم لمقتضى الحكمة، فخلَق الخلْق وأمرهم ونهاهم؛ ليتحقّق حقيقة الاسم ومعنى الملك).

(٦) في «ض» «ش»: (وأمّا)، والمثبت من رواية النعماني.

(٧) سورة النحل (١٦): ٤٠.

القدرة التامّة الكافية التي لا يحتاج فيها إلى الاعتمال[١] والتروّي والفكرة في خلق الشيء، إنّما يجري على تمام الحقيقة للحكمة بكلمة واحدة.

فلمّا كان[٢] من الحكمة: الأمر والنهي، لتمام دعائم الملك وبهائه، وذلك [أنّ] الأمر والنهي يقتضيان الثواب والعقاب والهيبة والرجاء، وفيه بقاء الخلْق والعالَم، ويلحقه الحمد والذمّ، ولو لم يكن الأمر والنهي لَما كان للملك بهاءٌ، ولبطل الحمد والذمّ والرجاء، ولبطل الثواب والعقاب، ولصار الناس في مثل حدّ البهائم التي لا تكليف عليها.

فلمّا كان هذا هكذا ثبت الأمر والنهي، وثبت الثواب والعقاب، والحمد والرجاء والرحمة، والعزّة والكرم، وجميع أسماء الله عزّ وجلّ التي اختارها لنفسه، ولم يجز أن يكون يرفع عن الخلق الأمرُ والنهي؛ إذ قد خلقهم خِلقةً لا يبقون إلّا به[٣].

وقد احتجّ بعض مَن أنكر هذا **فقال**: قد رأينا ضروباً من البهائم لا يُحصى عددها تبقى بلا أمرٍ ولا نهي، ولا ثواب ولا عقاب، وإذا جاز أن يبقى ما نرى من المستبهم من الحيوان بلا أمرٍ ونهي[٤]، [ولا آمر له ولا ناهٍ][٥]، فمن أين زعمتم أنّه

---

(١) اعْتَمَل: اضطرب في العمل، واعتمل الرجل: عمِل بنفسه، أو لنفسه، وتَعَمَّل: تكَلَّف واجتَهد، والاعتمال: افتعال من العمل.. الممارسة في العمل.. الاضطراب في العمل، وهو: الاكتساب (انظر: النهاية في غريب الحديث ٣: ٣٠٠، لسان العرب ١١: ٤٧٥، تاج العروس ١٥: ٥٢٢).

(٢) قوله: (كان) لم يرد في «ض»، والمثبت من «ش».

(٣) والنصّ في رواية النعماني: ١٧٩: (ثمّ جعل الأمر والنهي تمام دعائم الملك ونهايته؛ وذلك أنّ الأمر والنهي يقتضيان الثواب والعقاب، والهيبة، والرجاء، والخوف، وبهما بقاء الخلق، وبهما يصحّ لهم المدح والذمّ، ويُعرف المطيع من العاصي، ولو لم يكن الأمر والنهي لم يكن للملك بهاء ولا نظام، ولبطل الثواب والعقاب. وكذلك جميع التأويل في ما اختاره سبحانه لنفسه من الأسماء).

(٤) قوله: (نهي) لم يرد في «ض»، والمثبت من «ش».

(٥) من رواية النعماني: ١٧٩.

لا بُـدّ للناطقين من آمرٍ وناهٍ، وإلّا لم يبقوا[١]؟

فردّ عليهم هذا القول أهلُ التوحيد والإيمان، وهو باب غلطٍ منهم، ومغالطةٍ، وتلبيسٍ، ومَـخْـرَقةٍ[٢] على مَن لا علم له بمُرادهم، ولا مـعرفة عـندهم بـذلك، **فقالوا لهم**: إنّا قد قلنا: إنّ الله جلّ وعزّ خلق الحيوان على ضربين: مستبهم، وناطقٌ مفكّرٌ مُـرَوٍّ، وكذلك وجدناه، لا خلاف بيننا وبينكم في ذلك.

وقلنا: إنّ الله جلّ اسمه أطلق للمستبهم أمرين، وجعلهما فـيه، بـهما يكـون قوامه وبقاؤه:

* **فأحدهما**: إدراك الغذاء بالنسيم[٣].

* **والآخر**: أنّه أنبت عليه الشعر والصوف والوبر والريش ليكنّه من الحرّ والبرد.

ومنعه أمرين: الفكرة، والنطق؛ لأنّ بقاء الناطقين وقِوامهم بالحاضر والغائب، فلا بُـدّ لهم من النطق والتعبير لِما يحتاجون إليه في الغائب.

---

(١) والنـصّ في روايـة النعمـاني: ١٧٩: (وقـد اعتـرض عـلى ذلك بأن قـيـل: قـد رأيـنـا أصـنـافاً مـن الحيـوان لا يُحصى عددها يبقى ويعيش بغير أمر ولا نهي، ولا ثواب لها ولا عقاب عليها.. فإذا جاز بقاء الحيوان، ولا آمر له ولا ناهٍ، بطل قولكم: إنّه لا بُـدّ للناطقين من آمرٍ وناهٍ، وإلّا لم يبقوا).

(٢) وهـي مـضبوطة فـي «ض»: (ومَـخَـرَّقَـةٍ)؛ قـال العـلّامة المـجلسي: المَـخْـرَقة ـ بـالقاف ـ: الشعبذة والسحر؛ كما يظهر من استعمالاتهم، وإن لم نجده في اللغة، ولعلّها من الخَـرْق بمعنى: السفه والكذب.. خَرَق الرجل: كذب، التخريق: المبالغة في الخَـرْق؛ أي: كـثرة الكذب (بـحار الأنوار ٤٩: ١٨٥، تاج العروس ١٣: ١٠٥ و ١١١).

في «ش»: (ومخرفة).. خَرِف الشيخ: أخرفه الهرم.. والخَـرَف: فساد العقل مـن الكـبر (العـين ٤: ٢٥١، معجم مقاييس اللغة ٢: ١٧٢).

(٣) كذا في «ض» «ش»؛ وفي رواية النعماني: ١٨٠: (إدراك الغذاء ونيله، وعرفانهم بالنافع والضارّ بالشمّ والتنسيم / التنسّم).

النسيم: الريح الطيّبة.. الليّنة الهبوب.. والتنسّم: طلب النسيم واستنشاقه (انظر: معجم مقاييس اللغة ٥: ٤٢١، الصحاح ٥: ٢٠٤٠، النهاية في غريب الحديث ٥: ٤٩، نسم).

وإذ كان الله جعل ذلك سبب معاشهم لقوله تعالى: ﴿ **نَحْنُ قَسَمْنا بَيْنَهُم مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَياةِ الدُّنْيا وَرَفَعْنا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضاً سُخْرِيّاً** ﴾، ولم يجعل في خِلْقة الناطقين الغذاء بالنسيم، ولا أنبت عليهم الشعر والصوف والوبر والريش كما أنبته على البهائم، [فقد احتاجوا إلى مَن يوقِفهم على منافعهم ومضارّهم][1].

ولو أنّ أعقل الناس وأفقههم وأعلمهم جُمع عنده ضروب السموم القاتلة، وضروباً من الغذاء المريء الهنيء؛ لَما ميّز ذلك بعقله[2] وفهمه وفكرته وفطنته حتّى يقف على ذلك، ولاحتاج إلى مؤدّبٍ يؤدّبه ويوقِفه على منافعه ومضارّه؛ فيعلم ذلك من جهة التوقيف.

فلمّا كانت خلقة الناس هكذا، لا يدركون ما ينفعهم من الغذاء ويُقيم أبدانهم ويكون سبب معاشهم إلّا بمُوقِفٍ، كان هذا دليلاً على أنّ البهائم لا تجري في هذا المجرى الذي يجري فيه الناطقون؛ إذ كانت خلقتهم خلاف خلقة الناطقين[3].

---

(١) لعلّ إضافة هذه العبارة؛ استناداً إلى ما في الفقرة التالية، أنسب للسياق.

(٢) في «ض» «ش»: (بذلك لعقله)، والمثبت من رواية النعماني: ١٨٠؛ ولعلّه الأنسب للسياق.

(٣) النصّ في رواية النعماني: ١٨٠: (والردّ عليهم هو: إنّ الله تعالى لمّا خلق الحيوان على ضربين: مستبهم، وناطق، أطلق للنوع المستبهم أمرين، جعل قوامه وبقاءه بهما، وهما: إدراك الغذاء ونيله، وعرفانهم بالنافع والضارّ بالشمّ والتنسّم، وبما أنبت عليهم من الوبر والصوف والشعر والريش ليكنّهم من البرد والحرّ.. ومنعهم أمرين: النطق، والفهم، وسخّرهم للحيوان الناطق العاقل أن يتصرّفوا فيهم، وعليهم، كما يختارون، ويأمرون فيهم وينهون.. ولم يجعل في الناطقين معرفة الضارّ من الغذاء والنافع بالشمّ والتنسّم، حتّى إنّ أفهم الناس وأعقلهم لو جمعت الناس له ضروب الحشايش من النافع والضارّ والغذاء والسمّ، لم يميّز ذلك بعقله وفكره، بل مِن جهة مُوقِف؛ فقد احتاج العاقل الفطِن البصير إلى مؤدّب يوقِفه على منافعه، ويعلمه ما يضرّه.. ولمّا كانت بنية الناس وما طبَعهم الله بهذه الصفة لا بُدّ أن يكون عندهم علم كثير من الأغذية التي

⬅

وقد قال بعض أصحابنا في المستبهم: بأن لله جلّ وعزّ فيهم لطفاً من لطفه يمنعهم من[١] مآكل التلف إلى منتهى ما قدّر من الحياة، فإذا بلغ ذلك رفع عنهم ذلك، فأقدموا للقدر المقدور على ما فيه الموت؛ فبدليلٍ من الله تغتذي ما فيه بقاؤها، وبرفع الدليل تغتذي بما فيه هلاكها؛ إذ كان الهلاك من جهة الغذاء لا من جهة الموت.

قال مَن أنكر ذلك:

إنّا قد وجدنا بعض البهائم يأكل ما فيه هلاكه من السموم القاتلة، فلو كان هذا كما ذكرتم أنّها تُدرِك ذلك الغذاء بالنسيم من غير توقيف، ما أصابها ذلك.

قيل لهم:

إنّه قد يكون هذا في الواحد بعد الواحد، وذلك لعلّة تحدث فيه: إمّا لغلبة الجوع عليه، أو لعلّة تحدث في مجرى النسيم، فيكون ذلك منه لآفة حادثة فيه..

كما إنّا نرى المفكّر العاقل قد يقف على ما يضرّه من الأطعمة فيأكله؛ إمّا لهوىً غالب، أو لآفة حادثة فيه، وهو يعلم أنّ ذلك ممّا يضرّه ويُسقم بدنه، وربّما أتى ذلك على نفسه فتحمله الآفة الحادثة على أكله، مثل السكران الذي يحمله السُكْر على أخذ ما يضرّه ويؤلمه؛ لِما فيه من الآفة الحادثة.

فإذا كان هذا موجوداً في العقلاء المفكّرين، فلا يجب أن يُنكَر ذلك في البهائم؛ أن يحدث فيها حادثة تحملها على أكل ما يضرّها ويهلكها.

فأمّا العادة العامّة فهي ما قلنا: إنّ إدراكها ذلك بالنسيم؛ فإنّا قد نرى البهائم

⮌ تقوم بها أبدانهم؛ لأنّها سبب حياتهم، وكانت البهائم في ذلك أهدى منهم؛ ثبت ما أردناه من الأمر والنهي اللذين يتبعهما الثواب والعقاب).

(١) في «ش»: (عن).

تسعى[١] في المفاوز[٢] إلى مئة نوع من الكلاء وأكثر، وفيه أيضاً مئة نوع من السموم، فتشمّها، فتترك ما يضرّها وتأكل ما ينفعها وما هو موافق لطباعها، ولا نحسب أنّ أحداً من الناس[٣] يُخالِفُ في هذا، ويزعم أنّ للبهائم مَن يَقِفُها على ما ينفعها ممّا يضرّها ويأمرها وينهاها.

وقد نرى الفراريج[٤] من الدجاج وغيره يخرج من البيض فيُلقى لها السموم من البنج[٥] وغيره فتنفرها وتدعها، ويُلقى لها ممّا هو غذاؤها فتأخذه؛ فهذا دليلٌ على ما قلناه[٦].

[ضرورة إرسال الرسل:]

فلمّا ثبت: أنّه لا بُدّ من آمرٍ وناهٍ؛ لم يخلُ ذلك من: أن يكون الله جلّ وعزّ

---

(١) في «ض» «ش»: (سمّى)، ولعلّ المثبت مناسب للسياق.

(٢) المفاوز: جمع المفازة؛ من فَوْز ـ ولها معنيان: النجاة والظفر بالخير، والهلاك ـ، والمفازة: الصحراء، والبرّيّة القَفْر، سمّيت بذلك لأنّها مهلكة، وقيل: تفاؤلاً بالسلامة والفوز.. وقيل: سمّيت الصحراء: مفازة؛ لأنّ مَن قطعها وخرج منها فقد فاز (انظر: معجم مقاييس اللغة ٤: ٤٥٩، الصحاح ٣: ٨٩٠، النهاية في غريب الحديث ٣: ٤٧٨، لسان العرب ٥: ٣٩٢ و ٣٩٣، فوز).

(٣) في «ض»: (ولا يحسب أحداً من الناس)، والمثبت من «ش».

(٤) في «ض» «ش»: (الفراريخ)، ولعلّ المثبت أنسب للسياق.

والفراريج: جمع فَرّوج ـ كـ: تَنّور ـ وهو: فرخ الدجاجة، وهو الفتيّ منه، يقال: دجاجة مفرج؛ أي: ذات فراريج.. والفرخ: ولد الطائر، جمع القلّة: أَفْرُخ وأَفراخ، والكثير: فِراخ (انظر: الصحاح ١: ٣٣٤، تاج العروس ٣: ٤٥٤؛ فرج، ومعجم مقاييس اللغة ٤: ٥٠٠، الصحاح ١: ٤٢٨؛ فرخ).

(٥) البنج: نبات سامّ، مُسْبِت مخدِّر، يخلط العقل، مُعرَّب: «بنگ» بالفارسية، ويسمّى في العربية: شيكران (سيكران)، ينبت قرب البحر أو في الخرائب، وهو ثلاثة أصناف؛ أخبثه الأسود ثمّ الأحمر، وأسلمه الأبيض؛ ينفع في الطبّ ويستعمل للتخدير (انظر: بحار الأنوار ٦٢: ١٨٠، معجم لغة الفقهاء: ١١٠، فرهنگ معين ١: ٥٩٣).

(٦) في «ض»: (قلنا)، والمثبت من «ش».

يُشافه خلقه بالأمر والنهي في كلّ عصر وكلّ أوانٍ، أو: أن يبعث رُسُلاً تؤدّي[١] عنه جلّ ذِكره الأمرَ والنهيَ في كلّ عصر[٢]؟!

فتعالى عن مشافهة الخلق، **فوجب أن يكون** يبعث إليهم رسلاً، تدلّهم[٣] على مصالحهم ومضارّهم في أمر معاشهم ودينهم المفروض عليهم.

ولا بُدّ أن يكون ذلك في كلّ زمانٍ ما دام التكليف لازماً لهم؛ لأنّه لا بُدّ أن يكون الخلق محتاجين أو غير محتاجين؛ فإن كانوا محتاجين والتكليف لازماً، فلا بُدّ من دليل.

ولا بُدّ من أن يكون الدليل في مثل صفة الخلق، أو يكون له صفة يَبِين[٤] بها منهم، فإن كان في صفة الخلق فهو محتاج إلى مؤدِّب كحاجتهم إليه، ومَن كان بهذه الصفة لم يكن فيه سدّ حاجة[٥]، ولا يجوز في حكمة الله وعدله أن يحتجَ على خلقه بمثل هذا.

فلمّا فسد هذا، ثبت: أنّه بغير صفة الخلق، وأنّ تأديبه من قبل الله جلّ وعزّ؛ فهذه صفة الأنبياء والرسل صلوات الله عليهم.

[ضرورة وجود أوصياء للرسل:]

ولا بُدّ بعد مضيّ الرسول ﷺ أن يكون التكليف لازماً للخلق، أو مرفوعاً

---

(١) في «ش»: (رسولاً يؤدّي).

(٢) قوله: (في كلّ عصر) لم يرد في «ش».

(٣) في «ض»: (فدلّهم)، والمثبت من «ش».

(٤) بانَ يَبِين: ظهر ووضح وانكشف، أي: بهذه الصفة يظهر الدليل من بين الخلق، ويكون منكشفاً وواضحاً. والبَيْن: البُعْد والفراق أيضاً؛ وعليه يكون المقصود: أنّ للدليل صفة يفترق بها عن الخلق، ويتمايز عنهم.. وكذا «بان» الآتية في ص ٣١٩ (انظر: معجم مقاييس اللغة ١: ٣٢٧، مجمع البحرين ١: ٢٧٥).

(٥) كذا في «ض»، وفي «ش»: (لم يكن شل حاجة).

عنهم[١]، أو أن يكون الخلق في مثل حاجتهم في عصر الرسول، أو أن يكونوا قد استحالوا علماء، قد استغنى كلّ واحد منهم بنفسه عن عالم، وصاروا جميعاً في صفة النبيّ ﷺ.

فلمّا بطل أن يكون الناس صاورا علماء كلّهم، مستغنين غير محتاجين، **ثبت ووجب**: أنّه[٢] لا بُدّ بعد مضيّ النبيّ ﷺ من مؤدِّب، عالم، قائم فيهم، مُستخلَفٍ عن الرسول، يعلم جميع ما جاء به النبيّ ﷺ من[٣] الدين والأحكام والفرائض، وناسخ القرآن ومنسوخه، ومحكمه ومتشابهه، وخاصّه وعامّه؛ ليحمل الناس على ما يُصلحهم من أمر دينهم ودنياهم.

[وجوب أعلميّة الوصيّ:]

ولا يجوز أن يكون غير عالم بجميع أسباب الدين؛ لأنّه إن لم يكن عالماً بجميع الأشياء المحتاج إليها الرعية، دقيقها وجليلها، لم يؤمَن أن يكون من حيث أراد الله جلّ وعزّ الصلاح لخلْقه يكون فساداً؛ لأنّ الجاهل لا يحتجّ الله به، ولا يجعله حجّة على الجهلاء[٤].

ولا يجوز في العقل أن يُقتبس العلم من الجاهل، ولو جاز أن يُقتبس العلم من الجاهل لجاز[٥] أيضاً أن يقتبس أهل العلل والآفات والأمراض المختلفة ما يُصلح أبدانهم ممّن ليس بعالمٍ بالطبائع ولا الطبّ، ويكون ذلك صلاحاً

---

(١) قوله: (عنهم) لم يرد في «ض»، و(أن) التي بعدها لم ترد في «ش».

(٢) في «ض»: (له)، والمثبت من «ش».

(٣) عبارة: (من مؤدِّب عالم... من) سقطت من «ش»، وفي حاشيتها: «ظ سقوط عالم بالدين».

(٤) في «ش»: (الجهّال).

(٥) في «ض»: (لوجب لجاز)، وفي «ش»: (لوجب ولجاز)، ولعلّ المثبت أنسب للسياق.

لأبدانهم. ولجاز أن يتغذّى الناس ويخطئون في أخذ الغذاء بما فيه تَلَفهم، ويكون ذلك صلاحاً[١] لهم.

مع أنّا وجدنا جميع مَن أخطأ في أخذ الغذاء فسدت أبدانهم، ووجدناهم لا يثقون بجاهل أن يوقِفهم[٢] على ما يُصلحهم؛ لأنّهم إن حملوا على أبدانهم خلاف ما يُشاكل طباعهم فسدت أبدانهم، ودخَلَهم النقص والتلف.

وكذلك إذا دخل الفساد في شيء من الدين المفروض المحدود، الذي شرعه الله وحدَه، وبعث به رسله، فسد الدين وصار إلى التلف، كما صاروا في أمر الغذاء إلى التلف، فلا بُدّ من عالمٍ حافظٍ لجميع حدود الدين، دقيقه وجليله، قائمٍ فيهم في كلّ زمان.

[منكرو وجود الإمام والردّ عليهم:]

وقد ذهب بعضهم ـ هذا السواد الأعظم من المُرجئة والقَدَريّة والخوارج ـ إلى أنّهم زعموا أن جميع ما بعث الله به الرسول ﷺ قد خلّفه بينهم متفرّقاً في جميع الأُمّة، وأنّهم قد استغنوا عن هذا الإمام العالم الذي وصفناه؛ إذ كان النبيّ ﷺ قد بيّن لهم جميع ما يحتاجون إليه وخلّفه بينهم؛ فلا حاجة بهم بعد هذا إلى إمام؛ كما يزعمون!

فكان من الردّ عليهم أن قيل لهم:

إنّا وجدنا الناس قد اختلفوا بعد النبيّ ﷺ في الشرائع والسُنن والأحكام،

---

(١) قوله: (لأبدانهم ولجاز أن يتغذّى الناس ويخطئون في أخذ الغذاء بما فيه تَلَفهم، ويكون ذلك صلاحاً) ساقط من «ش».

(٢) في «ض» «ش»: (يقفهم)، والمثبت من حاشية «ش».

وآستعمل عامّتهم آراءهم، وجعلوا ذلك دِيناً، وكذّبهم قومٌ معهم وكفّروهم، وزعموا أنّ الرأي باطلٌ، وأنّ القياس في ذلك أحقّ وأَوْلى؛ فإن جاز أن يستعمل الناس آراءهم في ما بعث الله به الرسل ولا يقع فيه فساد في الدين، وكذلك القياس، جاز أن يخلط الناس بالغذاء السموم القاتلة، ولا يكون في ذلك فساد أبدانهم، وقد علمنا لو أنّ رجلاً أخذ ضرباً من الغذاء فخلط به ضرباً من السموم القاتلة فجعله غذاءً له، لدخل عليه من الضرر من جهة السمّ بقدر ما أخذ منه، ولم يكن ينفعه ما أخذ معه من الغذاء؛ لاختلاط السمّ به.

وكذلك مَن عرف شيئاً من الدين الذي فرض الله عليه وألزمه فيه التكليف، ثمّ خلط به شيئاً من البدع الفاسدة للدين، لَما نفعه ما عرف من الدين؛ لِما قد أُدخل عليه من البدع، كما لم ينفعه ما أخذ من الغذاء؛ لِما اختلط[1] من السمّ.

ولكن لم يهمّهم أمر دينهم كما يهمّهم أمر دنياهم ومعاشهم؛ إذ لا يقبلون في معاشهم التمويه، ولا يثقون في مصالحهم بالجهلاء في الصناعات التي يحتاجون إليها؛ لأنّا نجدهم لو[2] أنّ بعضهم احتاج أن يُصلح ثوباً، أو شيئاً ممّا يحتاج إليه، لَما وثق أن يدفعه إلى جاهل بذلك العمل[3] ليعمله له، ولعلّه كان لا يدخل عليه من الفساد لو أسلمه إليه إلّا ما لا خطر له.

وقد وثقوا في أمر دينهم بمَن يُقِرّ على نفسه بالجهل، ويزعم أنّ ذلك رأيٌ رآه، لا يدري أصوابٌ هو أم خطأ[4]، ثمّ يُدّعى أنّ ذلك صوابٌ؟؟ عند الله، وأنّ الله جلّ وعزّ أجاز له ذلك، وأمره به.

---

(١) في «ض»: (أخلط)، والمثبت من «ش».

(٢) في «ض» «ش»: (أو)، ولعلّ المثبت أنسب للسياق.

(٣) في «ض» «ش»: (العلم)، ولعلّ المثبت أنسب للسياق.

(٤) في «ض»: (صواب هو أو خطأ)، والمثبت من «ش».

[إبعاد الصحابة وصيّ نبيّهم ﷺ عن الخلافة:]

وكذا جرى الأمر في صدر هذه الأُمّة بعد مضيّ النبيّ ﷺ؛ فإنّ الّذين ولّوا[1] أُمور الناس كانوا يُقِرّون على أنفسهم أنّهم لا يعلمون، وأنّهم إنّما يُفْتون بآرائهم؛ فإن أصابوا فمن الله وإن أخطؤوا فمن أنفسهم[2]، إلّا رجلاً واحداً؛ فإنّه في ولايته،

---

(١) قوله: (ولّوا) لم يرد في «ش».

(٢) ورد ـ بألفاظ متعدّدة ـ واشتهر عن أبي بكر، في أوّل خطبة له بعد مبايعته، قوله: وليتكم ولست بخيركم. ولي شيطان يعتريني. وعن عمر: كلّ الناس أفقه ـ أو أعلم ـ من عمر. نقل ذلك المحدّثون والمتكلّمون والمفسّرون والمؤرّخون.

انظر: المصنّف للصنعاني ١١: ٢٠٧٠١/٣٣٦ و ٢٠٧٠٢، السيرة النبوية لابن هشام ٤: ١٠٧٥، الطبقات الكبرى لابن سعد ٣: ١٨٢، مسند أحمد ١: ١٤، الإمامة والسياسة ١: ٢٢، تأويل مختلف الحديث: ١٠٩، تاريخ الطبري ٢: ٤٥٠، الثقات لابن حبّان ٢: ١٥٧، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل: ٤٨٧، تفسير الفخر الرازي ٢٣: ١١٧، الكامل في التاريخ ٢: ٣٣٢، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١: ١٦٩ و ٢: ٥٦ و ٦: ٢٠ و ١٧: ١٥٨، تفسير القرطبي ٣: ٢٦٢، السيرة النبوية لابن كثير ٤: ٤٩٣، مجمع الزوائد ٥: ١٨٣، كنز العمّال ٥: ١٤٠٦٢/٥٩٩ و ١٤٠٦٤/٦٠٠ و ١٤٠٧٣/٦٠٧، بحار الأنوار ٣٠: ٤٩٥ ـ ٥٠٦.

وانظر: تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل: ٥٠١، المبسوط للسرخسي ١٠: ١٥٣، تفسير الفخر الرازي ١٠: ١٣، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١: ١٨٢ و ١٢: ١٥ و ١٧: ١٧١، تفسير القرطبي ٥: ٩٩ و ١٥: ١٧٩، المجموع شرح المهذّب للنووي ١٦: ٣٢٧، شرح المقاصد للتفتازاني ٢: ٢٩٤، مجمع الزوائد ٤: ٢٨٤، الدرّ المنثور ٢: ١٣٣، كنز العمّال ١٦: ٥٣٦ ـ ٤٥٧٩٦/٥٣٨ و ٤٥٧٩٨ ـ ٤٥٨٠٠، فتح القدير للشوكاني ١: ٤٤٣، بحار الأنوار ٣٠: ٦٥٥ ـ ٦٦٠.

وقد ورد عن أبي بكر قوله لمَن سأله عن الكلالة: إنّي سأقول فيها برأيي؛ فإن كان صواباً فمن الله، وإن كان خطأً فمنّي ومن الشيطان.

انظر: المصنّف لابن أبي شيبة ٧: ٤٠٢، سُنن الدارمي ٢: ٣٦٥، تأويل مختلف الحديث: ٢٦، تفسير الطبري ٤: ٣٧٦، الفصول في الأُصول للجصّاص ٤: ٦٢، الإحكام ـ لابن حزم ٦: ٨٤٤، السُنن الكبرى للبيهقي ٦: ٢٢٣، المبسوط للسرخسي ٢٩: ١٥١، أُصول السرخسي ٢: ١٣٣، كنز العمّال ١١: ٣٠٦٩١/٧٩، بحار الأنوار ٣٠: ٥٠٧.

وقبل ولايته، بَرِئ إلى الناس من الرأي، وردّه على مَن رآه وقال به، وإنّ ذلك لا يجوز ولا يحلّ.

فجعل الناس هذه الفضيحة التي أقرّوا بها على أنفسهم، ودخل الفساد بها على جميع هذا الخلق، منقبةً ودِيناً[1].

وآستعمل مَن جاء بعدهم الرأي، فقالوا في دين الله بآرائهم، وآحتجّوا على الناس بأنّه: قد قال بالرأي مَن كان أفضل منّا، فهو جائزٌ لنا، حتّى وقع من الفساد والاختلاف ما لا يُغادَر ولا يُدرَك، فصار يلعن بعضهم بعضاً، ويبرأ بعضهم من بعض.

[صفة الوصيّ التي تميّزه عن غيره من الخلق:]

فلمّا فسد هذا الباب ـ لِما قد بيّنّا من فساده ـ **ثبت:** أنّه لا بُدّ من عالِم بجميع الدين، وأنّ له صفةً قد بانَ بها [من] جميع العالَم، وهو الذي وصفه الله تعالى في كتابه؛ فقال: ﴿ **يا أَيُّها الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ** ﴾[2]؛ فلم يُطلِق لأحدٍ

---

(١) حتّى صار الالتزام بسيرة وأفعال أبي بكر وعمر شرطاً في تعيين الخليفة، جنباً إلى جنب مع القرآن الكريم وسُنّة الرسول الأعظم ﷺ.. انظر: ما انتهت إليه الشورى التي وضعها عمر لتعيين عثمان خليفةً له، في:

مسند أحمد ١: ٧٥، تاريخ اليعقوبي ٢: ١٦٢، تاريخ الطبري ٣: ٢٩٧، المحصول للفخر الرازي ٦: ٨٧، الكامل في التاريخ ٣: ٧١، أُسد الغابة ٤: ٣٢، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١: ١٨٨، تاريخ الإسلام للذهبي ٣: ٣٠٥، شرح المقاصد للتفتازاني ٢: ٢٩٦، مجمع الزوائد ٥: ١٨٥، تاريخ ابن خلدون ٢ ق ٢: ١٢٦، بحار الأنوار ٣١: ٣٧٢ و ٣٩٩ و ٤٠٢.

وقد ورد أنّ عمر بن عبد العزيز الأُموي قال: ألا إنّ ما سنّ رسول الله ﷺ وصاحباه فهو دين، نأخذ به، وننتهي إليه، وما سنّ سواهما فإنّا نرجئه.

انظر: تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر ١١: ٣٨٥/١١١٦ ترجمة حاجب بن خليفة البرجمي، كنز العمّال ١: ١٦٢٤/٣٧٠، الصحيح من سيرة النبيّ الأعظم ﷺ ١: ١٩٨ ـ ٢١٢؛ وفيه أيضاً أقوال أُخرى تتضمّن المعنى نفسه، مع مصادرها.

(٢) سورة التوبة (٩): ١١٩.

أن يكون مع الكاذبين.

وجعل للصادقين علامات في كتابه، يُعرفون بها؛ فقال جلّ وعزّ: ﴿ **إِنَّ اللهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوالَهُم** ﴾، إلى قوله: ﴿ **وَذلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ** ﴾[1].

ثمّ بيّن صفتهم؛ فقال: ﴿ **التَّائِبُونَ الْعابِدُونَ الْحامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحافِظُونَ لِحُدُودِ اللهِ** ﴾[2].

فمَن لا يعرف أمر الله ونهيه، ولا يعرف حدود الله، ولا يعرف ما يرد عليه من أُمور الدين، حتّى يُضطرّ في ذلك إلى رأيه، وهو مقِرٌّ بأنّ ما جاء به محمّدٌ ﷺ، وما تحتاج[3] إليه الأُمّة من أمر دينها، ممّا فرضه اللهُ تعالى وسَنّهُ رسولُه ﷺ قائمٌ في الأُمّة، كاملٌ تامٌّ؛ كيف يكون من الصادقين الحافظين لحدود الله؟!

وإنّما مدح الله عزّ وجلّ بذلك قوماً قد عرفوا [ذلك]، ولم يدّعِ هذه المنزلة في جميع هذا العالَم إلّا رجلٌ واحدٌ[4]، تشهد له الأُمّة بذلك ولم تشهد لغيره؛ إذ كان غيره قد انتفى من ذلك ولم يدّعِ أنّه حافظٌ لحدود الله كلّها.

وقد وصف الله جلّ وعزّ الصادقين في موضع آخر من كتابه، وبيّنهم في قوله: ﴿ **لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ** ﴾، إلى قوله: ﴿ **وَأُولئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ** ﴾[5].

---

(١) سورة التوبة (٩): ١١١.

(٢) سورة التوبة (٩): ١١٢.

(٣) في «ض» «ش»: (يحتاج)، ولعلّ المثبت أنسب للسياق.

(٤) قد ثبت عن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام عليّ بن أبي طالب أنّه كان يقول: «سلوني قبل أن تفقدوني». انظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٣: ١٠١ كلام/٢٣٥، شرح الشيخ محمّد عبده ٢: ١٣٠، وضبط صبحي الصالح: ٤١٧؛ كلام/١٨٩، موسوعة الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام في الكتاب والسُنّة والتاريخ ١٠: ٥٢ و ٦٢ وص ٣٠٨ ـ ٣٢١/٥٦٧٣ ـ ٥٦٩٢ الباب العاشر.

(٥) سورة البقرة (٢): ١٧٧.

فلم نجد أحداً من هذه الأُمّة بعد نبيّها ﷺ ادّعى أنّه بهذه الصفة التي ذكرنا في هذه الآيات التي وصفهم [فيها] بالصدق، وأمر الناس أن يكونوا معهم، إلّا رجلاً واحداً ادّعى هذا[1]، وشهدت له الأُمّة أنّه كان كذلك في وقت مضيّ النبيّ ﷺ[2]، ولم يزل الأمر بعده متّصلاً في كلّ عصر وفي كلّ زمان، من رجل إلى رجل؛ حجّة لله تعالى، لا يقدر أن يدّعي أحدٌ غيرهم أنّ هذه الصفة فيه.

ولا يجوز أن يحتجّ الله تبارك وتعالى على خلقه بغير هؤلاء، الّذين وصفهم الله بهذه الصفة والهيئة وأنّهم البـر[رة][3]، وأمر[4] باتّباعهم والكينونة معهم.

---

(١) ورد ـ بألفاظ متعدّدة ـ وثبت عن الإمام أمير المؤمنين ؑ أنّه قال: «أنا عبد الله وأخو رسوله، وأنا الصدّيق الأكبر، لا يقولها بعدي إلّا كـذّاب مفتر، ولقد صلّيت قبل الناس بسبع سنين».
قال ابن أبي الحديد: «وفي غير رواية الطبري: أنا الصدّيق الأكبر، وأنا الفاروق الأوّل، أسلمت قبل إسلام أبي بكر، وصلّيت قبل صلاته بسبع سنين».
انظر: المصنّف لابن أبي شيبة ٧: ٤٩٨، سنن ابن ماجة ١: ٤٤، المعارف لابن قتيبة: ١٦٩، الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم ١: ١٧٨/١٤٨ و ١٨٦/١٥١ و١٨٧، كتاب السُنّة ـ له أيضاً ـ: ١٣٢٤/٥٨٤، تاريخ الطبري ٢: ٥٦، المستدرك على الصحيحين ١١٢/٣، تفسير الثعلبي ٨٥/٥، الإرشاد للشيخ المفيد ١: ٣١، التعجّب للكراجكي: ٩٨، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١: ٣٠ و٤: ١٢٢ و١٣: ٢٠٠ و ٢٢٨.

(٢) روي ـ بألفاظ متعدّدة ـ عن الرسول الأكرم ﷺ حديث: «الصدّيقون ثلاثة: حبيب النجّار؛ مؤمن آل ياسين، وحزقيل؛ مؤمن آل فرعون، وعليّ بن أبي طالب، وهو أفضلهم».
انظر: الآحاد والمثاني ١: ١٨٢/١٥٠، تفسير فرات: ٤٨٠/٣٥٤ و ٤٨١، الأمالي للشيخ الصدوق: ٥٦٤، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٩: ١٧٢؛ وفيه: رواه أحمد في كتاب فضائل عليّ ؑ، تفسير الفخر الرازي ٢٧: ٥٧، الجامع الصغير للسيوطي ٢: ٥١٤٨/١١٥ و ٥١٤٩.. تشييد المراجعات وتفنيد المكابرات ٣: ٩ ـ ١١؛ وفيه ذِكر جملة ممّن أورد الحديث من أئمّة وحفّاظ السُنّة، وفيه البحث مفصّلاً.

(٣) البِرّ: وهو الصدق، والبَـرّ: الصادق الكثير البِـرّ، وجمعه: البررة، برّت يمينه: صدقت. تقول: بَـرّ اللهُ حجّك وأبرّه وحجّة مبرورة؛ أي: قُبلت قبول العمل الصادق (انظر: العين ٨: ٢٥٩، معجم مقاييس اللغة ١: ١٧٧، القاموس المحيط ١: ٣٧٠؛ بر. وانظر: التوحيد للشيخ الصدوق: ٢١٥، تفسير الثعلبي ٢: ٥٠، التبيان ١: ١٩٧، موسوعة العقائد الإسلامية ٤: ٧٩ ـ ٨٢/ ٤٢٩٠ ـ ٤٢٩٦).

(٤) في «ض» «ش»: (الأمر)، والمثبت هو ممّا أُدرج بين سطور «ش»، فوق كلمة «الأمر».

وسنشرح هذا الباب في موضعه إن شاء الله تعالى[1].

---

(١) انظر: ص ٣٦٥ «باب: في العصمة» من هذا الكتاب.

باب

الإيمان والكفر والشرك والضلال والظلم

فأمّا باب الإيمان:

فهو ما وصفه العالِم[1] عليه السلام حين سأله بعض أصحابه فقال له[2]: ما الإيمان؟

---

(١) ورد هذا الحديث عن الإمام الصادق عليه السلام في الكافي ٢: ١/٣٣ باب: في أنّ الإيمان مبثوث لجوارح البَدن كلّها، وألفاظه مطابقة لِما في المتن أكثر ممّا ورد في رواية النعماني؛ فأشرنا لِما بين الثلاثة من اختلافات.

وصدر الحديث في الكافي مع سنده: «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن بكر بن صالح، عن القاسم بن بُريد، قال: حدّثنا أبو عمرو الزبيري، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: قلت له: أيّها العالِم! أخبرني أيّ الأعمال أفضل عند الله؟

قال: ما لا يقبل الله شيئاً إلّا به.. قلت: وما هو؟

قال: الإيمان بالله، الذي لا إله إلّا هو، أعلى الأعمال درجة...».

وفي رواية النعماني: ١٩٢:(وأمّا الإيمان والكفر والشرك وزيادته ونقصانه: فالإيمان بالله تعالى هو أعلى الأعمال درجة. وأشرفها منزلة، وأسماها حظّاً.. فقيل له عليه السلام: الإيمان قول وعمل أم قول بلا عمل؟ فقال: الإيمان تصديق بالجَنان، وإقرار باللسان، وعمل بالأركان؛ وهو عمل كلّه.. ومنه التامّ، ومنه الكامل تمامه، ومنه الناقص البيّن نقصانه، ومنه الزائد البيّن زيادته..إنّ الله تعالى ما فرض الإيمان

←

فقال: الإيمان بالله الذي لا إله إلّا هو أعلى الإيمان درجةً، وأشرفها منزلةً، وأسناها حظّاً.

فقال له: أفلا تخبرني عن الإيمان؛ أقَوْلٌ هو أم عملٌ؟ أم قَوْلٌ بلا عمل[٣]؟

فقال: الإيمان عملٌ كلّه، والقول بعض ذلك العمل، بتنزيل من الله بيّنٍ في كتابه، واضحٌ نوره، ثابتةٌ حجّته، يشهد له به الكتاب ويدعو[٤] إليه.

قال: فقلت: صفه لي، جُعلتُ فداك! حتّى أفهمه.

قال: الإيمان حالاتٌ، ودرجاتٌ، وطبقاتٌ، ومنازلٌ: **فمنه**: التامّ المنتهي تمامه، **ومنه**: الناقص البيّن نقصانه، **ومنه**: الزائد البيّن رجحانه[٥].

فقلت: وإنّ[٦] الإيمان ليَتمّ، وينقص، ويزيد؟!

فقال: نعم.. قلت: وكيف ذلك؟

قال: لأنّ الله تبارك وتعالى فرض الإيمان على جوارح بني آدم وقسّمه عليها وفرّقه فيها، فليس من الجوارح جارحةٌ إلّا وقد وُكّلت من الإيمان بغير ما وُكّلت به أُختها..

فمنها: قلبه الذي به[٧] يعقل ويفقه ويفهم، وهو أمير بدنه الذي لا ترِدُ الجوارح

⬅ على جارحة من جوارح الإنسان إلّا وقد وُكِّلَت بغير ما وكّلت به الأُخرى).

انظر: دعائم الإسلام ١: ٤ ـ ١١؛ وذكر فيه من الحديث إلى «وجوه الكفر». تفسير القمّي ١: ٣٠ ـ ٣٢؛ وفيه ذكر وجوه الإيمان وعنه في بحار الأنوار ٦٥: ٢٧٣.

(٢) قوله: (له) لم يرد في «ش».

(٣) في الكافي: (ألا تخبرني... أقَوْلٌ هو وعمل...).

(٤) في الكافي: (بفرضٍ من الله... ويدعوه إليه).

(٥) في الكافي: (الراجح الزائد رجحانه).

(٦) في الكافي: (إنّ)، بدون الواو، وكذا (كيف) التي بعدها.

(٧) قوله: (به) لم يرد في «ش».

ولا تصدر إلّا عن رأيه وأمره[١]، **ومنها**: عيناه؛ اللتان يُبصر بهما، وأُذناه؛ اللتان يسمع بهما، ورجلاه؛ اللتان يمشي بهما، ويداه؛ اللتان يبطش بهما[٢]، وفَرجُهُ؛ الذي الباءَةُ[٣] من قِبَله[٤]، ولسانه؛ الذي ينطق به، ورأسه[٥]؛ الذي فيه وجهه.

فليس من هذه جارحةٌ إلّا وقد وُكّلت من الإيمان بغير ما وُكّلت به أُختها بعزم[٦] من الله تبارك اسمه[٧]، ينطق به الكتاب لها، ويشهد به عليها[٨].

ففرض على القلب غير ما فرض على السمع.

وفرض على السمع غير ما فرض على العينين[٩].

وفرض على العينين غير ما فرض على اللسان.

وفرض على اللسان غير ما فرض على[١٠] اليدين.

---

(١) في رواية النعماني: ١٩٧: (وأمره ونهيه).

(٢) في الكافي: (ويداه...) قبل: (ورجلاه...).

(٣) في «ش» والكافي ورواية النعماني: (الباه)، والباه لغةٌ في الباءة؛ وهو: الجماع، والباه: النكاح، يقال: فلان حريص على الباه والباءة والباه، بالهاء والقصر؛ أي: على النكاح، وسمّي النكاح: «باءة» و«باء»، من «المباءة»: المنزل؛ لأنّ الرجل يتبوّأ من أهله؛ أي: يستمكن من أهله، كما يتبوّأ من داره، ولأنّ مَن تزوّج امرأة فقد بوّأها منزلاً (انظر: الصحاح ٦: ٢٢٢٨، لسان العرب ١٣: ٤٧٩؛ بوه، و ١: ٣٦ بوأ).

(٤) في المخطوطتين: (قلبه)، وفي حاشية «ش»: (ظ قبله).

(٥) في «ض» «ش»: (والرأس)، والمثبت من الكافي ورواية النعماني.

(٦) في الكافي (بفرض).

(٧) قوله: (تبارك اسمه) لم يرد في المخطوطتين، وأثبتناها من الكافي.

(٨) في رواية النعماني: ١٩٧: (وليس جارحة من جوارحه إلّا وهي مخصوصة بفريضة؛ ففرض على القلب).

(٩) في رواية النعماني: (البصر)، وكذا في الموضع اللاحق.

(١٠) قوله: (اللسان، وفرض على اللسان غير ما فرض على) ساقط من رواية النعماني.

وفرض على اليدين غير ما فرض على الرِجلين.
وفرض على الرِجلين غير ما فرض[١] على الفرج.
وفرض على الفرج غير ما فرض على الوجه[٢].

فأمّا ما فرض على القلب من الإيمان: فالتصديق[٣] والمعرفة والعقد[٤]، والرضا والتسليم بأن لا إله إلّا الله، وحده لا شريك له، إلهاً واحداً، أحداً صمداً[٥]، لم يتّخذ صاحبةً ولا ولداً، وأنّ محمّداً عبده ورسوله ﷺ، والإقرار بجميع أنبياء الله ورسله وكتبه وجميع ما جاء من عند الله جلّ وعزّ.

فذلك الذي فرض الله على القلب من التصديق والمعرفة[٦]، وهو عمله، وهو قول الله تبارك وتعالى: ﴿ **إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بالإيمانِ وَلكِن مَّن شَرَحَ بالْكُفْرِ صَدْراً** ﴾ الآية[٧].

وقال: ﴿ **أَلَا بِذِكْرِ الله تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ** ﴾[٨].

---

(١) قوله: (على الرِجلين، وفرض على الرِجلين غير ما فرض) ساقط من «ش».
(٢) في رواية النعماني: ١٩٨ زيادة: (وفرض على الوجه غير ما فرض على اللسان).
(٣) في الكافي ورواية النعماني: (فالإقرار). وكذا في الموضع اللاحق.
(٤) في المخطوطتين: (والعقل)، والمثبت من حاشيتيهما ومن الكافي ومن رواية النعماني.
(٥) قوله: (أحداً صمداً) لم يرد في الكافي.
(٦) في الكافي: (والإقرار بما جاء من عند الله من نبيّ أو كتاب، فذلك ما فرض الله على القلب من الإقرار والمعرفة...).
وفي رواية النعماني: ١٩٨: (فأمّا ما فرض على القلب من الإيمان: فالإقرار والمعرفة والعقد عليه، والرضا بما فرضه عليه، والتسليم لأمره، والذِكر والتفكّر والانقياد إلى كلّ ما جاء عن الله عزّ وجلّ في كتابه مع حصول المعجز.. فيجب عليه اعتقاده، وأن يظهر مثل ما أبطن، إلّا للضرورة كقوله سبحانه:...).
(٧) سورة النحل (١٦): ١٠٦.
(٨) سورة الرعد (١٣): ٢٨.

وقال: ﴿ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ ﴾[١].

وقال: ﴿ وَإِن تُبْدُوا ما فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحاسِبْكُم بِهِ اللهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشاءُ ﴾[٢].

فهذا ما فرض الله على القلب من الإقرار والتصديق[٣] والمعرفة، وهو عمله، وهو رأس الإيمان.

وفرض الله على اللسان القول والتعبير عن القلب بما عقد عليه[٤] وأقرّ به وصدّق وعرف[٥]؛ قال الله تبارك وتعالى[٦]: ﴿ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلهُنَا وَإِلهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾[٧].

فهذا ما فرض الله على اللسان، وهو عمله.

وفرض على السمع أن يتنزّه عن الاستماع لِما حرّم الله عليه[٨]، وأن يعرض

---

(١) سورة المائدة (٥): ٤١، وفي المخطوطتين والكافي: (الّذين آمنوا بأفواههم...)!

(٢) سورة البقرة (٢): ٢٨٤. والآية لم تذكر في رواية النعماني، وورد فيها أربع آيات أُخرى، هي: ﴿ لاَ يُؤَاخِذُكُمُ اللهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِن يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾، سورة البقرة (٢): ٢٢٥، و﴿ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّماوَاتِ وَالأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هٰذَا بَاطِلاً ﴾، سورة آل عمران (٣): ١٩١، و﴿ أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾، سورة مُحمّد ﷺ ٤٧: ٢٤، و﴿ فَإِنَّهَا لاَ تَعْمَىٰ الأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَىٰ الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾، سورة الحج (٢٢): ٤٦.

(٣) قوله: (والتصديق) لم يرد في الكافي.

(٤) النسخة «ض» كانت ناقصة من هذه الكلمة إلى كلمة «لا يبطش» في ص ٣٣٠، وهو ما يقرب من صفحتين، ويبدو أنّهما كانتا في ورقة واحدة سقطت أثناء التصوير، أو أنّها مفقودة من الأصل، والمثبت هو من «ش» فقط.

(٥) قوله: (وصدّق وعرف) لم يرد في الكافي ولا في رواية النعماني.

(٦) في الكافي زيادة: (﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْناً ﴾، وقال:)، سورة البقرة (٢): ٨٣.

(٧) سورة العنكبوت (٢٩): ٤٦.

(٨) قوله: (عليه) لم يرد في الكافي.

عمّا لا يحلّ له ممّا نهى الله تعالى عنه، والإصغاء إلى ما يسخط[1] الله، فقال جلّ وعزّ في ذلك[2]: ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ﴾[3]، ثمّ استثنى الله تعالى موضع النسيان فقال: ﴿ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾[4].

وقال جلّ وعزّ: ﴿ فَبَشِّرْ عِبَادِ * الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ﴾ الآية[5].

وقال عزّ وجلّ: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ ﴾[6].

وقال[7]: ﴿ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَاماً ﴾[8].

فهذا ما فرض الله على السمع من الإيمان: أن لا يصغي إلى ما لا يحلّ له، وهو عمله، وهو من الإيمان.

وفرض على البصر أن لا ينظر إلى ما حرّم الله عليه، وأن يُعرض عمّا نهاه عنه[9]

---

(١) في الكافي: (أسخط).

(٢) في «ش» كلمة غير واضحة؛ لعلّها: (به) أو (فيه)، وقوله: (في ذلك) أثبتناها من الكافي.

(٣) سورة النساء (٤): ١٤٠.

(٤) سورة الأنعام (٦): ٦٨. وأوّل الآية: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ﴾. ولعلّه المراد في الكلام وليس آية سورة النساء؛ لوجود «ثمّ»!

(٥) سورة الزمر (٣٩): ١٧ و ١٨. وفي «ش»: (فبشّر عبادي)، بالياء، وفي الكافي الآية كاملة.

(٦) سورة المؤمنون (٢٣): ١ ـ ٤.. والآية الرابعة لم تذكر في «ش». ووردت في الكافي.

(٧) في الكافي زيادة: (﴿ وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ وَقَالُوا لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ ﴾. وقال:). سورة القصص (٢٨): ٥٥.

(٨) سورة الفرقان (٢٥): ٧٢.

(٩) في الكافي: (عمّا نهى الله عنه).

ممّا لا يحلّ له، وهو عمله[١]، وهو من الإيمان..

فقال تبارك وتعالى: ﴿ قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ﴾؛ فنهاهم أن ينظر أحدهم إلى فرج أخيه[٢] المؤمن، ويحفظ فرجه أن يُنظر إليه.. وقال: ﴿ وَقُل لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ ﴾[٣] من[٤] أن تنظر إحداهنّ إلى فرج أُختها، ويحفظن فروجهنّ أن يُنظر إليهنّ[٥].

ثمّ نظم[٦] عزّ وجلّ ما فرض على القلب واللسان والسمع والبصر في آية أُخرى[٧]، ثمّ نظم[٨] تعالى ما فرض على السمع والبصر والفرج في آية واحدة[٩]؛ فقال: ﴿ وَمَا كُنتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَن يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَارُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ ﴾[١٠]، يعني بالجلود: الفرج والأفخاذ[١١].

وقال: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَئِكَ

---

(١) قوله: (وهو عمله) إضافة من الكافي.

(٢) في الكافي: (فنهاهم أن ينظروا إلى عوراتهم، وأن ينظر المرء إلى فرج أخيه، ويحفظ ...).

(٣) سورة النور (٢٤): ٣٠ و ٣١.

(٤) قوله: (من) إضافة من الكافي.

(٥) في الكافي: (وتحفظ فرجها من أن يُنظر إليه، وقال: كلّ شيء في القرآن من حفظ الفرج فهو من الزنا إلّا هذه الآية؛ فإنّها من النظر).

(٦) في «ش»: (نظر)، والمثبت من الكافي.

(٧) قوله: (ثمّ نظم عزّ وجلّ ما فرض على القلب واللسان والسمع والبصر في آية أُخرى) ورد في الكافي ولم يرد في رواية النعماني.

(٨) في «ش»: (نظمهم)، والمثبت من الكافي ورواية النعماني.

(٩) قوله: (ثمّ نظم تعالى ما فرض على السمع والبصر والفرج في آية واحدة) ورد في رواية النعماني ولم يرد في الكافي.

(١٠) سورة فصّلت (٤١): ٢٢.

(١١) في الكافي: (الفروج والأفخاذ). وفي رواية النعماني: ٢٠٤: (يعني بالجلود ها هنا: الفروج).

كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً﴾[١].

فهذا ما فرض الله جلّ وعزّ على العينين[٢] من غضّ البصر عمّا حرّم الله، وهو عملهما، وهو من الإيمان[٣].

وفرض على اليدين أن لا يبطش[٤] بهما إلى ما حرّم الله، وأن يبسطهما[٥] إلى ما أمره الله به، وفرض عليهما من الصدقة، وصلة الرحم، والجهاد في سبيله، والطهور للصلاة؛ فقال: **﴿يا أَيُّها الَّذِينَ آمَنُوا إذا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾**[٦].

وقال: **﴿فَإِذا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثاقَ﴾**[٧].

فهذا ما فرض الله تبارك وتعالى على اليدين؛ لأنّ الضرب وشدّ الوثاق والطهور[٨] من علاجهما[٩].

---

(١) سورة الإسراء (١٧): ٣٦.

(٢) الكلمة في «ش» لم نتمكّن من قراءتها بالشكل الصحيح؛ وتبدو كأنّها: «الوجه»، أو «العبد»، والمثبت من الكافي ورواية النعماني.

(٣) في «ش»: (وهو عمله من الإيمان)، والمثبت من الكافي.

(٤) إلى هنا كان الساقط من «ض»، والذي أشرنا إليه في ص ٣٢٧.

(٥) في الكافي: (وأن يبطش بهما).

(٦) سورة المائدة (٥): ٦. وهي آية الوضوء.

(٧) سورة محمّد ﷺ (٤): ٤٧. وفي الكافي تتمّتها إلى: **﴿أَوْزَارَهَا﴾**.

(٨) قوله: (وشدّ الوثاق والطهور) لم يرد في الكافي.

(٩) والنصّ في رواية النعماني: ٢٠٥: (وأمّا ما فرض سبحانه على اليدين: فالطهور؛ وهو قوله:... وفرض على اليدين الإنفاق في سبيل الله تعالى؛ فقال: **﴿أَنْفِقُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُم مِنَ الأرضِ﴾**. [سورة البقرة (٢): ٢٦٧]. وفرض تعالى على اليدين الجهاد؛ لأنّه من عملهما وعلاجهما؛ فقال... وذلك كلّه من الإيمان).

وفرض الله على الرِجلين: ألّا يمشيا[1] إلى شيء من معاصي الله، وفرض عليهما: المشي في ما فرض الله[2]؛ فقال: ﴿ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحاً ﴾ الآية[3].

وقال: ﴿ وَٱقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ ﴾ الآية[4].

وقال في ما شهدت به الأيدي والأرجل على أربابهما من تضييعهما ما[5] أمر الله عزّ وجلّ به وفرضه عليهما: ﴿ الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَى أَفْوَاهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾[6].

فهذا ما فرض الله على اليدين والرجلين[7]، وهو عملهما، وهو من الإيمان[8].

وفرض على الوجه: السجود بالليل والنهار لمواقيت الصلاة[9]؛ فقال: ﴿ يا أَيُّها الَّذِينَ آمَنُوا ٱرْكَعُوا وَٱسْجُدُوا وَٱعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَٱفْعَلُوا الْخَيْرَ ﴾ الآية[10].

---

(١) في «ش»: (أن لا تمشيا). وفي الكافي: (وفرض على الرجلين أن لا يمشي بهما...).

(٢) في الكافي: (إلى ما يرضي الله عزّ وجلّ).

(٣) سورة الإسراء (١٧): ٣٧. والآية بتمامها وردت في الكافي. ولاحظ الآية: ﴿ وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحاً إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴾. سورة لقمان (٣١): ١٨؛ ولعلّها المقصودة بالكلام!

(٤) سورة لقمان (٣١): ١٩. والآية بتمامها وردت في الكافي.

(٥) في الكافي: (وقال في ما شهدت الأيدي والأرجل على أنفسهما وعلى أربابهما من تضييعهما لِما...).

(٦) سورة يسٓ (٣٦): ٦٥.

(٧) في الكافي: (فهذا أيضاً ممّا فرض الله على اليدين وعلى الرجلين).

(٨) في رواية النعماني: ٢٠٦: (وأمّا ما فرضه الله على الرجلين: فالسعي بهما في ما يرضيه، وٱجتناب السعي في ما يسخطه، وذلك قوله سبحانه: ﴿ فاسعوا إلى ذِكر الله وذروا البيع ﴾. [سورة الجمعة (٦٢): ٩]... وفرض الله عليهما القيام في الصلاة، فقال: ﴿ وقوموا لله قانتين ﴾. [سورة البقرة (٢): ٢٣٨]. ثمّ أخبر أنّ الرِجلين من الجوارح التي تشهد يوم القيام حين تُستنطق، بقوله... وهذا ممّا فرضه الله تعالى على الرجلين في كتابه، وهو من الإيمان).

(٩) في الكافي: (السجود له بالليل والنهار في مواقيت الصلاة).

(١٠) سورة الحج (٢٢): ٧٧. وتتمّتها: ﴿ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾، وردت في الكافي.

وهذه فريضةٌ جامعةٌ على الوجه واليدين والرجلين.

وقال في موضع آخر: ﴿ **وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ للهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللهِ أَحَداً** ﴾[١].

وروى[٢] أصحابنا في غير هذا الحديث أنّه عنى عزّ وجلّ بذلك هذه الجوارح الخمس[٣].

وقال في موضع آخر في ما فرض على هذه الجوارح من الطهور والصلاة، وذلك أنّ الله تبارك وتعالى لمّا صرف نبيّه ﷺ إلى الكعبة عن بيت المقدس، قال المسلمون للنبيّ ﷺ: يا رسول الله! أرأيت صلاتنا التي كنّا نصلّي إلى بيت المقدس، ما حالها وحالنا فيها، وحال مَن مضى من أمواتنا وهم يصلّون إلى بيت المقدس[٤]؟ فأنزل الله جلّ وعزّ: ﴿ **وَمَا كَانَ اللهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللهَ بِالنَّاسِ**

---

(١) سورة الجنّ (٧٢): ١٨.

وفي رواية النعماني: ٢٠٧: (وأمّا ما افترضه على الرأس: فهو أن يمسح من مقدّمه بالماء في وقت الطهور للصلاة، بقوله: ﴿ وامسحوا برؤوسكم ﴾، وهو من الإيمان.

وفرض على الوجه: الغسل بالماء عند الطهور، وقال: ﴿ يا أيّها الّذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم ﴾، وفرض عليه السجود، وعلى اليدين والركبتين والرِجلين الركوع، وهو من الإيمان).

(٢) في «ض» «ش»: (فروى)، ولعلّ المثبت أنسب للسياق.

(٣) قوله: (فروى... الخمس) لم يرد في الكافي ولا في رواية النعماني.

ورد عن الإمام الصادق ؑ: «ما سجدْتَ به من جوارحك لله تعالى فلا تدعُ مع الله أحداً» (النوادر للراوندي: ١٦٣ وعنه في مستدرك الوسائل ٤: ٥٢١٤/٤٧٨؛ وفيه أيضاً عن الجعفريات: ١٧٩).

وورد عنهم: أنّ سجود المصلّي لله جلّ وعلا يكون على سبعة مواضع من بدنه، هي: الجبهة والكفّان والركبتان والإبهامان (انظر: الكافي ٣: ٣١١، من لا يحضره الفقيه ١: ٩١٥/٣٠٠ و٢: ٣٢١٥/٦٢٦، تهذيب الأحكام ٢: ٣٠١/٨١، بحار الأنوار ٦٦: ٥٠؛ وفيه شرح وبيان لهذه الفقرة من الحديث).

(٤) في الكافي: (وقال في ما فرض على الجوارح من الطهور والصلاة بها)، وعبارة: (قال المسلمون... بيت المقدس) لم تذكر فيه.

وفي دعائم الإسلام ١: ٨: «فهذا ما فرض الله على الجوارح من الطهور والصلاة، وسمّى الصلاة: إيماناً في كتابه، وذلك...»، وعبارة: (قال المسلمون... بيت المقدس) ذكرت فيه.

لَرَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾[١]، فسمّى الصلاة: إيماناً[٢].

فمَن لَقِيَ الله تبارك وتعالى حافظاً لجوارحه[٣]، موَفِّياً كلّ جارحة منها ما فرض الله عليها، لَقِيَ الله مستكملاً لإيمانه، وهو[٤] من أهل الجنّة، ومَن كان في شيء منها مُقصّراً، وتعدّى ما أمر الله فيها، لَقِيَ الله ناقص الإيمان[٥].

قلت: قد فهمت نقصان الإيمان وتمامه، فمن أين جاءت زيادته[٦]؟

قال: قول الله عزّ وجلّ: ﴿**وَإِذَا مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَـٰذِهِ إِيمَاناً**﴾، إلى قوله: ﴿**فَزَادَتْهُمْ رِجْساً إِلَىٰ رِجْسِهِمْ**﴾[٧].

وقال عزّ وجلّ: ﴿**نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِالْحَقِّ إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ**

---

(١) سورة البقرة (٢): ١٤٣.

(٢) في «ش»: (فسمّى الله الصلاة: إيماناً).

والنصّ في رواية النعماني: ٢٠٨: (وقال في ما فرض على هذه الجوارح من الطهور والصلاة، وسمّاه في كتابه: إيماناً؛ حين تحويل القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة، فقال المسلمون: يا رسول الله! ذهبت صلاتنا إلى بيت المقدس وطهورنا ضياعاً؟ فأنزل الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللهُ وَمَا كَانَ ٱللهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللهَ بِالنَّاسِ لَرَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾؛ فسمّى الصلاة والطهور: إيماناً).

(٣) في «ض» «ش»: (بجوارحه)، والمثبت من الكافي.

(٤) قوله: (هو) من الكافي، والعبارة بعدها فيه: (ومن خان في شيء منها، أو تعدّى).

(٥) في رواية النعماني: ٢٠٩: (وقال رسول الله ﷺ: من لقي الله كامل الإيمان كان من أهل الجنّة، ومن كان مضيّعاً لشيء ممّا فرضه الله تعالى على هذه الجوارح، وتعدّى ما أمره الله (به)، وآرتكب ما نهاه عنه، لقي الله تعالى ناقص الإيمان).

والعبارة بعدها: (قلت:... زيادته؟) لم تذكر فيها.

(٦) في «ض» إضافة: (وما الحجّة في زيادته؟)، وكذا في دعائم الإسلام. ولم يرد في «ش»، ولا في الكافي.

(٧) سورة التوبة (٩): ١٢٤ ـ ١٢٥. وفي رواية النعماني الآية ١٢٤ فقط، وبعدها الآية ٢ من سورة الأنفال.

وَزِدْنَاهُمْ هُدىً ﴾[١]..

ولو كان كلّه واحداً لا زيادة فيه ولا نقصان لم يكن لأحد منهم فضلٌ على أحد، وآسْتَوَت النِعَمُ فيه، وآسْتَوى الناس[٢]، وبَطل التفضيل؛ ولكن بتمام الإيمان دخل المؤمنون الجنّة، وبالزيادة في الإيمان تفاضل المؤمنون[٣] في الدرجات عند الله، وبالنقصان دخل المُفَرِّطون النار[٤].

قلت: وإنّ الإيمان[٥] درجاتٌ ومنازلُ يتفاضَلُ بها المؤمنون عند الله تبارك وتعالى؟!

قال: نعم.

قلت: صف لي ذلك حتّى أفهمه.

فقال[٦]: إنّ الله عزّ وجلّ سبّق بين المؤمنين كما يُسَبَّقُ بين الخيل يوم الرهان، ثمّ فضّلهم[٧] على درجاتهم في السَبْق إليه[٨]؛ فجعل كلّ امرئٍ منهم على درجة

---

(١) سورة الكهف (١٨): ١٣. وفي رواية النعماني بعدها: آية ١٧ من سورة محمّد ﷺ، وآية ٤ من سورة الفتح (٤٨).

(٢) في الكافي: (على الآخر، ولاسْتَوَت... ولاسْتَوى الناس).

(٣) كذا في «ش»، وفي «ض»: (تفاضُل المؤمنين)، وفي حاشيتها: (المؤمنون خ ل). وفي الكافي: (تفاضَلَ المؤمنون بالدرجات).

(٤) إلى هنا ورد في الكافي ٢: ٣٤، وما بعده ورد في ص ٤٠ ـ ٤٢، وبالسند نفسه.

والنصّ في رواية النعماني: (فلو كان الإيمان كلّه واحداً لا زيادة فيه ولا نقصان، لم يكن لأحد فضل على أحد، ولتساوى الناس؛ فبتمام الإيمان وكماله دخل المؤمنون الجنّة، ونالوا الدرجات فيها، وبذهابه ونقصانه دخل الآخرون النار. وكذلك السبق إلى الإيمان؛ قال الله تعالى: ﴿ والسابقون السابقون... ﴾).

(٥) في الكافي: (قلت له: إنّ الإيمان).

(٦) في الكافي: (صفه لي رحمك الله حتّى أفهمه، قال).

(٧) في «ض» «ش»: (وقَبِلَهم)، وفي حاشيتيهما: (فضّلهم خ ل)، وهو المطابق لما في الكافي.

(٨) قوله: (إليه) ساقط من «ش».

سَبْقِهِ لا ينقصه فيها من حقّه، ولا يتقدّم مسبوقٌ سابقاً، ولا مفضولٌ فاضِلاً، يفاضل بذلك أوّل هذه الأُمّـة آخِرَها[١].

ولو لم يكن للسابق إلى الإيمان فضلٌ على المسبوق[٢] إذاً لَلَحِق آخِرُ هذه الأُمّة أوّلَها، ولتقدّموهم؛ إذ لم يكن لهم بالسبْق إلى الإيمان فضلٌ[٣] على مَن أبطأ عنه، ولكن بدرجات الإيمان قدّم الله السابقين، وبالإبطاء عن الإيمان أخّر الله المقصّرين.

لأنّا نجد من المؤمنين من الآخِرين مَن هو أكثر عملاً من الأوّلين، أكثر منهم صلاة، وصوماً، وحجّاً، وجهاداً، وإنفاقاً في سبيل الله[٤].

ولو لم تكن[٥] سوابق يفضُل بها المؤمنون بعضهم بعضاً عند الله لكان الآخِرون بكثرة العمل متقدّمين[٦] على الأوّلين، ولكن أبى الله تعالى أن يدرك آخِرُ درجات الإيمان أوّلَها، أو يقدّم[٧] فيها مَن أخّر الله، أو يؤخّر فيها مَن قدّم الله عزّ وجلّ.

قلت: أخبرني عمّا ندب الله إليه المؤمنين من الاستباق إلى الإيمان، أفي الكتاب هو؟

قال: نعم، قوله[٨] تعالى: ﴿ **سابِقُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِن رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُها كَعَرْضِ السَّماءِ**

---

(١) في الكافي: (تفاضل بذلك أوائل هذه الأُمّة وأواخرها)..
وفي دعائم الإسلام ١: ٨ زيادة: «وبذلك كان عليّ بن أبي طالب صلوات الله عليه أفضل المؤمنين؛ لأنّه أوّل من آمن بالله منهم.. فلو لم يكن لمن سبق...».

(٢) قوله: (على المسبوق) ساقط من «ش».

(٣) في الكافي: (نعم، ولتقدّموهم، إذا لم يكن لمن سبق إلى الإيمان الفضل).

(٤) في الكافي: (وأكثرهم صلاة... وزكاة وجهاداً وإنفاقاً).

(٥) في الكافي: (يكن).

(٦) في الكافي: (مقدّمين).

(٧) في الكافي: (ويقدّم).

(٨) في الكافي: (المؤمنين إليه... فقال: قول الله عزّ وجلّ:)، وعبارة: (أفي الكتاب هو؟) لم تذكر فيه.

وَالأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ آمَنُوا بِاللهِ وَرُسُلِهِ ﴾[١].

وقوله: ﴿ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ * أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ ﴾[٢].

وقال: ﴿ وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهاجِرِينَ وَالأَنْصارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسانٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾[٣]؛ فبدأ بالمهاجرين الأوّلين؛ على درجة سَبْقِهِم، ثمّ ثنّى بالأنصار، ثمّ ثلّث بالتابعين لهم بإحسان؛ فوضع كلّ قوم على درجاتهم ومنازلهم عنده.

ثمّ ذكر ما فضّل الله عزّ وجلّ به أولياءه بعضهم على بعض؛ فقال عزّ وجلّ[٤]: ﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾[٥].

وقال: ﴿ انْظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَلَلآخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلاً﴾[٦].

وقال: ﴿ هُمْ دَرَجاتٌ عِنْدَ اللهِ ﴾[٧].

وقال: ﴿ وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ ﴾[٨].

وقال: ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَهاجَرُوا وَجاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللهِ بِأَمْوالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ اللهِ﴾[٩].

---

(١) سورة الحديد (٥٧): ٢١. والآية لم تذكر في رواية النعماني.

(٢) سورة الواقعة (٥٦): ١٠ و ١١.

(٣) سورة التوبة (٩): ١٠٠.

(٤) في «ض» «ش»: (فضّل به بعضهم على بعض؛ وقال)، والمثبت من الكافي.

(٥) سورة البقرة (٢): ٢٥٣. وفي الكافي ورواية النعماني: ٢١١، وردت بعدها: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ﴾. سورة الإسراء (١٧): ٥٥.

(٦) سورة الإسراء (١٧): ٢١.

(٧) سورة آل عمران (٣): ١٦٣.

(٨) سورة هود (١١): ٣.

(٩) سورة التوبة (٩): ٢٠.

وقال: ﴿ وَفَضَّلَ اللهُ الْمُجاهِدِينَ عَلَى الْقاعِدِينَ أَجْراً عَظِيماً * دَرَجاتٍ مِنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً ﴾[١].

وقال: ﴿ لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقاتَلَ أُوْلئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقاتَلُوا ﴾[٢].

وقال: ﴿ يَرْفَعِ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجاتٍ ﴾[٣].

وقال: ﴿ ذلِكَ بِأَنَّهُمْ لا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلا نَصَبٌ وَلا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللهِ وَلا يَطَؤُونَ مَوْطِئاً يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلا يَنالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَيْلاً إِلَّا كُتِبَ لَهُم بِهِ عَمَلٌ صالِحٌ ﴾[٤].

وقال: ﴿ وَما تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللهِ ﴾[٥].

[فهذا ذكر درجات الإيمان ومنازله عند الله عزّ وجلّ][٦].

قلت[٧]: فأخبرني عن وجوه[٨] الكُفر في كتاب الله عزّ وجلّ ؟

---

(١) سورة النساء (٤): ٩٥ و ٩٦.

(٢) سورة الحديد (٥٧): ١٠.

(٣) سورة المجادلة (٥٨): ١١. والآية لم تذكر في رواية النعماني: ٢١٣.
وإلى هنا ورد في دعائم الإسلام ١: ١١؛ وفيه ـ بعد الآية ـ: «فهذه درجات الإيمان، ومنازله، ووجوهه، وحالات المؤمنين وتفاضلهم في السبق، ولا ينفع السبق بلا إيمان، ومَن نقص إيمانه أو هدمه لم ينفعه تقدّمه ولا سابقته».

(٤) سورة التوبة (٩): ١٢٠.

(٥) سورة البقرة (٢): ١١٠، سورة المزمّل (٧٣): ٢٠. والآية لم تذكر في رواية النعماني: ٢١٣..
وإلى هنا ورد في الكافي ٢: ٤٢، كما أشرنا إليه في ص...... لكن فيه بعد هذه الآية وردت الآيتان ٧ و ٨ من سورة الزلزلة (٩٩): ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ * وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرّاً يَرَهُ ﴾.

(٦) إضافة من الكافي.

(٧) من هنا ورد في الكافي ٢: ٣٨٩ ـ ٣٩١ باب وجوه الكفر، وبالسند نفسه؛ لكن فيه: القاسم بن يزيد، وهو تصحيف «بُريد»؛ انظر: معجم رجال الحديث ١٥: ٩٥٠٧/١٤، ورواية النعماني: ٢٢١، ورجال النجاشي: ٨٥٧/٣١٣.

(٨) في «ض» «ش»: (وجه)، والمثبت من الكافي؛ وفيه: (أخبرني).

فقال: الكفر في كتاب الله على خمسة أوجه، **فمنها**: كفر الجحود، والجحود على وجهين، وكفر ترك أمر[(١)] الله، وكفر البراءة، وكفر النِّعم[(٢)].

[١]فأمّـا[(٣)] كفر الجحود:

فأحدهما: جحود الربوبية[(٤)]؛ وهو قول مَن يقول: لا ربّ ولا جنّة ولا نار، وهو قول صنفين من الزنادقة، يقال لهم: الدهرية؛ وهم[(٥)] الّذين يقولون: ﴿ **وَما يُهْلِكُنا إِلَّا الدَّهْرُ وَما لَهُم بِذلِكَ مِنْ عِلْمٍ** ﴾؛ وهو دِين وضعوه لأنفسهم بالاستحسان منهم له، من غير تثبت عندهم[(٦)]، ولا حجّة ولا تحقيق لشيء ممّا يقولون؛ قال الله عزّ وجلّ: ﴿ **إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ** ﴾[(٧)] أنّ ذلك كما يقولون.

وقال: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَواءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ** ﴾[(٨)]؛ يعني: بتوحيد الله تعالى.

فهذا أحد الوجهين من الجحود[(٩)].

---

(١) في الكافي: (بترك ما أمر).

(٢) وفي رواية النعماني: ٢٢١: (وأمّا الكفر المذكور في كتاب الله تعالى فخمسة وجوه، منها: كفر الجحود، ومنها: كفر فقط، والجحود ينقسم على وجهين، ومنها: كفر الترك لما أمر الله تعالى به، ومنه: كفر البراءة، ومنها كفر النعم: النعيم).

(٣) في «ش»: (وأمّا).

(٤) في الكافي: (فهو الجحود بالربوبية).

(٥) قوله: (لهم) و(هم) من الكافي.

(٦) في الكافي: (تثبّت منهم). وقوله: (منهم له) و(لا حجّة) لم يرد فيه.

(٧) سورة الجاثية (٤٥): ٢٤. ولاحظ: سورة البقرة (٢): ٧٨.

(٨) سورة البقرة (٢): ٦.

(٩) في الكافي: (أحد وجوه الكفر).

[٢] **وأمّا الوجه الآخر [من الجحود]**[١]: فهو الجحود على معرفةٍ، وهو: أن يجحد الجاحد وهو يعلم أنّه قد استقرّ عنده أنّ ما جحده هو الحقّ؛ قال الله تبارك وتعالى[٢]: ﴿ **وَجَحَدُوا بِها وَٱسْتَيْقَنَتْها أَنفُسُهُمْ ظُلْماً وَعُلُوّاً** ﴾[٣].

وقال عزّ وجلّ: ﴿ **وَكانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جاءَهُمْ ما عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللهِ عَلَى الْكافِرِينَ** ﴾[٤].

فهذا تفسير وجهَي الكفر: كفر الجحود[٥].

[٣] **والوجه الثالث** من الكفر: **كفر النِّعم**:

وذلك قوله جلّ وعزّ، [يحكي قول سليمان ﷺ][٦]: ﴿ **هذا مِن فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي ءَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَن شَكَرَ فَإِنَّما يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ** ﴾[٧].

وقال: ﴿ **لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذابِي لَشَدِيدٌ** ﴾[٨].

والنصّ في رواية النعماني: ٢٢١: (فأمّا كفر الجحود.. فأحد الوجهين منه: جحود الوحدانية؛ وهو قول من يقول: لا ربّ ولا جنّة ولا نار ولا بعث ولا نشور، وهؤلاء صنف من الزنادقة وصنف من الدهرية الّذين يقولون... وذلك رأي وضعوه لأنفسهم، واستحسنوه بغير حجّة، فقال الله تعالى... وقال... أي: لا يؤمنون بتوحيد الله).

(١) في «ض» «ش»: (فأمّا)، والمثبت من الكافي، وكذا ما بين المعقوفين.

(٢) في الكافي: (وهو يعلم أنّه حقّ قد استقرّ عنده، وقد قال الله عزّ وجلّ).

(٣) سورة النمل (٢٧): ١٤.

(٤) سورة البقرة (٢): ٨٩.

(٥) في الكافي: (فهذا تفسير وجهَي الجحود).

وفي رواية النعماني: ٢٢٢: (والوجه الآخر من الجحود هو: الجحود مع المعرفة بحقيقته؛ قال تعالى... وقال سبحانه... أي: جحدوه بعد أن عرفوه).

(٦) إضافة من الكافي.

(٧) سورة النمل (٢٧): ٤٠. وفي الكافي تتمّة الآية: ﴿ وَمَن كفر فإنّ ربّي غنيٌّ كريمٌ ﴾.

(٨) سورة إبراهيم (١٤): ٧.

وقال: ﴿ فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ ﴾[١].

[٤] والوجه الرابع من الكفر: **ترك[٢] أمرٍ أمرَه اللهُ به:**

وذلك قوله جلّ وعزّ: ﴿ **وَإِذْ أَخَذْنا مِيثاقَكُمْ لا تَسْفِكُونَ دِماءَكُمْ وَلا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِيارِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ** ﴾، إلى قوله تعالى: ﴿ **أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ** ﴾؛ فأكفرهم بتركهم[٣] ما أمر الله به، ونسبهم إلى الإيمان ولم يقبله منهم ولم ينفعهم عنده[٤]؛ قال: ﴿ **فَما جَزاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذلِكَ مِنْكُمْ** ﴾ الآية[٥].

[٥] والوجه الخامس من الكفر: **كفر البراءة:**

وهو [ما حكاه الله تعالى من][٦] قول إبراهيم عليه السلام لقومه: ﴿ **كَفَرْنا بِكُمْ وَبَدا بَيْنَنا وَبَيْنَكُمُ الْعَداوَةُ وَالْبَغْضاءُ أَبَداً حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللهِ وَحْدَهُ** ﴾[٧]؛ يعني: تبرّأنا منكم.

---

(١) سورة البقرة (٢): ١٥٢.

وفي رواية النعماني: ٢٢٦: (**وأمّا الوجه الخامس من الكفر وهو: كفر النعم، قال الله تعالى عن قول سليمان عليه السلام**).

(٢) في «ض»: (بِتَـرْك)، وفي حاشيتها: (ظ ترك)، وفي الكافي: (ترك ما أمر الله عزّ وجلّ به، وهو: قول الله عزّ وجلّ).

(٣) في الكافي: (فكفّرهم بترك).

(٤) قوله: (عنده) ساقط من «ش».

(٥) سورة البقرة (٢): ٨٤ و٨٥. والآية بكاملها مذكورة في الكافي، وفيه: (فقال) بدلاً من: (قال).

والنصّ في رواية النعماني: ٢٢٤: (**وأمّا الوجه الثالث من الكفر، فهو: كفر الترك لِما أمرهم الله به، وهو من المعاصي؛ قال الله سبحانه:... فكانوا كفّاراً لتركهم ما أمر الله تعالى به، فنسبهم إلى الإيمان بإقرارهم بألسنتهم على الظاهر دون الباطن، فلم ينفعهم ذلك؛ لقوله تعالى... إلى آخر الآية**).

(٦) إضافة من رواية النعماني. وفي الكافي: (وذلك قوله عزّ وجلّ يحكي)، و(لقومه) لم تذكر فيه.

(٧) سورة الممتحنة (٦٠): ٤.

وقال [سبحانه] - يذكر [قصّة][1] إبليس لعنه الله وتبرّيه من أوليائه[2] يوم القيامة -: ﴿إِنِّي كَفَرْتُ بِما أَشْرَكْتُمُونِ مِن قَبْلُ﴾[3].

وقال: ﴿ثُمَّ يَوْمَ الْقِيامَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعْضاً﴾[4]؛ يعني: يبرأ بعضكم من بعض[5].

فهذه وجوه الكفر عند الله تعالى[6].

[وجوه الشرك:]

وأمّا[7] الشِرك، وليس تفسيره في هذا الحديث، فهو على ثلاثة أوجه[8]: فشركٌ بالله، وشرك بالأعمال، وشرك بالرياء.

*** فأمّا الشرك بالله جلّ وعزّ:**

---

(١) ما بين المعقوفات إضافة من رواية النعماني.

(٢) في الكافي: (وتبرئته من أوليائه من الإنس).

(٣) سورة إبراهيم (١٤): ٢٢.

(٤) سورة العنكبوت (٢٩): ٢٥. وأوّلها ورد في الكافي، كما في رواية النعماني.

(٥) في الكافي: (يتبرّأ)، وإلى هنا ورد في ٢: ٣٩١ منه، كما أشرنا إليه في ص........، وما في المتن - بعده - لم يرد فيه.

(٦) في رواية النعماني: ٢٢٥:(وأمّا الوجه الرابع من الكفر، فهو: ما حكاه تعالى من قول إبراهيم عليه السلام... فقوله: ﴿كفرنا بكم﴾، أي: تبرّأنا منكم، وقال سبحانه في قصّة إبليس وتبرّيه من أوليائه من الإنس يوم القيامة:... أي: تبرّأت منكم.. وقوله تعالى: ﴿إنّما اتّخذتم من دون الله أوثاناً مودّةَ بَيْنِكم في الحياة الدنيا﴾، إلى قوله:... الآية).

(٧) في «ض»: (فأمّا)، والمثبت من «ش».

(٨) انظر: تفسير السمرقندي ٢: ٤٥٤ في تفسير الآيات ٦٨ - ٧٠ من سورة الفرقان؛ وفيه: «يقال: الشرك ثلاثة، أوّلها: أن يَعبد غير الله تعالى. والثاني: أن يطيع مخلوقاً بما يأمره من المعصية. والثالث: أن يعمل لغير وجه الله تعالى؛ فالأوّل: كفر، والآخران: معصية».

فقول الله جلّ وعزّ: ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قالُوا إِنَّ اللهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ وَقالَ الْمَسِيحُ يا بَنِي إِسْرائِيلَ اعْبُدُوا اللهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ إِنَّهُ مَن يُشْرِكْ بِاللهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ ﴾ الآية[١].

*** وأمّا شرك الأعمال:**

فقول الله تبارك اسمه: ﴿ وَما يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللهِ إِلّا وَهُم مُشْرِكُونَ ﴾[٢].

وقوله: ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبارَهُمْ وَرُهْبانَهُمْ أَرْباباً مِن دُونِ اللهِ ﴾[٣].

فقال الصادق صلوات الله عليه[٤]: ما صاموا لهم ولا صلّوا، ولكن أمروهم فأطاعوهم[٥].

*** وأمّا شرك الرياء:**

فقول الله جلّ وعزّ: ﴿ فَمَن كانَ يَرْجُوا لِقاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صالِحاً وَلَا يُشْرِكْ بِعِبادَةِ رَبِّهِ أَحَداً ﴾[٦]، وهم قومٌ يحبّون أن يراؤوا[٧] الناس في صلاتهم وصومهم

---

(١) سورة المائدة (٥): ٧٢. ولاحظ الآية ١٧ من السورة نفسها: ﴿لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قالُوا إِنَّ ٱللهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللهِ شَيْئاً إِنْ أَرادَ أَنْ يُهْلِكَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعاً وَلله مُلْكُ ٱلسَّماواتِ وَٱلْأَرْضِ وَما بَيْنَهُما يَخْلُقُ ما يَشاءُ وَٱللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

(٢) سورة يوسف (١٢): ١٠٦.

انظر: الكافي ٢: ٣/٣٩٧ و ٤ باب الشرك؛ فقد ورد فيهما قول الإمام الصادق عليه السلام ـ جواباً لمن سأله عن الآية ـ: «يطيع الشيطان من حيث لا يعلم فيُشرك»، و«شرك طاعة وليس شرك عبادة».

(٣) سورة التوبة (٩): ٣١.

(٤) في «ض»: (عليه وآله)، وفي «ش» لم تذكر التحية.

(٥) انظر: الكافي ٢: ٧/٣٩٨ باب الشرك؛ فقد ورد فيه قول الإمام الصادق عليه السلام ـ جواباً لمن سأله عن الآية ـ: «أمَا والله ما دعوهم إلى عبادة أنفسهم، ولو دعوهم إلى عبادة أنفسهم لَما أجابوهم، ولكن أحلّوا لهم حراماً وحرّموا عليهم حلالاً فعبَدوهم من حيث لا يشعرون».

(٦) سورة الكهف (١٨): ١١٠.

(٧) في «ض»: (يراؤن)، وفي «ش»: (يراؤا).

وعبادتهم؛ فسمّاهم الله: «مشركين»[١].

وأمّـا الضـلال:

فقد فسّرنا وجوهه في باب المتشابه من القرآن[٢].

[وجوه الظلم:]

وأمّـا الظلم: فهو على وجوه:

فمنه: شركٌ؛ لقول الله جلّ وعزّ يحكي قول لقمان: ﴿ **وَإِذْ قالَ لُقْمانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ باللهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ** ﴾[٣].

---

(١) نقله عنه في بحار الأنوار ٨٤: ٣٨٢؛ وفيه: «فهم قوم... يباروا الناس»، وورد نحوه في الكافي ٢: ٢٩٣/٤ باب الرياء؛ وفيه قول الإمام الصادق عليه السلام ـ جواباً لمن سأله عن الآية ـ: «الرجل يعمل شيئاً من الثواب لا يطلب به وجه الله، إنّما يطلب تزكية الناس، يشتهي أن يسمع به الناس؛ فهذا الذي أشرك بعبادة ربّه».

والنصّ في رواية النعماني: ٢٢٧: (فأمّا ما جاء من ذكر الشرك في كتاب الله تعالى فمن أربعة أوجه: قوله تعالى... فهذا شرك القول والوصف.. وأمّا الوجه الثاني من الشرك فهو: شرك الأعمال؛ قال الله تعالى... وقوله سبحانه... على أنّهم لم يصوموا لهم ولم يصلّوا، ولكنّهم أمروهم ونهوهم فأطاعوهم، وقد حرّموا عليهم حلالاً، وأحلّوا لهم حراماً، فعبدوهم من حيث لا يعلمون، فهذا شرك الأعمال والطاعات.. وأمّا الوجه الثالث من الشرك: شرك الزنا؛ قال الله تعالى: ﴿وشاركهم في الأموال والأولاد﴾، [سورة الإسراء (١٧): ٦٤]؛ فمن أطاع ناطقاً فقد عبَده، فإن كان الناطق ينطق عن الله تعالى فقد عبَد الله، وإن كان ينطق عن غير الله تعالى فقد عبَد غير الله.. وأمّا الوجه الرابع من الشرك فهو: شرك الرياء؛ قال الله تعالى... فهؤلاء صاموا وصلّوا، واستعملوا أنفسهم بأعمال أهل الخير، إلّا أنّهم يريدون به رئاء الناس؛ فأشركوا لما أتوه من الرياء.. فهذه جملة وجوه الشرك في كتاب الله تعالى).

(٢) انظر: ص ٢١٢ ـ ٢١٩ من هذا الكتاب.

(٣) سورة لقمان (٣١): ٣١.

وظلمٌ هو: ظلم الناس[١] بعضهم لبعض في أُمور الدنيا؛ وهو قول الله تبارك وتعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ ﴾ إلى قوله: ﴿ تَزْعُمُونَ ﴾[٢].

(١) قوله: (الناس) ساقط من «ش».

(٢) سورة الأنعام (٦): ٩٣ و ٩٤.

والنصّ في رواية النعماني: ٢٣١: (وأمّا ما ذكر من الظلم في كتابه فوجوه شتّى، فمنها: ما حكاه الله تعالى عن قول لقمان لابنه... ومن الظلم: مظالم الناس في ما بينهم من معاملات الدنيا، وهي شتّى؛ قال الله تعالى... الآية).

وقد ورد عن الإمام الباقر ﷺ: «الظلم ثلاثة: ظلم يغفره الله، وظلم لا يغفره الله، وظلم لا يدعه الله، فأمّا الظلم الذي لا يغفره فالشرك، وأمّا الظلم الذي يغفره فظلم الرجل نفسه في ما بينه وبين الله، وأمّا الظلم الذي لا يدعه فالمداينة بين العباد». وورد عن النبيّ ﷺ وعن الإمام أمير المؤمنين ﷺ نحوه.

انظر: الكافي ٢: ١/٣٣٠ باب الظلم، الأمالي للشيخ الصدوق: ٣٧٩/٣٢٥، مسند أبي داود الطيالسي: ٢٨٢، المصنّف للصنعاني ١١: ٢٠٢٧٦/١٨٣، مجمع الزوائد ١٠: ٣٤٨، شرح نهج البلاغة لمحمّد عبده ٢: ٩٥ خطبة ١٧٦.. تفسير العيّاشي ٢: ٢٧/٣٢٦، تفسير السلمي ١: ٣٤٨، تفسير الرازي ١: ٣٦٦.. وانظر: ميزان الحكمة ٢: ٢٤٥١/١٧٧٣ أنواع الظلْم.

وانطباق الآية على المعنى المشار إليه يحتاج إلى بحث ودراسة أوسع وأعمق؛ فقد ذُكر في تفسير الآية ـ في ما تتبّعناه ـ معنىً آخر، لا يشمل ظلم الناس بعضهم لبعض!

باب[1]
حدود الفروض التي فرضها الله على خلقه

وهي خمسة من كبار الفرائض[2]: الصلاة، والزكاة، والحجّ، والصوم، والولاية[3]، والولاية الحافظة لهذه الفرائض الأربعة[4]، وهي لكلّ[5] الفرائض

---

(١) هذا الباب ورد بكامله في بحار الأنوار ٦٨: ٣٨٧ ـ ٣٩/٣٩١ب ٢٧: «دعائم الإسلام والإيمان وشعبهما». واستعنّا به ـ كنسخة ثالثة ـ في مقابلة متن المخطوطتين، وتثبيت النصّ الأكثر صحّة ودقّة. وذكر العلّامة المجلسي الكتاب بعنوان: «بيان أنواع القرآن: برواية ابن قولويه عن سعد بن عبد الله بإسناده عن أمير المؤمنين عليه السلام».

(٢) ورد عن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله وعن أئمّة أهل البيت عليهم السلام: «بُني الإسلام على خمس...». وهو من الأحاديث المشتركة بين طوائف المسلمين، ولكن عند العامّة بدل «الولاية»: «شهادة أن لا إله إلّا الله» (انظر: المحاسن ١: ٤٢٩/٢٨٦ و ٤٣٠، الكافي ٢: ١٨ باب دعائم الإسلام، مسند أحمد ٢: ٢٦ و ٩٣ و ١٢٠ و ٤: ٣٦٣، صحيح البخاري ١: ٧ باب قول النبيّ صلى الله عليه وآله: «بُني الإسلام على خمس» و ٥: ١٥٧).

(٣) قوله: (والولاية) لم يرد في البحار.

(٤) قال الشيخ الصدوق رحمه الله ـ في بيان معنى الفترة بين الرسل ـ: «وأجلّ الفرائض وأعظمها خطراً: الإمامة، التي تؤدّى بها الفرائض والسُنن، وبها كمُل الدين وتمّت النعمة». إكمال الدين وإتمام النعمة: ٦٥٨.

(٥) في «ض» «ش» والبحار: (فلكل). والمراد: أنّ الولاية شرطٌ لكلّ ما ذكر!

والسُنن وجميع أُمور الدين والشرائع[١].

فكبار حدود الصلاة أربعة، وهي: معرفة **الوقت**، ومعرفة **القبلة** والتوجّه إليها، و**الركوع**، و**السجود**، ولها خامسةٌ لا تتمّ الصلاة وتثبت إلّا بها، وهي: الوضوء على حدوده التي فرضها الله وبيّنها في كتابه[٢].

وإنّما صارت هذه كبار حدود الصلاة، لأنّها عوامٌّ في جميع العالم، معروفة مشهورة بكلّ لسان في الشرق والغرب، فجميع الناس: العاقل والعالم وغير العالم يقدر على أن يتعلّم هذه الحدود الكبار ساعة تجب عليه؛ لأنّها تُتعلّم بالرؤية والإشارة من ضبط الوضوء، والوقت، والقبلة، والركوع، والسجود، لا عذر لأحد في تأخير تعلّم[٣] ذلك.

وسائر حدود الصلاة وما فيها من السُنن: فليس كلّ أحد يحسن ويتهيّأ له أن يتعلّم ما فيها من السُنن من القراءة والدعاء والتسبيح والتشهّد والأذان والإقامة.

فجعل الله تبارك وتعالى هذه كبار حدود الصلاة؛ لعلمه عزّ وجلّ أنّ الناس كلّهم لا يستطيعون[٤] أن يؤدّوا جميع هذه الأشياء في حالة وجوبها عليهم؛ وجعلها فريضة..

---

(١) والنصّ في رواية النعماني: ٢٣٢: (وأمّا ما فرضه سبحانه من الفرائض في كتابه: فدعائم الإسلام؛ وهي: خمس دعائم. وعلى هذه الفرائض الخمسة بني الإسلام؛ فجعل سبحانه لكلّ فريضة من هذه الفرائض أربعة حدوداً، لا يسع أحداً جهلها: أوّلها الصلاة، ثمّ الزكاة، ثمّ الصيام، ثمّ الحجّ، ثمّ الولاية؛ وهي خاتمتها، والحافظة لجميع الفرائض والسُنن).

(٢) سورة المائدة (٥): ٦. آية الوضوء.

قال الشيخ المفيد ﷺ في رسالة الإشراف: ٢٣: «إنّ الكبار من حدود الصلاة سبعة، منها أربعة قبل الصلاة، وثلاثة فيها.. أوّلها: الوقت، ثمّ الطهور، ثمّ القبلة، ثمّ التوجّه، ثمّ تكبيرة الافتتاح، ثمّ الركوع، ثمّ السجود».

(٣) في «ض»: (تعليم)، والمثبت من «ش».

(٤) في البحار: (يستطيعون) بدون (لا).

وجعل سائر ما فيها سُنّةً واجبةً على مَن أحسنها، ووسّع لمَن لم يُحسنها في إقامتها حتّى يتعلّمها؛ لأنّها تصعب على الأعاجم خاصّة؛ لقلّة ضبطهم العربية، ولاختلاف ألسنتهم، ولا عُذر لهم في ترك التعليم ومجاهدته، ولهم العُذر في إقامته حتّى يتعلّموه[١].

وكبار حدود الزكاة أربعةٌ:

معرفة **القدر** الذي يجب عليه فيه الزكاة[٢] وما الذي يجب الزكاة عليه من الأموال، ومعرفة **الوقت** الذي تجب[٣] فيه الزكاة، ومعرفة **العدد والقيمة**، ومعرفة **الموضع** الذي توضع فيه[٤].

فأمّا معرفة العدد والقيمة:

فهو أنّه[٥] يجب أن يعلم الإنسان كم الأشياء التي تجب الزكاة عليها من الأموال التي فرض الله عليهم فيها الزكاة؟ وهو: الذهب والفضّة، والحنطة والشعير والتمر

---

(١) في رواية النعماني: ٢٣٢: (**فحدود الصلاة أربعة: معرفة الوقت، والتوجّه إلى القبلة، والركوع، والسجود، وهذه عوامّ في جميع الناس، العالم والجاهل، وما يتّصل بها من جميع أفعال الصلاة** والأذان والإقامة وغير ذلك، ولمّا علم الله سبحانه أنّ العباد لا يستطيعون أن يؤدّوا هذه الحدود كلّها على حقائقها جعل فيها فرائض، وهي الأربعة المذكورة، وجعل ما فيها من هذه الأربعة، من القراءة والدعاء والتسبيح التكبير والأذان والإقامة وما شاكل ذلك، سُنّة واجبة، مَن أجلّها عمل بها.. فهذا ذِكر حدود الصلاة).

(٢) قوله: (الزكاة) لم يرد في «ش».

(٣) في «ش» والبحار: (يجب).

(٤) قال العلّامة المجلسي في بيانه في بحار الأنوار ٦٨: ٣٩١، في ذيل هذا الخبر، وبعد ذكر ما ورد في رواية النعماني: «كان في نسختَي الروايتين سقم وتشويش، لا سيّما في حدود الزكاة...». بحار الأنوار ٦٨: ٣٩١.

(٥) في «ض» «ش»: (أن)، والمثبت من البحار.

والزبيب، والإبل والبقر والغنم، **فهذه تسعة أشياء**، وليس عليهم في ما سوى ذلك من أموالهم زكاةٌ، ويجب أن يعرفوا من ذلك ما يجب من العـدد.

وقد بيّن الله ذلك؛ ووضع لمعرفة ما يحتاجون إليه ممّا فرض عليهم: أربـعة أشياء، وهي: الكيل، والوزن، والمساحة، والعدد.

فالعدد: في الإبل والبقر والغنم، **والكيل**: في الحنطة والشعير والزبيب والتمر، **والوزن**: في الذهب والفضّة؛ فإذا عرف الإنسان هذه الأشياء كان مـؤدّياً للـزكاة على ما فرض الله تبارك وتعالى عليه، وإن لم يعرف ذلك لم يُحسن أن يـؤدّي هذه الفرائض.

ثمّ يحتاج بعد ذلك أن يعرف الموضع الذي يجب أن يضع فيه زكاته؛ فيضعها فيه، وإلّا لم يكن مؤدّياً لِما أمر الله، ولم يُقبل منه، فهذه كبار حدود الزكاة[1].

وكبار حدود الحجّ أربعةٌ: فأوّل ذلك: **الإحرام** مـن الوقت المـؤقّت، لا يـتقدّم قبل[2] ذلك ولا يتأخّر عنه إلّا لعلّة، **والطواف** بالبيت، **والسعي** بين الصفا والمروة،

---

(١) والنصّ في رواية النعماني: ٢٣٣:(وأمّا حدود الزكاة: فأربعة، أوّلها: معرفة الوقت الذي يجب فيه الزكاة. والثاني: القيمة. والثالث: الموضع الذي توضع فيه الزكاة. والرابع: القـدر (العـدد)، فأمّا معرفة العدد والقيمة: فإنّه يجب على الإنسان أن يعلم كم يجب من الزكاة في الأموال التي فرضها الله تعالى؟ من الإبل والبقر والغنم، والذهب والفضّة، والحنطة والشعير والتمر والزبيب، فيجب أن يعرف كم يخرج من العدد والقيمة، ويتبعهما الكيل والوزن والمساحة، فما كان من العدد، فهو من باب الإبل والبقر والغنم. وأمّا المساحة فمن باب الأرضين والمياه.

وما كان من المكيل: فمن باب الحبوب التي هي أقوات الناس في كلّ بلد، وأمّا الوزن فمن الذهب والفضّة وسائر ما يوزن من أبواب سلع التجارات، ممّا لا يدخل في العدد ولا الكيل؛ فإذا عرف الإنسان ما يجب عليه في هذه الأشياء، وعرف الموضع الذي توضع فيه، كان مؤدّياً للزكاة على ما فرض الله تعالى).

(٢) في البحار: (على).

والوقوف بالموقفين: عرفة والمزدلفة ـ وهي المشعر الحرام ـ فهذه كبار حدود الحجّ.

وعليه بعد أن يتعلّم ما يحتاج إليه في عُمرته وحجّه، وما يلزمه من ذبحٍ، وحلْقٍ، وتقصير، ورمي الجمار، حتّى يؤدّي ذلك كما يجب، وكما سَنّه رسولُ الله ﷺ[١].

وكبار حدود الصوم أربعةٌ، وهي: اجتناب **الأكل والشرب والنكاح والارتماس** في الماء. فهذه كبار حدود الصوم.

وعليه بعد ذلك أن يجتنب القيء متعمّداً، والكذب، وقول الزور، وإنشاد الشعر، وغير ذلك ممّا قد نُهِيَ عنه، وجاء به[٢] الخبر، ممّا سَنّهُ رسولُ الله صلّى الله عليه وآله وأمر به[٣].

وكبار حدود الوضوء للصلاة أربعة، وهي: غَسْل الوجه، واليدين إلى المرافق، والمسح على الرأس، والمسح على الرِجلين إلى الكعبين؛ كما أمر الله، وسائر ذلك سُنّة[٤].

---

(١) في رواية النعماني: ٢٣٤:(**وأمّا حدود الحجّ**: فأربعة، وهي: الإحرام، والطواف بالبيت، والسعي بين الصفا والمروة، والوقوف في الموقفين، وما يتبعها ويتّصل بها. فمَن ترك هذه الحدود وجب عليه الكفّارة والإعادة).

(٢) في «ش»: (في).

(٣) في «ش»: (وأمره). والنصّ في رواية النعماني: ٢٣٤:(**وأمّا حدود الصيام**: فأربعة حدود، أوّلها: اجتناب الأكل والشرب، والثاني: اجتناب النكاح، والثالث: اجتناب القيء متعمّداً، والرابع: اجتناب الاغتماس في الماء؛ وما يتّصل بها، وما يجري مجراها من السُنن كلّها).

(٤) وفي رواية النعماني: ٢٣٤:(**وأمّا حدود الوضوء للصلاة**: فغسل اليدين والوجه، والمسح على الرأس وعلى الرجلين، وما يتعلّق ويتّصل بها؛ سُنّة واجبة على مَن عرفها، وقدر على فعلها).

وكبار حدود ولاية[(١)] **الإمام المفروض الطاعة** أن[(٢)] يعلم:

أنّه **معصومٌ** من الخطأ والزلل والعمد، ومن الذنوب كلّها صغيرها وكبيرها، لا يزلّ ولا يخطأ، ولا يلهو بشيء من الأُمور الموبقة للدين، ولا بشيء من الملاهي.

وأنّه **أعلم الناس** بحلال الله وحرامه، وفرائضه وسُننه وأحكامه، مستغنٍ[(٣)] عن جميع العالم، والعالم[(٤)] محتاجٌ إليه.

وأنّه **أسخى الناس**، **وأشجع الناس**.

* **والعلّة** في وجوب العصمة: أنّه إن لم يكن معصوماً لم يؤمَن منه أن يدخل في بعض ما يدخل فيه الناس من ارتكاب المحارم؛ بغلبة الشهوات، فإذا دخل في شيء من الذنوب احتاج إلى مَن يُقيم عليه الحدود التي فرضها الله، ولا يجوز أن يكون إماماً على الناس، مؤدّباً[(٥)] لهم، مَن يكون بهذه الصفة من ارتكاب الذنوب.

* **والعلّة** في أن يكون أعلم الناس: أنّه إن لم يكن عالماً بجميع الحلال والحرام وفنون العلوم التي يحتاج الناس إليها في أُمور دينهم ودُنياهم لم يؤمَن منه قلب[(٦)] شرائع الله وأحكامه وحدوده؛ فيقطع مَن يجب عليه القتل[(٧)]، ويقتل ويصلب السارق، ويحدّ ويضرب المحارِب.

والعلّة في أنّه يجب أن يكون أسخى الناس: أنّه خازن المسلمين، والمؤتمن على أموالهم وفيئهم؛ فإن لم يكن سخيّاً تاقت نفسه إلى أموالهم، فأخذها.

---

(١) في «ش»: (الولاية ولاية).

(٢) في «ض»: (وأن)، والمثبت من «ش» والبحار.

(٣) في «ض» «ش»: (مستغني)، والمثبت من البحار.

(٤) قوله: (والعالم) لم يذكر في «ض»، والمثبت من «ش». وفي البحار: (وغيره).

(٥) في «ض»: (مؤدّياً)، والمثبت من «ش».

(٦) في «ض» «ش»: (بقلب)، وفي البحار: (أن يقلب)، ولعلّ المثبت أنسب للسياق.

(٧) في «ض»: (من يجب عليه القطع)، وفي البحار: (من لا يجب عليه القطع)، والمثبت من «ش».

والعلّة في أنّه يجب أن يكون أشجع الناس: لأنّه فئة المسلمين، إليه يرجعون في الحروب؛ فإن لم يكن أشجعهم لم يؤمَن منه أن يهرب ويفرّ[(١)] من الزحف، ويُسلِمهم للقتل والعطب، فيبوء بغضب من الله؛ كما قال جلّ وعزّ: ﴿ **وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفاً لِقِتالٍ أَوْ مُتَحَيِّزاً إِلى فِئَةٍ فَقَدْ باءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللهِ** ﴾[(٢)]، فلا يجوز أن يفرّ من الحرب ويبوء بغضب من الله[(٣)].

[الدلالة على الفرائض الأربعة:]

وجعل الله جلّ وعزّ لهذه الفرائض الأربع دلالتين، وهما أعظم الدلائل في

---

(١) في «ض» «ش»: (يهرب كما ويفرّ)، والمثبت من البحار.

(٢) سورة الأنفال (٨): ١٦.

(٣) في رواية النعماني: ٢٣٤: (وأمّا حدود الإمام المستحقّ للإمامة: فمنها: أن يعلم الإمام المتولّي عليه أنّه: معصوم من الذنوب كلّها، صغيرها وكبيرها، لا يزلّ في الفتيا، ولا يُخطئ في الجواب، ولا يسهو، ولا ينسى، ولا يلهو بشيء من أمر الدنيا. والثاني: أن يكون أعلم الناس بحلال الله وحرامه، وضروب أحكامه، وأمره ونهيه، وجميع ما يحتاج إليه الناس؛ فيحتاج الناس إليه ويستغني عنهم. والثالث: يجب أن يكون أشجع الناس؛ لأنّه فئة المؤمنين التي يرجعون إليها، إن انهزم من الزحف انهزم الناس بانهزامه. والرابع: يجب أن يكون أسخى الناس وإن بخل أهل الأرض كلّهم؛ لأنّه إن استولى الشحّ عليه شحّ على ما في يديه من أموال المسلمين.

والخامس: [وأمّا وجوب] العصمة من جميع الذنوب، وبذلك يتميّز من المأمومين الّذين هم غير معصومين؛ لأنّه لو لم يكن معصوماً لم يؤمَن عليه أن يدخل في ما يدخل فيه الناس من موبقات الذنوب المهلكات، والشهوات واللذّات، ولو دخل في هذه الأشياء لاحتاج إلى مَن يقيم عليه الحدود، فيكون حينئذ إماماً مأموماً؛ ولا يجوز أن يكون الإمام بهذه الصفة.. وأمّا وجوب كونه أعلم الناس: فإنّه لو لم يكن عالماً لم يؤمَن عليه تقلّب الأحكام والحدود، وتختلف عليه القضايا المشكلة فلا يجيب عنها، أو يجيب بخلافها.. وأمّا وجوب كونه أشجع الناس، في ما قدّمناه؛ لأنّه لا يصحّ أن ينهزم فيبوء بغضب من الله تعالى، وهذه لا تصحّ أن تكون صفة الإمام.. وأمّا وجوب كونه أسخى الناس، فلِما قدّمناه؛ وذلك لا يليق بالإمام).

السماء: الشمس والقمر[١].

فدلالة الصلاة التي هي أعظم هذه الأربعة، وهي عمود الدين، وهي أشرفها وأجلّها: الشمس؛ يقول الله جلّ وعزّ: ﴿ **أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُوداً** ﴾[٢].

فلا تُعرف مواقيت الصلاة إلّا بالشمس، أوّلها الزوال عن كبد السماء، وهو وقت **الظهر**، ثمّ **العصر** بعدها؛ ودليلها: ما تقدّم من الزوال، و**المغرب** إذا سقط القرص، وهو من الشمس، و**العشاء** الآخرة إذا ذهب الشفق، وهو من الشمس، وصلاة **الفجر** إذا طلع الفجر، وهو من الشمس.

وجعل عزّ وجلّ دلالة الزكاة مشتركة بين الشمس والقمر؛ فإذا حال الحول وجبت الزكاة[٣].

وجعل دلالة الحجّ والصوم: القمر[٤]؛ لا تعرف هاتان الفريضتان إلّا بالقمر؛ لقول الله تبارك وتعالى: ﴿ **يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالحَجِّ** ﴾[٥].

وقوله جلّ وعزّ: ﴿ **شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدىً لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدى وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ** ﴾[٦].

ففرضُ الحجّ والصوم لا يُعرف إلّا بالشهور، والشهور لا تُعرف إلّا بالقمر دون الشمس.

---

(١) في رواية النعماني: ٢٣٥: (وقد جعل الله تعالى لهذه الأربعة فرائض دليلين، أبان لنا بهما المشكلات، وهما: الشمس والقمر، أي: النبيّ ووصيّه بلا فصل).

(٢) سورة الإسراء (١٧): ٧٨.

(٣) قال العلّامة المجلسي في بيانه: «كأنّ مدخلية الشمس في الزكاة؛ لأنّ الغلّات حولُها إدراكها، وهي تابعة للفصول التابعة لحركة الشمس».

(٤) في «ض»: (والقمر)، والمثبت من «ش» والبحار.

(٥) سورة البقرة (٢): ١٨٩.

(٦) سورة البقرة (٢): ١٨٥.

وهـذا أيضـاً[1]:

باب
في ما تأويله من القرآن قبل تنزيله

وهو قصص أصحاب الكهف:

وذلك أنّ قريشاً بعثت ثلاثة نفر[2] منهم: النضر بن الحارث بن كلدة[3]، وعقبة

---

(١) كذا في المخطوطتين، وفي «ض» فوق (أيضاً): (كذا). والظاهر أنّها لبيان أنّ هـذا البـاب هـو استدراك لِما ذُكر من وجوه التنزيل والتأويل، في (الذي تأويله قبل تنزيله)، المـذكور سابقاً؛ لاحظ ص ١٥٩ في عنوان [وجوه التنزيل والتأويل]، وانظر: ص ١٦٦ من هذا الكتاب.

(٢) في رواية النعماني: ٢٦٩: (وأمّا ما أنزل الله تعالى في كتابه ممّا تأويله حكاية في نفس تـنزيله، وشرح معناه، فمن ذلك: قصّة أهل الكهف.. وذلك أنّ قريشاً بعثوا ثلاثة نفر).

(٣) النضر بن الحارث بن علقمة بن كلدة العبدري، من بني عبدالدار بن قصي: كـان مـن شـياطين قريش، وكان يؤذي رسول الله ﷺ وينصب له العداوة، وكان من أشدّ قريش في تكذيب النبي ﷺ والأذى له ولأصحابه، وكان يغنّي بالعود، وهو من أسرى المشركين في معركة بدر، وضرب عنقه -مع عقبة وطُعَيْمة بن عديّ- الرسول الأكرم ﷺ بعد عودته منها، في موضع قرب المدينة يسمّى: الأُثيل، وقيل: الصفراء، وقد نزلت عدّة آيات قرآنية في ذمّه.

انظر: السيرة النبويّة لابن هشام ٢: ٥٢٧، المعارف لابن قتيبة: ١٥٥ و٥٧٦، تفسير الطبري ١٨: ٢٤١،

ابن أبي مُعيط[١]، والعاص بن وائل[٢] إلى يثرب ونجران، وأمروهم أن يتعلّموا من اليهود والنصارى مسائل يُلقونها على رسول الله ﷺ لعلّهم أن يغلبوه بها، فخرجوا، فسألوا اليهود عن ذلك فقال لهم علماء اليهود والنصارى: سلوه عن ثلاث مسائل[٣]، فإن أجابكم فيها فهو النبيّ المنتظر الذي نجده في كتبنا.

⊃ مجمع البيان ٤: ٤٦٠، الكامل في التاريخ لابن الأثير ٢: ٧٢ و ١٣٠، معجم البلدان ١: ٩٤، أُسد الغابة ٥: ١٧، الأعلام للزركلي ٨: ٣٣.

(١) اسم أبي معيط أبان بن أبي عمرو ذكوان بن أُميّة بن عبد شمس: كان من أشدّ الناس أذىً لرسول الله ﷺ وعداوة له وللمسلمين، تزوّج أروى بنت كريز، أُمّ عثمان، بعد أبيه عفّان، فأولاده منها ـ الوليد الفاسق وعمارة وأُمّ كلثوم ـ إخوة لعثمان من أُمّه، وكان خمّاراً، وكان من أسرى المشركين في معركة بدر، وضرب النبيّ الأكرم ﷺ عنقه بعد عودته منها في موضع قرب المدينة يقال له: «عرق الظّبية»، وقيل: الصفراء.

انظر: السيرة النبوية لابن هشام ٢: ٤٧١، الطبقات الكبرى ٦: ٢٤ و٨: ٢٢٩، المعارف: ١٥٥ و٥٧٥، تاريخ اليعقوبي ٢: ٤٦، تاريخ الطبري ٢: ١٥٧، الكامل في التاريخ ٢: ٧٤ و٢: ١٣٠، الاستيعاب ٤: ٢٧٢١/١٥٥٢ ترجمة الوليد، الأعلام للزركلي ٤: ٢٤٠. (وانظر: ص ٢٧١ من هذا الكتاب).

(٢) أبو عمرو وهشام، العاص بن وائل بن هاشم بن سعيد: سعد القرشي السهمي: كان يعالج الخيل والإبل، وهو من الخمسة المستهزئين بالرسول الأكرم ﷺ، الّذين نزلت فيهم: ﴿إنّا كفيناك المستهزئين﴾، سورة الحجر (١٥): ٩٥.. كان قد خرج في حاجة له إلى موضع فتدهده تحته حجر فسقط، فتقطّع قطعة قطعة، فمات وهو يقول: قتلني ربّ محمّد، وهو الذي نزلت فيه سورة الكوثر؛ إذ كان يقول ـ لمّا مات ابن النبيّ ﷺ القاسم ؛ـ: إنّ محمّداً أبتر، لا يعيش له ولد ذكر. فأنزل الله تعالى ﴿إنّ شانئك هو الأبتر﴾، وفي ذمّه نزلت آيات، منها آية ٧٧ من سورة مريم: ﴿أَفَرَأَيْتَ الَّذي كَفَرَ بِآياتِنا وقالَ لَأُوتَيَنَّ مَالاً ووَلَداً﴾.

انظر: السيرة النبوية لابن هشام ١: ٢٦٥ و ٢: ٢٧٧، تاريخ اليعقوبي ٢: ٢٤، الخصال: ٢٥/٢٨٠، تفسير مجاهد ٢: ٧٩١، تفسير مقاتل ٢: ٢١٢ و ٣٢٠، الطبقات الكبرى لابن سعد ١: ١٣٣، المعارف: ٢٨٥ و ٥٧٦، تفسير القمّي ١: ٣٧٨، الاستيعاب ٣: ١٩٣١/١١٨٤ ترجمة عمرو، الكامل في التاريخ ٢: ٧٢، الأعلام للزركلي ٣: ٢٤٧.

(٣) في «ش»: (ذلك) بدلاً من: (ثلاث مسائل).

وسلوه عن مسألةٍ أُخرى؛ فإن ادّعى علمها فهو كذّاب؛ لأنّه لا يعلمها أحد من خلق الله، لا ملك مقرّب ولا نبيّ مرسل، فإن ادّعى علم هذه المسألة فهو كذّاب[1]، وإن نفى عن نفسه علمها فاعلموا أنّه صـادقٌ.

فقالوا لهم: فما المسائل الثلاث؟

قالوا: سلوه عن فتية كانوا في الزمن الأوّل غابوا فناموا؛ كم بقوا في نومهم؟ وكم كان عددهم؟ وحين انتبهوا من رقدتهم كم بقوا وما كانت قصّتهم؟

وسلوه عن موسى والعالِم الذي أمره الله أن يتعلّم من علمه؛ كيف كان خبره؟

وسلوه عن طوّاف طاف الشرق والغرب، مطْلِعَه ومغْرِبَـه؟

ثمّ كتبوا لهم هذه الأخبار الثلاثة، فقالوا: فالمسألة الرابعة؟

قالوا: سلوه متى تقوم الساعة؟ فإن ادّعى علمها فهو كـذّاب.

فقِدم القوم على قريش فقالوا: قد جئناكم بما نغلب به محمّـداً ونُبيّن كذبه!

فمشوا إلى رسول الله ﷺ وهو جالس في الحجر وأبو طالب معه، فقالوا: يا أبا طالب! إنّ ابن أخيك خالف دين قومه، وسفّه أحـلامنا، وسبّ آلهـتنا، وأفسـد شبابنا، وفرّق جماعتنا، وعاب أسلافنا، وزعم أنّ خبر السماء يأتيه، وقد جئنا بمسائل نسأله عنها؛ فإن أخبر بها علمنا أنّه صادقٌ، وإن لم يخبرنا بها علمنا أنّه كاذبٌ يريد فساد قومه.

فقال لهم أبو طالب: سلوه عمّا بدا لكم.

فقالوا: يا محمّـد! خبّرنا عن فتية غابوا في الزمن الأوّل فناموا؛ كم بـقوا فـي نومهم؟ ثمّ انتبهوا فكم لبثوا؟ وكم كان عددهم؟ وأخبرنا عن قصّتهم وأمرهم.

وأخبرنا عن موسى وصاحبه الذي أمر الله أن يتّبعه ويتعلّم من علمه؛ كـيف كانت قصّته؟

---

(١) من قوله: (لأنّه لا يعلمها) إلى هنا لم يرد في «ش».

وأخبرنا عن طوّاف طاف مطلع الشمس ومغربها وما بين ذلك.

فقال لهم رسول الله ﷺ: إنّي لم أُخبركم ولا أُخبركم بشيء من عندي، وإنّما أنتظر وحي ربّي عزّ وجلّ، وأُخبركم به غداً. ولم يستثنِ.

وآحتبس عنه الوحي أربعين يوماً حتّى شكّ عامّة أصحابه، وآغتمّ رسول الله ﷺ غمّاً شديداً، وأكثر الناس فيه القول، وفرِح المشركون، فلمّا كان بعد أربعين يوماً نزل جبرئيل من عند الله تبارك وتعالى بسورة الكهف..

فجاء رسول الله ﷺ إلى قومه وهم مجتمعون عند الكعبة، فقرأها[1] عليهم حتّى انتهى إلى قوله جلّ وعزّ: ﴿ **أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كانُوا مِنْ آياتِنا عَجَباً** ﴾، ﴿ **نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِالْحَقِّ إِنَّهمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْناهُمْ هُدىً** ﴾[2]..

حتّى انتهى إلى قصّة موسى وصاحبه وقرأ: ﴿ **وَإِذْ قالَ مُوسَى لِفَتاهُ لا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُباً** ﴾[3]، حتّى قصّ قصّته..

ثمّ صار إلى قصّة ذي القرنين، فقال: ﴿ **وَيَسْأَلُونَكَ عَن ذِي الْقَرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُوا عَلَيْكُم مِنْهُ ذِكْراً** ﴾[4]، حتّى أتى[5] قصّته.

قالوا: قد بقيت مسألة نسألك عنها.

فقال: ما هي؟

قالوا: فمتى تقوم الساعة؟

فأنزل الله جلّ وعزّ: ﴿ **يَسْئَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْساها قُلْ إِنَّما عِلْمُها عِندَ رَبِّي لا يُجَلِّيها لِوَقْتِها إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّماواتِ وَالأَرْضِ لا تأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً يَسْئَلُونَكَ كَأَنَّكَ**

---

(١) في «ش»: (فقرأ).

(٢) سورة الكهف (١٨): ٩ ـ ١٣.

(٣) سورة الكهف (١٨): ٦٠.

(٤) سورة الكهف (١٨): ٨٣.

(٥) في «ش»: (ذكر).

حَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللهِ وَلكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[١][٢].

ومثله: قصّة عبد الله بن أُبَيّ بن سلول:

وكان من خبره: أنّ رسول الله ﷺ خرج في غزوة «المريسيع»[٣]، فنزل في منصرفه منزلاً قلّ فيه الماء، وكان عبد الله بن أُبَيّ رجلاً شريفاً مطعاماً للطعام[٤]، وكان يضرب قبّته وسط العسكر ويجتمع إليه قومه من الخزرج ممّن كان على رأيه من المنافقين.

فاجتمع الناس على بئر قليلة الماء، وكان في العسكر رجلٌ[٥] من المهاجرين

---

(١) سورة الأعراف (٧): ١٨٧.

(٢) القصّة وردت في كتب السيرة، وذكرها المفسّرون في تفسير سورة الكهف، وفي بعضها: أنّ قريشاً أرسلت النضر وعقبة فقط إلى يهود المدينة؛ ليتعلّموا منهم تلك المسائل.
انظر ـ مثلاً ـ: السيرة النبوية لابن إسحاق ٤: ١٨٢ ـ ١٨٤/٢٥٧، السيرة النبوية لابن هشام ١: ١٩٥، تفسير القمّي ٢: ٣١ ـ ٣٤، المحرّر الوجيز لابن عطية الأندلسي ٣: ٤٨١، مجمع البيان ٦: ٣١٣، لباب النقول للسيوطي: ١٢٩. وانظر: رواية النعماني: ٢٦٩ ـ ٢٧٢.

(٣) ويقال لها: غزوة بني المصطلق، والمريسيع اسم ماء من مياه خزاعة بناحية قُدَيْد إلى الساحل، وقُديد: قرية كثيرة المياه والبساتين، تقع بين مكّة والمدينة، أقرب إلى مكّة، وبنو المصطلق من خزاعة، غزاهم النبيّ الأكرم ﷺ سنة ستّ ـ وقيل: خمس ـ من الهجرة، وهم يتجهّزون لغزو المدينة، وكان رأسهم: الحارث بن أبي الضرار، أبا جويرية زوج النبيّ ﷺ. وأحداثها مذكورة في كتب السيرة والتاريخ، منها: قصّة ابن سلول ـ المذكورة ـ التي ذكرها المفسّرون أيضاً في سورة المنافقون.
انظر: السيرة النبوية لابن هشام ٣: ٧٥٧، تاريخ الطبري ٢: ٢٦٠، إعلام الورى بأعلام الهدى ١: ١٩٦، الكامل في التاريخ ٢: ١٩٢، تفسير القمّي ٢: ٣٦٨، مجمع البيان ١٠: ٢١، معجم البلدان ٥: ١١٨، معجم ما استعجم ٣: ١٠٥٤ و ٤: ١٢٢٠.

(٤) في رواية النعماني: (وذلك أنّ رسول الله ﷺ لمّا خرج في غزاة تبوك نزل في منصرفه منزلاً قليل الماء، وكان عبد الله بن أُبَيّ بن سلول رجلاً شريفاً، مُطاعاً في قومه).

(٥) قوله: (رجل) لم يرد في «ش».

يقال له: «جهجهاه ابن وبر» ورجلٌ من الأنصار يقال له: «سنان»[١]، فتعلّق دلو جهجهاه بدلو سنان فتنازعا وتقاولا حتّى تواثبا، فأخذ جهجها شيئاً كان معه[٢] فضرب به رأس سنان، فشجّه [شجّةً] مُوضِحَة[٣]، فصاح سنان بالأوس والخزرج فاجتمعوا وأخذوا السلاح، وصاح جهجها بالمهاجرين: يا لقريش!

فسمع عبدالله بن أُبَيّ النداء: يا لقريش! يا للمهاجرين! فقال: ما هذا؟! وعنده جماعة فقالوا: هذا جهجها ينتدب قومه على الأوس والخزرج.

فقال: قد فعلوها، أما والله لقد كنت كارهاً لهذا المسير.

ثمّ أقبل على قومه فقال: قد قلت لكم: لا تنفقوا عليهم حتّى ينفضّوا عنكم ويخرجوا، أما والله لئن رجعنا إلى المدينة ليُخرجنّ الأعزُّ منها الأذلّ.

فقام زيد بن أرقم -وكان أصغر القوم- فجاء إلى رسول الله ﷺ في وقت حارٍّ لم يكن رسول الله ﷺ يرتحل في مثله، فقال: يا رسول الله! قد علمت حال عبدالله ابن أُبَيّ وشرفه فينا، ولم يسعني ألّا أُخبرك بما سمعت منه. ثمّ أخبره الخبر.

فقال رسول الله ﷺ: لعلّك وهمتَ يا غلام، وأخطأ سمعك؟!

فقال: لا، والله، يا رسول الله، ما وهمت، ولا أخطأ سمعي.

---

(١) في رواية النعماني: (رجل من المهاجرين يقال له: جهجاه بن سعيد، فأدلى دلوه، وأدلى معه رجل يقال له: سنان بن عبدالله من الأنصار). وفي البحار ٩٣: ٨١: (جهجهان بن وبر).

قيل فيهما: جهجاه بن قيس / سعيد / سعد / مسعود، وسنان بن تيم / فروة / وبرة / وبر. (انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد ٢: ٦٥ و ٤: ٣٤٩، الاستيعاب ١: ٢٦٨ و ٢: ١٠٦٧/٦٥٦، الدرر في اختصار المغازي والسير: ١٨٩، أُسد الغابة ١: ٣٠٩ و ٢: ٣٥٧).

(٢) في «ش»: (ممّا كان) بدلاً من: (كان معه).

(٣) أي: جَرَحَه جراحة كشفت عظم رأسه؛ الوضح: ظهور الشيء وبروزه، وهو البياض من كلّ شيء، وفي الشجاج: الموضحة، وهي: التي تبدي وضح العظم؛ أي: بياضه (معجم مقاييس اللغة ٦: ١١٩، النهاية في غريب الحديث ٥: ١٩٥؛ وضح).

فأمر رسول الله صلوات الله عليه [وآله] بالرحيل، وبلغ أصحابه فقالوا: ما هذا وقت رحيل، وما رحل رسول الله إلّا لحَدَثٍ حَدَثَ.

فلحق به سعد بن عبادة فقال: يا رسول الله! ما كنت ترحل في مثل هذا الوقت؟!

فقال له[1]: أما بلغك ما قال عبد الله؟!

فقال: يا رسول الله، قد كذب عليه زيد، وإن قال شيئاً من هذا فلا تَلُمْه؛ فإنّا قد كنّا نظمنا له الخرز[2] لنتّخذه ملكاً علينا، فلمّا وافيتَ[3] انتقض أمره، فهو يرى أنّك قد[4] غلبته على ملكه.

ثمّ أقبلوا على زيد بن أرقم فقالوا: عمدت إلى سيّدنا فكذبت عليه.

فقال زيد: اللّهمّ إنّك تعلم أنّي لم أكذب عليه، وما قلت ذلك لرسول الله ﷺ إلّا خوفاً لا يسعني كتمانه عنه.

فلمّا نزلوا المنزل الثاني مشى قومه إلى عبد الله فقالوا له: قم إلى رسول الله حتّى يستغفر لك. فلوى عنقه وآستهزأ بهذا القول، فلم يزالوا به حتّى جاء إلى رسول الله ﷺ فحلف له أنّه لم[5] يقل من ذلك شيئاً، وأنّ زيداً كذب عليه.

---

(١) قوله: (له) لم يرد في «ش».

(٢) النظم: تأليف شيء وتكثيفه، نظمت الخرز نظماً، ونظمت الشعر وغيره، ونظمت اللؤلؤ؛ أي: جمعته في سلك، وكلّ شيء قرنته بآخر أو ضممت بعضه إلى بعض فقد نظمته.. والخرز: فصوص من جيّد الجوهر ورديئه، من الحجارة ونحوها، وهو يدلّ على جمع الشيء إلى الشيء وضمّه إليه، وخرزات الملك: كان الملك منهم كلّما مَلَك عاماً زيدت في تاجه خرزة ليُعلم بذلك عدد سني ملكه (العين ٤: ٢٠٧، معجم مقاييس اللغة ٢: ١٦٦؛ خرز.. و ٥: ٤٤٣، لسان العرب ١٢: ٥٧٨؛ نظم).

(٣) في «ش»: (وافيتنا).

(٤) قوله: (قد) لم يرد في «ش».

(٥) في «ض»: (ما)، والمثبت من «ش».

فأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿ **إِذا جاءكَ الْمُنافِقُونَ قالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ** ﴾[١]، حتّى أتى على جميع خبرهم وما قالوا، وأظهر الله كذبهم وصِدْق زيد بن أرقم عليهم[٢].

---

(١) سورة المنافقون (٦٣): ١.

(٢) انظر: رواية النعماني: ٢٧٢ ـ ٢٧٦.

الأمر في القرآن

الأمر في القرآن على وجوه:

قوله[1] جلّ وعزّ: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لله وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوالِدَيْنِ

---

(١) كذا في المخطوطتين. ولم يذكر عنوان لوجه الأمر المقصود من الآية، وكذلك وردت ثلاثة أوجه لله«الأمر» فقط؛ ولعلّه لحدوث سقط من المتن أو من النسّاخ أثناء الكتابة.

وقد يكون «الوجه» المراد من الأمر هنا هو: المعنى الحقيقي للفظ الأمر وليس المجازي؛ فالأمر هو: طلب فعل بالقول استعلاءً، أو ما يدلّ على الطلب في إستعلاء.. وقد قيل: إنّ صيغة «الأمر» موضوعة لطلب الفعل استعلاءً، وقد تستعمل لغيره؛ مثل:

١ـ الإباحة؛ جالِس الحسن أو ابن سيرين.

٢ـ التهديد؛ ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾، سورة فصّلت (٤١): ٤٠.

٣ـ التعجيز؛ ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِن مِثْلِهِ﴾، سورة البقرة (٢): ٢٣.

٤ـ التسخير؛ ﴿كُونُوا قِرَدَةً خاسِئِينَ﴾، سورتي البقرة ٢: ٦٥، والأعراف ٧: ١٦٦.

٥ـ الإهانة؛ ﴿كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً﴾، سورة الإسراء (١٧): ٥٠.

٦ـ التسوية؛ ﴿فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا﴾، سورة الطور (٥٢): ١٦.

٧ـ التمنّي؛ ألا أيّها الليلُ الطويلُ ألا انْجَلي ××× بصُبْحٍ وما الإصْباحُ منكَ بأمْثَلِ.

٨ـ الدعاء: الطلب على سبيل التضرّع؛ ﴿رَبَّنا اغْفِرْ لِي﴾، سورة إبراهيم (١٤): ٤١.

٩ـ الالتماس: الطلب بدون استعلاء وبدون تضرّع؛ قولك لمن يساويك رتبة: افعل.

....

انظر: عدّة الأُصول ١: ١٥٩ و ١٦٣، زبدة الأُصول: ١١٤، مختصر المعاني: ١٤٠، البليغ في المعاني والبيان والبديع: ١٣٤.

قال الشيخ الطبرسي في مجمع البيان ٨: ٢٩٢: «لفظ الأمر على عشرة أوجه:

الأمر لمن دونك.

الندب: ﴿ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْراً ﴾، سورة النور (٢٤): ٣٣.

الإباحة: ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا ﴾، سورة الجمعة (٦٢): ١٠، و ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾، سورة المائدة (٥): ٢.

الدعاء: ﴿ رَبَّنَا آتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ﴾ سورة الكهف (١٨): ١٠.

الترفيه: ارفق بنفسك.

الشفاعة: شفّعني فيه.

التحويل: ﴿ كُونُوا قِرَدَةً خاسِئِينَ ﴾، و ﴿ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً ﴾.

التهديد: ﴿ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ﴾.

الاختراع والإحداث: ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾.

التعجّب: أَبصِر بهم وأَسمِع».

«وقال القُتَبي: الأمر في القرآن على وجوه:

١ ـ القضاء: ﴿ يُدَبِّرُ الأمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الأرْضِ ﴾، سورة السجدة (٣٢): ٥، ﴿ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالأمْرُ ﴾، سورة الأعراف (٧): ٥٤.

٢ ـ الدين: ﴿ وَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ ﴾، سورة الأنبياء (٢١): ٩٣، ﴿ وَظَهَرَ أَمْرُ الله ﴾، سورة التوبة (٩): ٤٨.

٣ ـ القول: ﴿ يَتَنَازَعُونَ بَيْنَهُمْ أَمْرَهُمْ ﴾، سورة الكهف (١٨): ٢١.

٤ ـ العذاب: ﴿ إِنَّهُ قَدْ جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ ﴾، سورة هود (١١): ٧٦.

٥ ـ القيامة: ﴿ أَتَى أَمْرُ الله فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾، سورة النحل (١٦): ١.

٦ ـ الوحي: ﴿ يَتَنَزَّلُ الأمْرُ بَيْنَهُنَّ ﴾، سورة الطلاق (٦٥): ١٢.

٧ ـ الذنب: ﴿ فَذَاقَتْ وَبَالَ أَمْرِهَا ﴾، سورة الطلاق (٦٥): ٩.

وأصل هذا كلّه واحد؛ لأنّ الأشياء كلّها بأمر الله تعالى فسُمّيت الأشياء: أُموراً».

نقلها عنه السمرقندي في تفسيره ٣: ٤٤٣.. وذكرها السرخسي في أُصوله ١: ١٣.

وَالأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيّاً أَوْ فَقِيراً فالله أَوْلَى بِهِما فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى أَن تَعْدِلُوا وَإِن تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا﴾[1].

ومنه على جهة العذاب: قوله جلّ وعزّ: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خاسِئِينَ﴾[2].

ومنه على جهة الترهيب: مثل قوله تبارك وتعالى: ﴿قُلْ كُونُوا حِجارَةً أَوْ حَدِيداً * أَوْ خَلْقاً مِمَّا يَكْبُرُ فِي صُدُورِكُمْ فَسَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنا قُلِ الَّذِي فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَسَيُنْغِضُونَ إِلَيْكَ رُؤُوسَهُمْ وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ قُلْ عَسَى أَن يَكُونَ قَرِيباً﴾[3].

والمقصود من القُتَبي القائل: عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ)، صاحب التصانيف. ترجم له السمعاني في الأنساب ٤: ٤٥١، والذهبي في سير أعلام النبلاء ١٣: ١٣٨/٢٩٩.

ونقل الثعالبي في تفسيره ١: ٢٥٦ عن ابن الحاجب المالكي (٦٤٦هـ) في كتابه «منتهى الوصول»: صيغة «أفعل» ـ وما في معناها ـ قد صحّ إطلاقها بإزاء خمسة عشر محملاً.

وكذا ذكر أبو حامد الغزّالي في: المستصفى من علم الأُصول: ٢٠٤ ـ ٢٠٥.

(١) سورة النساء (٤): ١٣٥.

ورد في تفسير الآية: عن الإمام الصادق عليه السلام: أن يقول الرجل حقّاً، وإن كان على نفسه أو على والديه، وأيضاً: قوموا بشهادتكم بالقسط والعدل، وأقيموها على صحّتها، وقولوا فيها الحقّ، وأيضاً: دائمين على القيام بالعدل، ومعناه: ولتكن عادتكم القيام بالعدل في القول والفعل (انظر: تفسير القمّي ١: ١٥٦، التبيان ٣: ٣٥٤ مجمع البيان ٣: ٢١٢).

(٢) سورة البقرة (٢): ٦٥، سورة الأعراف (٧): ١٦٦.

انظر: قصّة أصحاب السبت، في: التفسير المنسوب للإمام العسكري عليه السلام: ٢٦٨.

وفي تفسيرها قيل: اللفظ أمر، والمعنى تكوين، وإنّه: أمر تكوين لا أمر عبادة، وهو: من باب التسخير والتكوين، لم يكن هناك قول، وإنّما أخبر تعالى عن تسهّل الفعل عليه وتكوينه له بلا مشقّة بلفظ الأمر، وصيّرهم كذلك لا أنّه خاطبهم وأمرهم بذلك، معناه: جعلناهم قردة، وأنّ «كونوا» أمر تكويني (انظر: الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس: ١٨٥، تفسير الطبري ١: ٤٧٤ و ٣: ٨٤، إعجاز القرآن للباقلّاني: ٢٤٥، التبيان ١: ٢٩٠ و ٥: ١٦ و ٧: ٢٦٣، مجمع البيان ١: ٢٤٨ و ٤: ٢٥١ و ٧: ٩٨).

(٣) سورة الإسراء (١٧): ٥٠ و ٥١.

....

⊃ وقيل في تفسيرها: لمّا أنكر الكفّار البعث والنشور وتعجّبوا منه قال الله تبارك وتعالى... أي: لو كنتم حجارة أو حديداً بعد موتكم لأحياكم وحشركم ولم تفوتوا الله جلّ وعلا، إلّا أنّه خرج مخرج الأمر؛ لأنّه أبلغ في الإلزام، وآجهدوا في أن لا تعادوا، وكونوا إن استطعتم حجارة في القوّة، أو حديداً في الشدّة، أو ما هو أعظم من ذلك عندكم وأصعب، فإنّكم لا تفوتون الله تعالى، وسيحييكم بعد الموت، وينشركم (انظر: التبيان ٦: ٤٨٦، مجمع البيان ٦: ٢٥٩).

باب
في العصـــمة

[الأقوال في العصمة:]

قال قومٌ في عصمة الأنبياء والرسل والأوصياء صلوات الله عليهم أقاويل مختلفة[1].

---

(١) « عَصَم »: أن يعصمك الله من الشرّ؛ أي: يدفع عنك، واعتصمت بالله؛ أي: امتنعت به من الشرّ، وهو يدلّ على إمساك ومنع وملازمة، والمعنى في ذلك كلّه واحد. العصمة: أن يعصم الله عبده من سوءٍ يقع فيه، اعتصم العبد بالله تعالى: إذا امتنع. استعصم: التجأ.

وعن الإمام الصادق ﷺ: المعصوم هو الممتنع بالله من جميع محارم الله؛ وقال الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَن يَعْتَصِم بِالله فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾. سورة آل عمران (٣): ١٠١.

والعصمة من الله تعالى هي: التوفيق الذي يسلم به الإنسان ممّا يكره إذا أتى بالطاعة. وهذا لا يخالف أحد في حقيقته، إنّما الخلاف في حكمها؛ كيف تجب؟ وعلى أيّ وجه تقع؟

والعصمة: لطف يفعله الله بالمكلّف بحيث يمتنع منه وقوع المعصية وترك الطاعة مع قدرته عليهما.. ومعناها عند الإمامية: أنّ المعصوم يفعل الواجب مع قدرته على تركه، ويترك المحرّم مع قدرته على فعله، ولكنّه مع ذلك لم يترك واجباً ولم يفعل محرّماً (انظر: العين ١: ٣١٣، معجم مقاييس اللغة ٤: ٣٣١، معاني الأخبار: ٢/١٣٢ باب معنى عصمة الإمام، أوائل المقالات: ١٣٤،

فقال بعضهم:

العصمة هو مانعٌ من الله في الأنبياء والرسل ﷺ يمنعهم عن المعاصي والفواحش؛ لِما أراد منهم من التبليغ والأداء عنه، وهو فِعل الله فيهم، وليس للعباد في عصمتهم صنعٌ.

وقال قوم:

العصمة من الناس، وهي فِعلهم؛ يُحمدون عليها ويُذمّون عليها[1].

فأمّا الأنبياء والرسل صلوات الله عليهم فيجوز منهم ما يكون من غيرهم من الذنوب كلّها إلّا التبليغ عن الله تبارك وتعالى؛ فإنّه لا يجوز أن يُحرّموا فيه ويبدّلوا عن الله غير ما أمرهم به.

وقال قوم آخرون:

العصمة هي فِعلهم؛ لقول الله تبارك وتعالى: ﴿ **وَٱعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعاً** ﴾[2]، وقوله: ﴿ **وَلَقَدْ راوَدتُّهُ عَن نَّفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ** ﴾[3]، أي: امتنع[4]. **والعصمة هي**: الامتناع.

⬅ النكت الاعتقادية: ٣٧، الشيعة في الميزان: ٢٧٢).

وانظر: دلائل الصدق لنهج الحقّ للشيخ المظفّر ٤: ١٧ وما بعدها؛ ففيه تفصيل كلام عن العصمة، والأقوال فيها والردّ على السقيمة منها.

(١) في المخطوطتين: (على)، وفي حاشية «ض»: (عليها ظ)، وفي «ش» بعدها بياض. وفي حاشيتها: (تركها ظ).

(٢) سورة آل عمران (٣): ١٠٣.

(٣) سورة يوسف (١٢): ٣٢.

(٤) في رواية النعماني: ٢٩٩ ـ ٣٠٠: (قال بعض الناس: هو مانع من الله تعالى يمنعهم عن المعاصي في ما فرض الله عليهم من التبليغ عنه إلى خلْقه، وهو فِعل الله دونهم. وقال آخرون: العصمة من ⬅

[الدليل على عصمة الأنبياء والرسل:]

فأمّا عصمة الأنبياء والرسل والأوصياء صلوات الله عليهم، فإنّا وجدنا جميع الناس لا يكون منهم فعل إلّا من أحد أربع وجوه: إمّا لحسد، وإمّا لحرص، وإمّا لشهوة، وإمّا لغضب[١].

فجميع حركات الناس التي من قِبل الاختيار لا تجري[٢] إلّا من أحد هذه الأربعة أوجه:

[الحسد لا يكون من المعصومين:]

وأمّا الأنبياء والرسل والأوصياء صلوات الله عليهم **فلا يكون** منهم **فِعلٌ** من جهة

⬅ فعلهم؛ لأنّهم يُحمدون عليها. وقال آخرون: يجوز على الأنبياء والمرسلين والأوصياء ما يجوز على غيرهم من الذنوب كلّها.

والأوّل باطل؛ لقوله: ﴿**واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تَفَرَّقوا**﴾، وقوله تعالى: ﴿**ولقد راوَدْتُّه عن نفسه فاستعصم**﴾؛ أي: امتنع؛ لأنّ العَصْم هو: المنع).

(١) أورد الشيخ الصدوق هذا الكلام، باختلاف في الألفاظ، عن هشام بن الحكم ـ من أصحاب الإمامين الصادق والكاظم عليهما السلام الأجلّاء ـ في كتبه: الخصال: ٢١٥/٣٦، علل الشرائع ١: ٢٠٤/٢ باب ١٥٥، معاني الأخبار: ١٣٢، الأمالي: ٧٣١/١٠٠٣؛ وعنها في بحار الأنوار ٢٥: ١٩٢/١ باب عصمتهم ولزوم عصمة الإمام.

وصدره: «حدّثنا محمّد بن علي ماجيلويه رضي الله عنه، قال: حدّثنا علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن محمّد بن أبي عُمير، قال: ما سمعت ولا استفدت من هشام بن الحكم في طول صحبتي له شيئاً أحسن من هذا الكلام في عصمة الإمام؛ فإنّي سألته يوماً عن الإمام: أهو معصوم؟

فقال: نعم. فقلت: فما صفة العصمة فيه؟ وبأي شيء يعرف؟

فقال: إنّ جميع الذنوب لها أربعة أوجه لا خامس لها...».

ولترجمة هشام انظر: رجال النجاشي: ٤٣٣/١١٦٤، اختيار معرفة الرجال (رجال الكشّي) ٢: ٥٢٦، فهرست الطوسي: ٢٥٨/٧٨٣، رجال الطوسي: ٣١٨/٤٧٥٠، معالم العلماء: ١٦٢/٨٦٢.

(٢) في «ض» «ش»: (فلا يجري).

الحسد؛ لأنّ الحاسد إنّما يحسد مَن فوقه، وليس فوق الأنبياء والأوصياء عليهم السلام أحدٌ فيكون منهم فِعلٌ من جهة الحسد.

[الحرص لا يكون من المعصومين:]

ولا يجوز أن يكون منهم فِعل من جهة **الحرص على الدنيا**؛ لأنّ الحرص مقرونٌ به الأمل، وهو[1] منقطع عنهم؛ لأنّهم ينظرون إلى الآخرة بعين القُرب، وينظر غيرهم بعين البُعد؛ لقول الله تبارك وتعالى: ﴿ **إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً** ﴾[2]؛ فهم ينظرون إلى الآخرة كما نظر الله جلّ وعزّ؛ فلا يجوز أن يكون فعلهم من جهة الحرص على الدنيا.

فلمّا بطل هذان الأمران: الحرص والحسد، **بقي** الغضب والشهوة.

[الشهوة تكون من المعصومين للبقاء والتناسل:]

وقد جعل الله فيهم **الشهوة** لمّا أراد بهم البقاء في هذه الدنيا لمنفعة الخلق؛ فلولا الشهوة لَما[3] اغتذوا، ولبطلت أجسامهم، ولبطل النكاح؛ فلا يكون منهم النسل، فالشهوة مركّبة فيهم لهذه العلّة، فهم من هذه الجهة يعتصمون في ما يعرض لهم من جهة الشهوة عمّا حرّم الله تبارك وتعالى عليهم.

فهم محمودون بذلك عند الله تبارك وتعالى، قد مدحهم[4] الله به وأثنى عليهم ووصفهم بذلك في كتابه بقوله: ﴿ **وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ** ﴾[5].

---

(١) قوله: (وهو) لم يرد في «ض»، والمثبت من «ش».

(٢) سورة المعارج (٧٠): ٦.

(٣) قوله: (لَما) لم يرد في المخطوطتين، والمثبت من حاشية «ش».

(٤) في «ش»: (مدح).

(٥) سورة القلم (٦٨): ٤.

[الغضب يكون من المعصومين لله عزّ وجلّ:]

وكذلك تكون[١] منهم الأفعال من جهة **الغضب**؛ لما ركّب الله جلّ وعزّ فيهم الغضب للانتقام من أعداء الله، والغضب عليهم غضباً لله وأسفاً؛ لقول الله تبارك وتعالى: ﴿ **فَلَمَّا آسَفُونا انتَقَمْنا مِنْهُمْ** ﴾[٢]، من حال إلى حال، ولكنّه[٣]: أسفوا أوليائي ورسلي فانتقمنا منهم.

قال الله تبارك وتعالى: ﴿ **قاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُم مِنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً** ﴾[٤].

ولقوله جلّ وعزّ[٥]: ﴿ **الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ واحِدٍ مِّنْهُما مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِما رَأْفَةٌ فِي دِينِ الله** ﴾[٦].

وما حكى الله عزّ وجلّ عن الأنبياء والرسل صلّى الله عليهم من دعائهم على أممهم فأهلكهم الله، مثل قول نوح صلّى الله عليه: ﴿ **رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَىالأَرْضِ مِنَ الْكافِرِينَ دَيَّاراً** ﴾ الآية[٧].

ومثل قوله: ﴿ **أَنِّي مَغْلُوبٌ فانتَصِرْ** ﴾[٨].

وقول موسى صلّى الله عليه: ﴿ **رَبَّنا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوالاً فِي الْحَياةِ الدُّنْيا رَبَّنا لِيُضِلُّوا عَن سَبِيلِكَ رَبَّنا اطْمِسْ عَلَى أَمْوالِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ** ﴾ الآية[٩].

---

(١) قوله: (تكون) لم يرد في «ش».

(٢) سورة الزخرف (٤٣): ٥٥.

(٣) أي: المعنى.

(٤) سورة التوبة (٩): ١٢٣.

(٥) في «ش»: (ولقول الله جلّ وعزّ).

(٦) سورة النور (٢٤): ٢.

(٧) سورة نوح (٧١): ٢٦.

(٨) سورة القمر (٥٤): ١٠.

(٩) سورة يونس (١٠): ٨٨.

فلا يكون من الأنبياء والرسل أو الأوصياء صلوات الله عليهم فِعلٌ من جهة الغضب إلّا لله تبارك وتعالى، كما بيّنّا أوّلاً.

فهذا تفسير العصمة من الأنبياء والرسل صلوات الله عليهم: يعتصمون[1] في هذين اللذين يجوز منهم فيهما هذه الأفعال، وهو الغضب والشهوة، ولا يجوز منهم الفعل أصلاً من جهة الحسد[2][3] [والحرص].

---

(١) في «ض» و«ش»: (ويعتصمون)، بالواو.

(٢) وفي رواية النعماني: ٣٠٠: (وقد غلط من أجرى الرسل والأنبياء مجرى العباد؛ لأنّ العباد تقع منهم الأفعال الذميمة من أربعة وجوه: من الحسد، والحرص، والشهوة، والغضب: فجميع تصرّفات الناس التي هي من قبل الأجساد لا تحدث إلّا من أحد هذه الوجوه الأربعة.

والأنبياء والرسل والأوصياء ﷺ لا يقع منهم فعل من جهة الحسد؛ لأنّ الحاسد إنّما يحسد من هو فوقه، وليس فوق الأنبياء والرسل والأوصياء أحد منزله أعلى من منازلهم فيحسدوه عليها.

ولا يجوز أن يقع منهم فعل من جهة الحرص في الدنيا على شيء من أحوالها؛ لأنّ الحرص مقرون به الأمل، وحال الأمل منقطعة عنهم؛ لأنّهم يعرفون مواضعهم من كرامة الله عزّ وجلّ.

وأمّا الشهوة فجعلها الله تعالى فيهم لِما أراده من بقائهم في الدنيا، وانتفاع الخلق بهم، وفاقتهم إليهم، فلولا موضع الشهوة لَما أكلوا، فتبطل قوّة أجسامهم عن تكليفاتهم، ويبطل حال النكاح فلا يكون لهم نسل ولا ولد، وما جرى مجرى ذلك. فالشهوة مركّبة فيهم لذلك. وهم ـ مع هذا ـ معصومون ممّا يعرض لغيرهم من قبيح الشهوات.

ويكون الاصطبار وترك الغضب فيهم، فهم لا يغضبون إلّا في طاعة الله تعالى؛ قال الله سبحانه: ﴿يا أَيُّها ٱلَّذِينَ آمَنُوا قاتِلُوا ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِنَ ٱلْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً﴾. فالفعل يقع من الأنبياء والرسل والأوصياء من جهة الغضب، ولا يكون غضبهم إلّا لله تعالى وفي الله سبحانه.

فهذا معنى عصمة الله تعالى الأنبياء والرسل والأوصياء، فهم صلوات الله عليهم يجتمعون مع العباد في الشهوة والغضب على الأسماء، ويباينونهم في المعنى).

(٣) إلى هنا انتهت نسخة «ض»، وفي حاشية صفحتها الأخيرة هذه كتبت كلمة: (بلغ).

وبعد كلمة (الحسد) في «ش» إضافة: (هذا ما وصل إليّ من نسخة الرسالة الشريفة. استنسختها بعجلة في أرض الغريّ في شهر جمادى الأُولى ١٣٠٣، وأنا العبد محمّد باقر بن محمّد جعفر الهمداني البهاري. وهذا مطابق للنسخة التي أخذت منها، ولكنّها لم تكن سالمة حقّ السلامة، كما ترى).

الفهارس الفنيّة

فهرس الآيات القرآنيّة

فهرس الأحاديث

فهرس الآثار

فهرس الأعلام

فهرس الطوائف والقبائل والفرق

فهرس الأماكن والبلدان

فهرس الوقائع والأيّام

فهرس الكتب الواردة في المتن

فهرس مصادر التوثيق والتعضيد

القرآن الكريم

حرف الألف

١ ـ **الآحاد والمثاني**، لابن أبي عاصم الضحّاك (٢٨٧)، تحقيق: باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الدراية / مكّة المكرّمة، ط ١، سنة ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٢ ـ **الآيات الناسخة والمنسوخة**، للشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي (٤٣٦)، تحقيق: علي جهاد الحساني، مؤسّسة البلاغ ودار سلوني / بيروت، ط ١، سنة ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٣ ـ **الإتقان في علوم القرآن**، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١)، تحقيق: سعيد المندوب، دار الفكر / بيروت، ط ١، سنة ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٤ ـ **الاثنا عشرية في الصلاة اليومية**، للشيخ البهائي محمّد بن الحسين بن عبد الصمد الحارثي العاملي (١٠٣١)، تحقيق: الشيخ محمّد الحسّون، إشراف: السيّد محمود المرعشي، مكتبة السيّد المرعشي العامّة / قم، ط ١، سنة ١٤٠٩هـ.

٥ ـ **أحاديث أُمّ المؤمنين عائشة**، للسيّد مرتضى العسكري، التوحيد للنشر / قم، ط ٥، سنة ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

٦ ـ **الاحتجاج**، للطبرسي أحمد بن علي بن أبي طالب (٥٢٠)، تعليق وملاحظات: السيّد محمّد باقر الخرسان، دار النعمان / النجف الأشرف، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.

٧ـ **الإحكام في أُصول الأحكام**، لابن حزم علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي الظاهري (٤٥٦)، مطبعة العاصمة / القاهرة، نشر: زكريا علي يوسف.

٨ـ **أحكام القرآن**، لمحمّد بن إدريس الشافعي (٢٠٤)، تحقيق: عبد الغني عبد الخالق، دار الكتب العلمية / بيروت، ١٤٠٠هـ.

٩ـ **أحكام القرآن**، لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصّاص (٣٧٠)، تحقيق: عبد السلام محمّد علي شاهين، دار الكتب العلمية / بيروت، ط ١، سنة ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

١٠ـ **الأخبار الدخيلة**، الشيخ محمّد تقي التستري (١٤١٥)، تحقيق: علي أكبر الغفّاري، مكتبة الصدوق / طهران، ط ٢، سنة ١٤٠١هـ.

١١ـ **الاختصاص**، للشيخ المفيد محمّد بن محمّد بن النعمان العكبري البغدادي (٤١٣)، تحقيق: علي أكبر الغفّاري، والسيّد محمود الزرندي، دار المفيد / بيروت، ط ٢، سنة ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

١٢ـ **اختيار معرفة الرجال**، لشيخ الطائفة أبي جعفر محمّد بن الحسن الطوسي (٤٦٠)، تصحيح وتعليق: المير داماد الأسترابادي، تحقيق: السيّد مهدي الرجائي، مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث / قم، ١٤٠٤هـ.

١٣ـ **الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد**، للشيخ المفيد، تحقيق ونشر: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث / قم، ط ٢، سنة ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

١٤ـ **أسباب نزول الآيات**، للواحدي النيسابوري (٤٦٨)، مؤسّسة الحلبي وشركاه / القاهرة، توزيع: دار الباز / مكّة المكرّمة، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م.

١٥ـ **الاستنصار في النصّ على الأئمّة الأطهار**، للشيخ أبي الفتح محمّد بن علي بن عثمان الكراجكي (٤٤٩)، دار الأضواء / بيروت، ط ٢، سنة ١٤٠٥هـ.

١٦ـ **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، لابن عبد البرّ النمري القرطبي (٤٦٣)، تحقيق: علي محمّد البجاوي، دار الجيل / بيروت، ط ١، سنة ١٤١٢هـ.

١٧ـ **أُسد الغابة في معرفة الصحابة**، لعزّ الدين ابن الأثير علي بن محمّد الجزري (٦٣٠)، دار الكتاب العربي / بيروت، انتشارات إسماعيليان / طهران.

١٨ـ **الإشراف**، للشيخ المفيد، دار المفيد / بيروت، ط ٢، سنة ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

١٩ ـ **الإصابة في تمييز الصحابة**، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمّد معوض، دار الكتب العلمية / بيروت، ط ١، سنة ١٤١٥ هـ.

٢٠ ـ **الأُصول الستّة عشر من الأُصول الأوّلية**، تحقيق: ضياء الدين المحمودي، بمساعدة نعمة الله الجليلي، مهدي غلام علي، دار الحديث / قم، ط ١، سنة ١٤٢٣هـ/ ١٣٨١ ش.

٢١ ـ **أُصول السرخسي**، لأبي بكر السرخسي (٤٩٠)، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني، دار الكتب العلمية / بيروت، عنيت بنشره لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدر آباد الدكن بالهند، ط ١، سنة ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

٢٢ ـ **الاعتقادات**، للشيخ الصدوق أبي جعفر محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه القمّي (٣٨١)، تحقيق: عصام عبد السيّد، دار المفيد /بيروت، ط ٢، سنة ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

٢٣ ـ **إعجاز القرآن**، لأبي بكر محمّد بن الطيّب الباقلّاني (٤٠٣)، تحقيق: السيّد أحمد صقر، دار المعارف / مصر، ط ٣.

٢٤ ـ **الأعلام**، لخير الدين الزِرِكلي (١٣٩٦/ ١٩٧٦)، دار العلم للملايين / بيروت، ط ٥، سنة ١٩٨٠م.

٢٥ ـ **إعلام الورى بأعلام الهدى**، للشيخ الطبرسي الفضل بن الحسن (٥٤٨)، تحقيق ونشر: مؤسّسة آل البيت ﷺ لإحياء التراث / قم، ط ١، سنة ١٤١٧هـ.

٢٦ ـ **أعيان الشيعة**، للسيّد محسن الأمين (١٣٧١)، تحقيق وتخريج: حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات / بيروت.

٢٧ ـ **الإفصاح**، للشيخ المفيد، تحقيق: مؤسّسة البعثة، دار المفيد / بيروت، ط ٢، سنة ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

٢٨ ـ **الإقبال بالأعمال الحسنة في ما يُعمل مرّة في السنة**، لرضي الدين علي بن موسى بن جعفر ابن طاوس (٦٦٤)، تحقيق: جواد القيّومي الأصفهاني، مكتب الإعلام الإسلامي / قم، ط ٢، سنة ١٤١٩هـ.

٢٩ ـ **إكمال الدين وإتمام النعمة**، للشيخ الصدوق، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفّاري، مؤسّسة النشر الإسلامي / قم، ١٤٠٥هـ/١٣٦٣ ش.

٣٠ـ **الإكمال في أسماء الرجال**، للخطيب التبريزي (٧٤١). تعليق: أبي أسد الله بن الحافظ محمّد عبدالله الأنصاري، مؤسّسة أهل البيت ﷺ.

٣١ـ **الأمالي**، للشيخ الصدوق، تحقيق ونشر: مؤسّسة البعثة / قم، ط ١، سنة ١٤١٧هـ.

٣٢ـ **الأمالي**، للشيخ المفيد، تحقيق: حسين الأستاد ولي، وعلي أكبر الغفّاري، دار المفيد / بيروت، ط ٢، سنة ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

٣٣ـ **الأمالي**، للشيخ الطوسي، تحقيق: مؤسّسة البعثة، دار الثقافة / قم، ط ١، سنة ١٤١٤هـ.

٣٤ـ **الأمالي**، للسيّد المرتضى، تصحيح وتعليق: السيّد محمّد بدر الدين النعساني الحلبي، أُوفسيت مكتبة آية الله العظمى السيّد المرعشي العامّة / قم، سنة ١٤٠٣هـ.

٣٥ـ **الإمامة والتبصرة**، لأبي الحسن علي بن الحسين بن بابويه القمّي (٣٢٩)، تحقيق ونشر: مدرسة الإمام المهدي ؑ / قم، ط ١، سنة ١٤٠٤هـ/١٣٦٣ش.

٣٦ـ **الإمامة والسياسة**، لأبي محمّد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦)، تحقيق: علي شيري، منشورات الشريف الرضي / قم، ط ١، ١٤١٣هـ/ ١٣٧١ش.

٣٧ـ **إمتاع الأسماع**، للمقريزي (٨٤٥)، تحقيق وتعليق: محمّد عبد الحميد النميسي، دار الكتب العلمية / بيروت، ط ١، سنة ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٣٨ـ **الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل**، للشيخ ناصر مكارم الشيرازي، ترجمة: الدكتور محمّد علي آذرشب، مؤسّسة النشر الإسلامي / قم، ١٤٠٤هـ.

٣٩ـ **أمل الآمل**، للحرّ العاملي (١١٠٤)، تحقيق: السيّد أحمد الحسيني، مطبعة الآداب /النجف الأشرف، مكتبة الأندلس / بغداد.

٤٠ـ **إملاء ما منّ به الرحمن**، لأبي البقاء العكبري (٦١٦)، دار الكتب العلمية / بيروت، ط ١، سنة ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٤١ـ **الإنباه على قبائل الرواة**، لابن عبد البَرّ النمري القرطبي (٤٦٣)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي / بيروت، ط ١، سنة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٤٢ـ **الأنساب**، للسمعاني (٥٦٢)، تقديم وتعليق: عبدالله عمر البارودي، دار الجنان / بيروت، ط ١، سنة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٤٣ـ **إنقاذ الذريعة من الأخطاء الشنيعة**، للسيّد محمّد رضا الحسيني الجلالي، مقال منشور في نشرة «**تراثنا**»، العددان (٩٣ ـ ٩٤) لسنة ١٤٢٩هـ.

٤٤ـ **أوائل المقالات**، للشيخ المفيد، تحقيق: الشيخ إبراهيم الأنصاري، دار المفيد / بيروت، ط ٢، سنة ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

٤٥ـ **إيضاح المكنون**، لإسماعيل باشا البغدادي (١٣٣٩)، تصحيح: محمّد شرف الدين يالتقايا ورفعت بيلگه الكليسي، دار إحياء التراث العربي / بيروت، (د ت).

٤٦ـ **الإيقاظ من الهجعة بالبرهان على الرجعة**، للحرّ العاملي (١١٠٤)، تحقيق: مشتاق المظفّر، نشر: دليل ما / قم، ط ١، سنة ١٤٢٢هـ/ ١٣٨٠ش.

حرف الباء

٤٧ـ **بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمّة الأطهار**، للعلّامة المجلسي محمّد باقر بن محمّد تقي المجلسي (١١١٠هـ)، نشر مؤسّسة الوفاء / بيروت، ط ٢، سنة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.. و ط المكتبة الإسلامية / طهران ١٣٧٩هـ.

٤٨ـ **البرهان في علوم القرآن**، لبدر الدين محمّد بن عبد الله الزركشي (٧٩٤)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط ١، سنة ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م.

٤٩ـ **البدر الزاهر في تراجم أعلام كتاب الجواهر**، تأليف: ناصر الكرمي، منشورات بخشايش، ط ١، سنة ١٤٢٤هـ.

٥٠ـ **بشارة المصطفى لشيعة المرتضى**، لعماد الدين أبي جعفر محمّد بن أبي القاسم الطبري (ق ٦)، تحقيق: جواد القيّومي الأصفهاني، مؤسّسة النشر الإسلامي / قم، ١٤٢٠هـ.

٥١ـ **بصائر الدرجات**، للشيخ أبي جعفر محمّد بن الحسن بن فرّوخ الصفّار (٢٩٠)، تصحيح وتعليق وتقديم: ميرزا حسن كوچه باغي، منشورات الأعلمي / طهران، ١٤٠٤هـ/١٣٦٢ش.

٥٢ـ **البلاغي مفسّراً**، للدكتور علي رمضان الأوسي، بدون معلومات الناشر وتاريخ ومكان النشر.

٥٣ـ **بُلغة المحدّثين**، للمحقّق البحراني الشيخ سليمان بن عبد الله الماحوزي (١١٢١)، تحقيق: عبد الزهراء العويناتي، نشر: المحقّق / قم، ١٤١٢هـ.. مع كتاب: «معراج أهل الكمال»، للمؤلّف.

٥٤ـ **البليغ في المعاني والبيان والبديع**، للشيخ أحمد أمين الشيرازي، مؤسّسة النشر الإسلامي / قم، ط ١، سنة ١٤٢٢هـ.

٥٥ـ **البيان في تفسير القرآن**، للسيّد أبو القاسم الموسوي الخوئي (١٤١١)، دار الزهراء / بيروت، ط ٤، سنة ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

حرف التاء

٥٦ـ **تاج العروس من جواهر القاموس**، لمحمّد بن محمّد مرتضى الحسيني الزبيدي (١٢٠٥)، تحقيق: علي شيري، دار الفكر / بيروت، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

٥٧ـ **تاريخ ابن خلدون**، لعبد الرحمن ابن خلدون المغربي (٨٠٨)، دار إحياء التراث العربي / بيروت، ط ٤.

٥٨ـ **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، لشمس الدين محمّد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨)، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي / بيروت، ط ١، سنة ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٥٩ـ **تاريخ بغداد**، للخطيب البغدادي أحمد بن علي (٤٦٣)، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية / بيروت، ط ١، سنة ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

٦٠ـ **تاريخ خليفة بن خيّاط**، لخليفة بن خيّاط العصفري (٢٤٠)، تحقيق: الدكتور سهيل زكّار، دار الفكر / بيروت (د ت).

٦١ـ **تاريخ السُّنّة النبوية .. ثلاثون عاماً بعد النبيّ ﷺ**، للدكتور صائب عبد الحميد، مركز الغدير للدراسات الإسلامية / قم، ط ١، سنة ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٦٢ـ **تاريخ الطبري (تاريخ الأُمم والملوك)**، لأبي جعفر محمّد بن جرير الطبري (٣١٠)، مراجعة وتصحيح وضبط: نخبة من العلماء، مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات / بيروت، ط ٤، سنة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٦٣ـ **تاريخ المدينة**، لابن شبّة النميري (٢٦٢)، تحقيق: فهيم محمّد شلتوت، القدس / قم، دار الفكر / قم، سنة ١٤١٠هـ/١٣٦٨ش.

٦٤ـ **تاريخ مدينة دمشق**، لابن عساكر، أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي (٥٧١)، تحقيق: علي شيري، دار الفكر / بيروت، ١٤١٥هـ.

٦٥ـ **تاريخ قم**، للشيخ حسن بن محمّد بن حسن بن السائب الأشعري القمّي (ق ٤)، ترجمة: تاج الدين حسن الخطيب ابن بهاء الدين علي بن حسن بن عبد الملك القمّي (٨٤٧)، تحقيق: الشيخ محمّد رضا الأنصاري القمّي. مكتبة آية الله العظمى السيّد المرعشي العامّة / قم، ١٤٢٧هـ/ ١٣٨٥ ش.

٦٦ـ **تاريخ اليعقوبي**، لأحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح الكاتب العبّاسي اليعقوبي (٢٨٤)، دار صادر / بيروت، مؤسّسة «نشر فرهنگ أهل بيت:» / قم.

٦٧ـ **تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام**، للسيّد حسن الصدر (١٣٥٤)، شركة النشر والطباعة العراقية المحدودة، ١٣٧٠هـ.

٦٨ـ **تأويل الآيات**، لشرف الدين علي الحسيني الاسترآبادي (ن ٩٦٥)، تحقيق ونشر: مدرسة الإمام المهدي (عج) / قم، ط ١، سنة ١٤٠٧هـ/١٣٦٦ ش.

٦٩ـ **تأويل مختلف الحديث**، لابن قتيبة الدينوري (٢٧٦)، دار الكتب العلمية / بيروت.

٧٠ـ **التحرير الطاووسي**، لجمال الدين أحمد بن موسى بن جعفر ابن طاوس، مكتبة آية الله العظمى السيّد المرعشي العامّة / قم، ط ١، سنة ١٤١١هـ.

٧١ـ **تحف العقول عن آل الرسول:**، للشيخ الحسن بن علي بن شعبة الحرّاني (ق ٤)، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفّاري، جماعة المدرّسين / قم، ط ٢، سنة ١٤٠٤هـ/١٣٦٣ ش.

٧٢ـ **التحقيق في نفي التحريف**، للسيّد علي الحسيني الميلاني، دار القرآن الكريم / قم، ١٤١٠هـ.

٧٣ـ **تدوين القرآن**، للشيخ علي الكوراني العاملي. دار القرآن الكريم / قم، ط ١، سنة ١٤١٨هـ.

٧٤ـ **تدوين السُنّة الشريفة**. للسيّد محمّد رضا الحسيني الجلالي، مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي / قم، ط ٢، سنة ١٤١٨هـ/١٣٧٦ ش.

٧٥ـ **تذكرة الحفّاظ**، لشمس الدين الذهبي، تصحيح: عبد الرحمن بن يحيى المعلّمي، دار إحياء التراث العربي / بيروت، ١٣٧٤ هـ تحت إعانة وزارة معارف الحكومة الهندية.

٧٦ـ **«تراثنا»**، نشرة فصلية، تصدرها: مؤسّسة آل البيت ﷺ لإحياء التراث / قم.

٧٧ـ **تصحيح اعتقادات الإمامية**، للشيخ المفيد، تحقيق: حسين درگاهي، دار المفيد / بيروت، ط ٢، سنة ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

٧٨ـ **التعجُّب من أغلاط العامّة في مسألة الإمامة**، للشيخ الكراجكي (٤٤٩)، تحقيق: فارس حسّون كريم، دار الغدير / قم، ١٤٢١هـ.

٧٩ـ **التعريفات**، للشريف الجرجاني علي بن محمّد (٨١٦)، ضبط: محمّد عبد الحكيم القاضي، دار الكتاب المصري / القاهرة ودار الكتاب اللبناني / بيروت، ط ١، سنة ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٨٠ـ **(تفسير) آلاء الرحمن**، للعلّامة المجاهد الشيخ محمّد جواد البلاغي (١٣٥٢)، تحقيق ونشر: مؤسّسة البعثة / قم، ١٤٢٠هـ.

٨١ـ **تفسير ابن أبي حاتم**، لابن أبي حاتم الرازي (٣٢٧)، تحقيق: أسعد محمّد الطيّب، المكتبة العصرية / صيدا ـ لبنان.

٨٢ـ **تفسير ابن زمنين**، لأبي عبد الله محمّد بن عبد الله بن أبي زمنين (٣٩٩)، تحقيق: حسين بن عكاشة ومحمّد بن مصطفى الكنز، الفاروق الحديثة / القاهرة، ط ١، سنة ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٨٣ـ **تفسير البحر المحيط**، لأبي حيّان الأندلسي (٧٤٥)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمّد معوض، د. زكريّا عبد المجيد النوقي، د. أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية / بيروت، ط ١، سنة ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٨٤ـ **تفسير البغوي (معالم التنزيل)**، لأبي محمّد الحسين بن مسعود الفرّاء البغوي الشافعي (٥١٠)، تحقيق: خالد عبد الرحمن العُك، دار المعرفة / بيروت (د ت).

٨٥ـ **تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)**، للقاضي البيضاوي (٦٨٢)، دار الفكر / بيروت.

٨٦ـ **(تفسير) التبيان**، للشيخ الطوسي، تحقيق وتصحيح: أحمد حبيب قصير العاملي، مكتب الإعلام الإسلامي / قم، ودار إحياء التراث العربي / بيروت، ط ١، سنة ١٤٠٩هـ.

٨٧ـ **تفسير الثعالبي**، للثعالبي (٨٧٥)، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح أبو سِنّة والشيخ علي محمّد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي / بيروت، مؤسّسة التاريخ العربي / بيروت، ط ١، سنة ١٤١٨هـ.

٨٨ـ **تفسير الثعلبي (الكشف والبيان)**، لأبي إسحاق أحمد بن محمّد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري (٤٢٧)، تحقيق: أبي محمّد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي / بيروت، ط ١، سنة ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

٨٩ـ **(تفسير) جوامع الجامع**، للشيخ الطبرسي، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين / قم، ط ١، سنة ١٤١٨هـ.

٩٠ـ **تفسير الرازي (التفسير الكبير)**، لمحمّد بن عمر فخر الدين الرازي (٦٠٦)، ط ٣، المطبعة البهية المصرية / القاهرة.

٩١ـ **تفسير السلمي**، للسلمي (٤١٢)، تحقيق: سيّد عمران، دار الكتب العلمية / بيروت، ط ١، سنة ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

٩٢ـ **تفسير السمرقندي**، لأبي الليث السمرقندي (٣٨٣)، تحقيق: الدكتور محمود مطرجي، دار الفكر / بيروت (د ت).

٩٣ـ **تفسير السمعاني**، للسمعاني (٤٨٩)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عبّاس بن غنيم، دار الوطن / الرياض ـ السعودية، ط ١، سنة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٩٤ـ **تفسير الصافي**، للفيض الكاشاني (١٠٩١)، مؤسّسة الهادي / قم المقدسة، مكتبة الصدر / طهران، ط ٢، سنة ١٤١٦هـ/ ١٣٧٤ش.

٩٥ـ **تفسير العيّاشي**، لمحمّد بن مسعود العيّاشي (٣٢٠)، تحقيق: السيّد هاشم الرسولي المحلّاتي، المكتبة العلمية الإسلامية / طهران (د ت).

٩٦ـ **تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل آي القرآن)**، لأبي جعفر محمّد بن جرير الطبري (٣١٠)، تقديم: الشيخ خليل الميس / ضبط وتوثيق وتخريج: صدقي جميل العطّار، دار الفكر / بيروت، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

٩٧ـ **تفسير فرات الكوفي**، لفرات بن إبراهيم الكوفي (٣٥٢)، تحقيق: محمّد الكاظم، مؤسّسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي / طهران، ط ١، سنة ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٩٨ـ **تفسير القرآن (تفسير الصنعاني)**، لعبد الرزّاق الصنعاني (٢١١)، تحقيق: الدكتور مصطفى مسلم محمّد، مكتبة الرشد / الرياض ـ السعودية، ط ١، سنة ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.

٩٩ـ **تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)**، لأبي عبد الله محمّد بن أحمد القرطبي (٦٧١)، تصحيح : أحمد عبد العليم البردوني، دار إحياء التراث العربي / بيروت، مؤسّسة التاريخ العربي (د ت).

١٠٠ ـ **تفسير القمّي**، لعلي بن إبراهيم القمّي (ن ٣٢٩)، تصحيح وتعليق وتقديم: السيّد طيّب الموسوي الجزائري، مؤسّسة دار الكتاب / قم، منشورات مكتبة الهدى، ط ٣، سنة ١٤٠٤هـ.

١٠١ ـ **تفسير الكشّاف (الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل)**، لجار الله الزمخشري (٥٣٨)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٨٥هـ/١٩٦٦م.

١٠٢ ـ **تفسير مجاهد**، لمجاهد بن جبر (١٠٤)، تحقيق: عبد الرحمن الطاهر بن محمّد السورتي، مجمع البحوث الإسلامية /إسلام آباد ـ پاكستان.

١٠٣ـ **(تفسير)مجمع البيان في تفسير القرآن**، للشيخ الطبرسي الفضل بن الحسن (٥٤٨)، تقديم: السيّد محسن الأمين العاملي، تحقيق: لجنة من العلماء والمحقّقين، مؤسّسة الأعلمي / بيروت، ط ١، سنة ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

١٠٤ ـ **تفسير مقاتل بن سليمان**، لمقاتل بن سليمان (١٥٠)، تحقيق: أحمد فريد، دار الكتب العلمية / بيروت، ط ١، سنة ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

١٠٥ ـ **التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري** ﷺ (٢٦٠)، تحقيق ونشر: مدرسة الإمام المهدي ـ عجّل الله تعالى فرجه الشريف ـ/ قم، ط ١، سنة ١٤٠٩هـ.

١٠٦ ـ **تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)**، للحافظ عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي الحنفي (ت ٧٠١ / ٧١٠هـ)، المطبوع بهامش «تفسير الخازن».

١٠٧ ـ **تفسير نور الثقلين**، للشيخ الحويزي (١١١٢)، تصحيح وتعليق: السيّد هاشم الرسولي المحلّاتي، مؤسّسة إسماعيليان / قم، ط ٤، سنة ١٤١٢هـ/ ١٣٧٠ ش.

١٠٨ ـ **تقريب التهذيب**، لابن حجر العسقلاني، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية / بيروت، ط ٢، سنة ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

١٠٩ ـ **تلخيص التمهيد**، للشيخ محمّد هادي معرفة، مؤسّسة النشر الإسلامي / قم، ١٤١٥هـ.

١١٠ ـ **التمهيد**، لابن عبد البرّ النمري القرطبي (٤٦٣)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمّد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية / المغرب، ١٣٨٧هـ.

١١١ـ **التمهيد في علوم القرآن**، للشيخ محمّد هادي معرفة، مؤسّسة النشر الإسلامي / قم، ١٤١٢ هـ.

١١٢ـ **تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل**، لأبي بكر محمّد بن الطيّب الباقلّاني (ت ٤٠٣)، تحقيق عماد الدين أحمد حيدر، مؤسّسة الكتب الثقافية / بيروت، ط ٣، سنة ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

١١٣ـ **التنبيه والإشراف**، لأبي الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي (٣٤٥)، دار صعب / بيروت (د ت).

١١٤ـ **تنقيح المقال في علم الرجال**، للعلّامة الشيخ عبد الله بن محمّد المامقاني (١٣٥١)، ط حجريّة، طهران.

١١٥ـ **تهذيب الأحكام**، لشيخ الطائفة الطوسي، تحقيق وتعليق: حسن الموسوي الخرسان، تصحيح: الشيخ محمّد الآخوندي، دار الكتب الإسلامية / طهران، ط ٣، سنة ١٣٩٠هـ/ ١٣٦٢ ش.

١١٦ـ **تهذيب التهذيب**، لابن حجر العسقلاني، دار الفكر / بيروت، ط ١، سنة ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

١١٧ـ **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، لجمال الدين أبي الحجّاج يوسف بن عبد الرحمن المزّي (٧٤٢)، تحقيق: الدكتور بشّار عوّاد معروف، مؤسّسة الرسالة / بيروت، ط ٤، سنة ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م.

١١٨ـ **التوحيد**، للشيخ الصدوق (٣٨١)، تصحيح وتعليق: السيّد هاشم الحسيني الطهراني، مؤسّسة النشر الإسلامي / قم، ط ١، سنة ١٣٩٨هـ.

حرف الثاء

١١٩ـ **الثقات**، لأبي حاتم محمّد بن حِبّان بن أحمد البُسْتي التميمي (٣٥٤)، دائرة المعارف العثمانية / حيدر آباد الدكن ـ الهند، مؤسّسة الكتب الثقافية / بيروت، ط ١، سنة ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

حرف الجيم

١٢٠ـ **جامع الرواة**، لمحمّد علي الأردبيلي (١١٠١)، مكتبة المحمّدي / قم.

١٢١ـ **الجامع الصغير**، لجلال الدين السيوطي، دار الفكر / بيروت، ط ١، سنة ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

١٢٢ـ **جامع المقال في ما يتعلّق بأحوال الحديث والرجال (مشتركات الطريحي)**، للشيخ فخر الدين الطريحي (١٠٨٥)، تحقيق: محمّد كاظم الطريحي، كتابفروشي جعفري تبريزي، چاپخانه حيدرى / طهران، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م.

١٢٣ـ **الجرح والتعديل**، لابن أبي حاتم الرازي (٣٢٧)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن / الهند، دار إحياء التراث العربي / بيروت، ط ١، سنة ١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م.

حرف الحاء

١٢٤ـ **حاوي الأقوال في معرفة الرجال**، للشيخ عبد النبيّ الجزائري (١٠٢١)، تحقيق: مؤسّسة الهداية لإحياء التراث، نشر: رياض الناصري / قم، ط ١، سنة ١٤١٨هـ.

١٢٥ـ **حديث الإفك**، للسيّد جعفر مرتضى العاملي، سنة ١٩٨٨م.

حرف الخاء

١٢٦ـ **الخصال**، للشيخ الصدوق (٣٨١)، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفّاري، منشورات جماعة المدرّسين في الحوزة العلمية / قم، ١٤٠٣هـ/ ١٣٦٢ش.

١٢٧ـ **خلاصة الأقوال (رجال العلّامة)**، للعلّامة الحلّي الحسن بن يوسف بن المطهّر الأسدي (٧٢٦)، تحقيق: الشيخ جواد القيّومي، مؤسّسة النشر الإسلامي، ومؤسّسة نشر الفقاهة، ط ١، سنة ١٤١٧هـ.

١٢٨ـ **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال**، للخزرجي الأنصاري اليمني (ق ١٠)، عُني بنشره: عبد الفتاح أبو غدّة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ودار البشائر الإسلامية / بيروت، ط ٤، سنة ١٤١١هـ.

حرف الدال

١٢٩ـ **دفاع عن القرآن الكريم**، للسيّد محمّد رضا الحسيني الجلالي، قم، دليل ما، ١٤٢١هـ.

١٣٠ـ **دلائل الصدق لنهج الحقّ**، للشيخ محمّد حسن المظفّر (١٣٧٦)، تحقيق ونشر: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث / دمشق وقم، سنة ١٤٢٣هـ.

حرف الذال

١٣١ـالذريعة إلى تصانيف الشيعة، للشيخ آقا بزرگ الطهراني (١٣٨٩)، دار الأضواء / بيروت، ط ٣، سنة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣ م.

حرف الراء

١٣٢ـرجال البرقي، لأبي جعفر أحمد بن محمّد البرقي (٢٧٤)، جامعة طهران، ١٣٤٢ ش.

١٣٣ـرجال ابن داود، لتقي الدين الحسن بن علي بن داود الحلّي (٧٤٠)، تحقيق: السيّد محمّد صادق آل بحر العلوم، المطبعة الحيدريّة / النجف، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢ م، ومكتبة الشريف الرضي / قم.

١٣٤ـرجال الطوسي، للشيخ الطوسي (٤٦٠)، تحقيق: جواد القيّومي الأصفهاني، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين / قم، ط ١، سنة ١٤١٥هـ.

١٣٥ـرجال النجاشي، للشيخ أبي العبّاس أحمد بن علي النجاشي (٤٥٠)، مؤسّسة النشر الإسلامي / قم، ط ٥، سنة ١٤١٦هـ.

١٣٦ـرسالة أبي غالب الزراري، لأبي غالب أحمد بن محمّد بن محمّد بن سليمان الشيباني الكوفي البغدادي (٣٦٨)، تحقيق: السيّد محمّد رضا الحسيني الجلالي، مركز البحوث والتحقيقات الإسلامية / قم، ١٤١١هـ.

١٣٧ـرسالة في ثبوت الهلال، للسيّد محمّد علي الأبطحي، المقرّر: قاسم آل قاسم، المقرّر / قم، ط ١، سنة ١٤٢٠هـ.

١٣٨ـرسالة حول خبر ماريّة، للشيخ المفيد، تحقيق: الشيخ مهدي الصباحي، دار المفيد / بيروت، ط ٢، سنة ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣ م.

حرف الزاي

١٣٩ـزاد المسير، لابن الجوزي (٥٩٧)، تحقيق: محمّد بن عبد الرحمن عبد الله، تخريج الأحاديث أبو هاجر السعيد بن بسيوني زغلول، دار الفكر / بيروت، ط ١، سنة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧ م.

١٤٠ـ **زبدة الأُصول**، للشيخ البهائي (١٠٣١)، تحقيق: فارس حسّون كريم، مدرسة وليّ العصر ﷺ العلمية / قم، ط ١، سنة ١٤٢٣هـ/ ١٣٨١ ش.

١٤١ـ **زبدة البيان**، للمحقّق الأردبيلي (٩٩٣)، تحقيق وتعليق: محمّد الباقر البهبودي، المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية / طهران.

حرف السين

١٤٢ـ **سبل الهدى والرشاد**، للصالحي الشامي (٩٤٢)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمّد معوّض، دار الكتب العلمية / بيروت، ط ١، سنة ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

١٤٣ـ **السُنّة**، لابن أبي عاصم أحمد بن عمرو الشيباني الضحّاك (٢٨٧)، تحقيق: محمّد ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي / بيروت، ط ٣، سنة ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

١٤٤ـ **سنن ابن ماجة**، للحافظ أبي عبد الله محمّد بن يزيد بن ماجة القزويني (٢٧٣أو ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر / بيروت.

١٤٥ـ **سنن أبي داود**، لسليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥)، تحقيق: سعيد محمّد اللحّام، دار الفكر / بيروت، ط ١، سنة ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

١٤٦ـ **سنن الترمذي (الجامع الصحيح)**، لأبي عيسى محمّد بن عيسى بن سورة الترمذي (٢٧٩)، تحقيق وتصحيح: عبد الوهّاب عبد اللطيف، دار الفكر / بيروت، ط ٢، سنة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

١٤٧ـ **سنن الدارمي**، لأبي محمّد عبد الله بن بهرام الدارمي (٢٥٥)، مطبعة الاعتدال / دمشق، ١٣٤٩هـ، طبع بعناية محمّد أحمد دهمان.

١٤٨ـ **السنن الكبرى**، للبيهقي أحمد بن الحسين (٤٥٨)، دار الفكر / بيروت (د ت).

١٤٩ـ **سير أعلام النبلاء**، لشمس الدين الذهبي، إشراف وتخريج: شعيب الأرنؤوط. تحقيق: حسين الأسد، مؤسّسة الرسالة / بيروت، ط ٩، سنة ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

١٥٠ـ **سيرة ابن إسحاق**، لمحمّد بن إسحاق بن يسار (١٥١)، تحقيق: محمّد حميد الله، معهد الدراسات والأبحاث للتعريف.

١٥١ـ **السيرة النبوية**، لعبد الملك بن هشام بن أيّوب الحميري المعافري البصري (ت ٢١٨)، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة محمّد علي صبيح وأولاده / القاهرة ـ مصر، ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م.

١٥٢ـ **السيرة النبوية**، لأبي الفداء ابن كثير إسماعيل بن عمر القرشي البصري (٧٧٤)، تحقيق: مصطفى عبد الواحد، دار المعرفة / بيروت، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.

حرف الشين

١٥٣ـ **شرح إحقاق الحقّ**، للسيّد المرعشي النجفي (١٤١١)، تعليق: السيّد شهاب الدين المرعشي النجفي، تصحيح: السيّد إبراهيم الميانجي، مكتبة آية الله العظمى السيّد المرعشي العامّة / قم.

١٥٤ـ **شرح الأخبار**، للقاضي النعمان المغربي (٣٦٣)، تحقيق: السيّد محمّد الحسيني الجلالي، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين / قم، ط ٢، سنة ١٤١٤هـ.

١٥٥ـ **شرح أُصول الكافي**، للمولى المازندراني (١٠٨١)، مع تعليقات: الميرزا أبو الحسن الشعراني، تصحيح: السيّد علي عاشور، دار إحياء التراث العربي / بيروت، ط ١، سنة ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

١٥٦ـ **شرح صحيح مسلم**، للنووي (٦٧٦)، دار الكتاب العربي / بيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

١٥٧ـ **شرح مسند أبي حنيفة**، للملّا علي القاري (١٠١٤)، دار الكتب العلمية / بيروت.

١٥٨ـ **شرح معاني الآثار**، لأحمد بن محمّد بن سلمة الطحاوي (٣٢١)، تحقيق وتعليق: محمّد زهري النجّار، دار الكتب العلمية / بيروت، ط ٣، سنة ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

١٥٩ـ **شرح المقاصد في علم الكلام**، لسعد الدين التفتازاني (٧٩١)، دار المعارف النعمانية / باكستان، ط ١، سنة ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

١٦٠ـ **شرح نهج البلاغة**، لابن أبي الحديد (٦٥٦)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مؤسّسة إسماعيليان، ط ١، سنة ١٣٧٨هـ/١٩٥٩م.

١٦١ـ **الشفا بتعريف حقوق المصطفى**، للقاضي عياض (٥٤٤)، دار الفكر / بيروت، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م. مذيّلاً بحاشية: **مزيل الخفاء عن ألفاظ الشفاء**، لأحمد بن محمّد بن محمّد الشمني (٨٧٣).

١٦٢ـ **شواهد التنزيل**، للحاكم الحسكاني (ق ٥)، تحقيق: الشيخ محمّد باقر المحمودي، مجمع إحياء الثقافة الإسلامية / قم، ط ١، سنة ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

١٦٣ـ **الشيعة في الميزان**، للشيخ محمّد جواد مغنية (١٤٠٠)، دار التعارف / بيروت، ط ٤، سنة ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

حرف الصاد

١٦٤ـ **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها**، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا (٣٩٥)، تحقيق: الدكتور مصطفى الشويمي، مؤسّسة أ. بدران / بيروت، ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٣م.

١٦٥ـ **الصحاح / تاج اللغة وصحاح العربية**، لإسماعيل بن حمّاد الجوهري (٣٩٣)، تحقيق: أحمد عبد الغفور العطّار، دار العلم للملايين / بيروت، ط ٤، سنة ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٧م.

١٦٦ـ **صحيح ابن حِبّان**، لابن حِبّان البُسْتي التميمي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسّسة الرسالة / بيروت، ط ٢، سنة ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

١٦٧ـ **صحيح البخاري**، لمحمّد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦)، دار الفكر / بيروت، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، طبعة بالأُوفست عن طبعة دار الطباعة العامرة في إستانبول.

١٦٨ـ **صحيح مسلم**، لمسلم بن الحجّاج القشيري النيسابوري (٢٦١)، نشر: دار الفكر / بيروت.

١٦٩ـ **صيانة القرآن من التحريف**، للشيخ محمّد هادي معرفة، دار القرآن الكريم / قم، ١٤١٠هـ.

حرف الطاء

١٧٠ـ **طبقات أعلام الشيعة / ق ٤، «نوابغ الرواة في رابعة المئات»**، للشيخ آقا بزرگ الطهراني (١٣٨٩)، دار الكتاب العربي / بيروت، ١٣٩٠هـ.

١٧١ـ **طبقات أعلام الشيعة / ق ٥، «النابس في القرن الخامس»**، للشيخ آقا بزرك الطهراني (١٣٨٩)، دار الكتاب العربي / بيروت، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

١٧٢ـ **طبقات أعلام الشيعة / ق ١٤، «نقباء البشر في القرن الرابع عشر»**، للشيخ آقا بزرك الطهراني (١٣٨٩)، دار المرتضى / مشهد، ١٤٠٤هـ.

١٧٣ـ **الطبقات الكبرى**، لمحمّد بن سعد (٢٣٠)، دار صادر / بيروت.

حرف العين

١٧٤ـ **عدة الأُصول**، للشيخ الطوسي (٤٦٠)، تحقيق: محمّد رضا الأنصاري القمّي، مطبعة ستارة / قم، ط ١، سنة ١٤١٧هـ/١٣٧٦ش.

١٧٥ـ **العلل**، لأحمد بن حنبل (٢٤١)، تحقيق: الدكتور وصيّ الله بن محمود عبّاس، المكتب الإسلامي / بيروت، دار الخاني / الرياض، ط ١، سنة ١٤٠٨هـ.

١٧٦ـ **علل الدارقطني**، للدارقطني (٣٨٥)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة / الرياض، ط ١، سنة ١٤٠٥هـ.

١٧٧ـ **علل الشرائع**، للشيخ الصدوق (٣٨١)، تقديم: السيّد محمّد صادق بحر العلوم، منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها / النجف الأشرف، ١٣٨٥هـ/١٩٦٦م.

١٧٨ـ **علوم القرآن**، للسيّد محمّد باقر الحكيم، مؤسّسة الهادي / قم، مجمع الفكر الإسلامي، ط ٣، سنة ١٤١٧هـ.

١٧٩ـ **عمدة القاري في شرح صحيح البخاري**، لبدر الدين أبي محمّد محمود بن أحمد العيني (٨٥٥)، دار إحياء التراث العربي / بيروت.

١٨٠ـ **كتاب العين**، للخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٠)، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسّسة دار الهجرة / قم، ط ٢، سنة ١٤٠٩هـ.

١٨١ـ **عيون أخبار الرضا** عليه السلام، للشيخ الصدوق (٣٨١)، تصحيح وتعليق وتقديم: الشيخ حسين الأعلمي، مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات / بيروت، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

حرف الغين

١٨٢ـ **الغدير في الكتاب والسُنّة والأدب**، لعبد الحسين أحمد الأميني النجفي (١٣٩٢)، دار الكتاب العربي / بيروت، ط ٤، سنة ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.

١٨٣ ـ **غريب الحديث**، لابن سلام (٢٢٤)، تحقيق: محمّد عبد المعيد خان، مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن / الهند، دار الكتاب العربي / بيروت. ط ١، سنة ١٣٨٤ هـ.

١٨٤ ـ **غريب الحديث**، لابن قتيبة الدينوري (٢٧٦)، تحقيق: الدكتور عبد الله الجبوري، دار الكتب العلمية / قم، ط ١، سنة ١٤٠٨ هـ.

١٨٥ ـ **كتاب الغَيبة**، للشيخ محمّد بن إبراهيم النعماني (حدود سنة ٣٦٠)، تحقيق: فارس حسّون كريم، أنوار الهدى / قم، ط ١، سنة ١٤٢٢ هـ.

حرف الفاء

١٨٦ ـ **فتح الباري**، لابن حجر العسقلاني، دار المعرفة / بيروت، ط ٢.

١٨٧ ـ **فتح القدير**، لمحمّد بن عليّ بن محمّد الشوكاني (١٢٥٥)، عالم الكتب / بيروت.

١٨٨ ـ **فتوح البلدان**، لأحمد بن يحيى بن جابر البلاذري (٢٧٩)، نشر وإلحاق وفهرسة: الدكتور صلاح الدين المنجّد، مكتبة النهضة المصرية / القاهرة، ١٩٥٦ م.

١٨٩ ـ **الفصول في الأُصول**، للجصّاص (٣٧٠)، تحقيق: الدكتور عجيل النمشي، ط ١، سنة ١٤٠٥ هـ.

١٩٠ ـ **فضائل أمير المؤمنين** ﷺ، لابن عقدة الكوفي (٣٣٣)، تجميع: عبد الرزّاق محمّد حسين حرز الدين، قم، دليل ما، ١٤٢١ هـ.

١٩١ ـ **فقه القرآن**، لقطب الدين الراوندي (٥٧٣)، تحقيق: السيّد أحمد الحسيني، مكتبة السيّد المرعشي العامّة / قم، ط ٢، سنة ١٤٠٥ هـ. باهتمام: السيّد محمود المرعشي.

١٩٢ ـ **الفهرست**، للشيخ الطوسي (٤٦٠)، تحقيق: الشيخ جواد القيّومي، مؤسّسة النشر الإسلامي / مؤسّسة نشر الفقاهة. ط ١، سنة ١٤١٧ هـ.

١٩٣ ـ **الفهرست**، لابن النديم أبي الفرج محمّد بن إسحاق النديم البغدادي (٣٨٥)، تحقيق: رضا تجدّد، طهران، ١٣٩٢ هـ. / ١٩٧١ م.

حرف القاف

١٩٤ ـ **قاموس الرجال**، للشيخ محمّد تقي التستري (١٤١٥)، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين / قم، ط ١، سنة ١٤١٩ هـ.

١٩٥ ـ **القاموس المحيط**، لمجد الدين محمّد بن يعقوب الفيروزآبادي (٨١٧)، دار الفكر / بيروت، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

١٩٦ ـ **القرآن في الإسلام**، للسيّد محمّد حسين الطباطبائي (١٤١٢)، تعريب: السيّد أحمد الحسيني، طهران، مركزإعلام الذكرى الخامسة للانتصار الثورة الاسلامية في ايران، ١٤٠٤هـ.

١٩٧ ـ **قرب الإسناد**، للشيخ أبي العبّاس عبد الله بن جعفر الحميري (٣٠٠)، تحقيق ونشر: مؤسّسة آل البيت ﷺ لإحياء التراث / قم، ط ١، سنة ١٤١٣هـ.

١٩٨ ـ **قصص الأنبياء**، لقطب الدين سعيد بن عبد الله الراوندي (٥٧٣)، تحقيق: الميرزا غلام رضا عرفانيان اليزدي الخراساني، مؤسّسة الهادي / قم، ط ١، سنة ١٤١٨هـ/١٣٧٦ش.

حرف الكاف

١٩٩ ـ **الكاشف في معرفة من له رواية في كتب الستّة**، لشمس الدين الذهبي، تعليق: محمّد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية / جدّة، وأحمد محمّد نمر الخطيب، مؤسّسة علوم القرآن / جدّة، ط ١، سنة ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

٢٠٠ ـ **الكافي**، لثقة الإسلام محمّد بن يعقوب الكليني الرازي(ت ٣٢٨/٩)، تحقيق: علي أكبر الغفّاري، دار الكتب الإسلامية / طهران، نهض بمشروعه الشيخ محمّد الآخوندي، ط ٥، سنة ١٣٦٣ش.

٢٠١ ـ **كامل الزيارات**، للشيخ أبي القاسم جعفر بن محمّد بن قولويه (٣٦٧)، تحقيق: الشيخ جواد القيّومي، مؤسّسة النشر الإسلامي / قم، مؤسّسة نشر الفقاهة، ط ١، سنة ١٤١٧هـ.

٢٠٢ ـ **الكامل في التاريخ**، لعزّ الدين ابن الأثير الجزري(٦٣٠)، دار صادر ودار بيروت / بيروت، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.

٢٠٣ ـ **كشف الحجب والأستار عن أسماء الكتب والأسفار**، للسيّد إعجاز حسين الكنتوري (١٢٨٦)، مكتبة آية الله العظمى السيّد المرعشي العامّة / قم، ط ٢، سنة ١٤٠٩هـ.

٢٠٤ ـ **كفاية الأثر**، للخزّاز القمّي (٤٠٠)، تحقيق: السيّد عبد اللطيف الحسيني الكوهكمري الخوئي، منشورات بيدار / قم، ١٤٠١هـ.

٢٠٥ـ **كلّيّات في علم الرجال**، للشيخ جعفر السبحاني، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين / قم، ط ٣، سنة ١٤١٤هـ.

٢٠٦ـ **الكنى والألقاب**، للشيخ عبّاس بن محمّد رضا القمّي (١٣٥٩)، تحقيق محمّد هادي الأميني، نشر مكتبة الصدر / طهران، ١٤٠٩هـ.

٢٠٧ـ **كنز العمّال في سنن الأقوال والأفعال**، لعلاء الدين علي المتّقي الهندي (٩٧٥)، تصحيح: الشيخ بكري حياني والشيخ صفوت السقّا، مؤسّسة الرسالة / بيروت، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

٢٠٨ـ **كنز الفوائد**، للشيخ الكراجكي (٤٤٩)، مكتبة المصطفوي / قم، طبعة حجرية، ط ٢، سنة ١٣٦٩ش.

حرف اللام

٢٠٩ـ **اللباب في تهذيب الأنساب**، لابن الأثير الجزري (٦٣٠)، دار صادر / بيروت.

٢١٠ـ **لباب النقول**، لجلال الدين السيوطي، تصحيح: أحمد عبد الشافي، دار الكتب العلمية / بيروت.

٢١١ـ **لسان العرب**، لابن منظور (٧١١)، أدب الحوزة / قم، ١٤٠٥هـ.

حرف الميم

٢١٢ـ **مباني تكملة المنهاج**، للسيّد أبو القاسم الموسوي الخوئي (١٤١١)، العلمية / قم، ط ٢، سنة ١٣٩٦هـ.

٢١٣ـ **المبسوط**، للسرخسي (٤٨٣)، دار المعرفة / بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٢١٤ـ **مجمع البحرين**، للشيخ فخر الدين بن محمّد علي الطريحي (١٠٨٥)، تحقيق: السيّد أحمد الحسيني، مكتب نشر الثقافة الإسلامية، ط ٢، سنة ١٤٠٨هـ/١٣٦٧ش.. أعاد بناءه على الحرف الأوّل من الكلمة وما بعده على طريقة المعاجم العصرية: **محمود عادل**.

٢١٥ـ **مجمع الرجال**، لعناية الله القهپائي (ق ١١)، تصحيح: السيّد ضياء الدين الأصفهاني، مؤسّسة إسماعيليان، (د ت).

٢١٦ـ **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، لنور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (٨٠٧)، دار الكتب العلمية / بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٢١٧ـ **المجموع (شرح المهذّب)**، لمحيي الدين النووي (٦٧٦)، دار الفكر / بيروت، (د ت).

٢١٨ـ **المحاسن**، لأحمد بن محمّد بن خالد البرقي (٢٧٤)، تصحيح وتعليق: السيّد جلال الدين الحسيني (المحدِّث)، دار الكتب الإسلامية / طهران، ١٣٧٠هـ/ ١٣٣٠ ش.

٢١٩ـ **المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، لابن عطية الأندلسي (٥٤٦)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمّد، دار الكتب العلمية / بيروت، ط ١، سنة ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

٢٢٠ـ **المحصول**، للفخر الرازي (٦٠٦)، تحقيق: الدكتور طه جابر فيّاض العلواني، مؤسّسة الرسالة / بيروت، ط ٢، سنة ١٤١٢هـ.

٢٢١ـ **المحكم والمحيط الأعظم**، لابن سِيْدَه، أبي الحسن علي بن إسماعيل المُرْسي (٤٥٨)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية / بيروت، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٢٢٢ـ **المحلّى**، لابن حزم الأندلسي الظاهري (٤٥٦)، دار الفكر / بيروت (د ت).

٢٢٣ـ **مختصر البصائر**، للحسن بن سليمان الحلّي (٨٣٠)، تحقيق: مشتاق المظفّر، قم، (د ت).

٢٢٤ـ **مختصر المعاني**، لسعد الدين التفتازاني (٧٩٢)، قدس / قم، دار الفكر / قم، ط ١، سنة ١٤١١هـ.

٢٢٥ـ **المسائل السروية**، للشيخ المفيد (٤١٣)، تحقيق: صائب عبد الحميد، دار المفيد / بيروت، ط ٢، سنة ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

٢٢٦ـ **المسائل العكبرية**، للشيخ المفيد (٤١٣)، تحقيق: علي أكبر الإلهي الخراساني، دار المفيد / بيروت، ط ٢، سنة ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

٢٢٧ـ **مسائل علي بن جعفر**، ابن الإمام جعفر الصادق عليه السلام (ق ٢)، تقديم: السيّد محمّد رضا الحسيني الجلالي، تحقيق ونشر: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث / قم، ط ١، سنة ١٤٠٩هـ.

٢٢٨ـ **مستدركات علم رجال الحديث**، للشيخ علي النمازي الشاهرودي (١٤٠٥)، حيدري / طهران، ط ١، سنة ١٤١٢هـ.

٢٢٩ـ **المستدرك على الصحيحين**، لمحمّد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (٤٠٥)، إشراف: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، (د ت).

٢٣٠ـ **مستدرك الوسائل**، للميرزا حسين النوري الطبرسي (١٣٢٠)، تحقيق ونشر: مؤسّسة آل البيت ﷺ لإحياء التراث / بيروت، ط ١ المحقّقة، سنة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.

٢٣١ـ **المستصفى من علم الأُصول**، لأبي حامد الغزّالي (٥٠٥)، تصحيح: محمّد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية / بيروت، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٢٣٢ـ **المسند**، لأبي عبد الله محمّد بن إدريس الشافعي (٢٠٤)، دار الكتب العلمية / بيروت، (د ت).

٢٣٣ـ **المسند**، لأبي يعلى الموصلي أحمد بن علي التميمي (ت ٣٠٧)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث / دمشق ١٤١٠هـ.

٢٣٤ـ **مسند أبي داود الطيالسي**، لسليمان بن داود بن الجارود الفارسي البصري، المشهور بـ: أبي داود الطيالسي (٢٠٤)، دار المعرفة / بيروت، (د ت).

٢٣٥ـ **مسند أحمد**، لأحمد بن حنبل (٢٤١)، دار صادر / بيروت، (د ت).

٢٣٦ـ **مصفّى المقال في مصنّفي علم الرجال**، للشيخ آقا بزرك الطهراني (١٣٨٩)، تصحيح: ابن المؤلّف، دار العلوم / بيروت، ط ٢، سنة ١٤٠٨هـ.

٢٣٧ـ **المصنّف**، لعبد الرزّاق بن همّام الصنعاني (٢١١)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي / بيروت، ١٤٠٤هـ.

٢٣٨ـ **المصنَّف في الأحاديث**، لمحمّد بن أبي شيبة الكوفي (٢٣٥)، تحقيق: سعيد اللحّام، دار الفكر / بيروت، ط ١، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

٢٣٩ـ **مطالب السؤول في مناقب آل الرسول** ﷺ، لمحمّد بن طلحة الشافعي (٦٥٢)، تحقيق: ماجد ابن أحمد العطية، (د ت).

٢٤٠ـ **المعارف**، لابن قتيبة الدينوري (٢٧٦)، تحقيق: الدكتور ثروت عكاشة، دار المعارف / القاهرة.

٢٤١ـ **معالم العلماء**، لمحمّد بن علي بن شهرآشوب (٥٨٨)، قم، (د ت).

٢٤٢ـ **معالم المدرستين**، للسيّد مرتضى العسكري، مؤسّسة النعمان / بيروت، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٢٤٣ـ **معاني الأخبار**، للشيخ الصدوق (٣٨١)، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفّاري، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين / قم، ١٣٧٩هـ/١٣٣٨ ش.

٢٤٤ـ **معاني القرآن**، للنحّاس (٣٣٨)، تحقيق: الشيخ محمّد علي الصابوني، جامعة أُمّ القرى / السعودية، ط ١، سنة ١٤٠٩هـ.

٢٤٥ـ **المعجم الأوسط**، لسليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠)، تحقيق ونشر: دار الحرمين، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

٢٤٦ـ **معجم البلدان**، لياقوت الحموي (٦٢٦)، دار إحياء التراث العربي / بيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٢٤٧ـ **معجم رجال الحديث**، للسيّد أبي القاسم الخوئي (١٤١١)، ط ٥، سنة ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، طبعة منقّحة ومزيدة.

٢٤٨ـ **معجم قبائل العرب**، لعمر رضا كحّالة، دار العلم للملايين / بيروت، ط ٢، سنة ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م.

٢٤٩ـ **المعجم الكبير**، لسليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠)، تحقيق: وتخريج: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية / القاهرة ـ دار إحياء التراث العربي / بيروت، (د ت).

٢٥٠ـ **معجم لغة الفقهاء**، لمحمّد قلعجي، دار النفائس / بيروت، ط ٢، سنة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٢٥١ـ **معجم ما استعجم**، للبكري الأندلسي (٤٨٧)، تحقيق: مصطفى السقّا، عالم الكتب / بيروت، ط ٣، سنة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٢٥٢ـ **معجم مقاييس اللغة**، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا (٣٩٥)، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الإعلام الإسلامي، ١٤٠٤هـ.

٢٥٣ـ **معجم المؤلّفين**، لعمر رضا كحّالة، مكتبة المثنّى / بيروت، ودار إحياء التراث العربي / بيروت.

٢٥٤ـ **معرفة علوم الحديث**، للحاكم النيسابوري (٤٠٥)، تصحيح: السيّد معظّم حسين، دار الآفاق الحديث / بيروت، ط ٤، سنة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٢٥٥ـ **المعيار والموازنة**، لأبي جعفر الإسكافي (٢٢٠)، تحقيق: الشيخ محمّد باقر المحمودي، ط ١، سنة ١٤٠٢هـ/ ١٩٨١م.

٢٥٦ـ **مفاهيم القرآن (العدل والإمامة)**، للشيخ جعفر السبحاني، مؤسّسة سيّد الشهداء العلمية / قم، ١٤٠٧هـ.

٢٥٧ـ **المقالات والفرق**، لسعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري القمّي (٢٩٩/٣٠٠/٣٠١)، تصحيح وتعليق: الدكتور محمّد جواد مشكور، مركز انتشارات علمي وفرهنگی وابسته به وزارت فرهنگ وآموزش عالى، ١٣٦١ ش.

٢٥٨ـ **مقتضب الأثر**، لأحمد بن عيّاش الجوهري (٤٠١)، المطبعة العلمية / قم، مكتبة الطباطبائي / قم، (د ت).

٢٥٩ـ **المقنع**، للشيخ الصدوق (٣٨١)، تحقيق ونشر: مؤسّسة الإمام الهادي عليه السلام / قم، ١٤١٥هـ.

٢٦٠ـ **المقنعة**، للشيخ المفيد (٤١٣)، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين / قم، ط ٢، سنة ١٤١٠هـ.

٢٦١ـ **الملل والنحل**، لأبي الفتح محمّد بن عبد الكريم الشهرستاني (٥٤٨)، تحقيق: محمّد سيّد كيلاني، دار المعرفة / بيروت، (د ت).

٢٦٢ـ **المناقب**، للموفّق بن أحمد المكّي الخوارزمي (٥٦٨)، تحقيق: الشيخ مالك المحمودي، مؤسّسة سيّد الشهداء عليه السلام، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين / قم، ط ٢، سنة ١٤١٤هـ.

٢٦٣ـ **مناقب آل أبي طالب**، لرشيد الدين محمّد بن علي بن شهرآشوب المازندراني (٥٨٨)، تصحيح وشرح ومقابلة: لجنة من أساتذة النجف الأشرف، المكتبة الحيدرية / النجف، ١٣٧٦هـ/١٩٥٦م.

٢٦٤ـ **مناقب عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وما نزل من القرآن في عليّ عليه السلام**، لأبي بكر أحمد بن موسى ابن مردويه الأصفهاني (٤١٠)، جمعه ورتّبه وقدّم له: عبد الرزّاق محمّد حسين حرز الدين، دار الحديث / قم، ط ٢، سنة ١٤٢٤هـ/١٣٨٢ ش.

٢٦٥ـ **من لا يحضره الفقيه**، للشيخ الصدوق (٣٨١)، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفّاري، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين / قم، ط ٢.

٢٦٦ـ **مهج الدعوات ومنهج العبادات**، لرضي الدين علي بن موسى ابن طاوس الحسني الحسيني (٦٦٤)، تعليق: الشيخ حسين الأعلمي، مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات / بيروت، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

٢٦٧ـ **موسوعة الإمام عليّ بن أبي طالب ﷺ في الكتاب والسُّنّة والتاريخ**، للشيخ محمّد الرَّيْشَهري، مركز بحوث دار الحديث، وبمساعدة: السيّد محمّد كاظم الطباطبائي، والسيّد محمود الطباطبائي نژاد، دار الحديث / قم، ط ٢، سنة ١٤٢٥هـ.

٢٦٨ـ **موسوعة طبقات الفقهاء**، اللجنة العلمية في مؤسّسة الإمام الصادق ﷺ، نشر مؤسّسة الإمام الصادق ﷺ / قم، ١٤١٨هـ، بإشراف: الشيخ جعفر السبحاني.

٢٦٩ـ **موسوعة العقائد الإسلامية**، للشيخ محمّد الرَّيْشَهري، مركز بحوث دار الحديث، دار الحديث / قم، ط ١، سنة ١٤٢٥هـ/ ١٣٨٣ش.

٢٧٠ـ **الموطّأ**، لمالك بن أنس (١٧٩)، تصحيح وتعليق: محمّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي / بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م.

٢٧١ـ **ميزان الاعتدال**، لشمس الدين الذهبي (٧٤٨)، تحقيق: علي محمّد البجاوي، دار المعرفة / بيروت، ط ١، سنة ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٣م.

٢٧٢ـ **ميزان الحكمة**، للشيخ محمّد الرَّيْشَهري، دار الحديث / قم، ط ١، سنة ١٤١٦هـ.

حرف النون

٢٧٣ـ **نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار**، للسيّد علي الحسيني الميلاني، قم، ط ١، سنة ١٤١٤هـ.

٢٧٤ـ **نقد الرجال**، للسيّد مير مصطفى التفرشي (ق ١١)، تحقيق: مؤسّسة آل البيت ﷺ لإحياء التراث / قم، ط ١، سنة ١٤١٨هـ.

٢٧٥ـ **النكت الاعتقادية**، للشيخ المفيد، تحقيق: الشيخ رضا المختاري، دار المفيد / بيروت، ط ٢، سنة ١٤١٤/ ١٩٩٣م.

٢٧٦ـ **النهاية في غريب الحديث والأثر**، للمبارك بن محمّد ابن الأثير الجزري (٦٠٦)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمّد الطناحي، مؤسّسة إسماعيليان / قم، ط ٤، سنة ١٣٦٤ش.

٢٧٧ـ **نهج البلاغة**، ما جمعه السيّد الشريف الرضي من كلام أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب ﷺ، شرح: الشيخ محمّد عبده، النهضة / قم، دار الذخائر / قم، ط ١، سنة ١٤١٢هـ/ ١٣٧٠ش.
ـ وضبط: الدكتور صبحي الصالح، دار الحديث / قم، ط ٣، سنة ١٤٢٦هـ/ ١٣٨٤ش.

٢٧٨ـ **نوادر الراوندي**، لفضل الله بن علي الحسيني الراوندي (٥٧١)، تحقيق: سعيد رضا علي عسكري، دار الحديث / قم، ط ١.

٢٧٩ـ «**نور علم**» **مجلّة**، تصدرها: جامعة المدرّسين في قم، السنة الثانية، العدد العاشر، (دورهٔ دوّم شماره دهم).

حرف الهاء

٢٨٠ـ **الهدى إلى دين المصطفى**، للشيخ المجاهد محمّد جواد البلاغي (١٣٥٢)، دار الكتب الإسلامية / قم.

٢٨١ـ **هداية المحدّثين إلى طريقة المحمّدِين** (**مشتركات الكاظمي**)، للشيخ محمّد أمين بن محمّد علي الكاظمي، (ق ١١)، تحقيق: السيّد مهدي الرجائي، مكتبة آية الله العظمى السيّد المرعشي العامّة / قم، ١٤٠٥هـ.

٢٨٢ـ **هديّة العارفين**، لإسماعيل باشا البغدادي (١٣٣٩)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية، إستانبول، سنة ١٩٥١ م، أعادت طبعه بالأُوفست دار إحياء التراث العربي / بيروت.

حرف الواو

٢٨٣ـ **الوافي بالوفيات**، لصلاح الدين الصفدي خليل بن أيبك بن عبد الله (٧٦٤)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث / بيروت، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

٢٨٤ـ **الوجيزة** (**رجال المجلسي**)، للعلّامة المجلسي محمّد باقر بن محمّد تقي المجلسي (١١١٠)، مؤسّسة الأعلمي / بيروت، ط ١، سنة ١٤١٥هـ.

٢٨٥ـ (**تفصيل**)**وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة**، للحرّ العاملي الشيخ محمّد بن الحسن (١١٠٤)، مؤسّسة آل البيت ﷺ لإحياء التراث / قم، ط ٢، سنة ١٤١٤هـ.

فهرس محتويات الكتاب

وجوه التنزيل والتأويل / ١٥٩

باب: الناسخ والمنسوخ / ١٩٥

باب: المُحْكَم والمُتَشابِه / ٢٠٧

احتجاجات الله تعالى في الكتاب الكريم / ٢٨١

ما جاء في القرآن على لفظ الخبر ومعناه الحكاية / ٢٨٩

أوجه معاش الخلق / ٢٩٩

باب: الإيمان والكفر والشرك والضلال والظلم / ٣٢٣

باب: حدود الفروض التي فرضها الله على خلقه / ٣٤٥

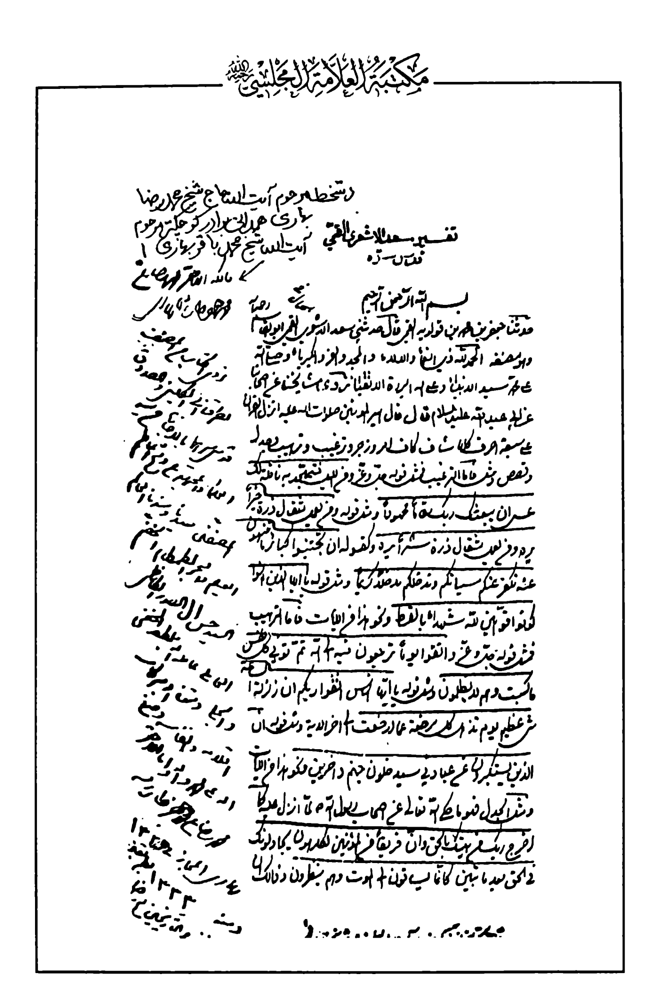
باب: في ما تأويله من القرآن قبل تنزيله / ٣٥٢

الأمر في القرآن / ٣٦١

باب: في العصمة / ٣٦٥

الفهارس الفنّيّة / ٣٧١

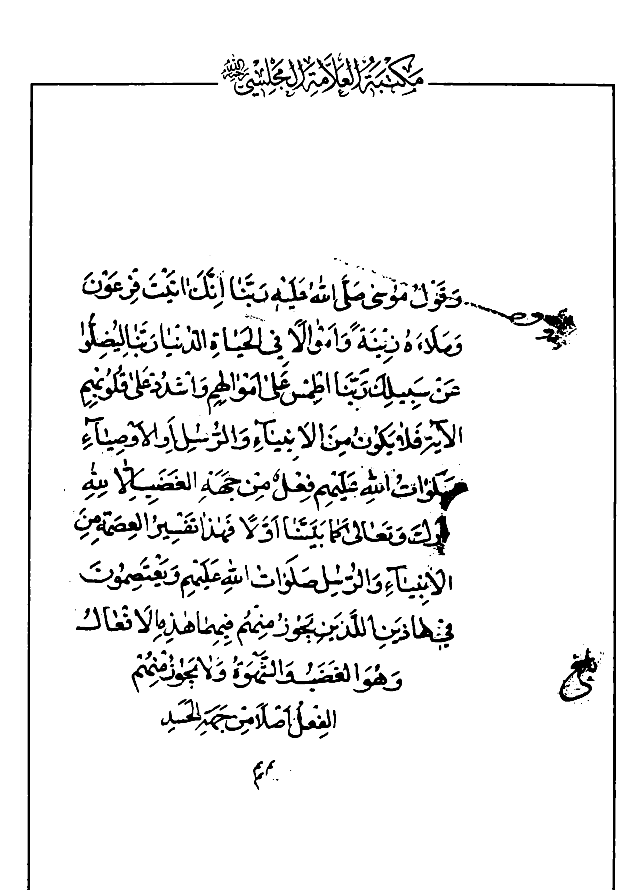
Last page of a manuscript
which is resereved at Ayatullah Marashi Library.



تفسير سعد الاشعري القمي

بسم الله الرحمن الرحيم

First page of a manuscript
which is resereved at Ayatullah Marashi Library.

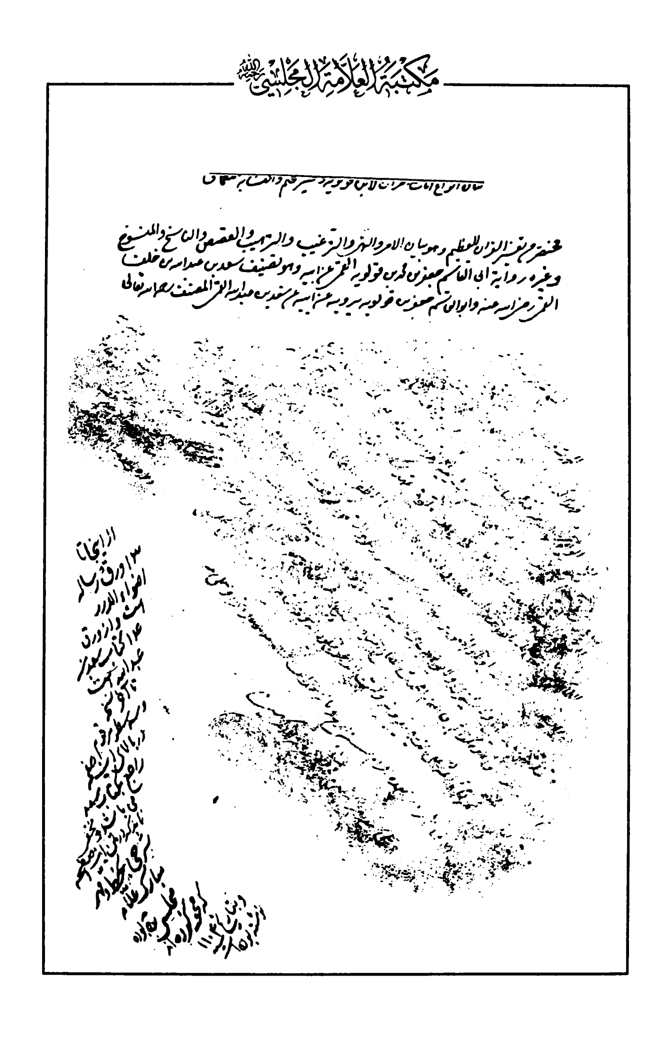

وقول موسى صلى الله عليه ربنا إنك آتيت فرعون وملأه زينة وأموالاً في الحياة الدنيا ربنا ليضلوا عن سبيلك ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم الآية فلا يكون من الأنبياء والرسل والأوصياء صلوات الله عليهم فعل من جهة الغضب إلا لله تبارك وتعالى كما بيّنا أولاً فهذا تفسير العصمة من الأنبياء والرسل صلوات الله عليهم ويعتصمون في هذين اللذين يجوز منهم فيما هذه الأفعال وهو الغضب والشهوة ولا يجوز منهم الفعل أصلاً من جهة الحسد

Last page of the manuscript donated by Allamah Rowzaty.

بسم الله الرحمن الرحيم وتمم بالخير
حدثنا جعفر بن محمد بن قولويه الجمال القمي قال حدثنا
سعد الأشعري القمي أبو القسم رحمه الله وهو مصنفه الحمد
لله ذي النعماء والآلاء والمجد والعزة والكبرياء وصلى الله على
محمد سيد الأنبياء وعلى آله البررة الأتقياء روى مشايخنا
عن أصحابنا عن أبي عبد الله قال قال أمير المؤمنين ع أنزل القرآن
على سبعة أحرف كلها شاف كاف أمر وزجر وترغيب
وترهيب وجدل وقصص ومثل فأما الترغيب فمثل قوله
جل وعز ومن الليل فتهجد به نافلة لك عسى أن يبعثك
ربك مقاما محمودا ومثل قوله ومن يعمل مثقال ذرة خيرا
يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره وكقوله إن تجتنبوا
كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلا

كريما

First page of the manuscript donated by Allamh Rowzaty.



Back side of the first page of a manuscript.
'Allāmah Majlisī's autograph is obvious at page, erased at some parts.

Mansūkhihi wa Muḥkamihi wa Mutishabihihi should be considered as a seminal work on the interprettation (*Tafsīr*) of Holy Quran and its related issues. This senior work contains hundreds of Quranic verses that are discussed in diverse chapters and from different points of view. So it Should be considered as a main contribution to Islamic theology (*Kalām*), written by a prominent Shiite scholar about thousands years ago. *Nāsikh al-Qurān* can well help both students and scholars.

total resemblances between Sa'd b. 'Abdullāh al-Ash'arī's book, 'Ali b. Ibrahīm b. Ḥashim`s introduction to his tafsir and Muḥammad b. Ibrahīm al-Nu'mānī`s tafsir, Mousavi holds that it might be surmised that these were all cited from the book *Faḍāil al-Qurān* of Ḥasan b. 'Ali b. Abi Hamza Baṭā'nī.

Nāsikh al-Qurān wa Mansūkhihi wa Muḥkamihi wa Mutishabihihi has several chapters dealing with the Holy Quran and its related issues. At the very beginning and after relating a hadith from Imam 'Ali, the Quranic verses are introduced as verses of persuation (*Targhīb*), frightening (*Tarhīb*), dispute (*Jadal*), tales (*Qisas*), and parables (*Mathal*). Then some aspects of the Devine verses of revelation (*Tanzīl*) and explanation (*Tawīl*) are discussed and verified, backed by some instances. This paper contains many examples of Quranic verses toward the aforementioned motifs.

The other chapter is about some influential concepts of abrogated (*Nāsikh*) and abolished (*Mansūkh*) and is replete with some relevant verses. The next chapter is on clear (*Muḥkam*) and metaphorical (*Mutishābih*) verses. In this chapter, Many Quranic verses are mentioned and two aforementioned rules are discussed about them. General (*'ām*) and particular (*Khās*), Quranic verses make subjects of the subsequesnt chapter, as distortion (*Taḥrif*) and compilation (*Ta'lif*) are discussed in yet another chapter. Then a vast spectrum of Quranic issues is discussed that vary form the necessity of nominating prophets to appointing legatees.

The other chapter deals with belief (*Imān*), infidelity (*Kufr*), paganism (*Shirk*), obliquity (*Zalāl*) and cruelty (*Zulm*) as the other chapter is dedicated to divine ordinances such as prayer (*Ṣalāt*) thithe (*Zakāt*), pilgrimage to Mecca (*Ḥajj*), fast (*Ṣuwm*) and sanctity (*Vilāya*). These two chapters entail numerous Quranic verses and contain valuable considerations based on traditions related by author. "Statement of what its explanation (*Ta'wīl*) is before its divine revelation (*Tanzīl*)" is title of the next chapter which contains the Tales of the Men of Cave (*Asḥāb Kahf*) and Abdullah bin Abi Sulūl. Then the problem of *Amr* is discussed and its issues in Holy Quran are mentioned. At the end of book, a chapter is dedicated to innocence (*'smat*) in which the author argues to prophets' innocence and mentions their speeches. All chapters include many Quranic verses.

According to what mentioned briefly above, *Nāsikh al-Qurān wa*

variant forms and phrases kept in footnotes. *Tafsīr al-Nu'manī* was considered as yet the third manuscript, for its total resemblance to the text proves undeniable. Differences between the manuscripts of *Tafsīr al-Nu'manī* and *Nāsikh al-Qurān* are all recorded in footnotes. The terminologies, hadiths, and almost all proper names, mentioned in this book, are well researched through Shiite canonical texts; they are recorded in the form of extensive footnotes and commentaries.

Content

Nāsikh al-Qurān is considered as a major and well-known work on the issues of the Holy Quran, interpretation (*tafsīr*) and general Quranic sciences. This book was and currently is considered as an outstanding research due to multiplicity of its manuscript, coupled with some great Shiite Scholars' autographs and signatures that confirm its contents. For producing the present work, two such manuscripts were used.

The hadiths relevant to the Holy Quran and other related issues are primarily ascribed to Imam 'Ali b. Abī Tālib, all are related on the authority of 6th Infallible Imam Jafar al-Sādiq, and thence from outstanding Shiite authorities.

The hadiths gathered in *Nāsikh al-Qurān* are attributed to five great figures in Shiite scholarship. These personalities include such Shiite hadith scholars as Sa'd b. bin 'Abdullāh b. Abī Khalaf al-Ash'ari (d. ca. 300 AH.), 'Ali b. Ibrahīm b. Ḥashim al-Qummī (d. ca 307 AH), Aḥmad b. Muḥammad b. Saīd "Ibn Uqdah al-Kūfī" (b. 333 AH), and 'Ali b. Ḥusayn "Sayyid al-Murtaḍā" (d. 436 AH).

The introduction to the main text is penned by Sayyid Hassan Mousavi; in it, he rendered ample arguments and dealt with extensive debates about the attribution of the book to the above five figures, as well as the implications of the hadiths conatained in this book. Upon making a comparision of the hadiths contained in this book and those included in trustworthy hadith compendia, it confirms the view that the present book is inclusive of the terms which became relevant in the Islamic medieval centuries. The author concludes that the whole text should not be considered as Imam 'Ali`s phrases exactly. He comes to the fact that *Nāsikh al-Qurān* was written by a Shiite scholar who drew upon a large corpus of hadiths. By refering to the

In line with the mission of ʻAllāmah Majlisī Library to collate and publish sources of *Biḥār al-Anwār*, valuable manuscripts of this book have been procured. Now, a collated version of *Nāsikh al-Qurān wa Mansūkhihi wa Muḥkamihi wa Mutishabihihi* is in your hands. It is being published for the first time after ten centuries past of its being authored.

The Author: A Bibliographical Remark

The Author is Saʻd b. Abi Khalaf al-Ashʻarī al-Qummī. He was a prolific and erudite Shiite jurisprudent. He traveled to several places for gaining knowledge in the realms of jurisprudence *(feqh)* and tradition *(hadith)*. He was constantly in quest of collecting both Shiite and Sunni hadiths from their relevant scholars and authorities, e. g., Muḥammad b. Abd al-Mālik al-Daqiqi, Abū Ḥātam Rāzī, and Abbās al-Tarfaqī. Saʻd b. Abdullāh al-Ashʻarī was considered as a reliable hadith scholar and transmitter as well as being credited as a prolific author. A number of his writtings include *Baṣār al-Darajāt, al-Raḥma, Manāqib al-Ruwāt*, and al-Muntakhabāt, all in the realm of Islamic theology. The date of his death is recorded differently, ranging from 299 to 301 AH.

The Modus Operandi of Collating and Editing this Work

Two manuscripts are used to come up with the present text. The first text was donated by Allamah Sayyid Muhammad Ali Rowzaty of Isfahan, Iran to ʻAllāmah Majlisī Library. This exquisite work consists of *Nāsikh al-Qurān* and *al-Muḥtaḍar* of Ḥasan bin Sulayman al-Ḥilli. It was copied out manually in the 11th century AH., with ʻAllāmah Majlisī autograph recorded on it. It confirms that the manuscript was copied out by the benefit of Naghsh Jahan public bath which was endowed by Safavid kings to spend for copying and distributing Shiite theological manuscripts. ʻAllāmah Majlisī was the senior supervisor of the establishment.

The second manuscript of *Nāsikh al-Qurān* is resereved at Ayatullah Marashi Najafi's Library, Qom, Iran. It dates back to thirteenth and fourteenth centuries and is copied out by Allamah Sheikh Muhammad Baghir Hamedany.

The final text, which is in your hand, is primarily a product drawing upon two manuscripts, with the authentic phrases retained in the main text and the

Introduction

Inqueries about Holy Quran and related issues have long been a sujbect of many studies since early Islamic centuries. Meanwhile, Shiite scholars tried to study different aspects of Holy Quran by vast approaches and methods. They well attempted to consider Holy Quran as a divine text which should be undrestood and interpreted in the light of those who are introduced by Allah as genuine interpreters of Holy Quran (Fourteen Infallables). So it is not surprising that now we bear a huge amount of manuscripts dedicated to Holy Quran and related matters, from literal to philological, and from juricidal to theological approaches.

One of the major and precedent works in the branch of inquery, which has many advantages, is the noble book *Nāsikh al-Qurān wa Mansūkhihi wa Muḥkamihi wa Mutishabihihi* , authored by a prominent and prolific Shiite scholar, Sa'd b. Abdullāh al-Ash'arī (d. 299, 300 or 301 AH). This book contains several classified hadiths on a range of various aspects of the Holy Quran; they prove helpfull in undrestanding this immortal miracle of Islam.

'Allāmah Majlisī (1616-1698 AD) benefited from this book in compiling of his magnificent hadith campendium *Biḥār al-Anwār*. He quoted its hadiths in some relevent sections of his compendium. Having mentioned *Nāsikh al-Qurān* as a reliable hadith source at his introduction to *Biḥār al-Anwār*, he rendered his account of the reliability and authenticity of the hadiths collected and quoted therein; he regarded them as athentic (*theqe*) and considered its hadiths compatible with other Shiite hadiths and articles of faith.

Source (21):

Nāsikh al-Qurān wa Mansūkhihi wa Muḥkamihi wa Mutishabihihi

(Abrogated, abolished, clear and metaphorical verses of the Holy Quran)

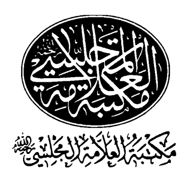
By:
Sa‘d b. ‘Abdullāh al-Ash‘arī

Edited by
Amer Shohani Zobaidy

Under the Supervision of
‘Allāmah Majlesī Research Group

ʻAllāmah Majlisī Library
No. 48, Valley 6 (Hedayati), Valley 18, Fatemi Ave. (Dourshahr)
Qom, Iran

www.almajlesilib.com
info@almajlesilib.com



‘Allāmah Majlisī Library

Center for
Publication of Shiite Theological Manuscripts

Sources of
BIḤĀR AL-ANWĀR
Great Shiite Tradition (Ḥadīth) Compendium

by
Mullā Muḥammad-Bāqir b. Muḥammad-Taqī Majlisī (d. 1699)

Series Editor
Seyed Hassan Mousavi Boroujerdi

Nāsikh al-Qurān
wa Mansūkhihi wa Muḥkamihi wa Mutishabihihi